جامعـــة اليرموك
كليـــــــة الآداب

ظاهرة الاتساع في النحو العربي

إعداد الطالب
حسن محمود شبانة

إشراف الأستاذ الدكتور
سمير استيتية

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات نيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية
وآدابها من كلية الآداب جامعة اليرموك
1424هـ – 2004م

لجنة المناقشـــــــــــة

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 2004/5/9م

التوقيـــــع

الأستاذ الدكتور سمير استيتية رئيساً

الأستاذ الدكتور عفيف عبد الرحمن عضواً

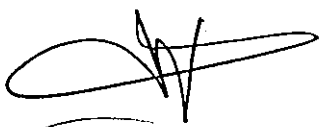

الأستاذ الدكتور محمد حسن عواد عضواً

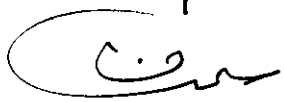

الأستاذ الدكتور سلمان القضاة عضواً

الأستاذ الدكتور عبد القادر مرعي خليل عضواً

الإهداء

إلى والديَّ في ذمة الله ، فيض إحسان وشآبيب رحمة.

إلى رفيقة الدرب كفاء صبرها واحتمالها وتشجيعها .

إلى أولادي :

لبنى

ومروان

ومعاذ

ومثنى

ومحمود

ومأمون

الذين طالما غالبت الخوف عليهم صغارا فغلبني الرجاء فيهم كبارا .

إلى الذين اتخذوا العربية ترنيمة عزّ وأنشودة فخار .

أهدي هذا الجهد المتواضع رمز بر ووفاء ومحبة .

شكر وعرفان

يطيب لي عرفانا بالفضل أن أشكر أستاذي الدكتور سمير استيتية الذي أكرمني بإشرافه على هذه الأطروحة شكرا جزيلا ، تقديرا له على ما عاناه وهو يتابع تخلق وتشكل هذا البحث ، في مراحله المختلفة ، منذ أن كان فكرة إلى أن تجسد عملا يتأمله الفكر وتتقراه الحواس .

شاكرا له ما غمرني به شخصيا من رفق ورعاية ، ومكبرا ما تجشمه من عنت ومشقة ، وهو يقرأ هذا البحث فصلا فصلا بل فقرة فقرة ، مبديا ملحوظاته السديدة ، ومهديا إرشاداته المفيدة ، حتى استوى هذا العمل على سوقه ، على صورة آمل أن تنال الرضى ، وتحقق الرجاء ، وتبلغ الغاية .

ولن يفوتني أن اشكر كل الذين وسعوا أحوالي أثناء العمل ، وشدوا من أزري ، وبذلوا إلي وسائل العون ، ولو بكلمة طيبة ، أو بسمة صادقة ، أو لفتة داعمة ، أسعدتني وأنا أشق هذا الطريق المضني ، فلا يعرف الشوق إلا من يكابده ، ولا يدري ما النار إلا من يصطليها .

المقدمة

الحمـــد لله علـــى جـــزيل نعمائه ، والصلاة والسلام على خاتم أنبيائه ، النبي الأمـــي الذي حمل الأمانة ، وبلغ الرسالة ، التي نزل بها الروح الأمين على قلبه ليكون من المنذرين بلسان عربي مبين .

لغة شرفها الله بأن جعلها وعاء رسالة السماء الى البشر أجمعين ، فقضى لها بـــالحفظ والبقاء بعبارة مؤكدة في قوله عز من قائل :" إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون " .

لغـــة وسعت كتاب الله لفظا وغاية ، قرآنا ما فرط الله فيه من شيء ، صالحا لهدايـــة البشرية في دينها ودنياها . لو أنزل على جبل لرأيته خاشعا متصدعا من خشـــية الله . امتزج فيه المبنى بالمعنى على وجه بلغ الغاية في الإيجاز والإعجاز الذي لا يشق له غبار ، ولا يبلى مع تطاول الدهور والأعصار .

إن لغـــة حملت شريعة الله ببيان رائع معجز ، أذهل أرباب الفصاحة والبلاغة لقـــادرة – بـــلا ريـــب – علـــى حمل شرائع البشر وتلبية حاجات خلائف الله في الأرض ، ولـــن تعجز لغة وسعت رسالة الله العظمى الخالدة أن تتسع لحمل رسالة الإنسان في الأرض .

لقـــد كـــان نزول القرآن حدثا ضخما في حياة اللفة ، حيث انتقل بها من حياة الصحراء الجافة لتكون سفيرة لرسالة السماء ، تحملها إلى جميع أصقاع الأرض ، في كل فج عميق . فأصبحت لغة فكر وعلم وحضارة ، ولغة فن وذوق ووجدان ، تعبر عن أدق الأفكار وأعمقها ، وأرق خلجات النفس وأخفاها .

ولقـــد تهيأ لها بفضل القرآن العظيم – رسالة البشرية الخالدة – أن تكون لغة العالم بأسره ، ولسان أممه وشعوبه قاطبة ، لو انفكت عن القلوب أقفالها ، وزالت الغشـــاوة عن أبصارها ، لكن مشيئة الله الماضية أرادت أن تظل آياته في الآفاق ظاهـــرة باهرة ، وآياته في الخلق باقية سائرة ، ومن هذه الآيات اختلاف الألسنة والألوان " ومن آياته اختلاف ألسنتكم وألوانكم" . فرغم التقدم الحضاري الحديث ،

وشيوع وسائل الاتصال الكثيرة ، وتحول العالم إلى ما يشبه القرية الصغيرة ، فما زال العالم يعج بمئات اللغات .

إن اللغة العربية التي حظيت بهذا الشرف العظيم ، شرف حمل رسالة السماء ، لجديرة بأن تتعاورها الدراسات والبحوث ، لتتبين خصائصها وأسرارها ، وتنشر فضائلها ومزاياها ، كما فعل أسلافنا العظام برد الله مضاجعهم ، وغمرهم برحمته ورضوانه .

ولقد تناول القدماء والمحدثون بالدراسة والتمحيص كثيراً من خصائص العربية وأسرارها ، ومزاياها وظواهرها إلا ظاهرة الاتساع ، فقد ظل الاتساع جانبا غامضا من جوانبها ، وحلية مغمورة من حليها ، رغم أنهم كانوا يشيرون إليها كثيرا في ثنايا بحوثهم ، ويحتكمون إليها في دراساتهم ، ويصدرون عنها في شتى تحليلاتهم .

وقد انجلى ما خامرني من شك وتردد حين اطلعت عليها في المصادر الأصول كأصول ابن السراج ، وفيما كتبه أبو الفتح عثمان بن جني عنها في باب سماه (شجاعة العربية) من كتابه العظيم الموسوم بالخصائص ، وما سطره ابن هشام في الباب الثامن من كتابه الفريد (مغني اللبيب) ، فضلا عما تناثر لدى سيبويه في عدد من أبواب كتابه من ملامح هذه الظاهرة ، فتأكد لدي أن الاتساع ظاهرة كبيرة وخطيرة ، وهي قمينة بدراسة مفصلة تحدد ملامحها ، وتلم شواردها ، وتحصي مفرداتها ، وتتعرف على بواعثها ومسوغاتها .

ولا ريب أنها ظاهرة مهمة ترقى إلى أن تكون خصيصة من أظهر خصائص العربية ، وسمة من أبرز سماتها . ودليل ذلك أنها استطاعت أن تتخذ لها مكانا في وقت مبكر في مضمار التأليف النحوي ، وفي أول مدونة ظهرت في تاريخ النحو العربي ، وهي كتاب سيبويه .

وقد استطعت أن أتبين في أثناء التطواف أن الاتساع ظاهرة تتغلغل في جميع مستويات اللغة أصواتا وصرفا ونحوا ودلالة . قال ابن جني وهو يعالج المجاز وعلاقته بالاتساع – والمجاز يلحق بمستوى الدلالة – : " وكيف تصرفت الحال فالاتساع فاش في جميع أجناس شجاعة العربية " ، لذلك رأيت أن أقصر إطار هذه

الدراسة على المستوى النحوي حتى لا يطول البحث ؛ لأن كل مستوى من مستويات العربية يحتاج الاتساع فيه إلى بحث مستقل . غير أن طبيعة مستويات اللغة المتلاحمة ، وما بين هذه المستويات من علاقات وشيجة ، ستجعلني ألمّ بهذه المستويات كلما كان ذلك ضروريا . ذلك أن المستوى النحوي التركيبي هو قمة هذه المستويات وغايتها ، ولا يمكن له أن تستوي أركانه إلا بالاعتماد عليها

ومن يتتبع مفهوم الاتساع في مختلف المصادر النحوية يتبين له أنه مرونة تنحرف بالعبارة عن الشائع المألوف ، بحيث يكون التركيب لا يتطابق تماما مع المعنى المقصود . أو أنه خروج عن الأصل والقياس في التركيب اللغوي ، بالزيادة أو الحذف ، بالتقديم أوالتأخير بالحمل على المعنى وبالتضمين ، بالقلب أو التوهم أو الجوار ، بالنيابة أو العوض أو الاستغناء أو الالتفات ، بتعدد المعنى للمبنى الواحد ، وغير ذلك من العناصر التي تنضوي تحت لواء ظاهرة الاتساع الكبرى .

وينبغي ألا يفهم من الخروج على الأصل أنه من قبيل الشاد أو القليل والنادر . فثمة أبواب عدة من أبواب النحو خارجة على الأصل كما قرر النحاة ، وهي من الشائع الفصيح المقيس ، كالأبواب التي تعرب بالحروف نيابة عن الحركات .

وقد ارتأيت ألا أقف بهذه الظاهرة عند الحدود الضيقة التي رسمها لها بعض القدماء كابن السراج ، الذي وقف بها عند لون من ألوان الحذف ، سمي فيما بعد بمجاز الحذف ، وأطلق عليه البلاغيون مصطلح المجاز المرسل . ذلك أن إطار هذه الظاهرة كما سيتبين من خلال العرض أوسع من ذلك بكثير .

وليس الاتساع ، بألوانه الكثيرة وبخاصة تلك التي تتسامح في قضية المطابقة ، يصل إلى حد الفوضى التي تنفلت من سلك النظام ، بحيث يصبح المعنى يلفه اللبس والغموض . إن اللغة ترفض هذا اللون من الاتساع الذي يتنافى مع وظيفتها الأساسية . إنه اتساع يظل وفق المعايير التي تضمن للمعنى وضوحه ، معتمدا على معطيات المقام وظروف الخطاب والأعراف اللغوية الشائعة في البيئة اللغوية .

فالعربي يفهم بحدسه وبالعرف الشائع وبمقتضى العقل وبقرائن المقال والمقام أن المقصـــود مـــن قوله تعالى " واسأل القرية " سؤال أهلها ، ومن قوله تعالى " حرمت عليكم أمهاتكم " نكاح أمهاتكم ، ومن قوله تعالى " صغت قلوبكما " قلباكما ، ومـــن قول العرب : شابت مفارقه ، أي مفرقه ، ومن قولهم : أعطي درهمٌ زيداً ، أن زيدا هو الآخذ . وأن الدرهم هو المأخوذ ، ومن قولهم " جحر ضبٌ خربٍ ، أن خربا نعت للجحر وإن خفض على الجوار ، ومن قول الشاعر : يقرأن بالسور ، يرقيـــن ويتبركن على التضمين ، ومن قولهم : أدخل فوه الحجر ، أدخل الحجر فاه على القلب ، ومن قول الشاعر : كما عَسَلَ الطريقَ الثعلبُ ، كما عسل الثعلبُ فـــي الطـــريق ، ومـــن قول الشاعرة : هما أخوا في الحرب من لا أخا له ، أن (أخوا) مضافة إلى الموصول (من) ، وأن الجار والمجرور (في الحرب) لا يصح أن يكونـــا مضافا إليه ، بل وقعا فاصلا بين المضاف والمضاف إليه . ومن قول الشاعر : وجيران لنا كانوا كرامٍ ، بزيادة كان فاصلة بين الصفة والموصوف .

ولا بـــد من التنويه هنا أن هذه الدراسة هي الدراسة الأولى التي تناولت هذه الظاهـــرة علـــى وجه مباشر ، ذلك أن الدراسات السابقة كانت تذكرها أو تلم بها عرضا ، فتخصص لها أحد فصولها ، أو تتوقف عندها فتعالجها من زوايا أخرى غـــير الزاوية التي انطلقت منها هذه الدراسة . وأكثرها لم يتناول ظاهرة الاتساع نفســـها بل كان يقصر البحث على عنصر واحد من عناصرها كالحذف والتضمين والتغليب وسواها من فروع الظاهرة .

وأعرض هنا لعدد من هذه الدراسات باختصار شديد :

ـــ من سعة العربية .د. إبراهيم السامرائي .

وهـــو بحث موجز كما وصفه صاحبه تناول فيه مواد لم يعن بها النحويون ، ولم يطيلوا النظر فيها ، وتشمل مواد نحوية ولغوية من الأصول التاريخية التي تتصل بلغة التنزيل ولغة الحديث الشريف .

ـــ العربـــية والوظائف النحوية ، دراسة في اتساع النظام والأساليب ، د. ممدوح عبد الرحمن الرمالي .

وهـذا البحـث ــ كمـا يبدو من العنوان ــ مقصور على تعدد الوظيفة النحوية للمكـون الواحد وتبادلها في المفردات والمركبات وأشباه الجمل . وقد خصص له الفصل الثالث من الكتاب وهو من المراجع الجيدة في موضوع الوظائف النحوية وتبادلها .

ــ التضـمين النحوي بين القدماء والمحدثين ، محمد خالد بيّ ، رسالة ماجستير ، جامعة تشرين .

وقـد خلـص الباحث فيه إلى أن التضمين نوع من أنواع الحمل على المعنى ، وعلاقـته به علاقة الجزء بالكل . ومعناه دلالة لفظ واحد على معنيين معا . وعده مـيزة تـنفرد بـه العربية عن سائر اللغات . وتابع الباحث البصريين في مفهوم التضـمين ، وهـم القائلون بتضمين الفعل أو ما في معناه معنى فعل آخر ، وذلك لأن التصـرف فـي الأفعال أكثر من التصرف في الحروف ، ولكثرته في القرآن الكـريم والنصوص القديمة شعرا ونثرا .ولما يقدمه التضمين من حرية التصرف فـي مجـال الـتعدية واللزوم . وانتهى الباحث إلى أنه قياسي لكثرته في اللغة ، وتواتـر أقـوال العلماء ، واتفاق مجمعي اللغة في القاهرة ودمشق على قياسيته . وخلص إلى أن لا فرق بين التضمين النحوي والتضمين القياسي ، والخلاف بينهما في جهة التأويل فقط .

ــ المعـنى النحوي في مذاهب علماء العربية ، مقارنة لسانية حديثة ، نجود جميل أحمد المساعفة ، رسالة ماجستير ، الجامعة الأردنية ، 2002م .

خصصت الرسالة قسما للحديث عن تبادل الوظائف النحوية ، وقد أشار البحث إلى بعـض المـدارس الحديـثة التـي تعـتمد المنهج الاستبدالي كالمدرسة التوزيعية والمدرسـة البنـيوية الخانية . وأبرز البحث أوجه اللقاء بين النظر اللساني القديم والنظر اللساني الحديث في اعتماد المنهج الاستبدالي في التحليل النحوي .

ــ أسـلوب الحذف في اللغة العربية من الوجهة النحوية والبلاغية ، أيمن الشوا ، رسـالة دكتوراه ، جامعة دمشق . وظاهرة الحذف في الجملة العربية ، أحمد فالح مطلق ، رسالة ماجستير ، جامعة اليرموك 1985م . وظاهرة الحذف في العربية ، حفظي حافظ العودة ، رسالة ماجستير ، جامعة الخرطوم 1990م .

هـذه بعض المطبوعات التي تناولت موضوع الحذف ، وقد ألمت جميعها بذلك النوع من الحذف الذي عرف باتساع الحذف أو مجاز الحذف ، مثل إقامة المضاف مقام المضاف إليه ، وإقامة المصادر مقام الأزمنة .

ت مواقع الاعتراض النحوي ومقاصده في أحاديث الموطأ ، إبراهيم عبد القادر الخزام ، رسالة ماجستير ، جامعة حلب ، 2000م .

تناول الفصل الثاني من هذه الرسالة مفهوم الاعتراض عند النحويين والبلاغيين ، وقد شمل الاعتراض بين المبتدأ والخبر ، وبين عناصر الجملة المنسوخة ، وبين عناصر الجملة الفعلية ، وبين المعطوف والمعطوف عليه ، والنعت والمنعوت ، والمستثنى والمستثنى منه ، وبين عناصر التركيب الشرطي .

ـ الاستثناء على القاعدة النحوية ،وفاء محمد على السعيد ،رسالة ماجستير ، الجامعة الأردنية ، 2996م .

اقيم البحث على مقولة أن سعة العربية وتنوع نصوصها بين الشعر والنثر وكثرتها يتعارض مع وجود قاعدة نحوية لا استثناء فيها . وقد جاء قسم من البحث تحت عنوان (سعة العربية) تحدث فيه عن سعة كلام العرب وكثرته ، فهو أكثر من أن يحصى ، وكما جاء في (الصاحبي) قولهم : إنه لا يحيط به إلا نبي . فبينما عد ابن هشام وابن الضائع النداء بالهمزة قليلا قام السيوطي بجمع ثلاثمائة شاهد على النداء بالهمزة . وذكر البحث مصادر سماع كثيرة أهملها النحاة وأخرجوها من حدهم الزماني والمكاني .

ـ ظاهرة التغليب في العربية ، عبد الفتاح الحموز .

انتهى المؤلف إلىأن التغليب اصطلاحا يعني تغليب لفظة أوحكم أوحركة بنائية أو صرفية على أخرى . وهو يعد هذه الظاهرة بلا تردد قياسا بشرط الشيوع . وهي عنده ظاهرة اجتماعية تخضع للعادات والتقاليد والأعراف والمعتقدات ، ويدور في فلكها مسائل كثيرة أبرزها مسألة تغليب المذكر على المؤنث .

ـ ظاهرة القلب المكاني في العربية ، عبد الفتاح الحموز .

البحث في هذا الكتاب مقصور على الجانب الصرفي ، وعلة ذلك أن القلب في البنية الصرفية أكثر وأوسع من القلب في بنية الجملة .

الفصـــــل الأول

مفهوم الاتســـــــــاع

ـ الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة ، د. محمود عبد السلام شرف الدين .
أراد هذا البحث أن يثبت أن النحو نحو النسبة لا نحو الشكل ، فالتراكيب التي تبدو متباعدة شكلا وسطحا هي متقاربة في المعنى والعمق . فهناك روح تركيبية تجمع بيـن الأشكال المتباعدة . وعلى هذا يمكن عن طريق استقراء مضامين التراكيب ومدلولاتهـا تفسير كثير من وجوه الاتساع والرخص التركيبسة . ويعد هذا الكتاب من المراجع المهمة في تفسير كثير من وجوه الاتساع اعتمادا على المعنى .
ـ اللغة العربية معناها ومبناها ، د. تمام حسان .
يعد المؤلف محتوى كتابه أجرأ محاولة شاملة لإعادة ترتيب الأفكار اللغوية تجري بعـد سـيبويه وعبد القاهر ، لأنها تناولت دراسة اللغة العربية بفروعها المختلفة ،بـدءا مـن الأصـوات إلى الصرف إلى النحو إلى المعجم إلى الدلالة ، مبرزة الارتـباط بيـن الشـكل والوظيفة ، وصلة المبنى بالمعنى ، مع إلحاح شديد على المعنى باعتباره الموضوع الأخص للكتاب . وقد فسر بهذا المنهج كثيرا من وجوه الاتساع والترخص بالاعتماد على القرائن اللفظية والمعنوية .
ـ تناوب حروف الجر ، د. محمد حسن عواد .
تـناول الكـتاب مبحثيـن ، الأول : حروف الجر لا تتناوب ، ولا تقع في مواقع بعضـها ، والمؤلف في ذلك يتابع مذهب البصرين . والثاني : مبحث التضمين ، والمؤلـف يذهب فيه إلى إلغاء فكرة التضمين نهائيا وعدم تحميل الفعل معنى آخر على سبيل التضمين .

هـذه نـبذة مختصرة جدا عن ظاهرة الاتساع التي اتسعت لها هذه الرسالة ، والتي اجتهدت أن تنتظمها خمسة فصول على الوجه التالي :
(الفصل الأول) خصصته لمفهوم الاتساع ، وقسمته خمسة أقسام :
1- توطـئة : شـملت حديثا عن الظاهرة بمقارنتها باللغات الأخرى ، وأن العـرب اتسـعت فـي لغتها على وجه لم يكن له نظير في لغة أخرى ، واعتـبار اللغة نفسها اتساعا بالقياس إلى الإشارات والحركات ، وقد بلغ اتسـاع اللغة مبلغا جعل العلماء يعدونها كالثروة التي ينفق بعضها ويدخر بعضها الآخر ، في إشارة لما يعرف عند النحاة بالمهمل والمستعمل .

2- المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي : شمل هذا القسم مجموعة المعاني اللغويـــة كمـــا جـــاءت في المعاجم ، وإشارة إلى ما بين المعنى اللغوي والمعـــنى الاصـــطلاحي مـــن علاقـــة . كما شمل مجموعة الألفاظ التي استعملها النحاة مرادفات لمصطلح الاتساع .

وعرضت لمعنى الاتساع الاصطلاحي كما أتى به ابن السراج ، وهوأول من حدد مفهومه على أنه ضرب من الحذف ، وكشفت عن أصل هذا المفهوم ، وأن ابن السراج أخذه عن سيبويه ، ثم بينت أن الحذف عند سيبويه كان أحد عناصر الظاهرة ، ولم يكن الظاهرةَ كلها .

وخلصت من خلال استعراض أقوال العلماء إلى أن الاتساع خروج عن الأصل ، سواء كان ذلك الخروج مطردا أم غير مطرد .ثم عرضت لبعض عوامل الاتساع بصورة مبدئية مثل نظرية الطول عند سيبويه ، وعامل التطور ، واللهجات ، ومنطق اللغة الخاص ، وسواها .

3- الاتساع والقياس : أضفت هدا القسم من البحث لأبين أن من الاتساع ما هو مقيس ، وما هو غير مقيس . وذكرت أن القياس أحد مفاتيح الظاهرة اللغوية، تفتح به أبواب وتتعذرعليه أبواب .وبينت أن كثيرا مما اختلف النحاة فيه رجح مجمع اللغة العربية بالقاهرة القياس عليه .

4-الاتساع والاستحسان :الاستحسان مصطلح فقهي استخدمه النحاة وجعلوه ضربا من الاتساع ، وقالوا إن علته ضعيفة ، وهو مما يسمع ولا يقاس عليه . وقد عد بعض الدارسين جمهور حالات الترخص من اتساع المناسبة والمشاكلة .

5-الاتساع والضرورة : عرضت في هذا القسم لمفهوم الضرورة الشعرية عند جمهور النحاة ، وخلصت إلى أنها ضرب من الاتساع سواء أكان للشاعر عنها مندوحة أم لم يكن ، وعرضت لما يشبه الضرورة مما جاء في النثر المسجوع ، ويسميه العلماء تناسبا وتشاكلا ، إلا ابن بري الذي كان يصر على تسميته ضرورة .

(الفصل الثاني) : وقد عرضت فيه للاتساع عند سيبويه باعتباره شيخ نحاة العربية وأستاذهم الذي رسم لهم الطريق ، وانهج لهم السبيل ، فكانوا جميعا عيالا عليه ينهلون من كتابه ، ويترسمون خطاه . وقد رأيته مهتما بالظاهرة في الأبواب الأولى التي يعتبرها بعض الباحثين مقدمة للكتاب . وهو يراها خروجا عن الأصل ، أو رجوعا عن فرع شائع إلى أصل متروك ، ومن مظاهرها العامة عدم مطابقة اللفظ للمعنى مطابقة تامة .
وقد جمعت ما تناثر من عناصرها عنده على الوجه التالي :

ـ الحمل على المعنى ـ النيابة ـ تعدد الوجوه الإعراب ـ الاتساع في الظرف ـ الجر على الجوار ـ الحذف ـ العطف على التوهم ـ التقديم والتأخير ـ المجاز ـ الفصول والفروق ـ الاستغناء ـ القلب ـ الاستغناء ـ تعدد المعنى الوظيفى للمبنى الواحد .

(الفصل الثالث) : الاتساع في آثار النحاة بعد سيبويه

وقد شمل هذا الفصل ما يلي :

1- الاتساع عند أبي العباس المبرد
2- الاتساع عند ابن السراج
3- الاتساع عند ابن حني
4- الاتساع عند ابن هشام
5- الاتساع عند السيوطي
6- الاتساع عند ابن الأثير وبعض البلا غيين

وقد بدت آثار سيبويه فيما رسموه لظاهرة الاتساع واضحة .

(الفصل الرابع) : مسوغات الاتساع

وقد أفرغت هذا الفصل في توطئة وستة أقسام هي :

1- الفرق بين النظام والكلام

2- كثرة الاستعمال

3- التطور

4- اللهجات

5- اختلاف المناهج

6- الإبداع الفني

(الفصل الخامس) : مفردات ظاهرة الاتساع

وقد تألف من سبعة أقسام رئيسية ، ألحقت فيها عناصر الاتساع المتشابهة ببعضها تحت عنوان واحد ، وكانت على الوجه التالي:

1- الحمل على المعنى : وجعلته يشمل التضمين والعطف على التوهم

2- النـــيابة : رغـــم أن النيابة تتداخل مع مفهوم الحذف والحمل على المعـــنى إلا أنـــي أفـــردته بقسم وحده لكثرته ، وألحقت به العوض والالتفات والتغليب .

3- الحذف : ويشمل نزع الخافض وظاهرة الاستغناء ،

4- الزيادة .

5- التقديم والتأخير : ويشمل الفصول والفروق وظاهرة القلب .

6- الحمل على الجوار.

7- تعدد الوظائف النحوية : وألحقت بها ظاهرة التوسع في الظرف.

وبعـــد ... فهذا جهد بذلته مخلصا فيه ، متجشما الصعاب ، لأرسم صورة لظاهرة الاتســـاع في النحو العربي كانت غائمة غامضة ، راجيا أن أكون وفقت إلى بلوغ هـــذا الهـــدف ، ولست مدعيا الكمال ؛ لأن الكمال لله وحده ، وإن كانت الأخرى فحسبي أني اجتهدت وحاولت .

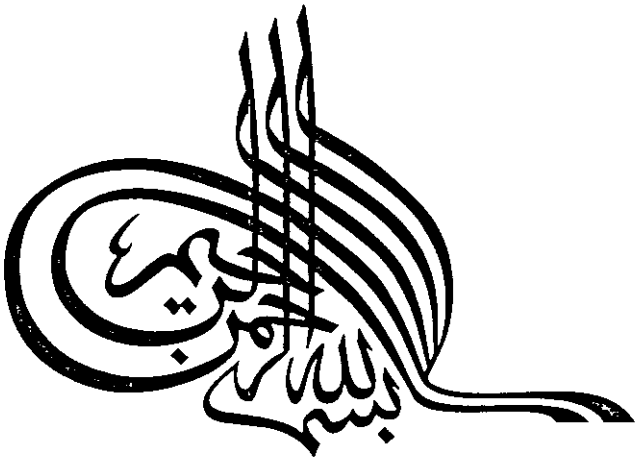
بسم الله الرحمن الرحيم

ظاهرة الاتساع في النحو العربي

قال أبو حيان التوحيدي :

" اللغة جارية على التوسع كما هي جارية علـــى التضييق، ومن ناحية التضييق فُزِعَ الى التحديـد والتشديد ، ومن ناحية التوسع جُرِيَ على الاقتدار والاختيار ".

الإمتاع والمؤانسة 3: 106

وقال ابن جني :

" وكيف تصرفت الحال فالاتساع فاشٍ في جميع أجناس شجاعة العربية "

الخصائص 2: 447

توطئـــــــــــــة :

يعــدّ الاتســاع من الظواهر العامة في أغلب اللغات ، ذلك أنه من عموميات اللغــة ، بــل هــو ضــرورة مــن ضــرورات استمرارها وصلاحيتها للتداول والتواصل[1].

ورغــم أن الاتســاع ظاهــرة عامة في اللغات فقد رآها أبو حيان التوحيدي (ت400هـــ) ــ وهــو يقارن بين خصائص الأمم وطبائعها ــ صفة من صفات العــرب ، وسمة خاصة من سمات لسانهم ، وذلك عندما قال : " فصار الاستنباط والغــوص والتنقــير والبحــث والاستكشاف والاستقصاء والفكر ليونان ، والوهم والظــن والحــيلة والتخيل والشعبذة للهند ، واللفظ والاستعارة والإيجاز والاتساع والتصريف والسحر باللسان للعرب"[2].

وقــال في موضع آخر ، وهو يقارن بين اللغات :" وقد سمعنا لغات كثيرة ...مــن جميع الأمم ، كلغة أصحابنا من العجم والهند والترك وخوارزم وصقلاب وأندلــس والزنج ، فما وجدنا لشيء من هذه اللغات نصوع العربية ، أعني الفُرَج التي في كلماتها ، والفضاء الذي نجده بين حروفها ، والمسافة التي بين مخارجها، والمعادلة التي نذوقها في أمثلتها ، والمساواة التي لا تُجْحَد بين أبنيتها "[3].

وقــال قبل ذلك معلقا على كلمة العباس بن مرداس السَّلَميّ لقومه يمدح فيها بني عبد المطلب : " وهذا فاشٍ في العرب لطول وحدتها ، وصفاء فكرتها...وسعة لغتها ، وتصاريف كلامها في أسمائها وأفعالها وحروفها ، وجَوَلانها في اشتقاقاتها ، ومآخذهــا الــبديعة في استعاراتها ، وغرائب تصرفها في اختصاراتها ، ولطف كناياتها في مقابلة تصريحاتها ، وفنون تَبَحْبُحِها [أي اتساعها] في أكناف مقاصدها، وعجيب مقاربتها في حركات لفظها ؛ وهذا وأضعافه مسلَّم لهم، وموفَّر ليهم" [4].

---

(1) العربــية والوظائف النحوية ، د ممدوح عبد الرحمن الرمالي ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1415هـــ-1993م ، ص 175.

(2) الإمــتاع والمؤانســة ، أبو حيان التوحيدي ، تحقيق أحمد أمين ورفيقه ، دار مكتبة الحياة ، بيروت-لبنان ، بلا تاريخ ، الجزء والصفحة 1 : 212.

(3) الإمتاع والمؤانسة 1: 77.

(4) الإمتاع والمؤانسة1: 76.

ويذهب كثير من العلماء مذهب التوحيدي ، الذي يعدّ العربية أفضل اللغات وأوسعها ، وأن العرب توسعت في لغتها ما لم تتوسع أمة من الأمم ، وبخاصة في المجاز . فغير العرب لم يتسعوا فيه اتساع العرب. وهو الجانب المستحلى من اللغة عندهم ؛ لاشتماله على الكنايات والإشارات والتجوزات[1].

قال ابن سنان الخفاجي (ت466هـ) :" أما ما نحن بصدده من ذكر اللغة العربية فلا خفاء بميزاتها على سائر اللغات وفضلها . أما السعة فالأمر فيها واضح ، ومن يتتبع جميع اللغات لم يجد فيها – على ما سمعته – لغة تضاهي العربية في كثرة الأسماء للمسمى الواحد ، على أن اللغة الرومية بالضد ، فإن الاسم الواحد يوجد فيها للمسميات المختلفة كثيرا .. وهي –أي العربية – مع السعة والكثرة أخصر اللغات في إيصال المعاني"[2]. وقال أيضا :" وقد تُصُرِّف في هذه اللغة بما لم أظنه تُصُرِف في غيرها من اللغات ، فلم توجد إلا طيعة عذبة في كل ما استعملت فيه نظما ونثرا . وهي إلى الآن لا تقف على غاية في ذلك ، ولا تصل إلى نهاية . " [3]

وقال ابن خلدون(ت 808هـ) واصفا كلام العرب في أثناء حديثه عن علم البيان : " فإن كلامهم واسع ، ولكل مقام عندهم مقال يختص به بعد كمال الإعراب والإبانة . ألا ترى أن قولهم : زيد جاءني ، مغاير لقولهم : جاءني زيد ، من قبل أن المتقدم منهما هو الأهم عند المتكلم "[4].

وفي باب المفاضلة يقول ابن خلدون :" والملكات الحاصلة للعرب من ذلك أحسن الملكات وأوضحها إبانة عن المقاصد ؛ لدلالة غير الكلمات فيها على كثير من المعاني ، مثل الحركات التي تعين الفاعل من المفعول ،

([1])سر الفصاحة، لابن سنان الخفاجي، شرح وتصحيح عبد المتعال الصعيدي، القاهرة، 1969، ص41،40، والصاحبي في فقه اللغة ، أحمد ابن فارس ، تحقيق مصطفى الشويمي ، مؤسسة أ . بدران ، بيروت-لبنان ، 1382هـ—1963م، ص40 ، وفقه اللغة وسر العربية، أبو منصور الثعالبي ، تحقيق مصطفى السقا ورفيقيه ، شركة ومكتبة مصطفى البابي الحلبي ، الطبعة الأخيرة، القاهرة ،1392هـ-1972م، ص 21 ، والمدهش ، أبو الفرج الجوزي ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الثانية ،بيروت ، 1985 ، ص : 36 ، والمزهر في علوم اللغة ، السيوطي جلال الدين ، تحقيق فؤاد علي منصور ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، بيروت ، 1998م ، الجزء والصفحة 1: 254)

([2]) سر الفصاحة لابن سنان 40 .

([3]) المصدر السابق ص 41.

([4]) المقدمة، ابن خلدون ، تحقيق د عبدالله أحمد سليمان الحمد ، دار القلم ، الطبعة الخامسة ، بيروت ، بلا تاريخ ، ص 550.

والمجـــرور أعني المضاف ، ومثل الحروف التي تفضي بالأفعال إلى الذوات مـــن غـــير تكلـــف ألفاظ أخرى ؛ وليس يوجد ذلك إلا في لغة العرب . وأما غيرها من اللغات فكل لفظ أو حال فلا بد له من ألفاظ تخصه بالدلالة ؛ ولذلك نجد كلام العجم في مخاطباتهم أطول مما نقدره بكلام العرب . وهذا هو معنى قوله (صلى الله عليه وسلم) :" أوتيتُ جوامع الكلم..."[1]

واللغـــة العربـــية مـــن اللغـــات العريقة المنبت الواسعة الأفق ، اتسعت فأحاطـــت بـــأبعد انطلاقـــات الفكر ، وارتفعت حتى صعدت أرقى اختلاجات الـــنفس ، وقـــد زادتهـــا مرونـــتها تبلورا وتفاعلا ونماء وقدرة على النهوض بتبعاتها الحضارية عبر التطور الذي تعيشه الإنسانية في مسيرتها . وكان لها عبر الزمن الأصالة الجاهدة المولدة المعطاءة ، والميزات المطواعة المتطورة . وإنـــك لـــتحس هذا في كلماتها التي تمثل خطرات النفس ونبضات القلوب ؛ ولهذا صارت بفعل عوامل مختلفة لغة حية بارزة ، ذات دلالة ووضوح ، وقد زادها الإعراب إبانة وإفصاحا عن المعاني[2].

وقـــال دي بـــور بمـــا يشهد بقدرتها على أن تكون لغة علم وحضارة ، وتفوقهـــا على اللغات العريقة : " كان للعرب شغف بلغتهم ، وكانت هذه اللغة بمـــا حـــوت مـــن كـــثرة في المفردات ، ووفرة في صور التعبير ، وبما في طبيعـــتها مـــن قـــبول الاشتقاق خليقة أن تتبوأ مكانها بين لغات العالم . ولو قارناهـــا باللغـــة اليونانية في ثقلها وقلة مرونتها ، أو باللغة الفارسية في فرط إســـهابها ، لوجدناها تمتاز عليهما بما فيها من صور لفظية قصيرة تدل على المعانـــي المجـــردة . وهـــذه خاصة عظيمة النفع في ممارسة العلوم ، فنحن نستطيع أن نعبر بهذه اللغة عن أدق الفروق بين المعاني"[3].

([1]) المقدمة ص 546.

([2]) من خصائص العربية، لمحمد عبد الرحيم السانح ، بحث منشور في مجلة اللسان العربي، المجلد الثاني، الجزء الأول، ص40.

([3]) تـــاريخ الفلســـفة فـــي الإسلام ، الأستاذ ث. ج دي بور ، ترجمة محمد عبد الهادي أبو ريدة ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة ، الطبعة الرابعة القاهرة ، هـــ1377-م1957 ، ص 53.

واللغـــة العربية ذات طابع مثالي لا نظير له في اللغات الحية المعروفة ؛ لأنهـــا تحســـب حســـاب الفكرة والخاطر والمثال وتضعها في مكان الصدارة والاعتـــبار . وكأنمـــا قد تمثلت فيها الفكرة الفلسفية القائلة بأن الماهية متقدمة على الوجود ، وأن شهادة الفكر أصدق من شهادة الحس ، وأن الفكر بصورة عامة هو المقياس الذي تقاس به الأشياء[1]. وقد قال بهذه القضية كبار فلاسفة العربـــية ، كالفارابـــي(339هـــ) وابن سينا(428هـــ) وابن رشد(520هـــ) ، وكذلك علماء الكلام كالنظام(225هـــ) والجاحظ(255هـــ)[2].

وقد عبرعن هذا الرأي صاحب كتاب (الطراز) بقوله :" الحقيقة في وضع الألفـــاظ إنمـــا هـــو للدلالة على المعاني الذهنية دون الموجودات الخارجية " ومضـــى يقيم البرهان على ذلك بقوله : " إننا إذا رأينا شبحا من بعيد وظنناه حجرا سميناه بهذا الاسم ، فإذا دنونا منه وظنناه شجرا فإنا نسميه بذلك ، فإذا ازداد التحقيق بأنه طائر سميناه بذلك ، فإذا حصل التحقيق بأنه رجل سميناه به : فلا تزال الألقاب تختلف عليه باعتبار ما يفهم منه من الصور الذهنية ، فدل ذلك على أن إطلاق الألفاظ إنما يكون باعتبار ما يحصل في الذهن ."[3]

ويعتـــبر هـــذا الـــرأي – فيما يبدو لي – إرهاصا متقادما لما جاءت به نظريـــتان حديثـــتان فـــي علـــم الدلالـــة هما : النظرية الإشارية والنظرية التصورية[4].

وتتبدى هذه السعة الذهنية في أبنية اللغة العربية وتراكيبها ، فلا تحتاج الجمـــل الاسمية إلى ما يسمى في اللغات الأوربية فعل الكينونة ، فنحن نقول فـــي العربية : زيد كريم ، دون الحاجة إلى أن نقول : زيد هو كريم ، أو : زيد موجود كريما . ومعنى ذلك أن الإسناد في العربية يكفي فيه إنشاء علاقة ذهنـــية بين مسند ومسند إليه ، دون التصريح بهذه العلاقة نطقا أو كتابة ، في حيـــن أن هذا الإسناد الذهني لا يتأتّى في اللغات الهند–أوروبية إلا بوجود لفظ

([1]) الجوانية ، أصول عقيدة وفلسفة ثورة ، عثمان أمبن ، دار العلوم ، بنغازي ، 1963م ، ص 157.

([2]) تاريخ الفلسفة الإسلامية ، دي بور 192–384 .

([3]) كتاب الطراز ، يحيى بن حمزة اليمني ، مطبعة المقتطف ، مصر ، 1333÷ـــ–1914م ، الجزء والصفحة 1: 36.

([4]) علم الدلالة ، أحمد مختار ، عالم الكتب ، الطبعة الثالثة ، القاهرة ، 1994م ، ص 54،57.

صـــريح يشير إلى هذه العلاقة ، وهو فعل الكينونة ويسمونه رابطة في اللغة الإنجلـــيزية واللغات الآرية . ويرى عبد الحق فاضل أن أفعال الكينونة كانت في الأصل " ضمائر فقدت ضميريتها ثم أصبحت أفعالا بلا فعلية " وهي عنده " شيء لا هو بالضمير حقيقة ولا هو بالفعل واقعيا "[1].

ومن سعة اللغة العربية ومرونتها بالقياس إلى اللغات الأخرى أن أفعالها لا تســتقل فـــي دلالتها عن الذات . فالذات متصلة بالفعل جزءا من تركيبه ، فأنـــت تقول: أكتب أو يكتب أو تكتب ، دونما حاجة إلى ذكر ضمير قبل الفعل يـــدل علـــى الذات كما هو الحال في اللغات الأوروبية . وقد ألح النحاة كثيرا علـــى فكرة اتصال الفاعل بالفعل حتى جعلوه جزءا أو كالجزء منه، فيشكل له آخر الفعل إذا كان ضميراً متصلاً ، ويستكن فيه إذا كان مستتراً ، ولا بد من تقديره إذا لم يكن مذكوراً [2].

وكذلك الإضافة في العربية تتم بإنشاء علاقة ذهنية داخلية لا تحتاج إلى لفـــظ يشير إليها ، خلافا للغات الغربية التي لا بد لها من رابط بين المضاف والمضاف إليه . مثال ذلك عبارة (كلية الآداب) ، ففي الإنجليزية يقولون : (faculty of arts) مع التصريح بلفظ النسبة أو الملكية (of) .

ومن مرونة العربية وسعتها التركيز والإيجاز والتعبير ، وهي خصيصة لا نجد لها نظيرا في اللغات ، فالعربية كما قال أبو منصور الثعالبي (ت428 هـــ) :" تقدم على الكناية توسعا واقتدارا واختصارا وثقة بفهم المخاطب " ومن أمـــثلة ذلك قوله تعالى :" كلّ من عليها فانٍ "[3] أي على الأرض . ومنها : " حـــتى توارت بالحجاب " يعني الشمس[4]. ومن الاختصار قيام حرف واحد بمعان كثيرة ، مثال ذلك حرف اللام الذي يقوم بالوظائف التالية : لام التوكيد

([1]) أسرار الضمائر، عبد الحق فاضل ، بحث منشور في اللسان العربي ، مجلد 5: ص 296 ، بلا تاريخ.

([2]) الخصـــائص ، أبـــو الفـــتح عثمان بن جني ، تحقيق محمد علي النجار ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، بيروت-لبنان ، 1418هـ-1998م ، الجزء والصفحة 1: 282.

([3]) الرحمن 26.

([4]) فقه اللغة وسر العربية ، ص324

، ولام الاســـتغاثة ، ولام التعجب ، ولام الملك ، ولام السبب ، ولام الوقت ، ولام الأمر، ولام الجزاء[1].

ومـــن ســـعة العربية أيضا اعتمادها على الإعراب وسيلة من وسائل الإبانـــة والإفصاح . فكان الإعراب إفصاحا عن صلة الكلمات العربية بعضها بـــبعض ، وعن نظام تكوين الجمل بالحالات المختلفة ، وبها يفرق بين الفاعل والمفعول . يروى في هذا المجال أن رجلا دخل على أمير المؤمنين (عليّ) – كرم الله وجهه – فقال له من غير إعراب :" قتل الناس عثمان " فقال له أمير المؤمنيـــن :" بيـــن الفاعل من المفعول ، رضّ الله فاك "[2]. ومن طريف ما يـــروى أيضـــا عن أثر الإعراب في تغير المعنى أن رجلا من الخوارج مدح رئيسهم شبيبا بن يزيد الخارجي بقصيدة جاء في بيت منها قوله :

ومنا سُوَيْدٌ والبَطينُ وقَعْنبٌ ومنا أميرُ المؤمنين شبيبُ

بضـــم الـــراء من كلمة (أمير) ، فأخذه عبد الملك وسأله وهو يحاكمه عن هذا البيت ، فقال : لم أقل هذا ، بل قلت : ومنا أميرَ المؤمنين شبيب ، (بفتح الراء فـــي أمير، أي يا أمير المؤمنين) فأمر بتخلية سبيله[3]. فقد تغير المعنى بتغيير الحـــركة الإعرابـــية، فلم يعد شبيب هو أمير المؤمنين، وأصبحت جملة (أمير المؤمنين) جملة نداء معترضة موجهة إلى عبد الملك.

فالإعـــراب مطلب العقل في اللغة العربية ، ولا يشاركها فيه من اللغات القديمة إلا اليونانية واللاتينية ، ولا يشاركها فيه من اللغات الحية إلا الألمانية.

ومن مرونتها أنها أتاحت لأدباء العربية في بعض العصور أن يستكثروا من محسنات البديع ويفتنوا فيها إلى حد لا يعرف له مثيل في اللغات الأخرى ، وتجـــاوزوا في ذلك الألوان الشائعة من السجع والجناس والطباق إلى ألوان مـــن التلاعب اللفظي العسير ، تورط فيها أدباء العصور المتأخرة ، وأتوا فيه بـــنماذج عجيبة مرهقة . وأشهر مثال على ذلك ما أتى به الحريري في بعض

([1]) فقه اللغة وسر العربية ص 349-350.

([2]) كتاب الطراز لليمني 1: 29.

([3]) عـــيون الاخـــبار ، ابـــن قتيبة الدينوري ، مطبعة دار الكتب المصرية ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، 1346هـــ-1928م ، الجزء والصفحة 2: 155 .

مقاماتــه، فقد نظم أبياتا في المقامة الحلبية سماها العواطل ، ليس فيها حرف مــنقوط ، وأبــياتا ســماها العــرائس ليس فيها حرف مهمل ، وأبياتا سماها الأخياف يختلف على كلماتها النقط والإهمال[1].

وقــد ارتأيــت أن أســتهل البحث بهذه المزايا ، التي ألحّ عليها كثير من العلمــاء ،والتــي تتمــيز بها العربية بين اللغات ، وذلك لأهميتها ، رغم أنها خارجة عن موضوع البحث ، لانتمائها إلى حقل علم اللغة المقارن . غير أنها تحمل دلالة خاصة ، لأنها تدعم أهداف هذا البحث المخصص لدراسة ظاهرة الاتســاع فــي العربية . ولدلالتها على أن العرب قوم يغلب عليهم الذكاء ، ويكفــيهم مــن الفهــم الإشارة والرمز ، فطالما حمدوا الإيجاز وتواصوا به ، وأكــثروا منه . سُمِع جعفر بن يحيى يقول لكُتّابه : " إن استطعتم أن تجعلوا كلامكــم كلــه مثل التوقيع فافعلوا " [2]. ولم يكن ذلك منهم ذما للإطالة ، فقد مدحــوا الإطالة في موضعها ، والإيجاز في موضعه ، قال أبو دؤاد بن جرير الأيادي:

يرمون بالخُطَبِ الطوال وتارةً وحْيَ الملاحظ خيفةَ الرُقَباء

وقــد لحظ العلماء من أهل العربية والنظر فشوّ ظاهرة الاتساع في اللغة العربية على مستوى الاستعمال . فألموا بها في بحوثهم ومصنفاتهم ، وتوقفوا لديها كثيرا أو قليلا ، كل بحسب درجة اهتمامه بها .

ولعل أبا الفتح عثمان ابن جني(ت 392هــ) كان أكثر العلماء اهتماما بها ، ورصــدا لهــا ، وقــد خصــها ببحث طويل سماه " شجاعة العربية "[3] ، وذكرها في مواضع أخرى كثيرة من كتابه الخصائص ، وفي سائر تواليفه .

وجــاء مــن بعــده نحوي نابه ، هو ابن هشام(ت 761هــ) ، ألمّ بهذه الظاهــرة في كتابه مغني اللبيب، وخصها بالباب الثامن ، آخر أبواب الكتاب

([1]) مقامــات الحريري ، أبو العباس أحمد بن عبد المؤمن ، وضع حواشيه أبراهيم شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، بيروت-لبنان ، 1419هــ-1998م ، الجزء والصفحة 3: 360 وما بعدها.

([2]) البــيان والتبيــن ، تحقيق وشرح عبد السلام هارون ، دار الجيل ، بيروت-لبنان ، هــ1367-1948م ، الجزء والصفحة 1: 115.

([3]) الخصائص 2 : 360 -447 .

الموسوم بـــ (ذكر أمور كلية يتخرج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية) . وحصرها في إحدى عشرة قاعدة كلية .

وظاهـــرة الاتساع ظاهرة عامة ، تتجاذبها علوم كثيرة ، كالفقه والبلاغة وعلـــم الدلالة وسواها ، لا مجال للتعرض لها هنا على وجه مباشر ؛ لأن هذا البحث مخصص لدراسة الظاهرة من جانبها النحوي ،على أن هذا لن يمنع من الإشارة إليها في المجالات الأخرى عندما يكون ثمة صلة.

ومـــن الطريف الذي يجدر ذكره أن الظاهرة اللغوية نفسها يعدّها بعض العلمـــاء اتساعا ، بالقياس إلى الإشارات والحركات التي لا تتسع اتساع الكلام ؛ ذلك أن الكلام أشد اتساعا من كل ما تصحّ فيه المواضعة . قال القاضي عبد الجبار : " إنما يفارق الكلام الحركات من حيث تتسع وجوهه ووجوه وقوعه ، لاتساع الحروف المتميزة بعضها عن بعض وكثرتها ، وصحة التقديم والتأخير ... وكـــل ذلـــك يمـــيز الكلام من سائر ما يصح المواضعة فيه[1] . وقال في موضـــع آخر : " وإنما اختار أهل المواضعة الكلام في ذلك دون غيره ؛ لأنه أوســـع بابا من غيره ، فيتشعب بمقدار ما يحتاج إليه من الأسماء للمسميات ، وذلك يتعذر فيما عداه من الأفعال ؛ لأنه يدرك ، فهو أقرب إلى أن تعرف به المقاصد من غيره من الأفعال" [2].

وقـــد بلغ من اتساع اللغة أن تصورها العلماء[3] تتألف من طاقتين : طاقة من التصرف الفعلي ، هي بمنزلة الحجم الكمّي المخصص للاستعمال والتداول ، وطاقـــة أخـــرى من الرصيد المحفوظ ، هي عبارة عن رصيد مدّخر يمثل قدرة احتياطية ، أطلق عليه نحاة العرب مصطلح (المهمل)[4].

([1]) المغنـــي في أبواب التوحيد والعدل ، التنبؤات والمعجزات ، القاضي عبد الجبار ، تحقيق محمود الخضيري ورفيقه ، القاهرة ، 1385هـ-1965م ، الجزء والصفحة 15: : 160.

([2]) المغنـــي للقاضـــي عبد الجبار ، الفرق غير الإسلامية ، تحقيق محمود الخضيري ومراجعة د. ابراهيم مدكور ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، القاهرة ، 1958م الجزء والصفحة 5: 162 ، والمصدر نفسه ، مجلد إعجاز القرآن ، مطبعة دار الكتب ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، 1380هـ-1960م ، الجزء والصفحة 16: 202.

([3]) التفكير اللساني في الحضارة العربية ، د. عبد السلام المسدي، الدار العربية للكتاب ، ليبيا- تونس ، 1981م ، ص 328.

([4]) شـــرح ابـــن عقـــيل ، بهاء الدين عبدالله بن عثيل ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الفكر ، الطبعة الثانية ، دمشق 1985م ، الجزء والصفحة 1: 14.

وقـــد وضح ابن جني هذه الفكرة مستخدما أسلوب التشبيه ، فقد شبه الكلام بثروة مالية كبيرة معروضة بين يدي صاحبها ، يختار منها على قدر حاجته ، وذلـــك عـــندما قـــال : " كانت الأصول ومواد الكلم معروضة لهم ، عارضة أنفســـها على تخيّرهم ، فجرت لذلك مجرى مالٍ ملقى بين يدي صاحبه ، وقد أجمع إنفاق بعضه دون بعض ، فاختار ما تناوله للحاجة إليه ، وترك البعض لأنه لم يرد استيعاب جميع ما بين يديه[1].

ويؤكـــد القاضـــي عـــبد الجـــبار(415هـــ) هذه الفكرة انطلاقاً من نظرية المواضعة ، إذ تُعرض اللغة في رأيه عن استنزاف طاقاتها كليا ، فتبقى دوماً إنجـــازاً لـــبعض الممكن . ويكاد يعتبر كلاً من المستعمل والمهمل من اللغة ، غير أن الفارق بينهما في الإفادة ، لإن دخول المهمل حيز الإفادة رهين انقداح شرارة المواضعة . قال :" لأن أهل اللغة قد قسموا الكلام إلى مهمل لا يفيد – لأنـــه لـــم يتواضع عليه – وإلى مستعمل مفيد ، فلو كان ما ذكرته صحيحا لم تصح منهم هذه القسمة ؛ ولأن الكلام يصير مفيدا بالمواضعة ... ولذلك يقول القـــائل : تواضع العرب على الكلام فحصل مفيدا بالمواضعة ، ويكون الكلام صحيحا "[2].

وقد ذهب النحاة ، من قبلُ ، هذا المذهب عندما قرروا أن الكلام يقسم إلـــى قسمين : مهمل ومستعمل ، فلو كان الكلام هو المفيد عندهم ، وما لم يفد لـــيس بكلام ، لم يكونوا قسموه إلى قسمين ، بل كان يجب أن يسلبوا ما لم يفد اسم الكلام رأسا ، لا أن يجعلوه أحد قسميه[3].

وكـــان سيبويه(180هـــ) يطلق على المهمل لفظ (التمثيل) . وهو يقع في الكتاب قسيما للمستعمل و "ما تكلم به" . قال في جملة التعجب (ما أحسن عبد

([1]) الخصائص 2: 65.

([2]) المغني ، مجلد خلق القرآن ، قوم نصه إبراهيم الأبياري ، مطبعة دار الكتب ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، 1380هـــ-1961م ، الجزء والصفحة 7: 10.

([3]) ســـر الفصاحة لابن سنان الخفاجي 466 ، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ابن هشام الأنصاري ، دار الجيل ، الطبعة الخامســـة ، بـــيروت ، 1979م ، ص 1: 11،12 وشرح قطر الندى ، ابن هشام ، تحقيق مجمد محي الدين عبد الحميد ، الطبعة الحادية عشرة ، القاهرة ، 1383هـــ ، ص11

والمستوى الصرفي . فالتركيب حتمية لغوية[1]. لا تستطيع لغة من اللغات أداء وظيفتها العقلية والاجتماعية دون الاعتماد عليه .

ويميز النحاة بين التأليف والتركيب ، فيرى ابن النحاس(338هـ) وابن القواس(696هـ) أن في التأليف نسبة تحصل بها فائدة تامة في التركيب . والتأليف عندهما أخص من التركيب ، وهو حقيقة في الأجسام ، مجاز في الحروف . وهو من الألفة أي الملاءمة ، ويطلق على الألفاظ المتتالية[2]. وهذا هو المعنى المقصود في هذه الدراسة .

ورغم أن التركيب أعم من التأليف فإن النحاة حصروه ـ في تحليلاتهم ـ في الكلمة المفردة ، وقسموه إلى ثلاثة أضرب :الجملي (ويسمى الإسنادي) نحو: تأبط شرا ، وشاب قرناها ، والإضافي نحو : ذي النون ، وعبدالله ، والمزجي نحو : حضرموت وبعلبك[3].

والتركيب يكثر في الحروف مثل : لولا، ولن، وألا، وأما، وأذن، وإنما . وثمة تركيب في الأفعال، نحو : هلمّ ، وحبذا . وهو كثير في الأسماء ، وهو في الأسماء أكثر منه في الأفعال[4].

أما مصادر الدراسة الرئيسة فهي المصادر النحوية على اختلافها ، ويحظى كتاب سيبويه من بينها باهتمام خاص ، ذلك أنه ظل الكتاب الأول الذي كان النحاة كافة يعولون عليه ويصدرون عنه عبر العصور حتى وقت الناس هذا .

([1]) الظواهر اللغوية في التراث ، د .علي أبو المكارم ،القاهرة ، 1387هـ-1968م ، ص 218.

([2]) الأشباه والنظائر ، جلال الدين السيوطي ، دار الكتب العلمية ، بيروت -لبنان ، بلا تاريخ ، الجوء والصفحة 1: 111.

([3]) الأشباه والنظائر 1: 113.

([4]) الكتاب 2 :332 والخصائص3: 35 الأشباه والنظائر1: 119وما قبلها.

المعنى اللغوي والاصطلاحي للاتساع

المعنى اللغـــــــــــوي :

تـــدور المعاني اللغوية للاتساع أو التوسع في المعاجم العربية حول مادة (وسع) ، وهي لم تخرج عن الأطر التالية :

أـــ معـــنى الـــرحابة والفسحة : وهو أول المعاني التي تتبادر إلى الذهن حين يسمع العربي تصاريف مادة (وسع) . ولشيوع هذا المعنى ، وإلف الناس له ، لجأ أصحاب المعاجم في تفسيره إلى الاستعانة بنقيضه ، قال صاحب اللسان : "الســـعة ضـــد الضيق "[1]. وبابه : وسِع يسَع سَعَة ، ويقال وسُع (بالضم) وُسْـــعاً ، ووساعة، فهو وسيع ، واتسع كوَسِع ويقال :إنه يسعني ما يسعك ، ولا يســـعني شـــيء ويضيق عنك ، ومما جاء على هذا المعنى من النصوص قولـــه تعالى :" ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها "[2]، وقوله تعالى : " وسع كرسيُّه السمواتِ والأرض "[3]، وعليه قول النابغة[4] :

تسعُ البلادُ إذا أتيتك زائراً وإذا هجرتُكَ ضاق عني مقعدي

وعليه أيضاً قولهم : توسعوا في المجالس ، أي تفسحوا ، وأوْسَعَه ووسّعه : صـــيره واسعاً ، وعليه قوله تعالى : " والسماء بنيناها بأيْدٍ وإنا لموسعون"[5]، جعـــل (أوسع) بمعنى (وسّع) ، وكما أطلقوا معنى السعة على المكان أطلقوه أيضاً على الزمان ، فقالوا : اتسع النهار ... أي امتد وطال[6].

ب ـــ الغـــنى والرفاهـــية : جاء في مقاييس اللغة وتاج العروس (مادة وسع) وَسِـــعَ : كلمـــة تدل على خلاف الضيق والعسر ، والوُسْع: الغنى ، والوُسْع:

([1]) مادة وسع ، انظر الصحاح ، اسماعيل بن حماد الجوهري ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين ، الطبعة الثانية ، بيروت ، 1399هـــ-1979م ومقاييس اللغة ، أحمد بن فارس ، تحقيق عبد السلام هارون ، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة ، 1946م والقاموس المحيط ، الفيروز أبادي مجد الدين محمد بن يعقوب ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ، 1406هـــ-1986م.

([2]) النساء 97 .

([3]) البقرة 255.

([4]) أساس البلاغة ، الزمخشري محمود بن عمر ، مطبعة دار الكتب ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، 1972م ، مادة وسع.

([5]) الذاريات 47

([6]) لسان العرب ، ابن منظور الإفريقي ، دار صادر ، الطبعة الأولى ، بيروت ، مادة وسع.

الجِـــدَة والطاقة ، ويقال : أوْسَعَ الرجلُ ، أي صار ذا سعة وغنى ، ويقال : أوســـع الله عليك، أي أغناك ، ورجل موسع ، وهو المليء . والسَّعة : الغنى والرفاهية . قال امرؤ القيس في هذا المعنى [1]:

فتوسعُ أهلها أَقِطاً وسمناً وحسبك من غنى شِبْعٌ وريّ

وجـــاء فـــي كتاب الأفعال لابن القوطيَّة (مادة رغد) : ورغَدَ العيش رَغَدا ورَغْدا ورَغادة ، وأرغد أخصب واتسع . وأرغد الرجل توسع في عيشه .

هـــذا هو المعنى اللغوي الثاني للاتساع أو السعة ، وهو معنى قريب من المعـــنى الأول ، غير أن بينهما فرقاً ، فالمعنى الأول ملازم للمكان ، والمعنى الثاني متصل بالإنسان . وقد عدّ الزمخشري(539هـــ) المعنى الثاني (الغنى) من قبيل المجاز [2].

ج ــ الطاقـــة والقدرة : يقال : ما أسَع ذلك ، أي ما أطيقه . والوُسْع : الجَدَة والطاقـــة[3]، وفـــي الحديث الشريف :" إنكم لن تسَعوا الناس بأموالكم فسعوهم بأخلاقكم " . وقال تعالى : " لينفق ذو سَعة من سَعته "[4] ، أي على قدر طاقته ومقدرته ، وكذلك قوله تعالى :" لا يكلف الله نفسا إلا وُسْعَها " [5].

هـــذه جملة المعاني اللغوية التي اشتملت عليها كتب اللغة ، وهي معانٍ مـــتقاربة . وقـــد أصـــاب من جعل المعنى الأول هو المعنى الحقيقي ، فهو المعنى الحسي الموضوع للمكان ، أما المعنيان الآخران فهما من قبيل المجاز والاتساع.

وقد عثرت في موضع من اللسان بمعنى آخر للاتساع لعله أقرب المعاني اللغوية إلى المعنى الاصطلاحي للاتساع ، إذ فسر أبو إسحاق قوله تعالى : " فأيـــنما تولـــوا فـــثَمَّ وجـــه الله ، إن الله واسع عليم "[6] بقوله : " فأينما تولوا

([1]) لسان العرب وصحاح اللغة ، ،مادة وسع .

([2]) أساس البلاغة ، مادة وسع.

([3]) صحاح اللغة ولسان العرب والقاموس المحيط .

([4]) الطلاق 7 .

([5]) البقرة 286.

([6]) البقرة 115.

فاقصـــدوا وجـــه الله فـــي تيممكم القبلة ، فإن الله واسع عليم . يدل على أنه توسعة في شيء رخص لهم " [1].

ولا جـــرم أن العلاقة وثيقة بين الاتساع بمعانيه اللغوية (الرحابة والغنى والطاقـــة) وبيـــن الاتساع بمعناه الاصطلاحي الذي هو المرونة والطواعية ، كما أتصوره مبدئياً. وهي طواعية منضبطة ، وتوسعة رخاء متسقة ، لا تصل حد الفوضى، كما سيتضح من خلال هذه الدراسة .

المعنى الاصطلاحـــــــــي :

يشـــترك مع مصطلح (الاتساع) ألفاظ أربعة استعملها اللغويون والنحاة بمعناه الاصطلاحي، وهي:

- مصطلح (التجوز)[2].
- والتصرف[3].
- والمسامحة[4].
- والتفسُّح [5].

غـــير أن مصطلح الاتساع كان أشيعها وأكثرها استعمالا، وشاعت أيضا ألفاظ تشترك معه في الاشتقاق مثل التوسع والسعة .

وينبغي الاحتراس من أن مصطلح (السعة) يستعمل كثيرا للدلالة على النثر تمييزا له عن الشعر [6]. وكثيرا ما يستعملون مصطلح (الاختيار) يقصدون

([1]) لسان العرب ، مادة وسع.

([2]) انظـــر الكليات ، أبوالبقاء الكفوي ، دمشق ، 1975م ، ص 34 ، معاني القرآن ، الفراء يحيى بن زياد ، عالم الكتب ، الطبعة الثانية ، بيروت ، 1980م ، ص 3 : 182 والخصائص 2 :450 والاشباه والنظائر 3 :276.

([3]) الخصائص 1: 52 ، والمفصل في صنعة الإعراب للزمخشري ، تحقيق علي أبو ملحم ، دار ومكتبة الهلال ، الطبعة الأولى ، بيروت ، 1992 ، ص 482 ، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ابن هشام ، تحقيق مازن المبارك ورفيقه ، دار الفكر ، الطبعة السادسة ، بيروت ، 1995م ، ص 836 .

([4]) الخصـــائص 2 :433، 3 :279 والأشباه والنظائر 3: 148 والتوقيف على مهمات التعاريف ، محمد عبد الرؤوف المناوي ، تحقيق محمد رضوان الداية ، دار الفكر ، الطبعة الأولى ، بيروت –دمشق ، ص 1 :174.

([5]) الخصائص 3 : 319 .

([6]) الخصـــائص 1: 328 ، 2 : 295 والإنصاف في مسائل الخلاف ، أبو البركات عبد الرحمن بن الأنباري، تحقيق محمد محي الديـــن عبد الحميد ، المكتبة التجارية الكبرى ، الطبعة الثالثة ، مصر ، 1974هـــ-1955م ، ص 1: 111 ، وشرح شذور الذهب

بـــه فـــن النثر مقابل مصطلح (الاضطرار)الذي يقصدون به فن الشعر[1]. وبالـــرغم من كل هذا فقد قلّ من تعرض لموضوع الاتساع ومفهومه النحوي مـــن القدماء ، وقد جاء في كتاب الكليات لأبي البقاء الكفوي(1094هـــ)[2] أن الاتســـاع ضـــرب من الحذف إلا أنك تقيم المتوسع فيه مقام المحذوف وتعربه بإعرابه ... ولا يجري الاتساع في التعدي إلى اثنين لأنه يصير ملحقا ببنات الثلاثة ، وهي أفعال محصورة لا يجوز القياس عليها ".

وتعريف الاتساع بأنه ضرب من الحذف الذي نقله الكفوي هو تعريف ابن السراج(316هـــ) كما سيتضح بعد قليل .

ويـــتابع الكفـــوي التعريف بقوله : " والاتساع في الظرف هو أن لا يقدر معـــه (في) توسعا ، فينصب نصب المفعول به نحو : دخل بيتا ، وقام ليلا ، وصاد يومين ... والمعنى على ظاهر التركيب من غير تقدير(في) ، وإن كان أصـــل المعـــنى علـــى الظرفية ، يفهم منه غالبا قيام الليلة بتمامها ، وكذا في البواقي ، ولو كان بتقدير (في) لم يفهم التمام ،.. وإذا توسع في فعل له مفعول واحد يقال للظرف المتوسع فيه مفعول ثان...

والاتســـاع البديعي : هو أن يأتي الشاعر ببيت يتسع فيه التأويل على قدر قـــوى الناظريـــن فـــيه بحسب ما تحمله الألفاظ من المعاني ، كما في فواتح السور، وقد اتسع النقاد في تأويل قول الشاعر:

إذا قامتا تضوّع المسك منهما نسيمَ الصبا جاءت بريّا القرنفل

... ومعنى قولهم : هذا على الاتساع : أي على التجوز "[3]

لابـــن هشـــام ، تحقيق عبد الغني الدقر ، الشركة المتحدة للتوزيع ، الطبعة الأولى ، دمشق ، 1984م ، ص 1: 194 ، والأمالي الشجرية ، هبة الله بن علي الحسني الشجري ، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية ، حيدرآباد الدكن ، 1349هـــ ، ص 1: 7 ، 10 و2: 153 وهمع الهوامع ، السيوطي جلال الدين ، تحقيق أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، الطبعة ، 1418هـــ-1998 م ، ص 1: 224.

([1]) الإنصاف في مسائل الخلاف ، مسائل 8 ، 24 ، 39 ، 41 ،43، 71.

([2]) 1الكليات: 32.

([3]) وانظـــر الاتساع البديعي في خزانة الأدب وغاية الأرب ، ابن حجة الحموي ، شرح عصام شعيتو ، دار ومكتبة الهلال الطبعة الأولـــى ، بـــيروت-لبـــنان ، ص 2: 403 ، والعمدة في صناعة الشعر ونقده ، لابن رشيق القيرواني ، تحقيق محمد عبد القادر أحمد عطا ، دار الكتب العلمية ، الطبعة ، الأولى ، بيروت ، 1422هـــ-2001م ، ص 2: 45-47.

وأول من وضع للاتساع النحوي تعريفا محددا من النحاة هو ابن السراج ، وهـــو أول من خصّه بباب محدود في كتابه (الأصول في النحو)[1]، وفسره علـــى أنه نوع من الحذف ، كما تقدم ، قال : " الاتساع ضرب من الحذف ، إلا أن الفـــرق بيـــن هذا الباب والباب الذي قبله أن هذا تقيمه مقام المحذوف وتعـــربه بإعـــرابه ، وذلـــك الباب تحذف العامل فيه وتدع ما عمل فيه على حاله.. "

يقصد ابن السراج من كلامه السابق أن الاتساع حذفٌ يختلف عن الحذف الشـــائع فـــي أن المحـــذوف لم يترك مكانه خاليا ، بل ناب عنه عنصر من عناصر التركيب ، فقام مقامه وأعرب بإعرابه ، ولذلك فإن التركيب يبدو تاما بعـــد الحذف ، فلا يحتاج إلى تقدير من الناحية الشكلية ، فقد سُدّ الخلل وغير الإعـــراب ، غير أن الذهن يلتفت دائما في هذا النوع من الحذف إلى محذوف يقتضيه المعنى .

ووضـــح ابـــن السراج هذا النوع من الحذف بشواهد من باب الإضافة ، حُـــذف منها المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه ، نحو قوله تعالى : " واسأل القـــريةَ التـــي كـــنّا فـــيها[2]" أي أهل القرية ، فحذف المضاف (أهل) وأقام المضـــاف إليه مقامه ، وهو (القرية) . وجاء بأمثلة وشواهد من باب الظرف أقيم فيها الظرف مقام الاسم المحذوف توسعاً ،نحو قولهم :" صِيد عليه يومان " والأصل : صِيدَ عليه الوحشُ في يومين ، ومن ذلك قوله تعالى :" بل مَكْرُ الليل والنهار[3]" أي مكركم في الليل والنهار . وتقول : سرتُ فرسخين يومين ، إن شـــئت نصـــبت انتصـــاب الظروف ، وإن شئت جعلت نصبهما بأنهما مفعولان على السعة .

([1]) الأصـــول في النحو ، ابن السراج محمد بن السريّ ، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1985م ، ص 2 : 265 .

([2]) سورة يوسف 82 .

([3]) سبا 33 .

وقـــال ابن السراج في آخر الباب:" وهذا الاتساع أكثر في كلامهم من أن يحاط به "[1].

وقـــد أدخـــل علمـــاء البلاغة ، فيما بعد ، هذا النوع من الحذف في باب المجـــاز، وســـموه مجاز الحذف ، ويطلق عندهم على تَغيّر الحكم الإعرابي بحـــذف لفظ أو زيادة لفظ ، أما الحذف فمنه قوله تعالى :" وجاء ربُّك "[2] أي أمر ربك ، وقد تغير إعراب كلمة (ربك) من الجر قبل الحذف إلى الرفع بعد الحـــذف ، وكذلـــك قوله تعالى :" واسأل القرية " [3]. أي أهل القرية . وأما الزيادة فمنها قوله تعالى:" ليس كمثله شيء "[4] أي ليس مثله شيء [5].

ويبدو أن ابن السراج ، في فهمه لظاهرة الاتساع ، كان يقفو خُطا سيبويه ، ذلـــك أن ســـيبويه عـــندما عرض لهذه الظاهرة ذكرها مقرونة على سبيل التفسير والتعليل بمصطلحات أخرى مثل الإيجاز والاختصار والاختزال ، مما أوحى لابن السراج بالتعريف السابق .

وللتمثيل على مفهوم الاتساع عند سيبويه كما توهمه ابن السراج أعرض المقتطفات التالية من كتاب سيبويه[6]:

" ..صِـــيدَ عليه يومان ، وإنما المعنى : صِيدَ عليه الوحش في يومين ، ولكنه اتســـع واختصـــر ، ومن ذلك أن تقول : كم وُلِدَ له ؟ فيقول : ستون عاماً ، فالمعـــنى : ولد له الأولاد ستين عاما ، ولكنه اتسع وأوجز . ومما جاء على اتساع الكلام والاختصار قوله تعالى : " واسأل القرية " إنما يريد : أهل القرية ، فاختصر ، وعمل الفعل في القرية كما كان عاملا في الأصل لو كان ههنا "

وقـــال فـــي موضـــع آخر تحت عنوان (استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى لاتساعهم في الكلام وللإيجاز والاختصار):

([1]) الأصول في النحو 2: 265.

([2]) الفجر 22

([3]) يوسف82 .

([4]) الشورى 11 .

([5]) أسرار البلاغة، عبد القاهر الجرجاني ، تعليق أحمد مصطفى المراغي ، المكتبة التجارية الكبرى ، مصر ، 1351هـ-1932م ، ص 457.

([6]) الكتاب 1 :211 ، 212،216.

" ومثله في الاتساع قوله عز وجل : " ومَثَل الذين كفروا كمثل الذي ينعِقُ بما لا يسـمع إلا دعاءً ونداءً "[1] فلم يشبهوا بما ينعق وانما شبهوا بالمنعوق به ، وإنمـا المعـنى : مثلكم ومثل الذين كفروا كمثل الناعق والمنعوق به الذي لا يسمع . ولكنه جاء على سعة الكلام والإيجاز لعلم المخاطب بالمعنى "

واضح مما سبق أن سيبويه يقصد بالاتساع وضع الألفاظ في الجمل على وجهٍ لا تكون فيه مطابقة للمعاني ، وهذا معنى قوله: (استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى) فاليومان لا يصادان ، والستون عاما لا تولد ، والقرية لا تسأل على الحقيقة . وأما ذكره الاختصار والإيجاز بعد الاتساع فقد جاء على سبيل التعلـيل والتفسير . غير أن ابن السراج قصر فهمه للاتساع على أنه ضرب من الحذف لا غير .

وقـد أكد الخليل بن أحمد(175هـ) هذا الفهم لمعنى الاتساع عندما سأله سيبويه عن قول العرب : ما أُمَيْلَحه ! فقال : " لم يكن يكون في القياس ؛ لأن الفعل لا يحقر ... ولكنهم حقروا هذا اللفظ ، وإنما يعنون الذي تصفه بالمِلْح ، كـأنك قلت :مُلَيّح . شبهوه بالشيء الذي تلفظ به وأنت تعني شيئا آخر ، نحو قولك : يطؤهم الطريق ، وصيد عليه يومان ، ونحو هذا كثير " [2].

وقـد زاد ابـن السيد البطليوسي(521هـ) هذه الفكرة توضيحا- أقصد الفكـرة التـي أرادها سيبويه – بقوله : " صناعة النحو تستعمل فيها مجازات ومسامحات لا يستعملها أهل المنطق.. فقد تكون فيها الألفاظ مطابقة للمعاني ، وقـد تكـون مخالفة لها ، إذا فهم السامع المراد ، فيقع الإسناد في اللفظ إلى شيء ، وهو في المعنى مسند إلى شيء آخر إذا علم المخاطب غرض المتكلم وكانت الفائدة في كلا الحالين واحدة ، فيجيز النحويون في صناعتهم التركيب التالـي : (أُعْطِيَ درهمٌ زيداً) ويرون أن فائدته كفائدة قولهم (أُعطي زيدٌ درهمـاً) ، فيسندون الإعطاء إلى الدرهم في اللفظ وهو مسند في المعنى إلى زيد " وكذلك يجيزون (ضُرِبَ بزيدٍ الضربُ ، وخُرِجَ بزيد اليومُ ، ووُلِدَ لزيد

([1]) البقرة 171 .

([2]) الكتاب3: 478.

ســتون عامــا) ، وقد علم ان الضرب لا يضرب ، واليوم لا يخرج به ، وأن الســتين عامــا لا تولد . فهذه الألفاظ كلها غير مطابقة للمعاني ، لأن الإسناد وقع فيها إلى شيء وهو في المعنى إلى شيء آخر [1].

وأردف البطليوسي قائلا في السياق نفسه : " وليس هذا بضرورة شاعر ، بــل هو كلام العرب الفصيح المتعارف بينها في محاوراتها ، وهذا أشهر عند النحويين من أن يحتاج إلى بيان "[2].

ويؤيــد هــذا ما قال به ابن يعيش من أن القرائن الحالية تغني عن اللفظ المطــابق وتســد مسده :" وذلك أن المراد من اللفظ الدلالة على المعنى ، فإذا ظهــر المعــنى بقرينة حالية أو غيرها لم يحتج إلى اللفظ المطابق ، فإن أتي بالمطابق جاز ، وكان كالتأكيد وإن لم يؤت به فللاستغناء عنه "[3].

ويغلب على ظني أن ابن منظور(711هــ) كان يشير إلى هذا المفهوم ، ليس في مجال النحو والتركيب ، وإنما في مجال الدلالة ، وذلك عندما قال في عبارة موجزة مكثفة هي : مخالفة اللسان النية ، وذلك في مقدمة معجمه لسان العرب موضحا دواعي تأليفه ، قال :" لم أقصد سوى أصول هذه اللغة النبوية وضبط فضلها إذ عليها مدار أحكام الكتاب العزيز والسنة النبوية ؛ لأن العالم بغوامضها يعلم ما توافق فيه النية اللسان ، ويخالف فيه اللسان النية[4].

ويــتراءى لي أن الحذف الذي وصفه ابن السراج على أنه الاتساع ليس هو الاتساع على وجه الدقة ، بل هو باب من الأبواب التي يتبدّى فيها الاتساع ، ذلك أن الاتساع ظاهرة كبرى عامة : تبدو حيناً على صورة حذف ، وتتمثل حيــناً علــى نمط زيادة ، وتأخذ أحياناً شكل التقديم والتأخير ، وقد تبدو في صورة الحمل على المعنى ، أو القلب ، أو التضمين وغيرها .

([1]) المسائل والأجوبة ، ابن السيد البطليوسي ، مخطوط رقم 3190 ، ميكروفيلم ، مركز الوثائق والمخطوطات بالجامعة الأردنية ، ص 31 ، 32 والأشباه والنظائر للسيوطي 3 : 148 .

([2]) المسائل والأجوبة للبطليوسي 31، 32 والأشباه والنظائر للسيوطي 3: 148.

([3]) الأشباه والنظائر 1: 330.

([4]) لسان العرب ، المقدمة 1: 8.

وكأنمـــا هذه الأبواب تمثل ظواهر فرعية ، تنضوي تحت لواء الظاهرة الكـــبرى التـــي هي الاتساع . وقد أدرك هذه الحقيقة ابن جني عندما قال في مستهل باب شجاعة العربية : " اعلم أن معظم ذلك إنما هو الحذف ، والزيادة ، والـــتقديم ، والتأخير ، والحمل على المعنى ، والتحريف "[1]. وكذلك عندما قـــال فـــي آخـــره : " وكيف تصرفت الحال فالاتساع فاشٍ في جميع أجناس شجاعة العربية"[2].

والحـــقّ أن الاتساع -اصطلاحا- هو مرونة يخرج بها الكلام عن حدود العلاقـــات المنطقية العادية التي هي قوام النحو[3]، أو هو استباحة الابتعاد عن الأصـــل ، والخروج عن القياس ، لاعتبارات كثيرة تكتنف الموقف اللغوي[4]. أوهـــو انـــزياح طـــارئ عن أصل المواضعة ؛ لأن المواضعة " ليست أبدية الإطـــلاق في ذاتها بالضرورة واللزوم ،" إنها عقد قد ينقض ، وقد ينقّح ، وقد يبقى نافذ البنود"[5].

وهـــذه المرونة في تركيب الجملة العربية من أروع صفاتها ، وأكثرها طواعـــية للشاعر والناثر[6]. وقد شبهها ابن جني " بالإنسان يكون له ابنان أو أكـــثر من ذلك فلا يمنعه نجابة النجيب منهما من الاعتراف بأدونهما ، وجمعه بيـــنهما في المقام الواحد ، إذا احتاج إلى ذلك . وقد كنا قدمنا في هذا الكتاب [يـــريد كـــتاب الخصـــائص] حكاية أبي العباس(285هـــ) [هو محمد بن يزيد المـــبرد] مع عمارة بن عقيل ، وقد قرأ :" ولا الليل سابقُ النهارَ "[7] فقال له أبو العباس : ما أردت ؟ فقال : أردت : سابقٌ النهارَ ، قال : فهلا قلته ؟ فقال

([1]) (الخصائص 2 :360 .

([2]) الخصائص 2 :447.

([3]) الاستدلال النحوي في كتاب سيبويه لأمان الدين حتحات ، رسالة دكتوراه بجامعة حلب ، 1993م ، ص161.

([4]) انظـــر اشارت كثيرة حول الأصل في الكتاب لسيبويه 2 : 48، 170 ، 185 والإيضاح في علل النحو ، أبو القاسم للزجاجي ، تحقـــيق مازل المبارك ، مكتبة دار العروبة ، مصر ، 1378هـــ-1959م ، ص 70 والإنصاف للأنباري ،مسألة 5 ولسان العرب مادة : وسط والأصول ، د .تمام حسان ، .دار الثقافة ، الطبعة الأولى ، الدار البيضاء بالمغرب ، 1401هـــ-1981م ، ص 148

([5]) التفكير اللساني في الحضارة العربية لعبد السلام المسدي ص 134.

([6]) نحو وعي لغوي ، د. مازن المبارك ، دمشق ، 1340 هـــ، 1970م ، ص 200.

([7]) يس•4.

عمارة : لو قلته لكان أوزن . وهذا يدلك على أنهم قد يستعملون من الكلام ما غـيره آثر في نفوسهم منه ، سعة في التفسح وإرخاء النفس ، وشحّاً على ما جشموه فتواضعوه ، أن يتكارهوه فيلغوه ويطّرحوه . فاعرف ذلك مذهبا لهم ، ولا تطعن عليهم متى ورد عنهم شيء منه"[1].

ويـبدو أن فكـرة الأصل تمثل قاعدة هامة من القواعد التي قامت عليها الـنظرية النحوية[2]. فثمة أصل كان عليه بنيان اللغة العربية ، حاول العلماء مـنذ عصـر الخليل وسيبويه أن يتصوروه كيف كان ، وكان الاتساع يمثل مـنزعاً دائمـا للخروج عن هذا الأصل ، وعلى القياس على الأصل ، وتلك عملـية طبيعـية تمارسـها الجماعة اللغوية ، وتتجلى فيها حيوية اللغة ، فإذا مارسـتها الجماعـة اللغوية كانت مقبولة على الإطلاق ، ولحقت بما يعرف بالاطـراد ، وحلت محل الأصل . قال ابن جني :" الأصول يتوسع فيها أكثر مـن الفـروع " [3]. وقـال أيضا :" الفروع إذا تمكنت قويت قوة تسوغ حمل الأصول عليها " [4].

والعـدول عـن الأصل نوعان : عدول مطرد وعدول غير مطرد ، أما العـدول غير المطرد فيسميه النحاة شذوذا ، فإذا كان فصيحا يحفظ ولا يقاس علـيه ، وهو من قبيل الترخص عند أمن اللبس ، وهو أمر معروف ومشهور فـي سـائر العلوم ، قال أبو القاسم الزجاجي(337هـ) :".. الشيء يكون له أصـل يلزمه ، ونحو يطّرد فيه ، ثم يعترض لبعضه علة تخرجه عن جمهور بابـه ، فـلا يكون ذلك ناقضا للباب ،وذلك موجود في سائر العلوم ،حتى في علـوم الديانات ، كما يقال بالإطلاق : الصلاة واجبة على البالغين من الرجال والنساء ، ثم نجد منهم من تلحقه علة تسقط عنه فرضها [5].

([1]) الخصائص3: 318 ،319. وانظر اللسان والقاموس المحيط مادة : وزن . ومعنى أوزن : أقوى وأمكن

([2]) الأصـول لـتمام حسـان ص 153 ، ونظرية النحو العربي ، د. نهاد الموسى ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، الطبعة الأولى ، عمان ، 1400هـ-1980م ، ص56 وما بعدها.

([3]) الخصائص3: 82.

([4]) الخصائص 1: 184.

([5]) الإيضاح في علل النحو 72.

أمـــا العـــدول المطرد فهو يخضع لقواعد يطرد بها[1]. وهي مبنية على الـــذوق العربي ، من استخفاف واستثقال ، مثل قواعد الإدغام والإبدال والنقل والقلب والحذف والزيادة . ويبدو" أن الذوق الجمالي كان يفرض وجوده على الصـــيغ والتراكيـــب تحقيقا لجوانب جمالية ، وأخرى من أجل تيسير العملية النطقـــية ."[2] وقـــد أشار سيبويه إشارة صريحة إلى العلة الجمالية معلقا على حذف التاء من جملة " حضر القاضي امرأةٌ " قائلا :" لأنه إذا طال الكلام كان الحذف أجمل"[3].

وهذان النوعان من العدول هما المقصودان بالاتساع ، وهما اللذان سوف يدور في فلكهما هذا البحث .

ويـــبدو أن عـــزوف اللغـــة عـــن الأصل وتفضيل الفرع يعود الى ثلاثة أسباب[4] هي :

1 – إرادة أمن اللبس الذي قد يكون مع الاستصحاب..قال ابن مالك :

(وإن بشكلٍ خيفَ لَبْسٌ يُجتنب)

ومثال ذلك أن القاعدة النحوية الأصلية تجعل المبتدأ متقدما على الخبر ، لكن يحدث أحيانا أن يشتمل المبتدأ على ضمير يعود على لفظ يشتمل على الخبر ، نحـــو: (في الدار صاحبها) فلو استصحبنا الأصل لعاد الضمير على متأخر لفظا ورتبة ، ولأدى ذلك إلى اللبس ، عندئذ يعدل عن هذا الأصل إلى القاعدة الفرعية ، وهي قاعدة تقديم الخبر .

2– مـــراعاة أصل آخر حين يتعارض الأصلان في تركيب بعينه ، مثل أصل تقديـــم المبـــتدأ عـــندما يتعارض مع أصل تقديم أسماء الاستفهام بحكم أن لها الصـــدارة، فإذا كان الخبر اسما من أسماء الاستفهام فإن رتبة الاستفهام أولى من رتبة المبتدأ.

([1]) الأصول لتمام حسان 145.

([2]) علم الصرف الصوتي ، د.عبد القادر عبد الجليل ، أزمنة للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان –الأردن ص 179.

([3]) الكتاب2: 78.

([4]) الأصول لتمام حسان ،ص 153.

3- الـذوق العربـي فـي الأداء اللغوي وما يرتبط بهذا الذوق من الظواهر السـياقية، فقد يكون هناك قاعدة أصلية ، صوتية أو صرفية أو نحوية ، يرد علـيها من المواقع ما يجعل الالتزام بتطبيقها في النطق منافيا للذوق العربي . فالأصل الفك ، لكن توالي المثلين يؤدي إلى قواعد فرعية للإدغام ، ومثل ذلك العدول عن حركة الإعراب إلى سكون الوقف ، أو إلى حركة المناسبة .

ويبدو أن الذوق العربي الذي يميل إلى الاختصار والتخفيف كان له دور كبـير فـي التجافـي عن الأصل ، والبعد عنه ، منذ زمن بعيد في كثير من القضايا اللغوية، مثل : إعلال لام الفعل الناقص (عدا ورمى وصحا) ، الذي مـا زال مصـححا فـي اللغة الجَعْزيّة[1]، وهي لغة سامية . وقد كان الرسم القرآني في سورة الشمس دليلا عل هذا التصحيح في كل آياتها :

بسم الله الرحمن الرحيم ، والشمس وضحيها ، والقمر إذا تليها ، والنهار إذا جليها ، والليل إذا يغشيها ...

وكذلـك اختار الذوق العربي أن يفتح حرف المضارعة في صيغة (فعِل يفعَـل) اتسـاعا بحيث أصبح الفتح هو القاعدة ، بعد أن كان الكسر هو اللغة الشائعة ، بل كانت لغة جميع العرب إلا أهل الحجاز [2]. ومن بقايا الكسر في الفصحى إلى يوم الناس هذا كسر همزة الفعل (إخال) . ولعل بقاء الكسر وشيوعه في العامية على نطاق واسع يصلح أن يكون دليلا على أنه كان شائعا في اللغة الفصحى .

وفي العربية أبواب فارق فيها العرب الأصل اتساعا ، منذ الزمن القديم ، كـباب الممـنوع مـن الصرف ، والمثنى ، وجمع المذكر السالم ، وجمع المؤنث السالم ، والأفعال الخمسة ، والأفعال المضارعة المعتلة الآخر . وقد جـاءت هـذه الأبواب في علامات إعرابها مخالفة للأصل وخارجة عليه[3]، وأصـبحت هذه المخالفة عندما كثرت وشاعت هي الفصحى ، وصارت قاعدة يقاس عليها، وحلت محل الأصل .

([1]) دراسات في علم اللغة، د.كمال محمد بشر، دار المعارف، الطبعة التاسعة، مصر ، 1986م ، ص248.

([2]) الكتاب لسيبويه 4 :110.

([3]) شرح شذور الذهب 52-80 ومتن الأجرومية، أحمد حبيب العاملي، الطبعة الرابعة، بيروت، 1972م ، ص 34.

وفـــي العربية ، في المقابل ، أبواب أخرى نص النحاة على أن الغرض منها إنما هو كبح ظاهرة الاتساع ، والحد من انتشارها ، ولم يكن رسمهم لهذه الأبواب إلا احترازا منهم من تسلل ظاهرة الاتساع إلى الكلام.

ومن هذه الأبواب : النعت ، والتوكيد ، والبدل ، والحكاية ، والإضافة . فالنعت يقل حذفه " لأنه جيء به في الأصل لفائدة إزالة الاشتراك أو العموم ، فحذفه عكس المقصود "[1].

والتوكـــيد لفـــظ يتبع الاسم المؤكد لرفع اللبس وإزالة الاتساع "[2]، أو للتحقيق وإزالة التجوز في الكلام[3].

والـــبدل ،إن قـــال قـــائل : ما الغرض من البدل ؟ قيل : الإيضاح ورفع الالتباس، وإزالة التوسع والمجاز " [4].

وكذلك الحكاية دخلت الكلام لتزيل الالتباس وتزيل التوسع[5].

ويـــبدو أن العربـــي منذ زمن بعيد أخذ يبتعد باللغة عن الأصل ، لأن الأصل يورث اللغة تطويلا لا حاجة إليه في التعبير عن المراد ، ويورثها ثقلا وجفاء يتعارض مع التخفيف والاختصار الذي تسعى إليه .

وقد استخدم سيبويه نظرية طول الكلام لتفسير كثير من وجوه الاتساع ، مـــن ذلـــك حذف لام القسم من قوله تعالى :" قد أفلح من زكّاها "[6]، قال : " وكان ذلك حسناً حين طال الكلام"[7]، كما أجاز حذف تاء التأنيث من الفعل من جملـــة (حضر القاضي امرأة) ؛ لطول الكلام والفصل ؛ " ولأنه إذا طال

([1]) همع الهوامع للسيوطي 3 :129 .

([2]) اللمـــع فـــي العربية ، لبن جني ، تحقيق فائز فارس ، دار الأمل للنشر ، الطبعة الأولى ، إربد-الأردن ، 1409هـــ-1988م ، ص 84 ، واللباب في علل الإعراب ، أبو البقاء محب الدين العكبري ، تحقيق غازي مختار طليمات ، دار الفكر ، الطبعة الأولى ، دمشق ، 1995م ، ص 394 .

([3]) أســـرار العربية ، أبو البركات عبد الرحمن بن الأنباري ، تحقيق محمد بهجة البيطار ، مطبعة الترقي ، دمشق ، 1957م ، ص 283.

([4]) أسرار العربية للأنباري 298 .

([5]) أسرار العربية للأنباري ص 390 .

([6]) الشمس 9 .

([7]) الكتاب 3: 151 .

الكـــلام كـــان الحـــذف أجمـــل " [1]. كما فسر بطول الكلام نصب المنادى المضـــاف نحو : يا عبدالله ، ويا أخانا ، ونصب (هو قبلَك ، هو بعدَك) حيث أن طول الكلام ثقل تناسبه حركة الفتح الخفيفة .

ويـــبدو أن الخلـــيل هو صاحب هذه النظرية[2] التي وردت في مواضع كثيرة من كتاب سيبويه ، فقد أشار إليها وهو يقارن بين الجملتين :

ما أنا بالذي قائل لك شيئا

ما أنا بالذي منطلق

فـــرغم أن الجملتيـــن لا تجريان على القياس لحذف الضمير (هو) من صلة الموصـــول ، غـــير أن الأولى سمعها من بعض الأعراب ، وهي عنده على قلّـــتها أَمْـــثَلُ من الثانية ؛ لأنه طال بها الكلام ، وكأن طوله عوض عن ترك (هو)[3].

وحذفوا نون جمع المذكر السالم لغير إضافة ، نحو قول الشاعر:

الحافظو عورةَ العشيرة لا يأتيهم من ورائها نَطَفُ

" حذفوهـــا كما حذفوها من (اللذين) و(الذين) حيث طال الكلام ، وكان الاسم الأول منـــتهاه الاســـم الآخـــر "[4] يقصد أن الاسمين (الحافظو عورة) صارا كالاسم الواحد ، وقال الأخطل :

أبَني كليبٍ إنّ عمَّيَّ اللذا سلبا الملوك وفككا الأغلالا

وتحتاج هذه النظرية التي تكرر ذكرها في الكتاب ، وأشار إليها سيبويه والخليل إلى دراسة مستقلة.

ويرتد الاتساع إلى عوامل كثيرة ، منها أن للغة منطقها الخاص ، فمنطق اللغـــة ومقولاتها يختلفان تماما عن منطق الفكر ومقولاته ، واللغة آخر الأمر تخضـــع لمقتضـــيات الرمز العرفي الاعتباطي[5]، وليس يراد بهذا أن تفصل

([1]) الكتاب 2 : 78 .

([2]) الكتاب 2: 182.

([3]) الكتاب 2: 404 .

([4]) الكتاب 1: 186.

([5]) اللغة العربية معناها ومبناها ، د. تمام حسان ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة–نيويورك ، 1970م ، ص26 .

اللغـــة عن محيطها ، ولا أن تخرج عن دائرة منطق العقل الإنساني ، " ولكن نقـــرر أن العلاقة بين اللغة ومحيطها والعلاقة بين اللغة ومنطق العقل ملاقية مفارقة ، ذلك أن للغة في نهاية التحليل منطقها الخاص المتميز " [1].

فقـــد أنكر أبو حاتم السجستاني(250 هـــ) قولهم : مات الميت ، ذاهبا إلى أن الوجه : مات الحيّ ، ومذهبه هذا منتقضٌ بقول القائل[2] :

إذا ما مات ميتٌ من تميمٍ وسَّركَ أن يعيشَ فجِيءْ بزادِ

ثم إن قواعد اللغة ليس لها ثبات القوانين الطبيعية التي تجري على سنن ثابـــتة ، لا تنحرف عنها ولا تزيغ ، ذلك أنها تخضع للاعتبارات الاجتماعية التـــي تسمح بهوامش للاتساع والجوازات والوجوه المختلفة الآتية من اختلاف اللهجـــات ، وشواذ الاستعمال، وعوامل التطور والتغير التي تطرأ على الناس فـــي معيشـــتهم وأنماط حياتهم . فليست الأصوات اللغوية التي نستعملها هذه الأيـــام هـــي الأصـــوات نفســـها التي نطق بها الأجداد ، وليست الألفاظ التي نستعملها هي الألفاظ التي كان يستخدمها القدماء ، ولا أساليبنا أساليبهم .

" وتدلـــنا الملاحظة على أنه من المحتمل جدا أن يوجد نطقان مختلفان : أحدهمـــا جديد والآخر تقليدي محافظ ، يتعايشان سويا لسنوات عدة قد تصل أحـــيانا لعدة قرون ... ولا ينبغي لنا أن نتوقع إجماع الناس إجماعا كاملا على توحـــيد طـــريقة القـــيام بنشـــاط اجتماعي إنساني مثل اللغة ، فلم تنجح أشد الدكـــتاتوريات تعنـــتا في الحصول على إجماع كامل وتوحيد لطريقة السلوك البشري " [3].

واللغـــة من حيث كونها أداء وكلاما لا تتطابق تماما معها من حيث هي نظام مخزون في الذهن ، مكون من أطر وأصول كلية (معيار) ، فظواهر الكـــلام بوصـــفها تحقيقات فردية شخصية تنحرف بدرجة مؤكدة عن الوصف

([1])الخطـــا فـــي العربـــية د. نهـــاد الموسى ، بحث منشور في مجلة الأبحاث ، عدد خاص ، اللغة والحضارة العربيتان ، الجامعة الأمريكية ، بيروت ، 1983 ، ص 70).

([2]) خـــزانة الأدب ، عبد القادر بن عمر البغدادي ، قدم له ووضع الحواشي والفهارس د. محمد نبيل الطريفي ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، بيروت ، 1418هـــ-1998م ، ص 6 :481 .

([3]) لغات البشر ، ماريوباي ، ترجمة د. صلاح العربي ، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر ، القاهرة-نيويورك، 1970م ، ص 42 ، 43 .

العام لنظام اللغة[1]. ويمثل هذا الانحراف ذلك الفرق الذي يتبدّى بين التركيب السطحي والتركيب العميق للجمل ، كما جاءت به النظرية التحويلية

وعلـــى هـــذا فإن الاتساع يتلمس " الفرق بين ما يصدر عنه العربي في أمثلة كلامه ــ وإن مثلت هيئات ذلك الأداء نظاما أو مرجعا مشتركا لديهم في اســـتعمال اللغـــة ــ وبين ما يستكن في عقولهم من برنامج ذي أطر وأصول كلية ونماذج"[2]. ولا ريب أن العربي الذي يقول :

سألت القرية

ذهبت الشام

فقد اتسع ؛ لأن أمثلة الكلام لم تأت مطابقة لما يقتضيه العقل ؛ لأن القرية عقلا لا تسأل، والشام لا تذهب ، ولكن يذهب إليها .

ويـــدور الـــدرس النحوي أكثره حول وجوه الاتساع في التراكيب وأوجه الصـــرف المختلفة ، ولا يتوقف النحويون عند القاعدة الرئيسة بعد تقعيدها إلا قلـــيلا ، فجلّ بحوثهم تدور في فلك الاتساع والخروج على الأصل ، وتتناول وجوهـــا عديـــدة متحدرة من اللهجات ، وألوانا من التشعيب آتية من عوامل التغير والتطور [3].

وأكثر شواهدهم إنما حشدوها ليستدلوا بها على تلك الجوانب الخارجـــة عـــن القاعدة نفسها، وعلى وجوه من التصرف والتسمح آتية من موارد عدة. ويـــبدو أن صـــنيعهم هذا كان منهجا في الدرس ألزموا به أنفسهم ، يلقون به الأضواء على القاعدة من بعد مقابل مختلف ، فكما تتوضح القاعدة بعناصرها الذاتية المتحققة فيها ، تتوضح أيضا بعناصرها المغايرة[4].

ـــ ولعل هذه السمة من سمات العربية جعلت كثيرا من الدارسين يستصعبون الـــنحو العربـــي لكثرة الاستثناءات والهوامش والدقائق ، حتى قال الخليل ردا

([1]) لغات البشر لماريو باي ص10 .

([2]) العربـــية ، نحـــو توصيف جديد في ضوء اللسانيات الحاسوبية ، د. نهاد الموسى ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، الطبعة الأولى ، عمان ، 2000م ، ص26 .

([3]) في تاريخ العربية ، د.نهاد الموسى ، الجامعة الأردنية ، 1976م ، ص17 ، واللغة العربية وأبناؤها ، د. نهاد الموسى ، مكتبة وسام ، عمّان ، 1990م ، ص 19 .

([4]) أضواء على مسألة التعدد في وجوه العربية ، مقالة لنهاد الموسى منشورة في مجلة أفكار ، عمّان 1975م ، ص53.

على أولئك المستصعبين للدقائق والمستكثرين للأسماء :" لا يصل أحد من علم النحو إلى ما يحتاج إليه حتى يتعلم ما لا يحتاج إليه "[1].

الاتساع والقياس :

أبــرز فرق بين علم اللغة وعلم النحو أن الأول طريقه السماع ، والثاني طــريقه القــياس ، ولذلك عرفوا النحو بأنه : علم بمقاييس مستنبطة من كلام العرب[2]. وقال الكسائي علي بن حمزة(189هـ) :

" إنما النحو قياس يتبع " [3].

والقياس تتعدد معانيه ، وقد جاء في كتب القدماء على ثلاثة معان[4]:

الأول : قال به علماء القرن الأول والثاني ، وأرادوا به وضع الأحكام العامة للغــة أو وضــع القواعد لتلك النصوص التي انحدرت إليهم . قال ابن سلام الجمحي(233هـ) :" وكان أول من أسس العربية وفتح بابها وأنهج سبيلها أبو الأســود الدؤلي "(69هـ)[5] يعني بذلك أن أبا الأسود بدأ بوضع قواعد عامة لبعض نصوص العربية .

الثانــي : بعــد الانتهاء من التقعيد ووضع أحكام اللغة ، وجد الذين جاءوا من بعدهم أنفسهم أمام حياة اجتماعية جديدة ، هنا أخذ القياس معنى لم يكن مألوفا من قبل ، هو استنباط شيء جديد لم يكن مألوفا في صورة صيغ أو دلالات أو تراكيــب . ولــيس معــنى ذلك أن العلماء في القرن الرابع قد انصرفوا عن المعــنى الأول انصرافا تاما ، بل عاش المعنيان جنبا إلى جنب . وهذا المعنى الثاني هو المقصود في هذه الدراسة .

([1]) كــتاب الكافي في العروض والقوافي ، الخطيب التبريزي ، تحقيق الحساني حسن عبدالله ، الناشر خانجي وحمدان ، بيروت ، بلا تاريخ ، ص : 4.

([2]) في أصول النحو ، لسعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السورية ، الطبعة الثانية ، دمشق ، ص 68.

([3]) أخــبار النحويين ، عبد الواحد بن عمر ، تحقيق مجدي فتحي السيد ، دار الصحاب للتراث ، الطبعة الأولى، طنطا ، 1410هـ ، ص53 ، وبغــية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، السيوطي جلال الدين ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ص 2 :164 .

(4) من أسرار اللغة ، إبراهيم أنيس، ص 18، 19.

([5]) طبقات فحول الشعراء ، ابن سلام الجمحي ، تحقيق محمود محمد شاكر ، دار المدني ، جدة ، بلا تاريخ، ص 1 : 12.

المعـــنى الثالـــث : وهـــو المشابهة ، وشاع لدى المتأخرين ، واستخدم لتعليل الأحكـــام ، فـــلا النافية عملت النصب قياسا على (إنّ) ، وإنّ نصبت ورفعت قياسا على الفعل لأنه أقوى العوامل .

والقـــياس بمعناه الثاني هو " عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل . وقيل هو: حمل فرع على أصل بعلة ، وإجراء حكم الأصل على الفرع . وقيل هو: إلحـــاق الفـــرع الأصل بجامع . وهذه الحدود كلها متقاربة . ولا بد لكل قياس من أربعة أشياء : أصل وفرع وعلة وحكم " . [1]

وقـــد ذكـــر الشيخ محمد الخضر حسين أربعة أنواع من القياس ، اقتصر علـــى اثنيـــن منها سماهما القياس الأصلي وقياس التمثيل[2]، وكذلك فعل تمام حســـان عـــندما ميز بين القياس المنطقي والقياس النحوي والقياس الاستعمالي .[3]

ولا ريـــب أن القـــياس يـــؤدي إلى تنمية اللغة وتوسيعها ، فعن طريقه يستطيع المتكلم أن ينتج جملا لا حصر لها ، ولم يسبق له أن سمع بها ." فهو بـــاب عظـــيم الخطـــر لأنه مكن النحويين من وضع القواعد العامة ، وجعلهم يهـــدرون ما عدا ذلك مما ورد غير سائر على مقتضاها ، كما أنه وسع اللغة ســـعة كبـــيرة ، فإنـــنا لم نسمع من العرب كل مشتقات الكلمة . فجرينا على القواعـــد الموضـــوعة مـــن هـــذا الاســـتقراء الـــناقص ، فتضـــخمت اللغة واطردت[4]...

على أن هذا القياس لا يعدو أن يكون مفتاحا من مفاتيح الظاهرة اللغوية ، تتفـــتح به أبواب وتستعصي عليه أخرى . وهذا راجع إلى أن الظاهرة اللغوية

([1]) لمع الأدلة ، الأنباري أبو البركات عبد الرحمن ، تحقيق سعيد الأفغان ، دار الفكر ، دمشق ، 1377هـ-1957م ، ص :93.

([2]) القـياس في اللغة العربية ن محمد الخضر الحسين ، المطبعة السلفية ، القاهرة ، 1353هـ ، ص25 وما بعدها . والمقصود بالقـياس الأصلي إلحاق اللفظ بأمثاله في حكم ثبت لها باستقراء كلام العرب حتى انتظمت منه قاعدة عامة كصيغ التصغير والنسب والجمـــع ، أمـــا قياس التمثيل فهو إعطاء الكلم حكم ما ثبت لغيرها من الكلم المخالفة لها في نوعها ، ولكن توجد بينهما مشابهة من بعض الوجوه ، كحذف الضمير المجرور العائد من الصلة إلى الموصول متى تعين حرف الجر قياسا على حذف الضمير العائد من جملة الخبر على المبتدأ .

(3) الأصول ، ص174 .

(4) ضحى الإسلام ، أحمد أمين ، مكتبة النهضة المصرية ، الطبعة السادسة ، القاهرة ، 1961م ، ص 280.

ثمـــرة من ثمرات العقل ، إلا أنها لا تخضع دائما للتحليل العقلي والمنطقي[1]. فاللغة على هذا ليست كلها قياسا ، وإن كان القياس كثيرا فيها ، وقد أدرك ذلك ابـــن جنـــي صـــاحب نزعة تعميم القياس في اللغة حيث قال في (باب اللغة المأخوذة قياسا) :

" فلما رأى القوم كثيرا من اللغة مقيسا منقادا وَسَموه بمواسمه ، وغَنوا بذلك عـــن الإطالة والإسهاب فيما ينوب عنه الاختصار والإيجاز ، ثم لما تجاوزوا ذلـــك إلـــى ما لابد من إيراده ، ونص ألفاظه ، التزموا وألزموا كلفته ، إذ لم يجـــدوا مـــنها بـــدا ، ولا عنها مصرفا ، ومعاذ الله أن ندعي أن جميع اللغة تســـتدرك بالأدلـــة قياسا ، لكن ما أمكن من ذلك فيه قلنا به ونبهنا عليه ، كما فعله من قبلنا ، ممن نحن له متبعون، وعلى مُثُله وأوضاعه حاذون " [2].

وفحـــوى هـــذا المذهب أن السماع الصحيح عن العرب لا يعترض عليه بالقـــياس. وهـــذا واضح من كلام سيبويه قبل ابن جني :" كل شيء من ذلك عَدَلَـــته العرب تركْتَه على ما عدلته عليه ، وما جاء تاما لم تحدث العرب فيه شـــيئا فهـــو علـــى القياس ، فمن المعدول الذي هو على غير قياس قولهم في (هذيل) هُذَلي، وفي فقيم كنانة : فُقَمي ، و.. "[3].

غـــير أن بعض المعاصرين يعبرون عن خشيتهم من " أن تكون لغتنا التي نستعملها اليوم هي وليدة النحو واللغة معا ، وليست وليدة اللغة وحدها . فاللغة عـــادة لا تخضـــع لقـــياس مطرد ، فهي تقول: أكرم يُكرِم ، وأحسن يُحسِن ، وتقـــول بجانب ذلك : أحزن يَحزُن "فلا يَحزُنك قولهم" وفي اللغة يقال : أكرم مُكْرِم ،ولكن بجانب ذلك : أحب فهو محبوب ، وفيها : إن الساعةَ آتيةٌ ، ولكن فيها أيضا : إنّ هذان لساحران ، وفيها اليوم أقرأُ وأكتب ، ولكن فيها :" اليوم أشربْ غير مستحقب " إلى كثير من أمثال ذلك "[4].

---

(1) ظاهـــرة التأنيـــث بيـــن اللغة العربية واللغات السامية ، د. اسماعيل أحمد عمايرة ، دار حنين ، الطبعة الثانية، عمّان-الأردن ، 1993م ، ص 43.

(2) الخصائص 2 :42.

(3) الكتاب3: 335 .

(4) ضحى الإسلام2: 281.

والخلاف حول قياسية اللغة وعدم قياسيتها قديم ، فقد اختلف نحاة اليونان في ذلك ، فبعضهم يراها نظاما مترابطا تتحكم فيه القوانين(قياسية) ، ويراها آخرون مليئة بالاستثناءات التي لا تخضع لقوانين معينة (غير قياسية)[1].

وغني عن البيان أن هذه اللغة الفصيحة المسموعة والتي لم تبلغ في كثرتها حدا يبيح القياس عليه تشكل جانبا مما عرف بالاتساع ، ذلك أن الاتساع خروج عن القياس وابتعاد عن الأصل ، ومعلوم أن الأصل هو الركن الأساسي في عملية القياس ، فهو المقيس عليه ، وهو مادة السماع الأساسية التي لا تقوم عملية القياس بدونها .

والمقيس عليه يمكن أن يكون فرعا مطردا كما يكون أصلا مطردا ، والنحاة يطلقون لفظ الأصل على المقيس عليه حتى لو كان فرعا، ومعنى هذا أن الاتساع الذي كان فرعا خارجا عن الأصل عاد أصلا مقيسا عليه . قال تمام حسان : " أما إذا كان العدول مطردا فإن اطراده يجعله أصلا لأن يقاس عليه[2]؛ لأن الاطراد مناط القياس . وسواء كان المطرد مستصحبا أو معدولا به عن أصله فإنه يصلح أن يقاس عليه غيره، غير أن جانبا مما منع النحاة القياس عليه – ومما له علاقة بالتركيب – يصح أن يعد فيما يقاس عليه ، وينسج على منواله ، من ذلك منْع جماعة من النحويين تقدم معمول المصدر على المصدر متى كان المعمول ظرفا أو جارا ومجرورا [3]، مثل :

رزق فلان على خصمه الفوز ،

يعجبني أمام السلطان تكلمك بالحق .

وقد جاء هذا التقديم في القرآن الكريم ، وهو نظم فصيح لنا به أسوة واقتداء ، قال تعالى :" ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله"[4] وقوله تعالى:" فلما بلغ معه السعي"[5].

([1]) لغات البشر: 2 .

(2) الاصول لتمام حسان، ص 152.

([3]) القياس في اللغة العربية لمحمد الخضر حسين ص44 ، وإعراب الجمل وأشباه الجمل د. فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة ، الطبعة الثالثة ، بيروت ، 1401هـ 1981م ، ص 298.

([4]) النور 2.

([5]) الصافات 102 .

كمـــا منعوا تقديم صلة أل على أل ، متى كان المعمول ظرفا أو جارا ومجرورا ، كقولهم : إني لزيد من المحبين ، وقد جاء مثل هذا التركيب كثيرا في القرآن الكريم ، مما يدل على صحته وفصاحته ، كقوله تعالى : " وكانوا فيه من الزاهدين " [1]. وقوله " وإني لكما لمن الناصحين "[2]وقد ذهبوا إلى أن صلة أل محذوفة دلت عليها الصلة المتقدمة ، التي سموها تبيينا [3].

ويـبدو أن هـذا المـنع شـكلي مصـطنع لا يجوز أن يحمل على الحذف والتقدير[4]، خصوصا وأن بعض النحاة لم يقل به ، أضف إلى هذا أن العرب تتسـع فـي الظرف والجار والمجرور ما لم تتسع في غيرهما[5]. فيعترضون بهما بين متلازمين كالمضاف والمضاف إليه ، وفعل التعجب والمتعجب منه ، ويقدمونهمـا على ما لا يتقدم عليه معموله ، فقدموهما خبرين على الاسم في باب (إنّ) نحو : إنّ في ذلك لعبرةً [6]، ومعمولين لصلة (ال) نحو قوله تعالى : وكانوا فيه من الزاهدين[7]، ومعمولين للخبر في بعض الأبواب كباب (ما) نحو : ما في الدار أحد جالسا وقوله[8] :

فما كلُّ حينٍ من تؤاتي مؤاتيا

وعلى الفعل المنفي نحو قول عبد الله بن رواحة[9] :

ونحن عن فضلك ما استغنينا

ومـن موضوعات الاتساع التي تأرجحت بين القياس والسماع موضوع التضمين . والتضمين هو أن يؤدي فعل أو ما في معناه مؤدى فعل آخر أو ما

([1]) يوسف20 .

([2]) الأعراف 21 .

([3]) اكتاب اللامات ، أبو القاسم الزجاجي ، تحقيق مازن المبارك ، دار الفكر ، الطبعة الثانية ، دمشق ، 1985م ، ص 58 والتبيان في إعراب القرآن ، أبو البقاء العكبري ، تحقيق محمد علي البيجاوي ، إحياء الكتب العربية ، بلا تاريخ ، ص 1: 139.

([4]) إعراب الجمل وأشباه الجمل 299.

([5]) مغني اللبيب 2 :693.

([6]) النازعات26.

([7]) يوسف 20 .

([8]) مغني اللبيب 1 :910 .

([9]) مغني اللبيب 1:910 ، و خزانة الأدب للبغدادي 7:127 .

في معناه ، فيعطى حكمه في التعدية واللزوم ، ومثال ذلك قوله تعالى :" وإذا خلوا إلى شياطينهم قالوا إنا معكم " [1]. ضمن خلا معنى انتهى[2].

وانتهى أمر التضمين بقرار من المجمع إلى أنه قياسي لا سماعي بشروط ثلاثة [3]:

1- تحقق المناسبة بين الفعلين .

2- وجـود قرينـة تـدل على ملاحظة الفعل الآخر ويؤمن معها اللبس .

3- ملاءمة التضمين للذوق العربي .

ويلحـق بالتضمين كثير من موضوعات الاتساع التي اختلف النحاة في قياسيتها بين مانع ومجوز، وقد انتهى مجمع اللغة العربية إلى اعتبارها قياسية بشـروط وأحوال معينة [4]. وذلك لكثرتها وشيوعها في الاستعمال ، ولإمكان تخريجها على وجه يستقيم به المعنى ، من ذلك :

ـ وقوع المصدر خبرا (فإنما هي إقبالٌ وإدبار) .

ـ ووقوعه حالا (طلع زيد بغتةً) .

ـ ووقوعه نعتا (هذا رجل عدلٌ) ، قال الناظم :

ونعتوا بمصدر كثيرا فالتزموا الإفراد والتذكيرا

ـ ومجيـئه ظرفا ، قال سيبويه : (هذا باب ما يكون فيه المصدر حينا لسعة الكـلام والاختصـار) وذلـك قولك : متى سير عليه ؟ فيقول : مقدمَ الحاج ، وخفوقَ النجم ، وخلافةَ فلان .فإنما هو: زمن مقدم الحاج ، وحين خفوق النجم ، ولكنه على سعة الكلام والاختصار "[5].

ويلحق بوجوه الاتساع القياسية ظاهرة حذف المضاف الشهيرة ، والتي خـرج علـيها سيبويه قوله تعالى (واسأل القرية) ، وقولهم (بنو فلان يطؤهم

([1]) البقرة 14.

([2]) الخصـائص 2 :308 ، مغني اللبيب 2 : 685 وانظر بحثا في التضمين منقولا من مجلة مجمع اللغة العربية في النحو الوافي ، عباس حسن ، دار المعارف ، الطبعة الخامسة ، مصر ، بلا تاريخ ، ص 2: 564.

([3]) في أصول النحو لسعيد الأفغاني ص119.

([4]) كـتاب فـي أصـول اللغة ، إخراج وضبط محمد خلف الله أحمد ومحمد شوقي أمين ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، القاهرة ، 1388هـ-1969م ، ص 2 : 161 -170.

([5]) الكتاب 1 : 222 .

الطـــريق) ، وخرج عليها ابن جني قولهم (هذا جحرُ ضبٍ خربٍ) والتقدير عنده : خربٍ جحرُه ، ثم حذف المضاف (الجحر) فارتفع الضمير واستتر .

ويؤكـــد ابن جني قياسية حذف المضاف ، لأنه " قد شاع واطرد " وأنه وجـــد له فـــي القـــرآن " نـــيفا على ألف موضع ...وقلّت آية تخلو من حذف المضاف ، نعم، وربما كان في الآية الواحدة من ذلك عدة مواضع " [1].

ومـــن الاتساع المقيس إضافة أسماء الزمان إلى الأفعال ، تقول . هذا عامُ يغاث الناس ، وفي القرآن : هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم[2] وقال عز ذكره: " هذا يومُ لا ينطقون " [3] " ويوم يقوم الحساب " [4].

والحـــق أن الإضـــافة هنا للجملة بنوعيها : الاسمية والفعلية ؛ لأن هذه الأزمـــنة بمعنى (إذ) التي تضاف إلى الفعل والفاعل، والابتداء والخبر، وذلك قولـــك: جئـــتك إذ قام زيد ، وجئتك إذ زيد في الدار ، فعلى هذا تقول : جئتك يـــوم زيـــدٌ في الدار ، وجئتك حين قام زيد ، قال سيبويه : (وجاز هذا في الأزمـــنة واطـــرد فـــيها، كما جاز للفعل أن يكون صفة . وتوسعوا بذلك في الدهر لكثرته في كلامهم "[5].

هـــذا وقـــد أحصى فخر الدين قباوة عددا من الأسماء غير الظروف مما يضـــاف الـــى الجمل نحو : ذو، وآية . وكذلك المصدر: قَوْل ، يضاف على الجملـــة المحكـــية ،نحو : قَوْل يا الله ، ويشركها كثير من الكلمات ، ويضاف أيضـــا إلـــى الجملـــة المحكـــية اسم الفاعل : قائل ، ويشركه كثير من أسماء الفاعلين ، وكذلك المصدر:عِلْم ، يضاف إلى مضمون الجملة ، نحو : عِلْمُ ما الكلمُ من العربية ، وكذلك اسم الفاعل: عالم [6].

([1]) الخصائص 1: 192 ، 193.

([2]) المائدة 119.

([3]) المرسلات 35 .

([4]) إبراهيم 41 .

([5]) الكتاب 3 : 117 و المقتضب ، المبرد محمد بن يزيد ، تحقيق عبد الخالق عضيمة ، القاهرة ، 1988م ، ض 4: 347.

([6]) إعراب الجمل وأشباه الجمل ص216 وما بعدها .

ولـــيس من شأن البحث في هذا الموضع استقصاء كل الجوانب القياسية لظاهـــرة الاتساع ، ذلك أني قصدت إلى إثبات أن كثيرا منها قياسي ، وليس سماعيا كما يتوهم المتعجلون .

الاتساع والاستحســـــــــان :

الاستحسان مصطلح من مصطلحات أصول الفقه ، وهو أحد الأدلة عند الحنفية ، "وأساسه أن يجيء الحكم مخالفا قاعدة مطردة ، لأمر يجعل الخروج عـــن القـــاعدة أقرب إلى الشرع من الاستمساك بالقاعدة " [1]، ومن أمثلته أن القـــياس يوجـــب أن يكـــون الشهود عدولا في كل قضية معروضة بين يدي القضاء ، ولكن إذا كان القاضي في بلد لا يوجد فيه عدول فإنه يجب أن يقبل شهادة من يوثق بقوله في الجملة ، حتى لا تضيع الأموال والدماء .

والاستحسان في النحو ضرب من الاتساع والتصرف[2]، وجماع علته في النحو ضعيفة غير مستحكمة ، ولذلك لا يقاس عليه ، وإنما يؤتى به تنبيها وتصرفا واتساعا [3].

وقد اختلف العلماء في الأخذ به ، فذهب بعضهم إلى أنه غير مأخوذ به لمـــا فـــيه مـــن الـــتحكم وترك القياس ، وذهب بعضهم إلى أنه مأخوذ به . واختلفوا فيه، فمنهم من قال : هو ترك قياس الأصول لدليل ، ومنهم من قال : هو تخصيص العلة[4].

ومـــن أمثلته في الصرف تركك الأخف إلى الأثقل من غبر ضرورة[5]، نحو قولهم : الفتوى والتقوى ، فقلبت الياء هنا واوا من غير استحكام علة أكثر من أنهم أرادوا الفرق بين الاسم والصفة ، وهذه ليست علة معتدة ؛ لأن الاسم والصفة يشتركان في أشياء كثيرة لا يوجبون على أنفسهم الفرق بينهما فيها .

([1]) أصول الفقه ، محمد أبو زهرة ، دار الفكر العربي ، ص 262.

([2]) الخصائص 1: 133 .

([3]) الخصائص 1 : 144 .

([4]) لمع الأدلة: 133، 134.

([5]) الخصائص 1: 134.

مـــن ذلـــك تكسيرهم الصفة حَسَن على حِسان ، كتكسيرهم الاسم جبل على جِـــبال . وقـــالوا في الصفة : رجل غفور وقوم غُفُر ، كما قالوا في الاسم : عمود وعُمُد .

ومن هذا الاستحسان في مستوى التركيب ، عند ابن جني ، قول الراجز[1]:

أَرَيْتَ إن جئتُ به أُمْلُودا مُرَجّلاً يلبس البُرُودا

أقائلُنَّ أحضِروا الشُهُودا

فـــألحق نـــون التوكـــيد اســـم الفاعل ، تشبيها له بالفعل المضارع ، فهذا إذاً استحسان لاعن قوة علة ، ولا عن استمرار عادة ، ألا تراك لا تقول : أقائمُنَّ يـــا زيـــدون ، إنما تقوله بحيث سمعته، وتعتذر له، وتنسبه إلى أنه استحسان منهم ، على ضعف منه ، واحتمال الشبهة له[2].

ومنه الخروج تنبيها على الأصل نحو (استحوذ) لأن الواو أصل للألف في استحاذ ، وكما في قول الشاعر :

فإنه أهلٌ لأن يُؤَكرما

فـــإن (يُؤَكرم) ونظائرها مثل : يُؤَحسن ، ويؤعلم ، هي أصل الصيغ المطردة يُكْرم ويُحْسن ويُعْلم .

ويمكـــن أن نعـــد جمهـــور حـــالات الترخص في الاستعمال على ألسنة الفصـــحاء تـــرتد عند المحاجة إلى استحسان المشاكلة أو المناسبة اللفظية أو الجـــوار أو نحـــو ذلـــك[3] فإن العربي إذا قويت فصاحته ، وسمت طبيعته تصـــرف وارتجـــل مـــا لـــم يسبق إليه . فقد حُكِي عن رُؤْبة وأبيه أنهما كانا يرتجلان ألفاظا لم يسمعاها ولا سبقا إليها "[4].

وقـــد استعرض تمام حسان أمثلة كثيرة على حالات الترخص ، وزعها على أبواب الإعراب والرتبة ومبنى الصيغة والمطابقة والربط والتضام .

([1]) هـــذا رجـــز قالـــته جارية لرجلها الذي جحد ولدا ولدته له ، زاعما أنه لم يقربها . ومعنى البيت : ارأيت إن ولدت هذه المرأة رجـــلا هـــذه صـــفته ، أيقال لها : أقيمي البينة أنك لم تأتي به من غيره ؟ انظر روايات البيت المختلفة وتخريجاته في خزانة الأدب للبغدادي 11: 446.

([2]) الخصائص 1 : 136 .

([3]) اللغة العربية معناها ومبناها 233 –240.

([4]) الخصائص 2 : 25 ، الأصول لتمام حسان 217 .

الاتساع والضرورة :

تعــجّ المصنفات النحوية بذكر الضرورة الشعرية ، وسبب ذلك يعود إلى أهمــية الشــواهد الشعرية في النحو، واعتماد النحاة عليها في التقعيد اعتمادا رئيسيا بالقياس الى الأنواع الأخرى من الشواهد . ولهذا كان الشاهد الشعري الدليل النحوي الأول بحكم كثرته وشيوعه .

ونظــرا لأهمــية مبحث الضرورة أفرد لها في البحث اللغوي مصنفات خاصة ، منها : ما يجوز للشاعر في الضرورة للقزاز القيرواني (412هــ)، وضرائر الشعر لابن عصفور(669هــ) ، والضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر للألوسي .

والمفهــوم الشــائع القديم للضرورة عند النحاة هو : خروج عن الأصل والقــياس يحــدث فــي الشعر، سواء كان للشاعر عنه مندوحة أم لم يكن[1]. فليســت الضرورة هي الإلجاء إلى الشيء ، وإنما هي تراكيب تقع في الشعر وتخــتص به، ولا تقع في الكلام النثري ، فليست الضرورة جبرية عروضية يســتجيب لها الشاعر ولا مندوحة له عنها . وقد أكد هذا الفهم للضرورة ابن جنــي عــندما قال:" إن العرب قد تلزم الضرورة في الشعر في حال السعة ، أُنساً بها ،واعتيادا لها، وإعدادا لها لذلك عند وقت الحاجة إليها ، ألا ترى إلى قوله :

قد أصبَحَتْ أمُّ الخيار تدّعي عليَّ ذنباً كلُّه لم أصنعِ

فرفع (كله) للضرورة ، ولو نصب لما كسر الوزن ، وله نظائر " [2].

ويــبدو أن القــيود التركيبــية والشكلية حتمت على الشعراء التوسع في المعــنى، والتوسع في الصرف والنحو لضرورة وغير ضرورة . ولولا هذه

([1]) الأشباه والنظائر 1 :268.

([2]) الخصائص 3 :303.

الحـــرية ما أمكن مع قيود عمود الشعر أن يكون الشعر أداة ناجحة من أدوات التعبير الفني[1] .

غـــير أن ابن مالك فهم الضرورة على أنها الإلجاء إلى الشيء ، فقال في غـــير موضـــع : ليس هذا البيت بضرورة ، لأن قائله متمكن أن يقول كذا . فعلـــى زعمه لا توجد ضرورة أصلا ؛ لأنه ما من ضرورة إلا ويمكن إزالتها [2].

أمـــا ســـيبويه فقـــد خصص للضرورة بابا سماه (هذا باب ما يحتمل في الشعر)، وألم بها في مواقع أخرى من كتابه ، لكنه لم يضع لها مفهوما محددا ، بل وصفها بأنها ظاهرة تختص بالشعر ، وأردفها بالشواهد الموضحة ،قال : (اعلـــم أنـــه يجـــوز فـــي الشـــعر ما لا يجوز في الكلام ، من صرف ما لا ينصـــرف...) ثـــم قـــال في آخر الباب (وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجها ، وما يجوز في الشعر اكثر من أن أذكره لك ههنا [3].

وذهب بعض الباحثين إلى أن سيبويه " يوافق الجمهور في أن الضرورة مـــا وقع في الشعر دون النثر سواء كان للشاعر عنه مندوحة أم لا "[4]. وأيد ذلك بالأدلة التالية :

1= قـــول ســـيبويه عن الضرورة أنها :" يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكـــلام " ثـــم ذهابـــه إلى ضرب الأمثلة والإتيان بالشواهد دون أن يقيد هذا الجواز بما لا مندوحة عنه للشاعر .

2= كثير من الشواهد التي أوردها سيبويه للضرائر الشعرية جاءت فيها روايات أخرى تخرجها عن الضرورة ، ولم يكن سيبويه يرد بها رواية الضرورة.

3= كثير من الشواهد التي ذكرها في أقسام الضرورة المختلفة يمكن بقليل مـــن التصـــرف إخراجها من حيز الضرورة دون كسر الوزن أو إخلال بالمعنى

([1]) الأصول لتمام حسان 85.

([2]) الأشباه والنظائر 1 :268.

([3]) الكتاب 1 :26، 32.

([4]) سيبويه والضرورة الشعرية ، إبراهيم حسن ابراهيم ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 1403هـ-1983م ، 35، 41 وما بعدها.

4- أن الأمـــثال عنده يستجاز فيها ما يستجاز في الشعر . وهذا دليل يرد به على من يزعم أن الضرورة عند سيبويه ما لا مندوحة عنه للشاعر .

ويخـــتلط مفهـــوم الضـــرورة بالتوسع في النحو ، ذلك أن الضرورة في النهاية لون من التوسع اقتضته طبيعة الشعر ذات الخصائص الفنية والجمالية، وإذا كانـــت الضرورة اتساعا مقصورا على الشعر، فإن الاتساع بمعناه العام ظاهـــرة شـــاملة للشـــعر والنثر . فقد جاءت في الأمثال كثيرا ؛ قال أبو عبيد الـــبكري (48هـــ): " الأمـــثال موضع إيجاز واختصار ، وقد ورد فيها من التوســـع والحذف ما لم يجيء في مثله إلا في أشعارهم "[1] . ومن أمثالهم : " أجرأ من الأيهمين : هما السيل والحريق ، وقيل السيل والجمل الهائج . وقالوا : أجـــرأ من السيل ، وأجرأ من الليل ، لأن أهل الدعارة يجترئون فيه على ما لا يمكنهم الاجتراء عليه في النهار، فنسبت الجرأة إلى الليل على الاتساع "[2]. ومن ذلك قولهم في الأمثال :" دُهْدُرَّيْن سعدُ القيْن " ودهدرين هو الباطل . فمن جملـــة ما قيل في تخريج هذا المثل – وهو كثير – قول أبي عمرو بن العلاء(154هـــ) :" دهدريـــن منصـــوب بفعل مقدر ، وسعدُ القين يرتفع على أحد أمرين: إما أن يكون نداء على قولك : يا سعد القين ، فسعد منادى علم والقين نعـــت له ، أي أنـــت عندي بمنزلة الكذاب ، وإما أن يكون المعنى أنت سعد القين، أي أنت مثله ، وحذف التنوين لكثرة الاستعمال ، كما قرأ بعضهم : قل هو الله أحدُ " بلا تنوين أحد[3].

وإذا كانـــت الضرورة قد ارتبطت بالشعر ارتباطا تلازميا ، فإنه قد جاء في النثر ما يشبهها ، مما يعد اتساعا ، سموه تناسبا وازدواجا وتشاكلا وإتباعا

([1]) فصـــل المقـــال فـــي شرح كتاب الأمثال ، أبو عبيد البكري ، تحقيق إحسان عباس ورفيقه ، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة ، بيروت ، 1982م ، ص 1: 107،

([2]) المستقصـــى فـــي أمثال العرب ، الزمخشري محمود بن عمر ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الثالثة ، بيروت، 1987م ، الجزء والصفحة 1: 46.

([3]) فصل المقال في شرح كتاب الأمثال 1: 107.

، مـــثل مـــد الحـــركات الثلاث القصيرة في الكلام كما تمد في القوافي، قال سيبويه[1]: " ويقول الرجل ، إذا تذكر ، ولم يرد أن يقطع كلامه :

ـــ قالا ، فيمد : قال

ـــ ويقولو ، فيمد : يقول

ـــ ومن العامي ، فيمد : العام

هـــذا من الزيادة ، أما الحذف الشبيه بالضرورة من الأفعال قولهم : لاأدرْ ، في الوقف. وقولهم : لم يكُ ، شبهت النون بالياء حين سكنت ، ولا يقولون: لم يـــكُ الـــرجل. وكذلك حذف الياء في الفواصل القرآنية[2]، نحو قول الله (عز وجل):

ـــ والليل إذا يسر[3].

ـــ وما كنا نبغ [4].

ـــ ويوم التناد[5].

ـــ والكبير المتعال[6].

وقـــد حكم سيبويه بأن "هذا جائز عربي كثير"[7]، وإن كان إثبات الياءات عـــنده أقـــيس . وقد سمي هذا النوع الشبيه بالضرورة مما جرى في فواصل الآي بالتناسب ، لأن كلام الله لا ضرورة فيه. قال ابن مالك[8]:

ولاضطرارٍ أوتناسبٍ صُرِفْ ذو المنع والمصروف قد لا ينصرف

ومن القراءات التي تعد من قبيل التناسب صرف ما لا ينصرف في قوله تعالى[9]:

([1]) الكتاب 4 :216.

([2]) الكتاب 4: 184.

([3]) الفجر 4.

([4]) الكهف 64.

([5]) المؤمن 32.

([6]) الرعد 9.

([7]) الكتاب4: 185.

([8]) ألفية ابن مالك في النحو والصرف ، مكتبة طيبة ، المدينة المنورة ، الطبعة الأولى، 1404م ، ص 81.

([9]) تفسيرالبحر المحيط ، أبو حيان الأندلسي ، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود ورفيقه ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، بيروت ، 1413هـ-1993م ، الجزء والصفحة 10: 360 ، 363.

وروي فـــي الحديث عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أنه قال للنساء :

ــ ارجعن مأزورات غير مأجورات ، فأبدل الواو من موزورات ألفا ، إتباعا لمأزورات .

وقــد جـــاء مـــثل هذا في فواصل القرآن مراعاة للإيقاع ، فمن الزيادة قوله تعالى:

ــ فأضلونا السبيلا [1]، وتظنون بالله الظنونا[2]، زيدت الألف كما زيدت في الشـــعر على جهة الإطلاق . ومن النقص قوله تعالى :والليل إذا يسر ، حذفت الياء من (يسر) إتباعا للوتر ، وما تقدمه . " ومنه قوله تعالى :

ــ ربي أكرَمَنْ [3]،ربي أهانَنْ [4].

ومنه قول النابغة [5]:

إذا حاولتَ في أسدٍ فجوراً فإني لستُ منكَ ولستَ مِنّْ

بحذف الياء من : منّي

وصـــفوة القول في كل ما سبق ، سواء أكان من الضرورة أم مما يشبهها من صنوف التناسب والازدواج والتشاكل ، أنه مما يلحق بالتوسع الذي تخضع لـــه اللغـــة فـــي جانبها التطبيقي أو الأدائي ، ودليل ذلك أن الذين صنفوا في الضـــرورة يقرون بلا تردد أن الضرورة اتساع . قال القزاز القيرواني (412 هـــ) في مستهل كتابه الذي خصصه لبحث الضرورة :

" هـــذا كتاب أذكر فيه ــ إن شاء الله ــ ما يجوز للشاعر عند الضرورة من الزيادة والنقصان ، والاتساع في سائر المعاني من التقديم والتأخير ،والقلب ، والإبدال ...[6]

---

(1) الأحزاب 67.

(2) الأحزاب 10.

(3) الفجر 15.

(4) الفجر 16.

(5) ديوان النابـــغة الذبياني ، تحقيق وشرح كرم البستاني، دار صادر للطباعة والنشر ، بيروت ، 1379هـــ- 1960م، ص 123.

(6) مـــا يجـــوز للشاعر في الضرورة ، القزاز القيرواني محمد بن جعفر ، تحقيق المنجي الكعبي ، الدار التونسية للنشر ، باريس ، 1389هـــ-1969م ، ص 23.

وقــد صدع بذلك سيبويه من قبل ، بعبارة واضحة صريحة ، وهو يتحدث عن جواز تحريك القوافي الساكنة بالجر اتساعا ، قال [1] : " واعلم أن الساكن والمجــزوم يقعــان فــي القوافي ، ولو لم يفعلوا ذلك لضاق عليهم ، ولكنهم توسعوا بذلك ، فإذا وقع واحد منهما في القافية حُرِّك ، وليس إلحاقهم إياه بأشد من إلحاق حرف المد ما ليس هو فيه ، ولا يلزمه في الكلام . ولو لم يقفوا إلا بكــل حــرف فيه حرف مد لضاق عليهم ، ولكنهم توسعوا بذلك ، فإذا حركوا واحدا منهما صار بمنزلة ما لم تزل فيه الحركة ، فإذا كان كذلك ألحقوه حرف المــد ، فجعلــوا الساكن والمجزوم لا يكونان إلا في القوافي المجرورة حيث احتاجوا إلى حركتها... قال امرؤالقيس :

أغَرَّكِ مني أنّ حبكِ قاتلي وأنكِ مهما تأمري القلب يفعلِ "

أما الشذوذ فهو غير الضرورة ؛ لأنه لا يرجع فيه إلى أصل كالضرورة ، ولا ينحصــر فــي لغة الشعر ، وهو القليل النادر الذي يشذ عن الأصول ، وهو بخلاف الاطراد الذي هو التتابع والاستمرار ، الدال على الكثير الذي لا يــتخلف ، قــال ابــن جني : "وجعل أهل علم العرب ما استمر من الكلام في الإعــراب ، وغيره من مواضع الصناعة مطردا ، وجعلوا ما فارق عليه بقية بابــه وانفــرد عن ذلك إلى غيره شاذا "[2]. ومن شواهد الشذوذ حذف الجار وإبقاء عمله ، قال الشاعر:

أشارتْ كليبٍ بالأكفِّ الأصابعُ

أي إلــى كليــب[3]. وكذلــك مــا حكي عن رؤبة أنه كان إذا قيل له : كيف أصبحت، يقول : خيرٍ ، عافاك الله ، أي بخير[4].

ويجمــع جمهور النحاة على عدم القياس على الشاذ لأننا " لو طردنا القــياس في كل ما جاء شاذا مخالفا للأصول والقياس ، وجعلناه أصلا ، لكان

([1]) الكتاب4: 214،215.

([2]) الخصائص 1 :96 والإنصاف في مسائل الخلاف ، مسائل 80 ، 81 ، 95.

([3]) أوضح المسالك ا:282.

([4]) الإنصاف مسألة 72 .

ذلـــك يؤدي إلى اختلاط الأصول بغيرها ، وأن يجعل ما ليس بأصل أصلا ، وذلك يفسد الصناعة بأسرها ، وذلك لا يجوز " [1].

علـــى أن كثـــيرا من الشاذ، وبخاصة في القراءات ، صحيح فصيح " نـــازع بالثقة إلى قرائه ، محفوف بالرواية من قدامه وورائه ، "كما يقول ابن جنـــي ، الـــذي ارتقـــى بالشاذ فقال : " لعله أو كثيرا منه مساو في الفصاحة للمجمـــع علـــيه ، وربما كان فيه ما تلطف صنعته ، وتعنف بغيره فصاحته ، وتعطو به قوى أسبابه ، وترسو به قدم إعرابه . [2]"

وأكـــد هذا المذهب فتحي الدجني في دراسة له عن الشذوذ بقوله : " إن الشـــذوذ في النحو العربي ليس كما يظنه بعض الدارسين ضربا من الأخطاء المنـــبوذة في النحو .. فهو أنواع متباينة : قسم مقبول...شاذ في القياس مطرد فـــي الاستعمال ، فهو يستعمل في اللغة كالمطرد تماما ، وقسم آخر مطرد في القـــياس شاذ في الاستعمال ، فهو يستخدم في اللغة بدرجة أقل من سابقه ، أما القسم الأخير فهو قسم مرفوض فهو شاذ في القياس والاستعمال "[3].

والحكـــم بالشـــذوذ أو القلة أو الندرة فيه الكثير من المجازفة ؛ لأنه يســـتدعي قراءة التراث جميعه لمعرفة الكثير الاستعمال من غيره ، وما يحكم علـــيه بالشـــذوذ قـــد لا يكون كذلك لو وصلنا كل ما قالته العرب . يقول أبو عمـــرو بن العلاء (154هـــ) :" ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقله ، ولو جاءكم وافرا لجاءكم علم وشعر كثير " [4].

([1]) الإنصاف مسألة 63.

([2]) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات ، ابن جني ، تحقيق علي النجدي ناصف ورفيقيه ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، القاهرة ، 1386هـ- 1966م ، الجزء والصفحة 1: 32.

([3]) ظاهرة الشذوذ في النحو العربي، فتحي عبد الفتاح الدجني، الطبعة الأولى، الكويت، 1974م، ص 52.

([4]) طبقات فحول الشعراء لا بن سلام 1: 25 .

الفصل الثاني

الاتساع

في كتاب سيبويه

توطئـــــــــة :

الدراســـات اللغوية والنحوية التي تناولت الاتساع منها ما استقل بمعالجة هذه الظاهـــرة وحدها في كتاب ، ومنها ما خصص لها فصلا مستقلا من كتاب ، كما فعل ابن السراج وابن جني وابن هشام . وأكثرهم تناولها بشكل موزع في مواضع عديدة من دراسته كما فعل سيبويه .

ورغـــم أن الظاهـــرة لفتـــت الانتباه في وقت مبكر ، إلا أن الجهود النحوية القديمـــة لم تفردها بكتب مستقلة كثيرة ، سوى ثلاثة كتب ، الأول والثاني منها لم يصلا إلينا ، والثالث رسالة مطبوعة ، وهذه هي :

(1) كـــتاب التوســـعة لـــيعقوب بن اسحق السكيت(244هـــ)،ذكره ابن هشـــام ونقـــل مـــنه مســـألة فـــي القلـــب[1]،وذكره حاجي خليفة (ت1067هـــ)[2].

(2) كتاب التفسح في اللغة لأبي الحسين اللغوي ، وهو من مصادر عبداللطيف البغدادي ، ذكره غير مرة ، وتدل النصوص المنقولة منه أنه من كتب المجاز اللغوي [3].

(3) رسالة أن التوسع شائع لابن كمال باشا ، من رسائل ابن كمال باشا اللغوية .

وعالج موضوع الاتساع من المعاصرين في كتاب مستقل ممدوح عبد الرحمـــن الرمالـــي واســـم كتابه (العربية والوظائف النحوية –دراسة في اتســـاع النظام والأساليب) . وألمّ به أيضا إبراهيم السامرائي في كتاب له سماه (من سعة العربية) . وقد قصد هذا الأخير بالسعة مواد لغوية لم يعن بهـــا الـــنحويون ولم يستوفوا استقراءها، وهي مواد تبتعد عن المألوف في

([1]) مغني اللبيب 913.

([2]) كشـــف الظـــنون عـــن أســـامي الكتـــب والفنون ، حاجي خليفة ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1412هـــ-1992م ، الجزء والصفحة 1: 507 و2: 1406.

([3]) خزانة الأدب 1 :46 ، 9: 532 ، 11: 61.

قواعد النحو واللغة ، مما يتصل بوجه خاص بلغة التنزيل والحديث النبوي الشريف[1].

وقـد ارتأيـت أن أخصص هذا الفصل لتتبع هذه الظاهرة عند سيبويه وحـده من خلال كتابه ، ذلك لأنه يعد أول من ألم بها على وجه واضح ، مفسـرا بهـا كثيرا من التراكيب التي خرجت عن الأصل . وكان النحاة الذيـن جاءوا بعده عيالا عليه ، ترسموا خطاه في جل ما قال ، حتى أنهم أتوا بشواهده وأمثلته نفسها .

([1]) من سعة العربية ، إبراهيم السامرائي ، دار الجيل ، بيروت ، 1410هـ ، ص 7.

الاتساع في كتاب سيبويه

وضـــع ســـيبويه لكـــتابه ما يشبه المقدمة ، جعلها مدخل دراسته لقضايا النحو ومســـائله . ويســـتطيع الـــدارس أن يتبينها في الأبواب السبعة الأولى ، حيث أنها جمـــيعها عالجـــت موضوعات عامة [1]. وهي أشبه ما تكون بالمحاور الرئيسية التي تدور حولها أبواب الكتاب ، وليست أشتاتا من الموضوعات كما يزعم الأستاذ الـــنجدي ، وقـــد أتـــبعها بالـــباب الثامـــن (باب الفاعل الذي لم يتعده فعله إلى مفعول..) ، وهو الباب الذي ينبغي أن يعد بحق الباب الأول من أبواب الكتاب .

ويـــتراءى لـــي أن ظاهـــرة الاتساع كانت في ذهن سيبويه وهو يعالج خطة الكـــتاب العامة ، ويصمم هيكله الشامل في هذه المقدمة ؛ ولذلك رأيت أن أعرض لأبوابها هنا .

الباب الاول : علم ما الكلم في العربية[2]، قسم فيه الكلام إلى اسم وفعل وحرف ، ومـــثّل لكل منهما ، وبيّن أنواع الأفعال ، وصنّفها إلى ما مضى ، ولما يكون ولم يقـــع ، وما هو كائن لم ينقطع . ويبدو أن سيبويه يتسع في عباراته الأولى ، وذلك عـــندما ألم بالاسم فلم يعرفه ، وإنما مثّل له بأنه : رجل ، وفرس ، وحائط ، تاركا للقارئ أن يقيس على هذه الأمثلة معتمدا على الحدس .

الـــباب الثانـــي : مجـــاري أواخر الكلم في العربية ، تناول فيه علامات الإعراب والبـــناء فـــي الأسماء والأفعال والحروف . وهو باب تمهيدي للمعرب والمبني ، ضمّنه بعض الإشارات لظاهرة الاتساع كحديثه عن الفعل المضارع الذي يتسع فيه فـــيقع موقـــع اسم الفاعل وتتصل به اللام في قولك : إنّ عبدَالله ليفعل . وذكره لمفاهـــيم الخفة والثقل ، وإشارته للأصالة والفرعية ، فالنكرة أخف من المعرفة ، وهـــي أول . والواحد أشد تمكنا من الجميع ؛ لأن الواحد أول . والمذكر أخف من المؤنث لأن المذكر أول [3].

([1]) سيبويه إمام النحاة ن علي النجدي ناصف، مكتبة نهضة مصر بالفجالة، القاهرة، بلا تاريخ، ص 170.

([2]) الكتاب 1 :12

([3]) الكتاب 1 :13ـــ22 .

الباب الثالث : المسند والمسند إليه ، وذكر فيه أنهما لا يستغني أحدهما عن الآخر، وقد جاء بهذا الباب توطئة للمرفوعات .

البـاب الـرابع : اللفـظ للمعانـي ، بيّن فيه اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين ،واختلاف اللفظين والمعنى واحد ، واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين ،وهوالتباين والـترادف والاشتراك . ولا جرم أن الترادف والاشتراك من موضوعات التوسع الدلالي التي لم تخْلُ منها كتب النحو المبكرة قبل استقرارالمناهج .

البـاب الخـامس : ما يكون في اللفظ من الأعراض ، وهذا أكثر الأبواب اتصالا بظاهـرة الاتسـاع ، لما يحدث قي الكلمات والجمل من مخالفة الأصل بحذف أو استغناء أو عوض أو نحوه[1].

قال : " اعلم أنهم مما يحذفون الكلم ، وإن كان أصل الكلام غير ذلك ، ويحذفون ويعوضـون ، ويسـتغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حـتى يصير ساقطا ..ومما حذف وأصله في الكلام غير ذلك : لم يكُ ، ولا أدرِ ، وأشباه ذلك ،وأما استغناؤهم بالشيء عن الشيء فإنهم يقولون : يدع ، ولا يقولون: وَدَع ، اسـتغنوا عـنه بـترك ، وأشـباه ذلك كثير . أما العوض فقولهم : زنادقة وزنـاديق...حذفوا الياء وعوضوا الهاء..وقولهم : اللهمّ ، حذفوا (يا) وألحقوا الميم عوضا[2].

البـاب السـادس : الاستقامة من الكلام والإحالة ، وقد عرض فيه لأحوال سلامة الجملة، من حيث معناها الكلي وتركيبها ، وجعلها خمسة أقسام :

مستقيم حسن ، ومحال ، ومستقيم كذب ، ومستقيم قبيح ، ومحال كذب

والأقسام التي وصفت بكلمة (مستقيم) يدخلها أنواع متفاوته من الاتساع .

([1]) الكتاب 1 :24

([2]) الكتاب 1: 25.

البـاب السابع : ما يحتمل من الشعر ، وعرف فيما بعد بالضرورة الشعرية وهو بـاب يقـوم على اتساع خاص بالشعر من صرف ما لا ينصرف ، وحذف ما لا يحـذف ، ومـد الحركات القصيرة ، وفكّ المدغم ، واحتمال قبح الكلام وذلك بأن توضـع الكلمـة فـي غـير موقعها المناسب ، ونقل الظرف عن دلالته الظرفية واستعماله اسما .

وقـد جـرى الـنحاة فـيما بعد على منهج سيبويه في اهتمامهم بالضرورة ، وأفسـحوا لها في ملاحق كتبهم مكانا ، وليس في أوائلها كصنيع سيبويه ، كالذي صـنعه ابن السراج في الأصول في النحو ، والزجاجي في الجمل ، والسيوطي(911هـ) في المطالع السعيدة .

أمـا فـي متن الكتاب فقد تناول سيبويه معالجة ظاهرة الاتساع في عدد من الأبـواب ، ففـي الجـزء الأول منه ، أوردها بين أبواب خصصها لبعض أحوال عناصر الجملة الفعلية،وهذه الأبواب هي[1]:

ـ باب ما جرى مجرى الفاعل الذي يتعدى فعله إلى مفعول في اللفظ لا في المعنى

ـ اسـتعمال الفعـل فـي اللفـظ لا فـي المعـنى لاتساعهم في الكلام وللإيجاز والاختصار.

ـ وقوع الأسماء ظروفا وتصحيح اللفظ على المعتى .

ـ ما يكون المصدر حينا لسعة الكلام والاختصار .

وليسـت هـذه الأبـواب هـي الوحيدة التي عولجت فيها ظاهرة الاتساع ، فالظاهـرة منبـثّة في أماكن عديدة من الكتاب ، مذكورة باسمها الصريح أحيانا ، وأحيانا أخرى بلا ذكر ولا تعيين .

ومفـردات الاتسـاع عند سيبويه كثيرة ومتنوعة ، لكنها رغم كثرتها يجمعها إطار واحد ، وتنتظمها سلسلة واحدة ، هي الخروج عن الأصل والقياس[2].

([1]) الكتاب 1: 175 ،211 ،216 ،222

([2]) الكتاب1: 328 و2: 374 و3: 115 4: 385 .

ومن أمثلة ذلك تقريره أن المعنى الأصلي لباء الجر هو الإلزاق والاختلاط، وذلـك قولك : خرجت بزيد ، ودخلت به ، وضربته بالسوط ، ألزقت ضربك إياه بالسـوط . أما ما خرج عن معنى الإلزاق والاختلاط فهو من قبيل الاتساع ، وقد أكد هذا بقوله : " فما اتسع من هذا في الكلام فهذا أصله "[1]. وكذلك الاتساع في دلالـة (علـى) ، فأصل معناها استعلاء الشيء ، تقول : هذا على ظهر الجبل ، وهـي على رأسه ... وأما مررت على فلان ، وعلينا أمير ، وعليه مال ... يريد مـروره على مكانه ، ولكنه اتسع . وتقول : عليه مال ، وهذا كالمثل فكما يثبت الشـيء علـى المكان ، كذلك يثبت هذا عليه ، فقد يتسع هذا في الكلام ، ويجيء كالمثل[2]"

وكذلـك كلمـة (قِـبَل) ، فالأصـل في معنى قِبَل الشيء : نحوه ومما يليه ، وتقـول: لي قبلك مال ، أي فيما يليك . ولكن يتسع في دلالتها حتى تجري مجرى (على)، أي لي عليك مال[3].

والأصـل فـي بناء كلمة (أحمق) أن يكون على غير بناء أفعل ، نحو ، بليد وعليم وجاهل وعاقل وفهيم وحصيف[4].

والأصل في لولاك ولولاي أن تكون الكاف والياء ضمائر رفع ، ولو جاءت علـى القـياس لقلـت : لـولا أنـت ، كما قال سبحانه وتعالى : " لولا أنتم لكنا مؤمنين"[5]

وقـد يكـون الاتسـاع بالرجوع إلى أصل متروك أو قليل الاستعمال[6]، قال سـيبويه معللا مجيء(حيْوَة) و(ضيْوَن) بالواو: " فجاءوا به على الأصل ، وربما جاءت العرب بالشيء على الأصل ، ومجرى بابه في الكلام على غير ذلك "[7].

---

(1) الكتاب4: 217 .

(2) الكتاب 4: 230 ، وفي مواضع أخرى كثيرة.

(3) الكتاب 4: 232 .

(4) الكتاب 4: 99 .

(5) سبأ 31

(6) الكتاب 4 :350

(7) الكتاب 3: 320

غـير أن هـذا الإطار، الخروج عن الأصل ، إطار واسع ، يشمل مستويات اللغـة كلهـا . وهـو فـي المستوى التركيبي يتبدى واضحا في مجالات ثلاثة : المطابقـة والترتيـب والإعـراب . فتأليف الجمل لا يتم إلا باعتماد هذه المبادئ الثلاثة. وكثيرا ما يحدث الاتساع في النحو بالخروج عن هذه المبادئ

ورغم أن سيبويه قد ذكر الخروج عن الأصل كثيرا تفسيرا للظاهرة ، إلا أنه حصـرها فـي نطاق أكثر تحديدا ، وهو وضع الألفاظ في التركيب على وجه لا تكون فيه مطابقة للمعاني ، أو تأليف الجمل على نسق يختلف عن الترتيب الشائع المـتعارف ، إيجـازا واختصارا واستخفافا ، وثقة بعلم المخاطب ، ودلالة المقام .قـال ــ وهـذه العـبارة ومرادفاتها من أشهر عباراته المتصلة بهذا الموضوع وأكثرها شيوعا ــ :

" ومن كلامهم أن يجعلوا الشيء في موضع على غير حاله في سائر الكلام"[1].

مـن ذلك تعدية الفعل إلى مفعولين في اللفظ لا في المعنى ، وذلك قولك :يا سارقَ اللـيلةِ أهـلَ الدار، وتقول على هذا الحد : سرقت الليلةَ أهلَ الدار ، فتجري الليلة علـى الفعـل في سعة الكلام [2]، والمقصود بسعة الكلام أن الفعل (سرق) تعدى تعديـا لفظيا فقط ؛ لأن الليلة لا تسرق ، وكذلك أهل الدار ، لأن الذي يسرق في الحقيقة هو المال .

وقد أتى سيبويه بشواهد كثيرة على هذه المسألة ، منها قوله [3]:

ــ ومما جاء على اتساع الكلام والاختصار قوله تعالى:" واسأل القرية التي كنا فـيها والعير التي أقبلنا فيها" [4]، إنما يريد أهل القرية ، فاختصر ، وعمل الفعل فـي القـرية كما كان عاملا في الأهل لو كان ههنا ، إلا أن القرية لا تسأل على الحقيقة .

([1]) الكتاب 1: 50 وانظرأيضا المواضع التالية : 1: 259 ، 397/ 3: 382،374،353،278 / 4: 159

([2]) الكتاب 1: 176.

([3]) الكتاب 1: 212 ،213، 214،215 .

([4]) يوسف 82.

ـ ومـــثله :" بل مكرُ الليلِ والنهار" [1] وإنما المعنى بل مكركم في الليل والنهار. فالليل والنهار زمانان لا يفعلان المكر ، بل المكر فعل خاص بالإنسان .

ـ وقال عز وجل :" ولكن البرّ من آمن بالله واليوم الآخر" [2] ، وإنما هو : ولكن البرّ برّ من آمن بالله واليوم الآخر.

ـ ومـــثله في الاتساع قوله عز وجل : " ومثل الذين كفروا كمثل الذي ينعِقُ بمالا يســـمع إلا دعاءً ونداء"[3]. فلم يشبهوا بما ينعق ، وإنما شبهوا بالمنعوق به . وإنما المعنى : مثلكم ومثل الذين كفروا كمثل الناعق والمنعوق به الذي لا يسمع، ولكنه جاء على سعة الكلام والإيجاز لعلم المخاطب بالمعنى .

ـ ومثل ذلك من كلامهم : بنو فلان يطؤهم الطريق ، يريد : يطؤهم أهل الطريق. وقالوا : صدنا قَنَوَيْن ، وإنما يريد : صدنا بقنوين ، أو صدنا وحش قنوين ، وإنما قنوان اسم أرض .

ـ ومـــثله في السعة : أنت أكرمُ عليَّ من أن أضربك ،..إنما تريد أنت أكرم علي مـــن صـــاحب الضرب ؛ لأن قولك : أن أضربك هو الضرب ، لأن (أن) اسم ، وأضـــربك مـــن صلته ، كما تقول : يسوءني أن أضربك ، أي يسوءني ضربك ، وليس يريد : انت أكرم علي من الضرب .

" ومن العرب من يقول : أخطبُ ما يكون الأميرُ يومُ الجمعة ..كأنه قال : أخطبُ أيام الأمير يومُ الجمعة، لأن يوم الجمعة لا يكون هو خطيباً بل تكون الخطابة فيه. وجاز : أخطب أيامه يوم الجمعة ، على سعة الكلام .

ـ وقال الجُعْدي :

كأنّ عذيرَهم بجنوب سَلّى نعامٌ قاقَ في بلدٍ قفارِ

العذير : الصوت ، إنما أريد عذير نعام .

سلى : اسم مكان ، وقاق : فعل ماضي ، وهو صوت النعام.

([1]) سبأ33 .

([2]) البقرة 177

([3]) البقرة 171.

ـ ومـــن ذلـــك قولهـــم : أكلت أرض كذا وكذا ، وأكلت بلدة كذا وكذا ، إنما أراد أصـــاب من خيرها ، وأكل من ذلك وشرب ، وهذا الكلام كثير ، منه ما مضى ، وهو أكثر من أن أحصيه ، ومنه ما ستراه أيضا مما يستقبل إن شاء الله ،

ـ وتتسع في مجال الترتيب فتخالف الأصل ، وتقدم المفعول به على الفاعل في : ضـــرب زيـــدا عبدُ الله ، والمفعول به على نائب الفاعل في : كسي الثوبَ زيدٌ ، وتقـــدم خبر كان على اسمها فتقول : كان زيدٌ حليما ، وكان حليما زيدٌ ، لا عليك أقدمت أم أخرت [1].

واضح من كل ما مر أن الكلام في الشواهد السابقة رُكِّبَ بطريقة لا تتفق مع المعـــنى المقصود ، وقد حُلّ الإشكال في بعضها بافتراض مضاف محذوف ، إذا أعـــيد إلى مكانه يتحقق التطابق بين تأليف الجملة وترتيب ألفاظها ، وبين المعنى المقصود .

ويـــبدو أن ظاهرة الاتساع تدور في هذا الإطار الكبير الذي هو وضع الكلام فـــي الجمـــل وضـــعا لا يكون فيه مطابقا للمعنى المراد ، أو الترتيب المعتاد أو الإعراب الشائع .

أما عناصر الظاهرة عند سيبويه فكثيرة ومتعددة ، وسأ ورد هنا جملة منها.

عناصر ظاهرة الاتســـــــــاع :

الحمل على المعنـــــــــى :

وهـــو من الملاحظ المتكررة والثابتة لظاهرة الاتساع في الكتاب ، وتتمثل فـــي أشكال متعددة . قال ابن جني عنه : اعلم أن هذا الشّرج[2]غوْرٌ من العربية بعـــيد ، ومذهـــب نـــازح فســـيح ، قـــد ورد به القرآن ، وفصيح الكلام منثورا ومنظوما[3]، والذي يظهر لكل باحث في النحو أن النحاة العرب لم يقفوا عند حدود الشـــكل ، بـــل عولوا على المعنى كثيرا ، وقد بدا ذلك واضحا في تعريفهم للجملة

([1]) الكتاب 1: 42 ، 47 .

([2]) أي النوع

([3]) الخصائص 2: 411

بأنهـــا كـــل كـــلام مفـــيد مســـتقل[1] . وقد كان المعنى مفزعهم في تحليل الجمل وإعرابها، قال ابن هشام : " واجب على المعرب أن يفهم معنى ما يعربه مفردا أو مركبا"[2]. ولذلك لا يجوز إعراب فواتح السور على القول بأنها من المتشابه الذي استأثر به الله تعالى . ويروى أن نحويا سئل عن إعراب (كلالة) من قوله تعالى :" وإن كـــان رجلٌ يُورَثُ كلالةً أو امرأة "[3] فقال : أخبروني ما الكلالة ؟ فقالوا له : الورثة إذا لم يكن فيهم أب فما علا ، ولا ابن فما سفل ، فقال : هي تمييز [4].

ويطلق المعنى في الدرس اللغوي الحديث ويراد به ثلاثة أمور[5] :

الأول : المعنى المعجمي للكلمة .

الثاني: المعنى الاجتماعي أو معنى المقام .

الثالث: المعنى الوظيفي ، وهو وظيفة الجزء التحليلي في النظام .

ومن أنواعه في الكتاب :

1 ــ توجيه عطف المنصوب على المجرور بحمل الفعل العامل على معنى قريب مـــن معـــناه ، فلـــو قلت : مررت بعمرو وزيدا ، لكان عربيا [6]، وجاز عطف (زيدا) على (عمرو) المجرور ؛ لأن (مررت) حمل على معنى (أتيت) .

وشـــاهده مـــن التـــنزيل قوله تبارك وتعالى :" وجاعلُ الليلِ سكناً والشمسَ والقمرَ حســـبانا " [7]،فعطف المنصوب (الشمس) على المجرور(الليل) ؛ " لأنه حين قال: جـــاعل الشمس ، فقد علم القارئ أنه على معنى جَعَل ، فصار كأنه قال : وجعلَ الليلَ سكنا ، وحمل الثاني على المعنى " [8].

وكما قال جرير :

جئني بمثلِ بني بدْرٍ لقومهم أو مثلَ أسرةِ منظورِ ابن سيّار

([1]) الخصائص 1 : 30 .

([2]) مغني اللبيب 684 .

([3]) النساء 12 .

([4]) مغني اللبيب 680

([5]) اللغة العربية معناها ومبناها 339 وما بعدها .

([6]) الكتاب 1 :94 .

([7]) الأنعام 96 .

([8]) الكتاب1: 356.

أي هات مثل أسرة منظور [1]، حملا على معنى جئني . ومثله قول العجاج:

يَذْهبْنَ في نجدٍ وغوراً غائرا

كأنه قال : ويسلكن غورا غائرا ؛ لأن معنى يذهبن فيه يسلكن .

2ــ توجيه عطف المرفوع على المنصوب في قول الشاعر:

بادَتْ وغيَّرَآيَهُنَّ مع البِلى إلا رواكِدَ جَمْرُهُنَّ هَباءُ

ومُشَجَّجٌ أمّا سَواءُ قَذالِــه فَبَدا وغيّر سارَهُ المَعزاء

لأن قولــه : إلا رواكد ، هي في معنى الحديث : بها رواكد ، فحمله على شيء لو كان عليه الأول لم ينقض الحديث ، والجر في هذا أقوى " [2]، ويقصد سيبويه أنــه رفــع (مشجَّج) على المعنى لدى عطفه على رواكد ، كأنه قال : بها رواكدُ ومشجج .

3ــ مجيء لفظ الواحد يراد به الجمع ، ولفظ الجمع يراد به الواحد ، ومنه قوله:

كلوا في بعض بَطْنِكُمُ تعِفّوا فإنّ زمانكم زمنٌ خَمِيصُ

حيث جاء (بطنكم) مفردا مرادا به الجمع ، وهو بطونكم . وقوله :

أحقاً أنّ جيرَتَنا استَقَلّوا فنِيّتُنا ونِيّتُهم فريقُ

قال : فريق ، كما تقول للجماعة : هم صديق ، وقال الله تعالى جده : " عن اليمين وعــن الشمال قعيد "[3] . ومن ذلك أيضا قوله تبارك وتعالى :" فإن طِبْنَ لكم عن شيءٍ منه نفْسا "[4]، وإن شئت تقول : أنفسا. وكذلك : ثلاثمائة إلى تسعمائة ، كان ينبغــي أن تكــون في القياس مئين أو مئات . قال سيبويه مقررا هذه الصورة من الاتســاع بمــا يشــبه القاعدة : " وليس بمستنكر في كلامهم أن يكون اللفظ واحدا والمعنى جميع "[5].

([1]) الكتاب1 :170 .

([2]) الكــتاب 1 :174 ، يصــف الشــاعر آثار الديار الدارسة ، بادت : تغيرت وبليت ، الآي : آثار الديار وعلاماتها ، الرواكد : الأثافي ، الهباء : الغبار ، جعل الجمر كالغبار لقدمه وانسحاقه ، المشجج : الوتد من أوتاد الخباء ، وتشجيجه : ضرب رأسه لتثبيته ، والقذال : عنى به أعلى الوتد ، وسواؤه : وسطه ، وساره : جميعه ، المعزاء ، الأرض الحزنة الغليظة ذات الحجارة

(3) ق17 .

(4) النساء 4.

(5) الكتاب 1: 209/ 3: 136.

ومـــن مجيء الجمع بمعنى الواحد قوله تعالى :" بلى من أَسْلَمَ وجهَهُ لله وهو محســـن ، فله أجرُهُ عند ربِّه ،ولا خوفٌ عليهم ولا هم يحْزَنون "[1]، أجرى الأول على لفظ الواحد ، والآخر على المعنى[2].

4 ــ مجـــيء لفـــظ الجمع مرادا به المثنى ، وقد أفرد سيبويه له بابا قال فيه :" هـــذا بـــاب ما لُفِظَ به مما هو مثنى كما لفظ بالجمع ، وهو أن يكون الشيئان كل واحـــد مـــنهما بعض شيء مفرد من صاحبه ، وذلك قولك:ما أحسن وجوههما[3]! وأنت تقصد التعجب من الوجهين. وقد علل الخليل هذا المسلك اللغوي بأن الاثنين جمـــيع، وهذا بمنزلة قول الاثنين: نحن فعلنا ذلك . وعلل سيبويه ذلك بأنهم أرادوا أن يفـــرقوا بيـــن مـــا يكون مفردا وما يكون شيئا من شيء ، وقد جعلوا المفردين جمـــيعا[4]. وتفســـير هذا التعليل أن العرب أرادت أن تفرق بين الشيء الموجود مـــنفردا بطبيعـــته وبين الشيء الذي يكون جزءا من كل ، كالوجه والقلب ، فإنها أجـــزاء مـــن كل ، هو الجسم . فما كان شيئا من شيء ينوب جمعه عن تثنيته ، وهو الأكثر في كلامهم والأفصح ، ومنه قوله تعالى :" إن تتوبا الى الله فقد صَغَتْ قلوبكما [5]. وفسره العكبري[6] " بأن لكل إنسان قلباً، وما ليس في الإنسان منه إلا واحد جاز أن يجعل الاثنان منه بلفظ الجميع ، وجاز أن يجعل بلفظ التثنية " . وقد يثنون الأشياء المفردة ، " زعم يونس أن رؤبة كان يقول : ما أحسن رأسيهما[7] ! وقال الراجز جامعا بين القاعدتين:

ظهراهما مثل ظهور الترسين

5ــ تذكـــير المـــؤ نـــث وتأنيث المذكر، فمن الأول تذكير (نِعْمَ) وتأنيثها ، وذلك قولـــك: نعمت المرأة ، وإن شئت قلت : نعم المرأة ، والتذكير أكثر ، ومن قال :

---

(1) البقرة 112.

(2) الكتاب 1: 65 .

(3) الكتاب 3: 621.

(4) الكتاب 2: 48.

(5) التحريم 4 .

(6) التبيان في أعراب القرآن2: 564 .

(7) الكتاب 2: 48 .

نعم المرأة ، قال : نعم البلد ، وكذلك : هذا البلد نعم الدار ، لما كانت البلد ذكرت، فلزم هذا في كلامهم لكثرته . ومثل ذلك قول الشاعر :

هل تعرف الدارَ يُعَفّيها المورْ والدَّجْنُ يوماً والعجاجُ المَهْمور

لكلِّ ريحٍ فيه ذَيْلٌ مَسْفور

فقال : (فيه) لأن الدار مكان ، فحمله على ذلك [1].

"وقـــال بعض العرب : قال فلانة ، وكلما طال الكلام فهو أحسن ، نحو قولك : حضـــر القاضـــيَ امرأةٌ ، لأنه إذا طال الكلام كان الحذف أجمل[يقصد حذف تاء التأنيـــث مـــن حضر] ، وكأنه شيء يصير بدلا من شيء" [2]. يقصد بطول الكلام الفصـــل بين الفعل والفاعل، وهذا الفصل سد مسد التأنيث بالتاء. وعلل حذفهم تاء التأنيـــث بـــــ " لأنه صار عندهم إظهار المؤنث يكفيهم عن ذكرهم التاء[3] وهذا التذكـــير فـــي الموات كثير ، ومنه في القرآن قوله عز وجل :" فمن جاءه موعظةٌ من ربه فانتهى "[4]، وقوله :" مِنْ بعد ما جاءهم البينات"[5]. وهذا النحو كثير في القرآن ، وهو في الآدميين أقل منه في سائر الحيوان [6].

وتذكـــير المؤنـــث في الشعر أكثر من أن يحصى ، على رأي سيبويه ، وقد استشهد عليه بأبيات كثيرة [7]، منها قول أبي ذؤيب الهذلي :

بعيد الغَزاةِ فما إنْ يزا ل مُضطَمِرا طُرّتاهُ طليحا

جاء قوله: مضطمرا [8] على التذكير رغم أن (طرتاه) مؤنث.

وقول الأعشى :

فإما تَرَيْ لِمّتي بُدّلتْ فإن الحوادث أوْدى بها

([1]) الكـــتاب2: 180 ، يعفـــيها المور ، يطمس آثارها الغبار ، والدجن : إلباس الغيم السماء ، والعجاج المهمور: الغبار المنسكب، المسفور : المكنوس ، أي ذيل مكنوس به التراب ، أو استخدم اسم المفعول مسفور بمعنى اسم الفاعل .

([2]) الكتاب 2: 38 .

([3]) المصدر السابق والمكان نفسه

([4]) البقرة 275

([5]) آل عمران 105 .

([6]) الكتاب 2: 39 .

([7]) الكتاب2: 46،45،44.

([8]) الأصـــل مضـــطمرة بالتاء لأن الفاعل طرتاه مؤنث، والمضطمر: الضامر. والطرّة: الكشح والجنب. والطليح: المعيي من عناء السفر. والبيت لأبي ذؤيب الهذلي يمدح عبدالله بن الزبير، وكن صاحبه في غزو أفريقية.

فذكّر ، حيث حذف التاء من (أودى) ، ولعله حذفها ضرورة.

أمـــا تأنيث المذكر فهو دون الأول في الكثرة والاتساع فيه ، ولعل ذلك عائد الى أن المذكر أخف من المؤنث[1]، وكثيرا ما يُغلّب عليه [2] فهو أصل للمؤنث[3].

ومـــن ذلك قراءة القُرّاء :" ثم لم تكن فتنتَهم إلا أن قالوا " [4] بنصب فتنتهم، فأنـــث (تكـــن) رغـــم أن اسمها(أن قالوا) مذكر ، وقوله تعالى :" وتلتقطه بعض السيارة " [5]، جاء الفعل على التأنيث مسندا إلى (بعض) وهي مذكر. وربما قالوا فـــي بعـــض الكلام : ذهبت بعض أصابعه ، وإنما أنث (البعض) لأنه أضافه إلى مؤنـــث، وهـــو منه ، ولو لم يكن منه لم يؤنثه ، لأنه لو قال : ذهبت عبدُ أمك لم يحسن [6]. يقصد أن المضاف المذكر يكتسب التأنيث من المضاف إليه المؤنث إذا كان بعضه أو جزءا منه . ومما جاء مثله في الشعر قول الأعشى :

وتَشْرَقُ بالقول الذي قد أذعتَه كما شَرِقتْ صدرُ القناة من الدم

فالمضاف (صدر) اكتسب صفة التأنيث من المضاف إليه (القناة) ، ذلك أن صدر الـــرمح جزء منه . وكذلك قولهم : " اجتمعت أهل اليمامة ، لأنه يقول في كلامه : اجتمعـــت الـــيمامة ، يعني أهل اليمامة ، فأنث الفعل في اللفظ ، إذ جعله في اللفظ لليمامة ، فترك اللفظ يكون على ما يكون عليه في سعة الكلام " [7].

ومما حمل على المعنى قول الحارث بن نهيك :

ليُبْكَ يزيدُ ضارعٌ لخصومةٍ ومُختَبِطٌ مما تُطيحُ الطوائح[8]

([1]) الكتاب 1: 22 .

([2]) الكتاب 3: 561 .

([3]) الكتاب 3: 241 .

([4]) الأنعام 23 .

([5]) يوسف10 .

([6]) الكتاب 1: 51، 52 .

([7]) الكتاب 1: 53 .

(8) الضـــارع لخصـــومة : طالـــب العون على أعدائه ، والمعنى أن يزيد كان ملجأ الأذلاء والضعفاء . والمختبط: هو الذي يأتي للمعروف من غير وسيلة ، والطوائح : الحادثات . انظر خزانة الأدب 1: 298 وما بعدها.

لمـــا قـــال: ليُـــبكَ يزيدُ ، كان في معنى : لِيَبْكِ يزيدَ ، كأنه قال : ليبكِهِ ضارعٌ . وكذلك قراءة بعضهم: " وكذلك زُيِّنَ لكثير من المشركين قتلُ أولادِهِم شركاؤُهُم[1]" رفع الشركاء على مثل ما رفع عليه ضارع "[2]. بجر أولادهم ورفع شركاءهم.

النيـــابـــــــة :

تـــنوب عناصـــر كثـــيرة في الجملة مناب بعضها ، وباب النيابة باب واسع يصعب حصره ، وهو يتداخل مع باب الحمل على المعنى في كثير من عناصره ، كالتبادل بين التذكير والتأنيث ، والمفرد والمثنى والجمع وغيرها.

وقـــد اشـــتمل الكـــتاب على كثير من مفردات النيابة . من ذلك وقوع همزة الاستفهام بدلا من واو القسم نحو :

آللهِ لتفعلنَّ ؟[3]

ونيابة المظهر عن المضمر نحو قول الشاعر وهو سواد بن عدي[4]:

لا أرى الموتَ يسبق الموتَ شيءٌ نغّص الموتُ ذا الغنى والفقيرا

الأصل أن يقول : يسبقه شيء ، بالإضمار. وكذلك التبادل بين التذكير والتأنيث[5] كما مر في باب الحمل على المعنى .

ومـــن النـــيابة قـــيام الفعل الماضي مقام الفعل المضارع ، والمضارع مقام الماضـــي وذلك في قوله تعالى : " ولئن زالتا ما أمسكهما من أحد من بعده " [6]، أي مـــا يمســـكهما مـــن أحد . كما تقول : والله لا فعلتُ ذاك أبدا ، تريد معنى لا أفعـــل[7]. وكذلـــك قولهم : أقسمتُ عليك إلاّ فعلت ، ولمّا فعلت ، فإلا فعلت نابت عن لتِفْعَلَنَّ ؛ لأنَّ أقسمتَ ها هنا كقولك : والله [8].

---

(1) الأنعام 137.

(2) الكتاب 1: 290،288.

(3) الكتاب2: 161 ، 3: 7 .

(4) الكتاب 1: 62 .

(5) الكتاب 2: 45ـ48 .

(6) فاطر : 41 .

(7) الكتاب 3: 108،109 .

(8) الكتاب3: 105 .

وقـيام جمـوع القلة والكثرة مقام بعضها ، قال :" اعلم أن لأدنى العدد أبنية هـي مختصة به ، وهي له في الأصل ، وربما شركه فيه الأكثر ، كما أن الأدنى ربمـا شرك الأكبر... وأعلم أنهم يدخلون بعضها على بعض للتوسع إذا كان ذلك جمعا" [1].

وقيام الجملة الخبرية مقام الجملة الإنشائية واستخدامها بمعناها، مثل :

يعلم الله لأفعلنَّ

فقـد قامت جملة (يعلم الله) بمعنى جملة القسم (والله) . وكذلك جملة : يرحمك الله ، استخدمت بمعنى الدعاء . وكذلك جملة " اتقى اللهَ امرؤٌ وعملَ خيرا " فإن إعرابها إعراب الجملة الخبرية ، ومعناها معنى الجملة الطلبية(ليفعل)[2].

وتـتداخل الجملتان الخبرية الإسنادية والشرطية مع بعضهما، وذلك بإضافة بعـض عناصر التركيب الشرطي إلى الجملة الخبرية ، مثل قولهم : الذي يأتيني فلـه درهمـان ، دخلـت الفـاء هنا كما دخلت في الجزاء إذا قال : إن يأتني فله درهمـان ، ولا يجوز أن تقول : عبدالله فله درهمان ، لخلو الجملة من الفعل لأن الجملـة الشرطية لا بد لها من الفعل، وإنما دخلت الفاء لتربط ركني جملة المبتدأ والخـبر بـرباط شـرطي فضلا عن الرباط الإسنادي ، وبذلك تقوى العلاقة بين المبـتدأ والخبر ، وتشحن بالمعنى الشرطي . قال سيبويه معلقا على جملة (الذي يأتينـي فلـه درهمان) : " إنما أدخل الفاء لتكون العطية مع وقوع الإتيان ، فإذا قـال: لـه درهمان ، فقد يكون ألا يوجب له ذلك بالإتيان ، فإذا أدخل الفاء فإنما يجعل الإتيان سبب ذلك ، فهذا جزاء ، وإن لم يجزم ؛ لأنه صلة " [3].

وتنوب حروف الجر عن بعضها ، فتقع (من) موقع (عن) وذلك قولك :

أطعمته عن جوع ، وأطعمته من جوع .

وتقول : سقيته عن العَيْمَة ، وسقيته من العيمة [4]

ويتسع في (عن) فتقع اسما وتجر بمن ، نحو :

([1]) الكتاب 3: 490،492 .

([2]) الكتاب3: 504 .

([3]) الكتاب 3: 102،103 .

([4]) الكتاب4: 226،227 .

من عن يمينك [1]

و(في) للوعاء ، تقول :

هو في الجراب ، وفي الكيس ، وهو في بطن أمه

وإن اتسعْتَ في الكلام فهي على هذا ، وإنما تكون كالمثل يجاء به يقارب الشيء وليس مثله [2].

وقد توسع النحاة بعد سيبويه في نيابة حروف الجر عن بعضها ، وجعلوا لذلك أبوابا في مؤلفاتهم [3].

قال صاحب الأزهية : " اعلم أن حروف الخفض قد يدخل بعضها مكان بعض، قد جاء ذلك في القرآن الكريم والشعر" . وأحصى منها : في ، عن، على ، مع ، بعد ، من ، الباء ، لام الإضافة ".

ويتبادل المفرد والمثنى والجمع المواقع ، فيقوم المفرد مقام الجمع نحو قوله تعالى :" فإن طِبْنَ لكم عن شيء منه نفسا " [4] استخدم (نفسا) بدلا من أنفسا .وكما تقول : ثلاثمائة ، بدلا من ثلاث مئات أو مئين[5].

ويحل الجمع محل المفرد نائبا عنه ، كأنهم عدوا المفرد جمعا لكونه يتألف من أجزاء ، ومثل ذلك : " قولك المفارق في مفرق ، جعلوا المفرق مواضع ، ثم قالوا: المفارق ، كأنهم سموا كل موضع مفرقا ، قال الشاعر وهو جرير:

قال العواذل ما لجهلك بعدما شاب المفارقُ واكتسَبْنَ قتيرا

ومن ذلك قولهم للبعير: ذو عثانين ، كأنهم جعلوا لكل جزء منه عثونا "[6].

ولو جرى تعميم هذا التفسير لجاز إطلاق الجمع على كل مفرد في هذا الوجود ، لأنه ليس ثمة مفرد إلا وهو يتألف من أجزاء ، حتى الذرة فأنها تتكون من أجزاء .

([1]) الكتاب4: 228 .

([2]) الكتاب 4: 226 .

([3]) الأزهية في علم الحروف ، الهروي علي بن محمد ، تحقيق عبد المعين الملوحي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق ، 1971م ، ص 277ـــ300

([4]) النساء 4.

([5]) الكتاب1: 210 .

([6]) الكتاب 3: 484 .

وينوب الجمع مناب الاثنين في قولهم :

ما أحسن وجوههما !

بـــدلا من وجهيهما ، وقد علله الخليل بأنه بمنزلة قول الاثنين : نحن فعلنا ذلك ، وأنهـــم أرادوا أن يفـــرقوا بيـــن ما يكون منفردا وبين ما يكون شيئا من شيء[1]. والحق أن استخدام الجمع بدلا من المثنى في هذا النمط هو اللغة الفصحى الشائعة رغـــم أنه خارج عن الأصل ، وقد اتسعوا فيه لأنه لا يلبس . أما الأصل فهو قليل الاستعمال ، وقد جمع الراجز بين الاستعمالين في قوله[2]:

ظهراهما مثل ظهور الترسين

فجاء بالأول على الأصل ، والثاني على الاتساع . أما تعليل الخليل بقول الاثنين: نحـــن فعلـــنا ذلك ، فذلك عائد إلى أن حالة التكلم لم يخصص لها ضمير للتثنية . كحالـــة المخاطـــب والغائب ، ثم إن ضميري المخاطب والغائب (أنتما وهما) ليسا على حد التثنية في زيد وزيدان : وإنما هي صيغ مخترعة لهما ، إذ لو كانت على حد التثنية لقلت في أنت : أنتان ، وفي هو: هوان [3].

ويتـــبادل المصـــدر النـــيابة مـــع المشتقات كاسم الفاعل والمفعول ، وينوب المصدر كثيرا عن الفعل ، ويحل محل الظرف . فمن أمثلة نيابته عن اسم الفاعل" قولك : يومٌ غمّ ، ورجلٌ نومٌ ،

إنما تريد النائم والغام . " وينوب اسم الفاعل عن المصدر في نحو قولهم : عائذا بـــالله من شرها ، أي عياذا . وقول الشاعر وهو عبد الله بن الحارث السَّهمي، من اصحاب رسول الله(صلى الله عليه وسلم)[4]:

أَلْحِقْ عذابك بالذين طَغَوا وعائذاً أن يعلوا فيُطغوني [5]

وضع (عائذا) موضع المصدر النائب عن فعله (عياذا) .

ومنه الآية الكريمة " ليس لوقعتها كاذبة "[6] أي تكذيب

([1]) الكتاب 2: 48 .

([2]) الكتاب2: 48 .

([3]) علل التثنية ، ابن جني ، تحقيق د. صبح التميمي ، مكتبة الثقافة الدينية ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، 1992م ص 77 ، 78

([4]) الكتاب1: 342 .

([5]) يقصد بالذين طغوا المشركين الذين كانوا يضطهدون مسلمي مكة ، واضطروهم إلى الهجرة إلى الحبشة . اللسان مادة (عوذ) .

([6]) الواقعة:2 .

ومـــن أمـــثلة نـــيابة المصدر عن اسم المفعول قولك " لبنٌ حَلْبٌ ، إنما تريد محلـــوب ، وكقولهـــم : الخَلْـــق إنما يريدون المخلوق ، ويقولون للدرهم : ضرْب الأمير ، وإنما يريدون مضروب الأمير " [1].

ويقصـــد بنـــيابة المصدر عن المشتقات وقوعه في مواقعها وقيامه بوظائفها النحوية، فيعرب حالا نحو: قتلته صبرا ، ولقيته فجاءةً ومفاجأةً ، وكفاحاً ومكافحةً، وأتيـــته ركضـــاً وعدواً ومشياً " . وليس كل مصدر ... يوضع هذا الموضع ، ألا تـــرى أنه لا يحسن : أتانا سرعةً ، ولا أتانا رَجْلةً " [2]. غير أن أبا العباس المبرد يجيز اطراده إذا دل عليه الفعل مثل : أتانا سرعة ، ولا يجوز : أتانا ضحكا ؛ لأن الإتيان لا يدل على الضحك[3].

وقد جاء المصدر المعرف بالألف واللام حالا ، وذلك قولك : أرسلها العراك، قال لبيد بن ربيعة :

فأرْسَلَها العراكَ ولم يذُدْها ولم يُشْفقْ على نَغَص الدِّحال [4]

كأنـــه قـــال : اعـــتراكا . " وجاء أيضا مضافا إلى معرفة ، وذلك قولك : طلبتَهُ جَهْـــدك. ولـــيس هـــذا مطردا في كل مصدر ، قال سيبويه : " وليس كل مصدر يضاف ، كما أنه ليس كل مصدر تدخله الألف واللام في هذا الباب [5].

ويعرب المصدر صفة نحو الأمثلة السابقة : هذا لبنٌ حلب ورجلٌ نوم، وخبرا نحو قول الخنساء :

ترتعُ ما رتَعَتْ حتى إذا ادّكرتْ فإنما هي إقبالٌ وإدبار [6].

فجعلها الإقبال والإدبار ، فجاز على سعة الكلام [7].

([1]) لكتاب 4: 43 .

([2]) الكتاب 1: 370

([3]) المقتضب 3: 234 ، وانظر المفصل للزمخشري 62 .

([4]) يصـــف عـــيرا يســـوق أتنه نحو الماء ، وشبه بذلك العير ناقته ، يقول : أوردها الماء مزدحمة ولم يذدها ، ولم يبال أن ينغص عليها الشرب بذحالها ، أي بدخول القوي بين ضعيفين ، أو الضعيف بين قويين . انظر حاشية الكتاب 1: 372) .

([5]) الكتاب 1: 372، 373 .

([6]) تصـــف ناقـــة أو بقـــرة فقـــدت ولدها ، فكلما غفلت عنه رتعت ، فإذا عاودتها الذكرى حنت إليه ، فأقبلت وأدبرت في حيرة . فضربتها مثلا لفقدها أخاها صخرا .

([7]) الكتاب1: 337 .

ومن أمثلة نيابته عن الفعل " قولك : حمدا وشكرا لا كفرا ، وعجبا ، وأفعل ذلـك وكرامةً ومسرةً ونعمةً عين ..ولا أفعل ذلك ولا كيداً ولا هماً ، ولأفعلنّ ذاك ورغماً وهواناً... وإنما اختزل الفعل ههنا لأنهم جعلوا هذا بدلا من اللفظ بالفعل... كأن قولك : حمداً ، في موضع أحمد الله ، وقولك: عجبا منه ، في موضع أعجب منه ، وقوله : ولا كيدا ولا هما ، في موضع ولا أكاد ولا أهمّ " [1]. وجعل المصدر أيضا نائبا من الفعل في باب التحذير والإغراء ، قال : " ومما جُعِلَ بدلا من اللفظ بالفعل قولهم : الحذرَ الحذرَ ، والنجاءَ النجاءَ ، فإنما انتصب هذا على الزم الحذر ، وعليك النجاء " [2].

وكذلك المصادر التي لا تتصرف مثل : سبحان الله ، ومعاذ الله وريحانه ، وعَمْرَك الله إلا فعلت . كأنه حيث قال : سبحان الله ، قال : تسبيحا ، وحيث قال : وريحانه قال : واسترزاقا ؛ لأن معنى الريحان الرزق ، فنصب هذا على أسبح الله تسبيحا ، وأسترزقُ الله استرزاقا ... وخزل الفعل ههنا لأنه بدل من اللفظ بقوله : أسبحك وأسترزقك " [3].

ومن أمثلة استخدام المصدر ظرفا " قولك : متى سير عليه ؟ فيقول : مقدمَ الحاج ، وخفوقَ النجم ، وخلافةَ فلان ، وصلاةَ العصر . فإنما هو: زمن مقدم الحاج ، وخفوق النجم ، ولكنه على سعة الكلام والاختصار "[4]. فالمصادر: مَقْدم وخفوق وما أشبهها هنا نابت عن الظروف في وظيفتها ومعناها ، وهي مشحونة بدلالة زمنية واضحة ، لا سبيل إلى تجاوزها أو تأويلها ، وقد أكدها سيبويه في عبارة عنوان الباب بقوله :

" هذا باب ما يكون فيه المصدر حينا لسعة الكلام والاختصار".

أما قوله : زمن مقدم الحاج ، وحين خفوق النجم ، فهو من باب التفسير والتوضيح. ولعل هذا التفسير هو الذي أوحى للنحاة الذين خلفوا سيبويه بفكرة حذف المضاف وقيام المضاف إليه مقامه . وتقدير مضاف محذوف أمر يشير

([1]) الكتاب 1: 318،329

([2]) الكتاب1: 275 .

([3]) الكتاب 1: 322 .

([4]) الكتاب 1: 222 .

إلـــى أصـــل التركيـــب الذي جرى التخفف والاختصار فيه ، وقد قبلت اللغة هذا الـــتخفف لأن المصدر يدل على الحدث ، والحدث لا ينفك عن ظرف يحدث فيه ، يـــدل عليه سياق العبارة ومقامها . وقد سبقت الإشارة إلى نيابة المصدر عن الفعل واســـم الفاعل والمفعول ، وهي نيابة يسهل فهمها وتقبلها لأن هذه الصيغ جميعها مشتقة من المصدر ، وهي تتضمن دلالة على الحدث مضافة إلى دلالتها الاشتقاقية الجديدة .

ولا ريـــب أن مـــا يـــنوب عن الفاعل في باب النائب عن الفاعل من أشهر موضـــوعات النـــيابة ، وسمى سيبويه النائب عن الفاعل مفعولا[1]. وسماه النحاة الذيـــن خلفـــوه ما لم يسم فاعله[2] ، أما مصطلح النائب عن الفاعل فهو من ابتكار ابن مالك [3].

والأصل أن ينوب المفعول به عن الفاعل نحو : ضُرِبَ زيد ويُضْرَبُ عمرو. أمـــا إذا خلـــت الجملة من مفعول به فينوب عن الفاعل المصدر والظرف والجار والمجرور ، قال : "هذا باب ما يكون من المصادر مفعولا فيرتفع كما ينتصب إذا شـــغلت الفعـــل به ، وينتصب إذا شغلت الفعل بغيره ... من ذلك قولك على قول الســـائل : أي ســـيرٍ سيرَعليه ؟ فتقول : سيرَعليه سيرٌ شديد، وضُرِبَ به ضَرْبٌ ضعيفٌ ، فأجريته مفعولا ، والفعل له .[4] " وقال في نيابة الظرف : "

سير عليه فرسخان يومين

لأنـــك شغلت الفعل بالفرسخين ... وإن شئت قلت : سير عليه فرسخين يومان ، أيهمـــا رفعته صار الآخر ظرفا ، وإن شئت نصبته على الفعل في سعة الكلام لا علـــى الظـــرف "[5]، يقصد : أي الظرفين رفعته يكون نائبا عن الفاعل ، والآخر يكـــون منصـــوبا علـــى الظرفية أو منصوبا على أنه مفعول به أوشبيه بالمفعول اتساعا .

([1]) الكتاب1: 34 .

([2]) المقتضب1: 58والأصول في النحو 1: 86 وأسرار العربية88 .

([3]) الألفية 41.

([4]) الكتاب 1: 228، 229 .

([5]) الكتاب 1: 223.

ويحل المضاف إليه محل المضاف ويعرب بإعرابه ، كما قال الله عز وجل : " واسـأل القرية " [1]، وقولهم : بنو فلان يطؤهم الطريق ، وإنما يريد أهل القرية وأهـل الطـريق ، وهـذا في كلام العرب كثير . فلما حذف المضاف وقع على المضـاف إلـيه مـا يقع على المضاف ، لأنه صار في مكانه فجرى مجراه"[2]. وكذلـك قولك : هذه تميمٌ ، وهذه سلولٌ ، حيث حذفت المضاف تخفيفا ، فالأصل بنو تميم ، أو قبيلة تميم .

وكذلـك الصـفات تنوب عن الأسماء وتقع في مواقعها نحو " الأجرع ، وهو المكـان المسـتوي مـن الـرمل المتمكن ...ولكن الصفة ربما كثرت في كلامهم واسـتعملت وأوقعـت مواقـع الأسـماء حتى استغنوا عن الأسماء ، كما يقولون الأبغث، فهو صفة جُعِل اسما ، إنما هو لون ، ومما يقوي أنه صفة قولهم : بطحاء وجرعاء وبرقاء ، فجاء مؤنثه كمؤنث أحمر "[3] .

الظـــــــــرف:

يجمـع النحاة على أن الظرف يتسع فيه ما لا يتسع في غيره[4]. وقد بلغ من الاتسـاع فيه عند أبي علي الفارسي أن جعل الوهم يعمل فيه [5]، وقد توسع النحاة فـي معـنى الظـرف فأطلقوه على الجار والمجرور، قال سيبويه معللا إعراب (كلـيهما) : "جعلـوه بمـنزلة علـيك وإلـيك في الجر والنصب ؛ لأنهما ظرفان يستعملان في الكلام مجرورين ومنصوبين"[6]. وجعلوه مرادفا لشبه الجملة[7] .

وقـد سـميت شـبه الجملة بهذا الاسم لأنها تشبه الجمل في تركيبها ، وتغني أحـيانا عـن ذكـر الجملة وتقوم مقامها. وقيل إنما سميت بذلك لأنها مترددة بين المفـردات والجمل ، فليست من هذه ولا من هذه ، فهي تارة تتعلق بالفعل فتدل

([1]) يوسف 82 .

([2]) الكتاب3: 247 .

([3]) الكتاب3: 202 .

([4]) الخصائص2: 20، ومغني اللبيب 2: 693 .

([5]) الخصائص2: 20 .

([6]) الكتاب1: 409 و3: 413 ، وشرح ابن عقيل1: 154.

([7]) إعراب الجمل وأشباه الجمل 259 .

على جملة ، وتارة بالاسم فتدل على مفرد[1]، ولما كان أكثر تعلقها بالفعل جعلها أشبه بالجمل منها بالمفردات ، ولما كانت العلاقة بين كلماتها غير إسنادية ولا شرطية أخرجها من الجمل وجعلها بين المفردات [2].

ويبدو أن تسميتهما شبه جملة تسمية موفقة ، وهي أشبه بما يعرف في اللغة الانجليزية بـ(phrase).

غير أن ابن السراج ذهب إلى ان كلا من الظرف والمجرور قسم قائم برأسه ليس من قبيل المفرد ولا من قبيل الجملة ، وعلى هذا المذهب تلميذه أبو علي الفارسي في الشيرازيات[3]، وهو الصحيح لأنه ينبغي أن يكون هناك تمييز واضح بين هذه المصطلحات .

إن التمييز بين الظرف والجارالمجرور، داخل إطارشبه الجملة ، مطلب ضروري ؛ لأن التشابه بينهما ليس تاما، وإن أفاد الجار والمجرور معنى الظرفية الزمانية والمكانية في بعض حالاته ، وإن كان الظرف مقدرا فيه معنى حرف الجر(في) . فلو كان التشابه بينهما تاما لاستغني عن أحدهما البتة .

والمقصود بالاتساع في الظرف " كل ما تصرف منه وجاز أن يكون اسما ، فيكون فاعلا ومفعولا[4] . ويعرفه الزمخشري بقوله [5]:" وقد يذهب بالظرف عن أن يقدر فيه معنى (في) اتساعا ، فيجري لذلك مجرى المفعول به فيقال :

الذي سرته يومُ الجمعة

وقال الشاعر:

ويومٌ شهدناه سليما وعامرا قليل سوى الطعن النهال نوافله

ويضاف إليه كقولك :

([1]) شرح ابن عقيل1: 211 .

([2]) أعراب الجمل وأشباه الجمل 259،260 .

([3]) شرح ابن عقيل 1: 211 .

([4]) المقتضب 4: 344 .

([5]) المفصل 55 .

ومعـــنى قـــول سيبويه أنها قد تكون أسماء غير ظروف بمنزلة زيد وعمرو، أنهـــا تقـــع مواقع الأسماء ، فتكون مبتدأ وخبرا وفاعلا ومفعولا ونائبا عن الفاعل واسما وخبرا للأفعال والحروف الناسخة ، وسواها من مواقع الأسماء .

وظـــروف الـــزمان أشد تمكنا من ظروف المكان؛ لأنها تكون فاعلة ومفعولة تقـــول :أهلكـــك الليلُ والنهار ، واستوفَيْتَ أيامَك [1] وتقول : يا سارقَ الليلةِ أهلَ الـــدار ، وتقول على هذا الحد : سرقتُ الليلةَ أهلَ الدار ، فتجري الليلة على الفعل فـــي ســـعة الكـــلام [2]، أي تجعل الظرف مفعولا به . وشاهده من الشعر قول الشمَّاخ :

رُبَّ ابن عمٍّ لسليمى مُشْمَعِلْ طبّاخِ ساعاتِ الكرى زادَ الكسِلْ [3]

فســـاعات مضاف إليه مجرور لكنه مفعول به في المعنى ، ومثله : يا سارق الليلةِ أهـــلَ الدار ، وهذا مخرج اليومِ الدرهمَ ، وصائد اليومِ الوحشَ . وقد شبه سيبويه ذلك كله بإضافة زيد في قولك : هذا معطي زيدٍ درهما [4].

وكذلـــك الجـــار والمجرور يكون المجرور مفعولا به أو شبيها بالمفعول ، فقولـــك : مـــررت بزيد ، كأنك قلت : مررت زيدا ، ولذلك يصح أن تقول : زيدا مـــررت به ، وكذلك قولك : خشَّنْتُ بصدره ، فالصدر في موضع نصب " ولكنك لمـــا أدخلـــت الـــباء عملـــت ، والموضع موضع نصب وفي موضع النصب ... والمجرور في موضع مفعول منصوب "[5].

وتجعـــل الظـــرف فاعلا في سعة الكلام والاستخفاف كقوله عز وجل: " بل مكرُ الليلِ والنهار" [6] ، فالليل والنهار لا يمكران ، ولكن المكر فيهما "[7]، وتجعله مبتدأ ، ومثاله قول الشاعر[8]:

([1]) الكتاب 1: 419 .

([2]) الكتاب1: 176 .

(3) يقصد بالذين طغوا المشركين الذين كانوا يضطهدون مسلمي مكة ، واضطروهم إلى الهجرة إلى الحبشة . اللسان مادة عوذ .

([4]) الكتاب 1: 176 .

([5]) الكتاب1: 92،94 .

([6]) سبأ : 33 .

([7]) الكتاب1: 176 .

([8]) الكتاب 1: 161 .

أما النهارُ ففي قيدٍ وسلسلةٍ والليلُ في قَعْرِ منحوتٍ من الساجِ[1]

وقول جرير[2]:

لقد لُمْتِنا يا أمَّ غَيْلان في السُّرى ونمتِ وما ليلُ المطيِّ بنائم

فـــي البيت الأول جعل النهار مقيدا والليل محبوسا ، وفي الثاني جعل الليل نائما . كل ذلك على الاتساع .

وتكون الظروف أخبارا عن المعاني والأحداث نحو: القتالُ الليلةَ ، ولا تكون أخـــبارا عن الأعيان ،فلا تقول : زيدٌ الليلةَ ؛ لأن الأحداث فيها من معنى الفعل ما ليس موجودا في الجواهر والأعيان . قال سيبويه معبرا عن هذا المعنى: " وجميع ظـــروف الزمان لا تكون ظروفا للجثث " [3]. وتفسير ذلك أن المعاني والأحداث يقصـــد بهـــا المصـــادر، والمصادر تنوب عن الأفعال وتعمل عملها، فتتعلق بها الظروف ، وليس كذلك الأعيان .

أمـــا مـــا جاء من المسموع من شواهد أخبر فيها عن الأعيان بالظروف فقد أولـــت على تقدير مصدر مضاف ، نحو القول المشهور : اليومَ خمرٌ ، وغداً أمر ، وقولهـــم : الليلةَ الهلالُ ، فالأصل فيها : اليوم شربُ خمر، وغداً حدوث أمر ، والليلة طلوعُ الهلال .

" وقـــد تقول : سير عليه اليومُ ، فترفع وأنت تعني في بعضه ، كما تقول في ســـعة الكلام : الليلةُ الهلالُ ، وإنما الهلال في بعض الليلة ، وإنما أراد الليلةُ ليلةُ الهـــلال ، ولكنه اتسع وأوجز ، وكذلك أيضا هذا كله ، كأنه قال : سير عليه سيرُ اليوم ، والرفع في جميع هذا عربي كثير في جميع لغات العرب ، على ما ذكرت لك من سعة الكلام والإيجاز "[4].

وظـــروف المكان كظروف الزمان في الاختصار وسعة الكلام فتقول : سير علـــيه فرســـخان أو ميلان أو بريدان ، فترفع وإن شئت نصبت على الظرفية [5]،

---

(1) يصـــف سجينا يقيد في النهار ، ويوضع في الليل في بطن محبس محفور من الصاج ، وهو شجر من شجر الهند ، والبيت من الخمسين ، حاشية الكتاب 1: 161 .

(2) الكتاب 1: 160 .

(3) الكتاب1: 136 .

(4) الكتاب2: 216.

(5) الكتاب1: 219.

ويـرتفع ظـرف المكـان خبرا في قولك : هو مني فرسخان ، وهو مني عدوةُ الفـرس، ودعوةُ الرجل ، وغلوةُ السهم ، وهو مني فوتُ اليد ، ومعنى فوت اليد أنه يريد أن يقرب ما بينه وبينه.

ومعـنى كـل ما تقدم أنه يخبر أن بينه وبينه فرسخين وعدوة الفرس ودعوة الرجل ...[1]

ويذهـب سـيبويه إلى جواز الاتساع في الظرف غير المتصرف مثل غدوة وبكرة فيجري مجرى الظروف المتصرفة في وقوعها موقع الأسماء، فتقول : سير عليه غدوةُ يا فتى وبكرةُ ، وموعدك غدوةُ أو بكرةُ [2].

ويتسـع فـي الظرف فيضاف إلى الجملة الفعلية ، وهذه الإضافة جائزة في ظروف الزمان باطراد ، وهو كثير في التنزيل والشعر والنثر " وذلك قولك : هذا يـومُ يقـوم زيد ... وقال الله عز وجل :" هذا يومُ لا ينطقون "[3] "وهذا يومُ ينفع الصـادقين صدقهم "[4]. وجاز هذا في الأزمنة واطرد فيها ... وتوسعوا بذلك في الدهر لكثرته في كلامهم "[5]. ويضاف إلى الجملة الاسمية أيضا فتقول : كان ذاك زمن زيدٌ أميرٌ.

وقـاعدة إضـافة الظرف إلى الجمل تتلخص في أن ظرف الزمان إذا كان ماضـيا أضيف إلى الجملة الفعلية والاسمية ؛ لأنه في معنى إذ ، فيضاف إلى ما تضـاف إليه إذ . وإذا كان بمعنى الاستقبال أضيف إلى الجملة الفعلية فقط ؛ لأنه بمعنى إذا ، وإذا هذه لا تضاف إلا إلى الأفعال [6].

ويفصل بالظرف بين المضاف والمضاف إليه في الشعر فقط [7]، ومما جاء منه قول عمرو بن قميئة :

لما رأتْ سائِيدَما استَعْبَرَتْ لله دَرُّ اليومَ مَنْ لامَها [1]

([1]) الكتاب1: 41.

([2]) الكتاب1: 220 .

([3]) المرسلات 35 .

([4]) المائدة 119.

([5]) الكتاب 3: 117 .

([6]) الكتاب3: 119.

([7]) الكتاب 1: 178ـ180.

والشاهد فيه الفصل بالظرف (اليوم) بين المضاف والمضاف إليه . ومثله قول أبي حية النُّمَيري :

كما خُطَّ الكتابُ بكفٍّ يوماً يهوديٌّ يُقاربُ أو يُزيلُ[2]

فصل بين المضاف (كف) وبين المضاف إليه (يهودي) بالظرف (يوما).

ومن شواهد الفصل بالجار والمجرور بين المضاف والمضاف إليه قول ذي الرمّة:

كأنَّ أصواتَ مِنْ إيغالِهِنَّ بنا أواخرِ الميس أصواتُ الفراريج [3]

فصل بين المضاف(أصوات) والمضاف إليه(أواخر) بالجار والمجرور (من إيغالهن بنا) . وكذلك قول دُرَّة بنت عَبْعَبَة :

هما أخوا في الحرب من لاأخا له إذا خاف يوماً نبوةً فدعاهما

فصلت بالجار والمجرور (في الحرب) بين المضاف والمضاف إليه .

الحـــــــذف :

الحـذف فـي العربية كثير ، وقد ذكر منه سيبويه أنواعا كثيرة شملت حذف الحـرف والفعل والاسم والجملة ، ومن أمثلة حذف الأسماء حذف المبتدأ وحذف الخـبر وحذف المفعول به ، وغيرها ، ولا تحذف الأسماء من هذه المواقع إلا إذا دل علـيها دليل . ومن هذه الأدلة ما يبقى من الكلام بعد الحذف ؛ " لأن ما أبقوا دليل على ما ألقوا ."[4]

وليس المقصود بالحذف هنا الحذف بوجه عام ، بل المقصود ذلك النوع الذي يقتضـيه المعنى . فالمحذوف هنا معنى يلتفت إليه الذهن ، ولا يستقيم إعادة الكلمة المحذوفة إلى التركيب ؛ لأن التركيب جرى عليه تغيير بعد الحذف حل فيه عنصر آخر محل المحذوف ، وتغير الإعراب ، واستقر تأليف الجملة على وضع جديد لا يحـتمل إرجاع المحذوف إلا بتغيير التركيب وتغيير الإعراب . وقد جرى الحذف

---

(1) سـاتيدما : اسم جبل . استعبرت : بكت من وحشة الغربة ، وهي ابنة الشاعر ، وكان خرج مع امرىء القيس إلى ملك الروم ومعه بنته . خزانة الأدب 4 : 472).

(2) شبه رسوم الديارالكتاب في دقتها أو الاستدلال بها ، وخص اليهود لأنهم أهل كتاب ، وجعله يقارب في كتابته ويفرق ، تمثيلا لتلك الديار يتقارب بعضها ويتباعد

(3) الميس شجر يتخذ منه الرحال والأقتاب ، والأواخر جمع آخرة الرحل ، وهي العود في آخره يستند إليه الراكب.

(4) الكتاب3: 560 .

فـــي هذه الحال اتساعا واختصارا واتكالا على فهم المخاطب وقرائن الحال. وهذا الفهـــم للحـــذف هـــو مـــا قصده سيبويه في قوله :" ومما جاء على اتساع الكلام والاختصـــار قوله تعالى :" واسأل القرية التي كنا فيها والعير التي أقبلنا فيها " [1] إنما يريد أهل القرية ، فاختصر ، وعمل الفعل في القرية كما كان عاملا في الأهل لو كان ههنا "[2] .

إن قـــول ســـيبويه : " وعَمِل الفعلُ في القرية .. " دليل على حصول تركيب جديد بعد الحذف في الآية ، حذف منه المضاف وحل المضاف إليه محله وأعرب بإعـــرابه. ومنه أيضا قوله تعالى :" ولكن البِرَّ من آمن بالله واليوم الأخر"[3] وإنما هو : ولكن البرَّ برُّ من آمن بالله واليوم الآخر " [4].

ومنه في الشعر قول الجعدي :

كأنَّ عَذيرَهم بجنوب سَلَّى نَعامٌ قاقَ في بلدٍ قفار

إنما يريد : عذير نعام : والعذير الصوت . وسلّى اسم مكان [5].

وتقـــول في: " باب أسماء السور (هذه هودٌ) ، إذا أردت أن تحذف (سورة) مـــن قولـــك : هذه سورة هود ، فيصير كقولك: هذه تميم ...وتقول إذا نظرت في الكـــتاب : هذا عمرو ، وإنما المعنى : هذا اسم عمرو ، وهذا ذكر عمرو ، ونحو هذا ، إلا أن هذا يجوز على سعة الكلام ، كما تقول :جاءت القرية "[6].

ومنه حذف حرف الجر الذي عرف فيما بعد بنزع الخافض حيث يعمل الفعل بعـــد حـــذف الجار في المجرور فينصبه ، " من ذلك قوله تعالى : "واختار موسى قومَه سبعين رجلا " [7] أي من قومه . ومنه قول الشاعر :

استغفر اللهَ ذنباً لست مُحْصيه ربَّ العباد إليه الوجهُ والعملُ

أي من ذنب . وقول عمرو بن معديكرب الزبيدي :

([1]) يوسف 82 .

([2]) الكتاب 1: 212 .

([3]) البقرة 177 .

([4]) الكتاب1: 212 .

([5]) الكتاب1: 214 .

([6]) الكتاب 3: 256 ، 269 .

([7]) الأعراف 155 .

أمرتُكَ الخيرَ فافْعَلْ ما أُمِرْتَ بِهِ فقد تركتُكَ ذا مالٍ وذا نَشَبِ

أي بالخير. وقول المُتَلَمِّس :

آليت حَبَّ العراق الدهرَ أطْعَمُهُ والحَبُّ يأكُلُه في القريةِ السوسُ

يريد: على حَبّ العراق . ومن ذلك قول عامر بن الطفيل :

فَلأَبْغِيَنّكُم قَناً وعَوارِضاً ولأُقبِلَنَّ الخيلَ لابَةَ ضَرغَدِ [1]

يريد بقنا وعوارض ، لكنه حذف ووصل الفعل . ومن ذلك قول ساعدة بن جؤيَّة:

لدْنٌ بهزّ الكف يَعْسِلُ مَتْنُه فيه كما عَسَلَ الطريقَ الثعلبُ[2]

يريد : في الطريق[3] . وقال سيبويه بعد أن حشد الشواهد السابقة : " فهذه الحروف كان أصلها في الاستعمال أن توصل بحرف الإضافة "[4] لكن حرف الإضافة حذف اتساعا ، فترتب على حذفه إعمال الفعل اللازم في التركيب الجديد.

ويعد سيبويه المفعول لأجله بابا متسعا فيه بنزع الخافض ، وجعل منه قول الحارث بن هشام :

فصفحتُ عنهم والأحبةُ فيهمُ طمعاً لهم بعقابِ يومٍ مُفْسِدِ

...وفعلت ذاك أجلَ كذا وكذا ، فهذا كله ينتصب لأنه مفعول له ، كأنه قيل : لم فعلت كذا وكذا ؟ فقال : لكذا وكذا ، ولكنه لما طرح اللام عمل فيه ما قبله"[5]. يعني أن (طمعا) و(أجل) منصوبان على نزع الخافض وهو اللام، وعامل النصب هو الفعل (صفحت) في البيت ، و(فعلت) في المثال .

ويحذف حرف الجر الداخل على المصدر المؤول المركب من أن والفعل ،أو من أنّ المشددة واسمها وخبرها ، ومثال ذلك قولك : إنما انقطع إليك أن تكرمه، أي لأن تكرمه...وقوله تعالى :" أن تضِلَّ إحداهما " [6]، وقراءة حمزة (156هـ)

---

(1) يتوعد الشاعر أعداءه بتتبعهم والإيقاع بهم حيث حلوا من منيع المواضع . وقنا وعوارض : جبلان . ولابة ضرغد : حرة اسمها ضرغد.

(2) يصف رمحا لينا ناعم الملمس ، تلتذ اليد بهزه ، والعسلان : سير سريع في اضطراب.

(3) الكتاب 1: 36، 37 ،214، 38 .

(4) الكتاب 1: 39.

(5) الكتاب 1: 369 .

(6) البقرة 282 .

لقولــه تعالى :" أأنْ كان ذا مال وبنين " [1]، كأنه قال : ألأن كان ذا مال وبنين .
وقول الأعشى :

أأن رأت رجلا أعشى أضرّ به ريبُ المنون ودهرٌ مفسدٌ خَبِلُ

فأنْ ههنا حالها في حذف حرف الجر كحال أنّ ، وتفسيرها كتفسيرها [2]. فتقول : جئــتك أنّك تريد المعروف ، إنما تريد : لأنك تريد المعروف ، ولكنك حذفت اللام ههنا كما حذفتها من المصدر إذا قلت [3] :

وأغفرُ عوراءَ الكريم ادخارَه وأُعْرِضُ عن شتم اللئيم تكرما

وكذلك قولك : لبيك أنّ الحمد لك (بالفتح والتشديد) ، "ولو قال إنسان : إنّ (أنّ) في موضــع جــر في هذه الأشياء ، ولكنه حرفٌ كثر استعماله في كلامهم فجاز فيه حذف حرف الجر كما حذفوا رُبّ في قولهم : " وبلدٍ تحسَبُهُ مكسوحا " [من الكسح، وهو الكنس] ــ لكان قولا قويا[4].

ويــرى سيبويه أن قولهم : ذهبت الشامَ ودخلت البيتَ ، على نزع الخافض ، والأصــل فيهما : ذهبت إلى الشام ، ودخلت في البيت ، قال :" فهذه الحروف كان أصــلها فــي الاستعمال أن نوصل بحرف الإضافة "[5] وقال أيضا : " وأما دخلته دخولا وولجته ولوجا فإنما هي ولجت فيه ودخلت فيه ، ولكنه ألقى (في) استخفافا، كما قالوا : نُبِّئْتُ زيدا ، وإنما يريد نبئت عن زيد[6] .

ويذهــب الجرمي(225هــ) إلى أن الفعل (دَخَل) يتعدى بنفسه ، وأنّ(دخلت البيــت) لم يحذف منه حرف الجر ، وقال : غلط في هذا سيبويه[7].غير أن الحق مــع ســيبويه ، ولــيس الجرمي موفقا في رمي سيبويه بالغلط في هذه المسألة . فــ(دخل) فعل لازم بدليل أن مصدره على فُعُول، شأن أشباهه من الأفعال اللازمة

([1]) القلم 4
([2]) الكتاب 3: 154 .
([3]) الكتاب 1: 126.
([4]) الكتاب 3: 126- 128 .
([5]) الكتاب 1: 39،159 .
([6]) الكتاب4: 10 .
([7]) الكتاب 1: 160الحاشية.

مـــثل قعـــد وجلس ونهض ، ثم إن نقيضه الفعل(خرج) لازم لا يتعدى إلا بحرف جر ، والأفعال كما تقاس على نظائرها تقاس على نقائضها .

وقـــد تقصَّيت مجيء الفعل (دخل) في القرآن الكريم ، فوجدته يتعدى اتساعا بنزع الخافض إذا كان معنى الدخول حقيقيا ، وكان مفعوله دالا على مكان ، نحو قولـــه تعـــالى:" ودخـــل معـــه السجنَ فتيان "[1] أو قوله :"ودخل جنته وهو ظالم لنفسه"[2]، ويتعدى بحرف الجر إذا كان الدخول مجازيا ، نحو قوله تعالى :" يا أيها الذيـــن آمـــنوا ادخلوا في السلم كافة "[3] وقوله :" وأدخلنا في رحمتك وأنت أرحم الراحمين "[4] وقد اجتمعا في قوله تعالى :" فادخلي في عبادي وادخلي جنتي " [5]. وتفســـير ذلـــك أن الدخـــول المجازي يتطلب حرف الجر تفاديا للبس ؛ لأن هذه الأشـــياء مما لا يدخل فيها عادة ، أما الدخول الحقيقي فإن مدخوله المكان ، وهو بمـــا يتضمن من معنى الظرفية مستغن عن حرف الجر (في) فيحذف . ولا يجوز القياس على الفعل دخل فلا يقال : أكل البيت ، والمعنى: في البيت ، ذلك أن الفعل دخل يرتبط معناه بدلالة المكان .

علـــى أنه قد جاء الفعل (دخل) في التنزيل دالا على الدخول الحقيقي ومتعديا بحرف الجر في قوله تعالى :" وأدخلْ يَدَكَ في جيبك تخرجْ بيضاء من غير سوء" [6]. وهذا دليل على أنّ تعديته بحرف الجر هي الأصل .

ومـــن ألـــوان الحذف الكثيرة حذف اقتضته كثرة الاستعمال والاستغناء بدلالة الحـــال مثل قولهم : إياك والأسد ، فكأنه قال : احذر الأسد ، فحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه في الكلام ، فصارت إياك بدلا من الفعل . وكذلك : رأسَه والحائط، كأنـــه قـــا ل: خلّ أو دع رأسه والحائط ، والحائط مفعول معه ، فانتصبا جميعا . وكذلـــك : شـــأنَك والحج ، أي عليك شأنك مع الحج . ومن ذلك : امرءاً ونفسه ، كأنـــه قـــال : دع امرءاً مع نفسه ، " وإنما حذفوا الفعل من هذه الأشياء حين ثنَّوا

([1]) يوسف36 .
([2]) الكهف 35.
([3]) البقرة 208.
([4]) الأعراف 151.
([5]) الفجر29.
([6]) النمل 12

لكـــثرتها فـــي كلامهم ، واستغناء بما يرون من الحال ، ومما جرى من الذكر"[1].
ويقصد سيبويه بقوله (حين ثنوا) أي جمعوا بين شيئين بالواو.

ومنه أيضا ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره ، نحو قوله تعالى: " انتهوا خيراً لكم"[2] و " وراءك أوسع لك " ...وإنما نصبت(خيرا) و(أوسع) لأنك حين قلت : انته ، فأنت تريد أن تخرجه من أمر وتدخله في آخر... وقال الخليل : كأنك قلت : انته وادخل فيما هو خير لك" [3].

ومـــنه حـــذف الفعـــل فـــي النداء من قولك : يا عبدالله ، حذفوا الفعل لكثرة اســـتعمالهم هذا في الكلام ، وصارت يا بدلا من اللفظ بالفعل كأنه قال: يا ، أريد عـــبدالله ، فحذف (أريد) وصارت (يا) بدلا منها ، لأنك إذا قلت : يا فلان علم أنك تـــريده . ومما يدلك على أنه ينتصب على الفعل ، وأن يا صارت بدلا من اللفظ بالفعل قول العرب : يا إياك " [4].

ومنه عبارات محفوظة حذفت منها الأفعال لأنها أمثال أو كالأمثال ، نحو[5]:

(هذا ولا زعماتِك) ، أي ولا أتوهم زعماتك .

(أمرَ مبكياتك لا أمر مضحكاتك) ، أي عليك أمر مبكياتك .

(الظباءَ على البقر) ، أي واختر الظباء على البقر .

(بيعَ الملَطَى لاعهد ولا عقد) ، أي أبايعك بيع الملطى ، فتدع (ابايعك) استغناء لما فيه من الحال .

(مواعيدَ عرقوب أخاه بيثرب) ، ترك (واعدتني) استغناء بما هو فيه من ذكر الخلف .

" ومـــن ذلـــك قول العرب : من أنت زيداً ، فزعم يونس أنه على قوله : من أنت تذكر زيداً ، ولكنه كثر في كلامهم واستعمل ، واستغنوا عن إظهاره ، فإنه قد علم أن زيداً ليس خبرا ولا مبتدأ ، ولا مبنيا على مبتدأ ، فلا بد من أن يكون على

([1]) الكتاب 1: 274، 275 .
([2]) النساء 171 .
([3]) الكتاب1: 283 .
([4]) الكتاب1: 291
([5]) الكتاب1: 272،256 .

الفعـــل . وبعضهم يرفع ، وذلك قليل ، كأنه قال : من أنت كلامُك أو ذكرك زيدٌ ، وإنمـــا قـــل الرفع لأن إعمالهم الفعل أحسن من أن يكون خبرا لمصدر ليس له ، ولكنه يجوز على سعة الكلام " [1].

ومما هو شبيه بالحذف عود الضمير على غير مذكور ، وإنما يعتمد على فهم المخاطـــب وحدسه وقدرته على استنباطه من العبارة " ومن ذلك قوله عز وجل :" ولا تحســـبَنّ الذيـــن يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيراً لهم " [2]، لم يذكر البخل اجتزاء بعلم المخاطب بأنه البخل ؛ لذكره يبخلون . ومثل ذلك قول العرب : من كذب كان شرا له ، يريد كان الكذب شرا له ، إلا أنه استغنى بأن المخاطب قد علم أنه الكذب ؛ لقوله (كذب) في أول حديثه "[3].

ومن أمثلة الحذف الذي لا يتفق مع المعنى حذف لا النافية من أسلوب القسم " وذلك قولك : والله أفعلُ ذلك أبدا ، تريد : والله لا أفعل ذلك أبدا ، وقال :

فحالِفْ فلا واللهِ تهبِطُ تلعةً من الأرض إلا أنت للذلّ عارفُ[4]

أي لا تهبط تلعة .

التقديم والتأخير :

الأصـــل فـــي تأليف الكلام أن يكون وفق قواعد ثابتة ورتب محفوظة ، فمن الرتـــب المحفوظـــة فـــي العربـــية تأخـــر الفاعل عن الفعل ، وتأخر الصلة عن الموصـــول، والصفة عن الموصوف ، والمضاف إليه عن المضاف ، والمعطوف عـــن المعطـــوف علـــيه ، والمجـــرور عن حرف الجر ، والمتعجب منه عن ما التعجبية.

قال سيبويه في جملة " ما أحسن عبدالله : " لا يجوز أن تقدم عبدالله وتؤخر ما ، ولا تزيل شيئا عن موضعه "[5]. ولا يجوز أن تتقدم الصلة أو معمولها على

([1]) الكتاب1: 292.

([2]) آل عمران180 .

([3]) الكتاب2: 391 .

([4]) الكتاب 3: 105.

([5]) الكتاب 1: 73 .

الاســـم الموصول " فلو قلت : أخاه الذي رأيت زيد ، لم يجز ، وأنت تريد : الذي رأيت أخاه زيد " [1].

ويمـــنع ســـيبويه تقـــدم معمول اسم الفعل عليه ؛ لأن اسم الفعل ليس كالفعل المتصـــرف ، وليس له قوته . قال : " وأعلم أنه يقبح : زيدا عليك ، لأنه ليس من أمـــثلة الفعل ، فقبح أن يجري ما ليس من الأمثلة مجراها ، إلا أن تقول : زيدا ، فتنصب بإضمارك الفعل ثم تذكر (عليك) بعد ذلك " [2].

ولا يـــتقدم التمييز على عامله عند سيبويه ؛ لأن التمييز ليس مفعولا به ، فهو فـــاعل في المعنى ، والفاعل لا يتقدم على فعله . قال : " وقد جاء من الفعل ما قد أنفـــذ إلـــى مفعـــول ، ولم يقو قوة غيره مما قد تعدى إلى مفعول ، وذلك قولك : امتلأتُ ماءً وتفقأتُ شحماً ، ولا تقول امتلأتُه ولا تفقأتُه ... ولا يقدم المفعول فيه فـــتقول : ماء امتلأت ... وذلك لأنه فعل لا يتعدى إلى مفعول ، وإنما هو بمنزلة الانفعال ... نحو : كسرته فانكسر " [3].

ولا يجـــوز تقديـــم معمـــول الصفة المشبهة عليها [4] ولا يجوز تقديم جواب الشرط على حرف الشرط "فلا تقول: آتيك إن تأتني، إلا في شعر...قال زهير[5]:

وإنْ أتاهُ خليلٌ يوم مسألةٍ يقولُ لا غائبٌ مالي ولا حَرِمُ

ولا يجـــيز ســـيبويه تقديم خبر إنّ على اسمها ، فلا يقال : إنّ أخوك زيدا ، وكذلـــك لا بـــتقدم خـــبر ما الحجازية على اسمها ؛ لأن هذه الحروف لا تتصرف كالفعل ، ولم تقو قوته ؛ لذلك لم يجز فيها كل ما يجوز فيه[6].

أمـــا جواز التقديم والتأخير فثمة رتب غير محفوظة كثيرة تتبدى فيها مرونة العربـــية و اتســـاعها في التقديم والتأخير ، وذلك يعود إلى نظامها الإعرابي الذي يمنحها هذا الاتساع ؛ وذلك لقيامه بدوره في تحديد المواقع الأساسية للكلمات في التركيـــب ، وإن جاءت متقدمة أو متأخرة في اللفظ ، فإن الإعراب يتكفل بالإشارة

---

(1) الكتاب 1: 132 .

(2) الكتاب 1: 252.

(3) الكتاب 1: 204، 205 .

(4) الكتاب 1: 205 .

(5) الكتاب 3: 66.

(6) الكتاب 1: 59 .

إلـــى رتبـــتها الحقيقية في التركيب . قال الزجاجي : " جعلوا هذه الحركات دلائل علـــيها[أي على الوظائف النحوية] ليتسعوا في كلامهم ويقدموا الفاعل إذا أرادوا ذلك ، أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه " . والشاهد المتداول المشهور على ذلك ــ وهو شاهد على جواز تقدم المفعول به على الفاعل ــ قوله تعالى:

" إنما يخشى اللهَ من عباده العلماءُ "

فالأصل في الفاعل التقدم على المفعول ، لكنهم يقدمون المفعول للاهتمام به . قال ســـيبويه مؤكدا هذا التفسير :" فإن قدمت المفعول وأخرت الفاعل جرى اللفظ كما جـــرى فـــي الأول ، وذلك قولك : ضرب زيدا عبدُالله ؛ لأنك أردت به مقدما ما أردت بـــه مؤخرا ... فمن ثم كان حد اللفظ أن يكون فيه مقدما [أي يكون الفاعل مقدما]، وهو عربي جيد كثير "[1].

وقد كشف سيبويه عن معيار التقديم والتأخير عند العرب ، فهم يقدمون من أجزاء الكلام ما كان موضع اهتمام وعناية عندهم ، وهو ما أطلق علبه النحاة فيما بعـــد مفهـــوم التخصـــيص . قال : " كأنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعا يهمانهم ويعنيانهم " [2].

ومـــن ذلـــك تقديم الخبر على المبتدأ نحو : تميميٌّ أنا ، ومشنوءٌ من يشنؤك ،ورجلٌ عبدُالله ، وخزٌّ صُفَّتُك[3].

ويـــتقدم خبر كان على اسمها ، قال سيبويه : " وإن شئت قلت : كان أخاك عبدالله ، فقدمت وأخرت[4]. وإذا وقع بعدها معرفة ونكرة ، فاسم كان هو المعرفة وخبرها النكرة ، " تبتدئ بالأعرف ثم تذكر الخبر ، وذلك قولك : كان زيدٌ حليماً ، وكـــان حليماً زيدٌ ، لا عليك أقدمت أم أخرت " [5] وقال في موضع آخر:" وجميع مـــا ذكـــرت لك من التقديم والتأخير والإلغاء والاستقرار عربي جيد كثير ، فمن ذلك قوله عز وجل :" ولم يكن له كفواً أحدٌ " [6].

---

(1) الكتاب 1: 34 .
(2) الكتاب 1: 34 .
(3) الكتاب 2: 127 .
(4) الكتاب1: 45.
(5) الكتاب 1: 47 .
(6) الكتاب1: 56 .

وكذلك يجوز تقديم ما يستحق العناية من متعلقات معمولي إنّ وأخواتها . قال سيبويه :" واعلم أن التقديم والتأخير والعناية هنا مثله في باب كان ، ومثل ذلك قولك : إنّ أسدا في الطريق رابضا ، وإنّ بالطريق أسدا رابض ... " [1].

ويجوز تأخير(ظنّ) وأخواتها عن معموليها ، فتقول : عبدالله أظن ذاهب ، وهذا إخالُ أخوك " ويجوز في هذه الحالة الإعمال والإلغاء ،وكلما أردت الإلغاء فالتأخير أقوى ، وكلٌّ عربي جيد " [2].

وتقول : هذا قائماً رجل ، وفيها قائماً رجل ، قدمت الحال (قائما) على صاحبها ، وكانت قبل التقديم صفة لرجل ، فلما تقدمت لم يجز أن تبقى صفة لأن الصفة لا تتقدم على الموصوف فنصبت على الحال . ومن شواهدها قول ذي الرمة :

وتحت العوالي في القنا مستظلةً ظباءٌ أعارتها العيونَ الجآذرُ

قدم الحال مستظلة .

وقول كُثيِّر : لِمَيَّةَ موحشاً طللُ يلوحُ كأنَّه خلَلُ

قدم الحال موحشا .

وهذا كلام اكثر ما يكون في الشعر ، واقل ما يكون في الكلام [3].

ويجوز تقديم المستثنى على المستثنى منه فتقول : ما فيها إلا أباك أحدٌ ، ومالي إلا أباك صديقٌ ، وشاهده قول كعب بن مالك [4]:

الناسُ ألْبٌ علينا فيكَ ليس لنا إلا السيوفَ وأطرافَ القنا وَزَرُ

والأصل : ليس لنا وزر إلا السيوف وأطراف القنا .

والأصل في مفعولي (أعطى) إذا كانا ضميرين أولهما للغائب وثانيهما للمخاطب أو للمتكلم أن تقول : قد أعطاه إياك أو إياي ، " وأما قول النحويين : أعطاهوك وأعطاهوني ، فإنما هو شيء قاسوه ، ولم تكلم به العرب ، ووضعوا

([1]) الكتاب 2: 143 .

([2]) الكتاب1: 119 .

([3]) الكتاب2: 122-124.

([4]) الكتاب2: 336.

الكـــلام في غير موضعه ، وكان قياس هذا لو تكلم به كان هينا "[1] ويعده سيبويه قبـــيحا عـــند العرب ؛ لأنهم يكرهون في هذا الموضع البدء بالأبعد (الغائب) قبل الأقرب (المتكلم ثم المخاطب) .

أمـــا إذا كـــان مفعولا الفعل (أعطى) اسمين مظهرين نحو : هذا معطٍ زيداً درهمـــاً ،لا تبالـــي أيهمـــا قدمت ، لكن إذا لم تنون (معطي) لم يجز : هذا معطي درهماً زيدٍ ، لأنك تفصل حينئذ بين الجار والمجرور ، وهذا لا يجوز[2] . يقصد سيبويه بالجار والمجرور المضاف والمضاف إليه .

وخـــرج ســـيبويه على التقديم والتأخير(والصابئون) في قوله تعالى : " إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صـــالحا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون " [3]، فقد عدها متقدمة على خبر إنّ ، وتعـــرب مبتدأ . قال :" وأما قوله عز وجل (والصابئون) فعلى التقديم والتأخير ، كأنه ابتدأ على قوله (والصابئون) بعدما مضى الخبر . وقال الشاعر بشر بن أبي خازم :

وإلا فاعلموا أنا وأنتم بغاةٌ ما بقينا في شقاقِ

كأنه قال : بغاة ما بقينا وأنتم " [4].

ولا يتقدم الاسم على الفعل بعد ربما وقلّما ؛ لأن هذه الحروف بعد إلحاقها (ما) أخلصت للفعل ، وقد يجوز في الشعر تقديم الاسم على الفعل بعدها قال[5]:

صددتِ فأ طولْتِ الصدودَ وقلّما وِصالٌ على طول الصدودِ يدومُ

ولعلـــه مـــن الضـــروري أن أوضـــح هنا أن كل الأمثلة المتقدمة من التقديم والتأخـــير جـــاءت علـــى نوع من التقديم يقال له تقديم على نية التأخير ؛ ذلك أن المقدم لم يتغير حكمه الذي كان عليه ، ولا جنسه الذي كان فيه . فقولك : ضرب

([1]) الكتاب2: 364 .

([2]) الكتاب 1: 175.

([3]) المائدة 69 .

([4]) الكتاب2: 155،156 .

([5]) الكتاب3: 115 .

عمــراً زيــدٌ ، لم يخرج التقديم عمراً عن كونه مفعولا به منصوبا . غير أنه ثمة نــوع آخر من التقديم لا يكون على نية التأخير ، ولكن على أن تنقل الشيء من حكم إلى حكم ، وتجعله بابا غير بابه ، وإعرابا غير إعرابه ، ومثال ذلك قولك : زيدٌ ضربتُه ، وأصل الجملة : ضربت زيداً . وقد خرج زيد في الجملة الأولىعن كونه مفعولا به وأصبح بعد التقديم مبتدأ ، والفعل الرافع له مع ضميره في موضع الخبر [1].

الفصول والفروق:

لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه في النثر ، فلا يجوز : يا سارق اللــيلةَ أهــلِ الدار ، بجعل الليلة فاصلا بين المضاف والمضاف إليه(سارق أهل الــدار)؛ " لأنه قبيح أن تفصل بين الجار والمجرور[أي المضاف والمضاف إليه] لأن المجــرور داخل في الجار ، فصارا كأنهما كلمة واحدة "[2]، لكن هذا الفصل جائز في الشعر[3] كقول دُرْنا بنت عبعبة :

هما أخوا في الحرب من لا أخا له إذا خاف يوما نبوةً فدعاهما

فصــل بالجار والمجرور (في الحرب) بين المضاف والمضاف إليه : أخوا من . وقول ذي الرمة :

كأن أصواتَ مِنْ إيغالهنَّ بنا أواخرِ الميس أصواتُ الفراريج

فصل ب (من إيغالهن بنا) بين المضاف والمضاف إليه . وقول الفرزدق :

يا من رأى عارضاً أُسَرُّ به بين ذراعَيْ وجبهة الأسد[4]

ففصل بين المضاف والمضاف إليه (ذراعي الأسد) بـــ وجبهة . وقول عمرو بن قميئة :

([1]) دلائــل الإعجــاز عبد القاهر الجرجاني ، تصحيح الشيخ محمد عبده ورفيقه ، مكتبة القاهرة ، مصر ، 1381ه-1961م ، ص 73 .

([2]) الكتاب 2: 164 .

([3]) الكتاب1: 176-180 .

(4) العــارض : السحاب يعترض الأفق ، ذراعا الأسد : كوكبان ، وجبهة الأسد : أربعة كواكب ، وهي جميعا من أنواء العرب بل أحمد أنوائهم.

لما رأت ساتيدَما استعبرت لله درُّ اليوم من لامها

وساتيدما اسم جبل ، وفصل بين المضاف (در) والمضاف إليه (من) .

ويجـوز الفصل بين (إنْ) وفعل الشرط ، في الشعر والنثر، إذا لم يظهر جزمها في اللفظ ، نحو قوله :

عاودْ هراةَ وإنْ معمورُها خربا [1]

فـإن جزمـت فلا يجوز الفصل إلا في الشعر . قال سيبويه :" ويجوز الفرق في الكلام في إنْ إذا لم تجزم في اللفظ ... فإن جزمت ففي الشعر "[2] .

ويقـبح عـند سـيبويه[3] الفصل بين حروف الشرط وأفعال الشرط ؛ أو أن تتقدم الأسـماء فيها قبل الأفعال ؛ لأنها شبيهة بحروف الجزم التي لا يجوز الفصل بينها وبين الأفعال المضارعة ، غير أنه جاز فيها الفصل لكثرة تصرفها ؛ فهي تدخل على الأفعال الماضية والمضارعة على السواء ، وتكون بمنزلة (الذي) ،

ولا يجـوز الفصـل بيـن الفعل المضارع والعامل فيه من حروف النصب والجـزم ، فلا تقول : لم زيدٌ يأتك ، ولا : خفت أن زيد يقولَ ذاك ، " كما لم يجز أن تفصـل بيـن الحروف التي تجر وبين الأسماء ؛ لأن الجزم نظير الجر ، ولا يجـوز أن تفصـل بيـنها وبين الفعل بحشو ، كما لا يجوز أن تفصل بين الجار والمجـرور بحشو إلا في شعر[4]. فلا تقول : مررت بقائماً رجلٍ ، ولا رُبَّ قائماً رجلٍ . فهذا كلام قبيح ضعيف [5].

ويسـتثنى من حروف النصب (إذن) فإنه يجوز أن يفصل بينها وبين منصوبها ، قـال سيبويه :" ولا تفصل بين شيء مما ينصب الفعل وبين الفعل سوى (إذن) ؛ لأن إذن أشـبهت أرى ، فهـي في الأفعال بمنزلة أرى في الأسماء ، وهي تلغى وتقـدم وتؤخر ، فلما تصرفت هذا التصرف اجترءوا على أن يفصلوا بينها وبين

---

(1) هراة : بلدة بخراسان.

(2) الكتاب3: 112 .

(3) الكتاب 3: 112.

(4) الكتاب 3: 110، 111

(5) الكتاب 2: 124 .

الفعـــل باليمين " [1] تقول : إذن والله أجيئَك ، كما تقول في أرى : أرى والله زيداً فاعلاً .

ويجـــوز أن تفصـــل بين ما وفعل التعجب بكان الملغاة ، قال : " وتقول : ما كـــان أحسن زيداً ! فتذكر كان لتدل أنه فيما مضى " [2]. " وقال الخليل : إنَّ من أفضلهم كان زيدا ، على إلغاء كان ، وشبهه بقول الشاعر[3] :

فكيف إذا رأيتَ ديار قومٍ وجيران لنا كانوا كرامِ

ويجوز الفصل بين كم الخبرية ومميزها ، كقول القطامي [4] :

كم نالني منهمُ فضلاً على عَدَمٍ إذ لا أكاد من الإقتار أحتملُ

وهـــنا يجب نصب (فضلا) ولا يجوز فيه الجر حملا على قولك : هذا ضاربٌ بك زيـــداً ، بالفصل والنصب ، ولا يجوز: هذا ضاربُ بك زيدٍ ، بالفصل والجر . " وقـــد يجـــوز في الشعر أن تجر مميزها وبينها وبينه حاجز فتقول : كم فيها رجلٍ على قول الشاعر [5] :

كم بجودٍ مُقرِفٍ نال العلا وكريمٍ بخلُهُ قد وضَعَه [6]

فصل بين كم ومقرف بالجار والمجرور(بجود) .

القلـــــب :

يقصد بالقلب في النحو تبادل المواقع النحوية بين الفاعل والمفعول وما جرى مجـــراه، وهـــي مـــن الظواهر التي جاءت عليها شواهد كثيرة ، وقد التفت إليها سيبويه وعدها من مظاهر الاتساع ، فقال : " وأما قوله : أُدخِلَ فوه الحجرَ ، فهذا جـــرى على سعة الكلام ، والجيد : أُدخِل فاه الحجرُ . كما قال: أدخلت في رأسي القلنسوة ، والجيد : أدخلت في القلنسوة رأسي ... قال الشاعر :

([1]) الكتاب 3: 12، 13 .

([2]) الكتاب 1: 73

([3]) الكتاب 2: 153 .

([4]) الكتاب 2: 165 .

([5]) الكتاب 2: 167 .

(6) المقرف : النذل اللئيم أبوه.

ترى الثورَ فيها مُدْخِلَ الظلِّ رأسَهُ وسائرهُ بادٍ إلى الشمس أجمعُ

فوجــه الكلام هذا ، كراهية الانفصال " [1]. يقصد سيبويه أن البيت على القلب ، والأصل أن ينصب الظل ويجر الرأس ، لكنه قلب كراهية أن يفصل بين المضاف والمضاف إليه (مدخل رأسه) بكلمة الظل .

ويستخدم سيبويه القلب بمعنى التقديم والتأخير ، قال : " وسألت الخليل فقلت: مــا مــنَعَهم أن يقولــوا : أحقاً أنك ذاهبٌ ، على القلب ، كأنك قلت : أنك ذاهب حقا"[2]. وتقديم جواب الشرط على الشرط ، قال: " فلو قلت: إن أتيتني آتيك ، على القلب كان حسنا [3]."

ويســتخدم سيبويه مصطلح القلب أيضا بمعنى عود الضميرعلى متأخر لفظا ورتــبة[4] ، وعلة ذلك أن المصطلح النحوي لم يكن قد استقر على وجه نهائي في عصــر ســيبويه ، وهــذا واضح لمن يتتبع بعض المصطلحات التي استخدمها ، كالصفة والخبر والمفعول والجار والمجرور .

تعدد الوجوه الإعرابية

يعد سيبويه جواز تعدد الوجوه الإعرابية في النص الواحد مع ثبات المعنى من الاتساع . فيجوز أن تقول : مررت بقومٍ عبدِالله وزيدٍ وخالدٍ ، بالجر على البدل ، والرفع على الابتداء ، والمعنى واحد .

وعليه قول الشاعر ، وهو مالك بن خويلد الخزاعي (يقول هذا لامرأته وقد فقدت أولادها فبكت):

يا ميُّ إن تفقدي قوماً ولدتِهم أو تُخْلَسيهم فإنّ الدهر خَلاّس [5]

عمروٌ وعبدُ مناف والذي عَهِدَتْ ببطْن عَرْعَرَ آبي الضّيمِ عبّاسُ

برفع عمرو وعبد مناف ونصبهما ، قال سيبويه معلقا على الإعراب في البيتين " والرفع جائز قوي ؛ لأنه لم ينقض المعنى " [1] .

---

(1) الكتاب 1: 181.

(2) الكتاب 2: 135.

(3) الكتاب 3: 83.

(4) الكتاب 2: 50-52.

(5) تخلسيهم : يؤخذون منك بغتة .

وكذلك قوله تعالى :" والموفون بعهدهم إذا عاهدوا والصابرين في البأساء والضراء وحين البأس"[2] يجوز في الصابرين الرفع ، وقرأها به الحسن(110هـ) والأعمش (148هـ) ويعقوب (205هـ) [3].

قال سيبويه :" ولو ابتدأته فرفعته كان جيدا" [4] ونظير هذا النصب من الشعر قول الخِرْنِق :

لا يبعَدَنْ قومي الذين هُمُ ... سَمُّ العُداةِ وآفةُ الجُزُرِ

النازلين بكلِّ مُعْتَرَك ... والطيّبونَ معاقِدَ الأُزُرِ

يجوز في النازلين وجهان :النصب على المدح ،كما جاز في الآية السابقة والرفع على الابتداء . وزعم يونس أن من العرب من يقول :" النازلون بكل معترك والطيبين "[5] وكذلك قول ابن خَيّاط العُكْلي :

وكلّ قومٍ أطاعوا أمرَ مُرشِدِهم ... إلا نُميْرٍ أطاعتْ أمرَ غاويها

الظاعنين ولمّا يُظْعِنوا أحداً ... والقائلون لمن دارٌ نُخَلّيها

ومن العرب من يقول : الظاعنون والقائلين " فنصبه كنصب الطيبين ، إلا أن هذا شتم لهم وذم ، كما أن الطيبين مدح لهم وتعظيم ، وإن شئت أجريت هذا كله على الاسم الأول ، وإن شئت ابتدأته جميعا فكان مرفوعا على الابتداء ، كل هذا جائز في ذين البيتين ، وما أشبههما ، كل ذلك واسع " [6].

وكم الخبرية الأصل في مميزها أن يكون مجرورا ، فهي تجر كل ما تجره رُبَّ ، ولكن ناسا من العرب ينصبون مجرورها مثل كم الاستفهامية ، فينصبون بها كأنها اسم منون . قال سيبويه :" ويجوز لها أن تعمل في هذا الموضع في جميع ما عملت فيه رُبّ ، إلا أنها تنصب لأنها منونة ، ومعناها منونة وغير منونة سواء ، وشاهده إنشاد بعض العرب قول الفرزدق[7]:

---

(1) الكتاب2: 15، 16.

(2) البقرة 177 .

(3) حاشية الكتاب2: 64وانظر تفسيرالبحر المحيط لأبي حيان2: 140.

(4) الكتاب 1: 64 .

(5) الكتاب1: 65 .

(6) الكتاب 2: 64 .

(7) الكتاب2: 162 .

كم عمّةً لك يا جريرُ وخالة فَدْعاءَ قد حَلَبَتْ عليّ عشاري [1]

ومن تعدد وجوه الإعراب إعراب كلمة(رجل) من قول كُثَيِّرعزة:

فكنت كذي رجلين رِجلٌ صحيحة ورِجْل رَمَى فيها الزمانُ فشُلّتِ

فيجوز فيها ثلاثة أوجه : الرفع على الابتداء ، أي تعرب خبرا لمبتدأ محذوف ،والجر على وجهين : على الصفة ، وعلى البدل . وكذلك قوله تعالى: " قد كانت لكم آيةٌ في فئتين التقتا فئةٌ تقاتلُ في سبيلِ اللهِ وأخرى كافرة " [2] فيجوز في إعراب (فئة) الأوجه الثلاثة السابقة .

ومما يجوز فيه وجهان من الإعراب الرفع والنصب إنشاد العرب قول الشاعر ،وهو عبْدة بن الطّبيب:

فما كان قيسٌ هُلْكُهُ هلكٌ واحدٍ ولكنّهُ بُنيانُ قومٍ تهدَّما

يرى سيبويه أن نصب (هلك) عربي حسن ، لكن رفعها أعرف وأكثر[3] أما النصب فعلى أنها خبر كان ، وأما الرفع فعلى أنها خبر المبتدأ (هلكه) .

وفي القراءات قراءة (ربّ) بالنصب من قوله تعالى :" الحمد لله ربّ العالمين " قال : " وسمعنا بعض العرب يقول : الحمد لله ربَّ العالمين ، فسألت عنها يونس (182هـ) فزعم أنها عربية " [4]. وقرأها بالنصب زيد بن علي(358هـ) وطائفة [5]. " ومثل ذلك نصب (المقيمين) ورفعها من قول الله عز وجل :" لكن الراسخون في العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك والمقيمين الصلاة والمؤتون الزكاة "[6] فلو كان كله رفعا كان جيدا " [7]. وقد جاءت القراءات تدعم جواز الوجه الثاني وجه الرفع ، كقراءة ابن جبير(95هـ) ، وعمرو بن عبيد(193هـ) ، والجحدري (128 هـ)، وعيسى بن عمر(149هـ)،

---

(1) عِشاري : جمع عشراء ، وهي الناقة التي أتى عليها من حملها عشرة أشهر ،يصف نساء جرير بأنهن راعيات له ، يحلبن له عشاره .

([2]) آل عمران 13 .

([3]) الكتاب1: 156.

([4]) الكتاب 2: 63 .

([5]) تفسيرالبحر المحيط لأبي حيان1: 2.

([6]) النساء162.

([7]) الكتاب2: 63 .

ومـــالك بن دينار ، وعصمة عن الأعمش ، ويونس ، وهارون (قبل200هـــ) عن أبي عمرو . وهي كذلك في مصحف ابن مسعود(32هـــ) ، .وروي أنها كذلك في مصحف أُبيّ(20هـــ)[1] .

ومـــا نسب إلى عائشة(رضي الله عنها) وأبان بن عثمان أن كتبَ (المقيمين) بالـــياء كـــان خطـــأ مـــن كاتب المصحف لا يصح عنهما ذلك [2].لأنهما عربيان فصـــيحان يعـــرفان أن هذا التركيب جائز في اللسان العربي ، فهو من باب قطع الـــنعوت ، وهـــو باب واسع ، ذكره سيبويه وسماه (باب ما ينتصب على التعظيم والمدح) وخرج عليه شواهد كثيرة من ضمنها هذه الآية[3] . ثم إن حفظة القرآن في ذلك العصر كانوا كثيرين ، وكلهم من الفصحاء الذين يستشهد بلغتهم . فلو كان ما جاء في الآية خطأ من الكاتب لنبهوا إليه .

ومـــن تعـــدد وجـــوه الإعراب والمعنى واحد حذف التنوين والنون من اسم الفـــاعل العـــامل استخفافا وجر المنصوب به على الإضافة . " فمن ذلك قوله عز وجل :" كل نفس ذائقةُ الموت "[4] و: " إنا مرسلو الناقة " [5]... فالمعنى معنى : " ولا آمّينَ البيتَ"[6]،،، ومما جاء في الشعر غير منون قول الفرزدق :

أتاني على القَعْساءِ عادِلَ وَطْبِهِ برِجْلَيْ لئيمٍ واستِ عبدٍ تُعادِلُهْ [7]

يريد : عادلاً وطبَه "[8].

ويعـــد من الاتساع وإن لم ينص عليه صراحة نعت اسم لا النافية للجنس ، فإنـــه يجوز فيه وجهان : التنوين وهو أكثر الكلام ، وإن شئت لم تنون ، نحو: لا غلامَ ظريفاً لك ، ولا غلام ظريفَ لك ،[9] وقد فسر وجه النعت بالتنوين بأنه نعت

([1]) انظرتفسيرالبحر المحيط لأبي حيان 4: 134.

([2]) تفسير البحر المحيط 4: 134.

([3]) الكتاب2: 62.

([4]) آل عمران185 والأنبياء 35 والعنكبوت57 .

([5]) القمر 27.

([6]) المائدة: 2.

(7) القعســـاء : الناقة المحدودبة من الهزال ، والوطب : سقاء اللبن ، والمعنى أنه جعل وطبه في ناحية من الراحلة وهو في ناحية معادلا له ، والعدلان ما يوضعان على جنبي البعير .

([8]) الكتاب1: 167،166 .

([9]) الكتاب2: 289.

علـــى الموضع في غير النفي . وفسر البناء وعدم التنوين بأنهم جعلوا الموصوف والصفة بمنزلة اسم واحد .

ويجوز في الاسم الواقع بعد حتى ثلاثة أوجه من الإعراب : النصب والجر والرفع ، وذلك قولك : لقيت القوم حتى عبدَالله لقيته ، فحتى هنا حرف عطف مثل الواو والفاء وثم ، عطفت عبدالله على القوم فانتصب ، والمعنى أنك رأيت عبدالله مـــع القوم . وبجوز جر عبدالله على أن حتى حرف جر يفيد الغاية . ويجوز رفع عـــبدالله على الابتداء [1]. والشاهد المشهور على هذه المسألة هو قول ابن مروان النحوي:

ألقى الصحيفةَ كي يخفّف رَحْلَهُ والزاد حتى نعله ألقاها

بإعراب نعله على الوجوه الثلاثة كما تقدم .

الجر على الجـــــــوار:

بـــات الجـــر على الجوار ظاهرة شائعة يكاد يجمع عليها النحاة في المؤلفات الـــنحوية التي خلفت سيبويه . وأكثر مظانّها في أبواب النعت والتوكيد والعطف . ولا يهـــون مـــن أمرها أن بعض النحاة الكبار كابن جني كان يرفضها ، ويتأولها على حذف المضاف [2]. فقد وجدت جذورها الأولى لدى سيبويه وأستاذه الخليل . قـــال سيبويه :" ومما جرى نعتا على غير وجه الكلام :" هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ " فالوجـــه الـــرفع ، وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم . وهو القياس ؛ لأن الخرب نعت الجحر والجحر رفع ، ولكن بعض العرب يجره . وليس بنعت للضب، ولكنه نعـــت للذي أضيف إلى الضب ، فجروه لأنه نكرة كالضب ، ولأنه في موضع يقع فـــيه نعت الضب ؛ صار هو والضب بمنزلة اسم واحد . ألا ترى أنك تقول : هذا حـــبّ رمان . فإذا كان لك قلت : هذا حب رماني ، فأضفت الرمان إليك ، وليس لك الرمان إنما لك الحب "[3].

([1]) الكتاب1: 96،97 .

([2]) الخصائص 1: 191،192.

([3]) الكتاب 1: 436 .

ويـــتابع سيبويه تعليله لجر خرب على الجوار بقوله : " فكذلك يقع على جحر ضب ما يقع على حب رمان ، تقول : هذا جحر ضبي ، وليس لك الضب إنما لك جحـــر ضب ، فلم يمنعك ذلك من أن قلت جحر ضبي ، والجحر والضب بمنزلة اســم مفــرد ، فانجــر الخــرب على الضب كما أضفت الجحر إليك مع إضافة الضـــب"[1]. يقصد سيبويه من هذا التحليل أنه كما جاز إضافة (رماني) إلى الياء والرمان ليس للمتكلم وإنما له الحب فقط ، كذلك جاز أن يجر (خرب) على الجوار لفظا رغم أنه في المعنى صفة للجحر لا للضب .

ويـــتابع سيبويه تفسيره لظاهرة الجر على الجوار فيضيف تفسيرا آخر، وهو في الحقيقة تفسير ينقله عن الخليل[2]. وهو هذه المرة تفسير صوتي سماه الاتباع ، قال:" أتبعوا الجر الجر كما أتبعوا الكسر الكسر ، نحو قولهم : بِهِم وبدارِهِم ، وما أشبه هذا " [3].

وأضاف للخليل تفسيرا آخر مبنيا على مطابقة المتجاورين في العدد والجنس، وأن هذه المطابقة تؤدي بهم إلى الغلط والتوهم . قال :" لا يقولون إلا هذان جحرا ضب خربان ــ من قبل أن الضب واحد والجحر جحران ، وإنما يغلطون إذا كان الآخـــر بعدة الأول وكان مذكرا مثله أو مؤنثا . وقالوا هذه جِحرةُ ضبابٍ خربةٍ ؛ لأن الضباب مؤنثة ولأن الجحرة مؤنثة ، والعدة واحدة ، فغلطوا"[4].

غير أن سيبويه لا يتفق مع استاذه في التفسير الأخير الذي لا يجيز فيه الجر على الجوار إلا إذا استوى المتجاوران في العدد والجنس . فالعرب ، على رأيه ، تجـــر علـــى الجوار رغم وضوح العلاقة المعنوية التي تربط النعت بالمنعوت في مـــثل : هـــذا جحـــر ضب متهدم . وتجر على الجوار برغم غياب المطابقة بين المتجاورين ، واستشهد على ذلك بقول العجاج :

([1]) الكتاب 1: 436.

([2]) الكتاب1: 437 .

([3]) الكتاب1: 436.

([4]) الكتاب1: 437 .

كأن نسجَ العنكبوتِ المرملِ[1]

فالنســـج مذكر والعنكبوت أنثى [2]. فجر المرمل على المجاورة ، وهو في الحقيقة صــفة للنسج . ويبدو أن سيبويه يميل في تفسير هذه الظاهرة إلى القول بالتناسب الصوتي ، وهو تفسير يغلّب الناحية الجمالية .

العطف على التوهـــــــم :

وهـــي ظاهرة التفت إليها النحاة في باب العطف ، وشملت عطف المرفوع والمنصـــوب والمجـــرور والمجزوم ، في المفردات والمركبات ، ويفضل بعض الـــنحاة كأبـــي حـــيان (745هـــ) وابن هشام تسميتها عندما تواجههم في التنزيل بظاهرة العطف على المعنى . قال السيوطي :" ظن ابن مالك (673هـــ)أن المراد بالـــتوهم الغلط ، وليس كذلك ، كما نبه عليه أبو حيان وابن هشام ، بل هذا مقصد صـــواب ... فقد جوز العربي في ذهنه ملاحظة ذلك المعنى في المعطوف عليه ، فعطـــف ملاحظا له ، لا أنه غلط في ذلك ، ولهذا كان الأدب أن يقال في مثل ذلك في القرآن : إنه عطف على المعنى "[3].

وقـــد توقف لديها سيبوبه والخليل ، ويسميها سيبويه أحيانا باسم مرادف عنده لمعنى التوهم وهو الغلط [4]، ولا يقصد به معنى الخطأ ، بل يقصد معنى التوهم ، كمـــا يفهـــم من السياق. قال : " واعلم أن ناسا من العرب يغلطون فيقولون : إنهم أجمعـــون ذاهبون، وإنك وزيد ذاهبان ؛ وذلك أن معناه معنى الابتداء ، فيُرَى أنه قال : هُم . كما قال[5] :

---

(1) قالـــه فـــي وصـــف منهل من المناهل، والمرمل : المنسوج . وبعده : على ذرى قلاّمه المهدّل سيوب كتان بأيدي الغزّل ، حاشية الكتاب 1: 437).

([2]) الكتاب 1: 437 .

([3]) الإتقـــان في علوم القرآن ، السيوطي جلال الدين ، تقديم وتعليق مصطفى ذيب البغا ، دار ابن كثير ، الطبعة الثالثة ، دمشق – بيروت ، 1416هـــ-1996م ، الجزء والصفحة 1: 636.

([4]) الكتاب1: 436 ، 2: 155 ، 4: 160.

([5]) الكتاب2: 155 .

بدا لِيَ أنّي لستُ مدركَ ما مضى ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائيا [1]

ومن الواضح أنه قصد بقوله : (فيرى أنه قال) ، معنى توهم، فكأنه توهم أنه قال (هــم) بدلا من إنهم ، فجاء التوكيد مرفوعا . وكذلك توهم أنه قال: (لست بمدرك) بــدلا من (لست مدرك) في البيت ؛ لأن الباء تدخل في خبر ليس كثيرا . قال :" فجعلوا الكلام على شيء يقع هنا كثيرا"[1].

ومثله قول الأحوص :

مَشائيمُ ليسوا مُصلِحين عشيرةً ولا ناعبٍ إلا ببينٍ غرابُها

فحملوه على ليسوا بمصلحين[2] . فجر (ناعب) على التوهم .

ومن عطف المجزوم ما جاء في التنزيل قوله تعالى : " لولا أخرتني إلى أجل قريــب فأصَّدَّقَ وأكنْ من الصالحين " [3] قال سيبويه : " وسألت الخليل عن قوله عز وجل:" فأصدق وأكن من الصالحين" فقال : هذا كقول زهير:

بدا ليَ أني لست مدركَ ما مضى ولا سابقٍ شيئا إذا كان جائيا

فإنمــا جروا هذا ؛ لأن الأول قد يدخله الباء ، فجاءوا بالثاني وكأنهم قد أثبتوا في الأول الباء ، فكذلك هذا لما كان الفعل الذي قبله قد يكون جزما ولا فاء فيه تكلموا بالثاني ، وكأنهم قد جزموا قبله ، فعلى هذا توهموا هذا " [4].

المجـــــــاز :

يرى ابن جني [5] أن أكثر اللغة مجاز لا حقيقة . وذلك عامة الأفعال ، نحو : قــام زيد ، وقعد عمرو . ولما كان الفعل يفيد معنى الجنسية ، فقولك : قام زيد ، معــناه : كان منه القيام ، أي هذا الجنس من القيام . ومعلوم أنه لم يكن منه جميع القــيام . فلما كان ذلك كذلك علم أن (قام زيد) مجاز لا حقيقة. وإنما هو من قبيل وضع الكل موضع البعض ، على سبيل الاتساع والمبالغة والتشبيه.

([1]) الكتاب1: 306) .

([2]) الكتاب 1: 306 .

([3]) المنافقين 10 .

([4]) الكتاب3: 101،100.

([5]) الخصائص2: 447 .

وهـــذه هـــي المعاني الثلاث التي من أجلها يتحول من الحقيقة إلى المجاز ، وهي الاتساع والمبالغة والتشبيه . فإن عدمت هذه الأوصاف كانت الحقيقة البتة. فالمجاز إذن باب كبير من أبواب الاتساع .

وقـــد ألم به سيبويه دون التصريح باسمه ، مفسرا به بعض وجوه التراكيب. من ذلك تفسيره رفع المستثنى في الاستثناء المنقطع على لغة بني تميم، قال : وأما بنو تميم فيقولون : لا أحدَ فيها إلا حمارٌ ، أرادوا : ليس فيها إلا حمار، ولكنه ذكر أحدا توكيدا لأن يُعلم أن ليس فيها آدميّ ، ثم أبدل فكأنه قال: ليس فيها إلا حمارٌ . وإن شـــئت جعلـــته إنسانها " [1]. إن قوله الأخير: إن شئت جعلته إنسانها ، معناه نزلته ، أي الحمار، منزلة العاقل ادعاء ومجازا واتساعا .

ومنه إنشاد بني تميم قول النابغة الذبياني[2]:

يا دار ميّةَ بالعلياءِ فالسّندِ أقْوَتْ وطالَ عليها سالفُ الأمَدِ
وقفتُ فيها أُصَيلاناً أسائلُها عَيّتْ جواباً وما بالربعِ من أحدِ
إلا أوارِيُّ لأياً ما أُبَيّنُها والنؤْيُ كالحوض بالمظلومة الجلَدِ

رفع الأواري – وهي محابس الخيل– على البدل من موضع أحد ، على اعتبارها من جنس الأحدين اتساعا ومجازا . ومثل ذلك قوله :

وبلدةٍ ليس بها أنيسُ إلا اليعافيرُ وإلا العيسُ [3]

رفع اليعافير والعيس بدلا من الأنيس على الاتساع والمجاز . وهذا تفسير لقوله :" جعلها أنيسها "[4].

معلوم أن لا بد من علاقة في المجاز بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي ، هـــي علاقـــة المشـــابهة في الاستعارة وغبر المشابهة في المجاز المرسل كعلاقة السببية والكلية والجزئية والمجاورة والملازمة وسواها .

---

(1) الكتاب2: 320 .

(2) الكتاب2: 321 .

(3) اليعافـــير جمـــع يعفور وهو ولد الظبي ، والعيس جمع أعيس وعيساء وهي بقر الوحش لبياضها ، وأصله في الإبل فاستعاره للبقر .

(4) الكتاب2: 322.

ويبدو أن المجاز المرسل لدى سيبويه من قبيل الاتساع وإن لم يذكره بالنص، لأنـــه ذكـــره بالأمثلة والشواهد العديدة ، مثل : واسأل القرية ، وبنو فلان يطؤهم الطريق ، وأكلنا أرض كذا .

غـــير أن الاتســـاع الـــذي في اليعافير والعيس وأشباهها ليس من باب المجاز المرسل ذي العلاقة بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي . فهو لون من الاتساع المحض ، كما يسميه ابن الأثير[1] ينتقل فيه من الحقيقة إلى المجاز دون أن يكون ثمة وُصلَة بين المعنيين كقولهم في كتاب كليلة ودمنة : قال الأسد ، وقال الثعلب ؛ فإن القول لا وصلة بينه وبين هذين بحال من الأحوال . وتناوله في باب الاستعارة علـــى وجه التفصيل فجعله نوعين : قبيح وحسن ، وعد من الحسن قوله تعالى : " ثم استوى إلى السماء وهي دخان فقال لها وللأرض ائتيا طوعا أو كرها قالتا أتينا طائعيـــن " [2] وقولـــه (صـــلى الله علـــيه وسلم) في جبل أحد : " هذا جبل يحبنا ونحبه"[3].

الإستغنـــــــــــاء :

اســـتخدم سيبويه هذا المصطلح بكثرة في الكتاب ، وهو يستخدمه في حالتين: حالة النيابة وحالة الحذف . فما أذكره هنا تابع لذينك البابين .

فمـــن حالات النيابة أنهم يقولون يدع ، ولا يقولون ودع استغنوا عنه بترك . وأشـــباه ذلـــك كثـــير[4]. وتَسْلَمْ في قولك : بذي تسلم في موضع اسم ، ولكنهم لا يســـتعملون الاســـم ؛ لأنهم مما يستغنون بالشيء عن الشيء حتى يكون المستغنى عـــنه مسقطا [5]. واستغني بنسوة عن أن يجمعوا المرأة على لفظها [6]. واستغني عن انفعل في باب المطاوعة فلم يستعمل ، وذلك قولهم : طردته فذهب ، ولا

([1]) المـــثل الســـائر ، ضـــياء الدين بن الأثير ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت، 1995 ، الجزء والصفحة 1: 58 .

([2]) فصلت 11.

([3]) المثل السائر 1: 36.3

([4]) الكتاب1: 25.

([5]) الكتاب3: 121.

([6]) الكتاب4: 99 .

يقولون فانطرد ، ولا فاطّرد . يعني أنهم استغنوا عن لفظه بلفظ غيره إذا كان في معناه [1]. ولم نسمعهم قالوا: فَقُرَ ، كما لم يقولوا في الشديد شَدُدَ ، استغنوا باشتدّ وافتقر ، كما استغنوا باحمارّ عن حَمِرَ [2]. ولم يقولوا أغلمة جمعا لغلام ، استغنوا بقولهم : غِلمة ، كما استغنوا بفتية عن أن يقولوا : أفتاء [3].

أمـــا حالـــة الحذف فإن الاستغناء فيها رهن بعلم المخاطب ، وبما يرون من الحـــال ، وبمـــا جرى من الذكر ، وبكثرته في الكلام . من ذلك قول الناس : كان الـــبُرُّ قفيزيـــن ، وكـــان الســـمن منويـــن ، فإنما استغنوا عن ذكر الدرهم لما في صـــدورهم مـــن علمه[4] . ومنه قولك : أقائما وقد قعد الناس ، وأقاعدا وقد سار الركب ... وذلك أنه رأى رجلا في حال قيام أوحال قعود ، فأراد أن ينبهه ، فكأنه لفظ بقوله : أتقوم قائما ، وأتقعد قاعدا ، ولكنه حذف استغناء بما يرى من الحال . وصار الاسم بدلا من اللفظ بالفعل ، فجرى مجرى المصدر في هذا الموضع[5].

ومـــن الحذف استغناءً قول العرب : من كذب كان شرا له ، يريد كان الكذب شرا له ، إلا أنه استغنى بأن المخاطب قد علم أنه الكذب ؛ لقوله كذب في أول حديثه [6].

ومـــنه حذف الفعل من قولهم : رأسَك والحائط ، وشأنَك والحج . وإنما حذفوا الفعـــل مـــن هـــذه الأشياء حين ثنّوا لكثرتها في كلامهم ، واستغناء بما يرون من الحال، ومما جرى من الذكر [7].

لا جـــرم أن سيبويه قد سبق العلماء المعاصرين الذين قالوا أن الرسالة الدلالية للغة لا تعتمد كليا على الكلام المستوفي كافة الشروط والقواعد ، فكثرة الاستعمال وعلـــم المخاطب وما يرى من الحال وما جرى من الذكر كلها عناصر تقوم مقام

([1]) الكتاب4: 66 .
([2]) الكتاب 4: 33 .
([3]) الكتاب3: 603 .
([4]) الكتاب 1: 393.
([5]) الكتاب1: 340
([6]) الكتاب2: 391.
([7]) الكتاب 1: 275 .

القـــناة الكلامـــية فـــي التواصل والإفهام مما يؤدي إلى استغناء المتكلم عن بعض عناصر الجملة ، بل بعض أركانها الرئيسة .

ومعظم الباحثين المعاصرين يقولون بأن القناة الكلامية تستخدم بشكل رئيسي لـــنقل المعلومـــات ، وأن ثمـــة قناة صامتة تستعمل للتعبير عن المواقف الداخلية الشخصـــية ، وفـــي بعض الحالات تستخدم عوضا عن القناة الكلامية[1]. وقد سجل العلماء في مجال لغة الجسم مليونا من الإيماءات الصامتة والإشارات، ووجد (إلبرت مهرابيان) أن التأثير الكلي للرسالة حوالي 45% ناطق ، و55% صامت. وقـــد توصل الأستاذ (بيرد وسل) إلى نتائج مشابهة ، فقد وجد بأن الجزء الكلامي مـــن محادثة وجاهية يساوي أقل من 35% ، وأن أكثر من65% من الاتصال يتم بدون كلام [2].

واضـــح أن نـــتائج هذه الأبحاث تعزز مرامي ظاهرة الاتساع التي تنزع إلى الاقتصـــاد فـــي الجهد الكلامي بالتخفيف والحذف والجوار والاستغناء والتغليب ، اعتمادا على قرائن أخرى كثيرة ، منها قرائن لغة الجسم التي كشفت عنها الأبحاث الســـابقة ، وهـــي ليســـت كشـــوفات جديدة على كل حال ، فلها أثارات كثيرة في المصادر اللغوية والأدبية والبلاغية كالبيان والتبيين[3]. قال الجاحظ : " ..والمتكلم قـــد يشـــير برأســـه علـــى أقسام كلامه وتقطيعه ، ففرقوا ضروب الحركات على ضـــروب الألفاظ والمعاني ، ولو قُبِضَتْ يده ومُنِع حركة رأسه لذهب ثلثا كلامه . وقال عبد الملك بن مروان : لو ألقيت الخبزرانة من يدي لذهب شطر كلامي "[4] .

وعلـــة ذلك راجعة إلى أن المعاني أكبر من الكلام ، وأن الكثير من المشاعر والأفكار يحتبس في صدور الناس ، وتعجزعن حملها الكلمات وحدها . ولو كانت

([1]) لغـــة الجســـم ، كيف تقرأ آراء الآخرين من خلال إيماآتهم ، ألن بيز ، ترجمة هاني غاوي ، مكتبة برهومة ، الطبعة الثانية ، 1992م، ص 5)

([2]) لغة الجسم ، ألن بيز: 5 .

([3]) انظـــر فيه حديثه عن الإشارة ونيابتها عن اللفظ ، تحقيق وشرح عبد السلام هارون ، دار الجيل ، بيروت-لبنان ، 1367هـــ-1948م ،الجزء والصفحة ا: 78 .

([4]) البيان والتبيين 3: 120 .

أمـــا علـــم اللغـــة الاجتماعي فهو منهج يتطلع إلى درس اللغة من خلال بعد يتـــناول العوامـــل الخارجـــية التـــي تؤثر في استعمالنا للغة ، وأبرزها (التشكيل الاجتماعي) كطبقة المتكلم ومركزه ، وطبيعة الموقف الذي يتكلم فيه[1] .

وحقـــا أن ســـيبويه كان يفزع في تحليله النحوي إلى عناصر السياق والمقام والملابســـات الخارجية ، موافقا في ذلك أحدث النظريات اللغوية ، ومتقدما عليها وســـابقا لهـــا . وقد زاد الدكتور نهاد الموسى هذا الجانب جلاء في بحث ألقي في مؤتمـــر ذكـــرى القرن الثاني عشر لوفاة سيبويه بجامعة بهلوي في شيراز 1974، تحـــت عـــنوان(الوجهـــة الاجتماعية في منهج سيبويه في كتابه) ، نشر في مجلة حضـــارة الإســـلام بدمشق 1974. كما عززه بباب من أبواب كتابه نظرية النحو العربي عنوانه (البعد الخارجي في التحليل النحوي عند سيبويه) .

ومن أطرف مسائل هذا البعد التي وردت في الكتاب أن الجملة الواحدة يحكم سيبويه عليها بالخطأ في موقف من مواقف الاستعمال، ويحكم عليها نفسها بأنها صواب في موقف من الاستعمال آخر .

قـــال يـــدارس هذه الجملة : أنا عبدالله منطلقا "...وذلك أن رجلا من أخوانك ومعرفتك لو أراد أن يخبرك عن نفسه أو عن غيره بأمر فقال : أنا عبدالله منطلقا، وهـــو زيد منطلقا ، كان محالا ؛ لأنه إنما أراد أن يخبرك بالانطلاق ،ولم يقل هو ولا أنـــا حـــتى استغنيت أنت عن التسمية ، لأن هو وأنا علامتان للمُضْمَر، وإنما يضـــمر إذا علم أنك قد عرفت من يعني . إلا أن رجلا لو كان خلف حائط ، أو في موضع تجهله فيه فقلت : من أنت ؟ فقال : أنا عبدالله منطلقا في حاجتك، لكان حسنا "[2].

والســـبب فـــي ذلـــك يعود إلى اختلاف الظرف الذي قيلت فيه كل جملة ، ففي الجملـــة الأولـــى كـــان المـــتكلم عبدالله معروفا لدى المخاطب ، فهو من إخوانه ومعرفـــته، وهو حاضر وقت التكلم والمشافهة ؛ لذلك فهو مستغن عن ذكر اسمه بعد قوله : أنا . أما الجملة فقد كان من تمام الفائدة أن يذكر اسمه بعد الضمير أنا؛

([1]) نظرية النحو العربي: 81-86 .

([2]) الكتاب 2: 80،81 .

لأنـــه لـــم يكن حاضرا ومشاهدا وقت التكلم ، بل كان خلف حائط جعل المخاطب جاهلا بحاله .

التغليـــــــب :

التغليب أحد عناصر ظاهرة الاتساع الكبرى ، قال ابن كمال باشا : " اعلم أن التغليـــب توســـع في الكلام ، شائع في لسان العرب ، مداره على جعل بعض المفهومـــات تابعـــا لبعض داخلا تحت حكمه في التعبير عنهما بعبارة مخصوصة للمُغَلَّب ..."[1]

وهـــو عـــند ابـــن مالك من النحويين :" أن يعمّ كلا الصنفين بلفظ أحدهما ، كقولـــك: الـــزيدون والهـــندات خرجوا ، فالواو قد عمت الزيدين والهندات تغليبا للمذكر..."[2]

والتغليـــب عـــند الشريف الجرجاني :" ترجيح أحد المعلومين على الآخر ، وإطلاقه عليهما " [3].

وقـــال ابـــن هشـــام [4]:" إنهم يغلبون على الشيء ما لغيره لتناسب بينهما أو اخـــتلاط ، فلهـــذا قـــالوا : الأبويـــن ، في الأب والأم ..والمشرقين والمغربين ، والخافقين : المشرق والمغرب ، وإنما الخافق المغرب ، وإنما سمي خافقا مجازا، وإنما هو مخفوق فيه . والقمرين للشمس والقمر . ".

ولأجل الاختلاط أطلق (من) على ما لا يعقل ، وغلب المذكر على المؤنث في قوله تعالى :" وكانت من القانتين " ، والمخاطب على الغائب .

ويكـــاد كثـــير ممن تحدثوا عن التغليب يعدونه من باب المجاز اللغوي الذي يدور في فلك استعمال لفظة ما في غير ما وضعت له ؛ لتوافر علاقة المناسبة بين المعـــنى المـــنقول عـــنه والمـــنقول إليه ، وقرينة تمنع من إرادة المعنى الحقيقي.

([1]) رسائل ابن كمال باشا اللغوية ، تحقيق د. ناصر الرشيد ، النادي الأدبي ، الرياض ، 1401هـ-1980م، ص 39.

([2]) شرح الكافية الشافية ، تحقيق عبدالمنعم هريدي2: 200

([3]) كـتاب الـتعريفات: ، علـي بـن محمد الجرجاني ، تحقيق إبراهيم الأبياري ، دار الكتاب العربي ، الطبعة الأوى ، بيروت ، 1405هـ ، ص 87.

([4]) مغني اللبيب2: 688.

ويختصـــه بعضـــهم بالمجـــاز المرسل ليبعدوه عن الاستعارة التي تختلف عنه في علاقته المشابهة[1].

أما سيبويه فقد عالج بعض مسائل التغليب دون أن يذكر المصطلح ، كبعض مســـائل التذكير والتأنيث ، قال :" هذا باب المؤنث الذي يقع على المؤنث والمذكر وأصله التأنيث ...وذلك قولك : له ثلاث شياه ذكور... فأجريت ذلك على الأصل ؛ لأن الشاء أصله التأنيث وإن وقعت على المذكر "[2]. وتغليب المذكر على المؤنث في باب (حبذا) ، ألا ترى أنك تقول للمؤنث: حبذا، ولا تقول: حبذِهِ [3].

علـــى أنه قد عثر على فعل الغلبة في بعض الأبواب لدى سيبويه قال: " هذا بـــاب ما غلبت فيه المعرفة النكرة ، وذلك قولك : هذان رجلان وعبدالله منطلقين، وإنمـــا نصبت المنطلقين ؛ لأنه لا سبيل إلى أن يكون صفة لعبد الله ،ولا أن يكون صـــفة للاثنيـــن ، فلمـــا كان ذلك محالا جعلته حالا صاروا فيها ، كأنك قلت هذا عبدالله منطلقا ، وهذا شبيه بقولك : هذا رجل مع امرأة قائمين "[4].

ووجـــد أيضا لفظ الغلبة في قوله : "هذا باب ما يكون فيه الشيء غالبا عليه اســـم يكـــون لكل من كان من أمته ، أو كان من صفته ، من الأسماء التي يدخلها الألف واللام ، وتكون نكرته الجامعة لما ذكرت لك من المعاني . وذلك قولك فلان بـــن الصَّعِق ، والصعق في الأصل صفة تقع على كل من أصابه الصَّعَق ، ولكنه غلب عليه حتى صار علما بمنزلة زيد وعمرو "[5].

وجاء أيضا لفظ التغليب في العدد في قوله :" وتقول : هذا حادي أحَدَعشر إذا كنَّ عَشْر نسوة معهن رجل ؛ لأن المذكر يغلب المؤنث " [6].

([1]) ظاهرة التغليب في العربية، عبد الفتاح الحموز ، جامعة مؤتة ، الأردن ، ص 14.

([2]) الكتاب 3: 561 .

([3]) الكتاب2: 180.

([4]) الكتاب 1: 82 .

([5]) الكتاب2: 100 ،101 .

([6]) الكتاب 3: 561 .

تعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحـــــــد :

تـــناول هذا الموضوع تمام حسان في (اللغة العربية مبناها ومعناها) ، ونهاد الموســـى فـــي (نظرية النحو العربي) ، وخصص له ممدوح عبد الرحمن الرمالي فصلا طويلا من كتابه (العربية والوظائف النحوية) .

وهـــو موضـــوع ألم به النحاة وكانوا يتدارسونه في إطار اهتمامهم بالظاهرة الإعرابـــية ، وكادوا يقصرونه على ما يعرف بتعدد وجوه الإعراب ، الذي سلفت الإشارة إليه في هذا البحث .

علـــى أن ابن هشام التفت إليه في كتابه المغني وضبط مسائله في باب واسع وســـمه بـــــ (الجهـــات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها) . ومن الأمثلة على ذلك : زيدٌ أحصى ذهنا ، وعمرو أحصى مالا . فأحصى الأولى اسم تفضيل ، وأحصى الثانية فعل ماض .

والمقصـــود بالمعـــنى الوظيفـــي هـــو الدور الذي تؤديه الكلمة في التركيب كالفاعلـــية والمفعولية والظرفية والوصف والحال وغيرها . فالمصدر مثلا تتعدد وظائفـــه : فيـــنوب عـــن الفعل في نحو : ضرباً زيدا ، ويؤكد الفعل ، كضربته ضربا، ويبين سببه ، كضربته تأديبا له ، ويكون صفة نحو : " بدمٍ كذب " ويكون بمعـــنى الظرف نحو : آتيك طلوع الشمس ، وهلم جرا . والصفات تستخدم لمجرد الوصـــف ، وتســـتخدم أعلامـــا ، وتكون أحوالا ، وتدخل في علاقات إسنادية . والأفعـــال تـــتحول إلى العلمية كيزيد وتغلب ، فتقوم بوظيفة الأسماء . والظروف تكون للظرفية المحضة كما تتحول إلى أدوات للشرط والاستفهام . والأدوات تكون الواحدة منها لعدد من المعاني ، مثل (ما) تكون موصولة وناهية وكافة ومصدرية واستفهامية وتعجبية وشرطية ، ومثل(إنْ) تكون شرطية ونافية وزائدة ومخففة من الثقيلة .

ويعـــد كـــتاب مغني اللبيب لابن هشام أكثر المصادر اهتماما بتعدد المعاني الوظيفية للأدوات .

وجـــاء بعده الأزهري الذي جمع عددا كبيرا من الأدوات والكلمات التي تستعمل فـــي التراكيـــب على وجوه إعرابية متعددة ، وقد رتبها بادئا بالتي تأتي على وجه واحـــد ومنتهيا بالتي تأتي على اثني عشر وجها ، في باب سماه (في تفسير كلمات كثيرة يحتاج إليها المعرب) [1].

ويلحـــظ هذا التعدد أيضاً والاحتمال في مباني الجمل ، فالجملة المثبتة تكون للإثـــبات نحو : قام محمد ، وللدعاء نحو : رحمه الله ، وتكون لصلة الموصول ، وصفة الموصوف ، وخبر المبتدأ...

فالمبـــنى الواحـــد مـــتعدد المعنى . أما إذا تحقق المبنى بعلامة في سياق فإن العلامة لا تفيد إلا معنى واحدا تحدده القرائن اللفظية والمعنوية والحالية[2]. أما إذا لـــم يحدد المعنى وظل مجال الاحتمال مفتوحا عندئذ يحدث اللبس . فعبارة مثل :" زيـــارة بعض الناس تجلب الهم " ، عبارة ملبسة ؛ لأنها تحتمل أن يكون المصدر مضـــافا إلى الفاعل ، ومضافا إلى المفعول فينبني على تعدد الاحتمال هذا اختلاف في المعنى .

ونجـــد هـــذا المعـــنى الوظيفي المتعدد مذكورا على وجه صريح في كتاب ســـيبويه ، لكنه يفرقه في أماكن متباعدة بحسب الأبواب . من ذلك وقوع المصدر صـــفة ، نحـــو: هذا رجلٌ رضاً ، وامرأةٌ عدلٌ ، ويومٌ غمٌّ [3] ومجيئه بمعنى اسم الفـــاعل واســـم المفعول ، نحو : يوم غمّ ، ورجل نوم ، إنما تريد الغام والنائم ، ونحـــو قولهم : لبن حلْبٌ ، تريد محلوب ، وكقولهم : الخلق ، يريدون المخلوق[4]. ووقوعه حالا، نحو : ذهب له مشيا ، وقتل به صبرا ، ويجوز فيه هنا وجهان من الإعراب : الحال والمفعول المطلق[5]. وقيامه مقام الفعل ، نحو : حمدا ، وشكرا،

([1]) موصـــل الطلاب إلى معرفة قواعد الإعراب ، خالد بن عبدالله الأزهري ، تحقيق عبد الكريم مجاهد ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى – بيروت ، 1996م ، ص 89 .

([2]) اللغة العربية مبناها ومعناها: 165 ، 166 .

([3]) الكتاب2: 120 .

([4]) الكتاب4: 43 .

([5]) الكتاب 1: 231.

وســـلاما ، وبـــراءة ، وسبحان الله، ومعاذ اللهّ [1] وقيامه بوظيفة الظرف . نحو : سير عليه مقدم الحاج ، وخفوق النجم ، وخلافة فلان ، وصلاة العصر [2].

والظـــرف يتسع فيه فتتعدد وظائفه ، فيقوم بوظيفة المبتدأ نحو : نهاره صائم: وليله قائم [3]. وبوظيفة الفاعل نحو: مضى يومان ، وصيد عليه يومان ، وولد له ستون عاما ، ويكون فاعلا في المعنى نحو قوله تعالى : " بل مكر الليل والنهار " . ويقوم بوظيفة المفعول كقول رجل من بني عامر:

ويومٍ شَهِدْناهُ سُليماً وعامرا قليلٍ سوى الطعن النّهال نوافلَه

وكمـــا قـــال : ثماني حججٍ حججتهنَّ بيت الله[4]. ويقوم بوظيفة اسم الفعل نحو : علـــيك زيـــدا ، ودونك زيدا ، وعندك زيدا [5] ، ويضاف إلى الجمل ، فضلا عن إضـــافته إلى المفرد ، نحو قوله تعالى : " هذا يوم لا ينطقون " [6] وما رأيته منذ كان عندي[7].

والـــواو تقوم بالوظائف التالية: الدلالة على الجماعة وهي علامة الإضمار: نحو : "لا تنسوا الفضل بينكم " [8] واخشوا الله ؟[9] وللجمع فتكون حرفا يقلب في حالتي النصب والجر ياء في : مسلمين[10].

وللعطف كثيرا ،[11] وللقسم نحو : والله لا أفعل [12] والمعية نحو : ما زلت أسير والنيل ، وجاء البرد والطيالسة.[13]

([1]) الكتاب 1: 322-328 .

([2]) الكتاب 1: 222 .

([3]) الكتاب1: 160 .

([4]) الكتاب 1: 178.

([5]) الكتاب1: 249 .

([6]) المرسلات 35.

([7]) الكتاب 3: 117 .

([8]) البقرة 237.

([9]) الكتاب4: 155.

([10]) الكتاب 4: 238.

([11]) الكتاب 1: 399، 3: 42، 4: 126 .

([12]) الكتاب 4: 217 .

([13]) الكتاب 1: 298.

والحـــرفان عن وعلى يكونان حرفي إضافة ، ويكونان اسمين ظرفين[1]. قال الشاعر[2] :

غَدَتْ مِنْ عليه بعد ما تمّ خِمسُها تصِلُّ وعن قَيْضٍ ببيداءَ مجهل [3]

والفعـــل (رأى) يقـــوم بوظيفة الفعل الذي يتعدى لمفعول به واحد ، ويسمى رأى البصـــرية ، ويقوم بوظيفة الفعل الذي يتعدى إلى مفعولين فيسمى رأى القلبية [4]. والفعـــل (تقـــول) إذا سبق بهمزة الاستفهام يقوم بوظيفة أفعال القلوب فينصب مفعوليـــن .وذلـــك قولـــك : مـــتى تقول زيدا منطلقا ، وأتقول عمرا ذاهبا ، قال الكميت[5] :

أجهالاً تقول بني لؤيٍّ لعمرُ أبيك أم متجاهلينا

وهـــي لغـــة بنـــي سليم ، وزعم أبو الخطاب أنهم يجعلون باب (قلت) أجمع مثل ظننت[6]. ويجوز أن ترفع ما بعده على الحكاية رجوعا إلى الأصل ، قال سيبويه:" وإن شئت رفعت بما نصبت فجعلته حكاية .

ومنه قيام الاسم بوظيفة الصفة في قول العرب : مررت بقاعٍ عَرْفَجٍ كلُّه ، " يجعلونه كأنه وصف "[7].

وهل الاستفهامية تكون بمعنى قد[8].

والـــتاء تكـــون للتأنيـــث نحـــو : ذهبت جاريتاك ، وجاءت نساؤك [9] والتكلم والخطاب نحو : فعلتُ وذهبتُ ، وفعلتَ وذهبتَ[10] وللقسم نحو : تالله لا أفعل[11] وتكون ضميرا وتكون حرفا [1].

---

(1) الكتاب 1: 420-421.

(2) الكتاب 4: 231.

(3) يصـــف قطـــاة غـــدت عـــن فرخها طالبة الورد بعد تمام الخمس ، تصل : أي يصل جوفها ويصوت من يبسه من العطش ، والقيض : قشور البيض ، بيداء مجهل : قفر لا يهتدى فيه .

(4) الكتاب 1: 39،40 .

(5) الكتاب1: 123

(6) الكتاب1: 124

(7) الكتاب 1: 24.

(8) الكتاب 3: 189.

(9) الكتاب2: 38، 4: 218.

(10) الكتاب4: 218.

(11)الكتاب4: 217 .

و(مـــا) تقوم بوظائف عدة ، وتكون اسما وتكون حرفا . أما ما الاسمية فتقوم بوظـــيفة الاســـتفهام [2] والتعجـــب [3] والشرط [4] والموصول[5]. أما ما الحرفية فتكون زائدة في مواضع كثيرة[6] وما العوضية عن الفعل كان[7] . وما الكافة مع إنَّ وأنَّ وكأنّ[8] وما المصدرية[9] وما النافية التي تنفي الأسماء والأفعال [10] وهي نوعان : ما التميمية المهملة[11] وما الحجازية العاملة عمل ليس [12] .

([1]) الكتاب4: 199).

([2])الكتاب4: 164، 224 .

([3]) الكتاب 1: 73 .

([4]) الكتاب3: 56-57.

([5]) الكتاب2: 105 .

([6]) الكتاب 1: 161 ، 243 / 2: 171، 223، 305 / 3 : 58 ، 76 / 4: 221 ، 321.

([7]) الكتاب 1 : 293.

([8]) الكتاب 2: 138، 418/ 3: 331 / 4 : 221.

([9])3: 11، 156 .

([10]) الكتاب2: 131/ 4 : 221.

([11]) الكتاب1: 57، 147 .

([12]) الكتاب1: 57-69.

الفصل الثالث

الاتساع في آثار النحاة بعد سيبويه

الاتساع عند أبي العباس المبرد

أقـام أبـو العـباس ظاهـرة الاتساع على مبدأ التمكن وقدرة الكلمة على التصـرف، ومعـنى التمكـن ألا تسـتخدم على وجه واحد فقط ، بل تتعدد وجوه اسـتخدامها . فظرف المكان (عند) ظرف غير متمكن ؛ لأنه لا يخص موضعا ، ولا يكون إلا مضافا ولا يضاف إلا لما بعده ، ولا يدخل عليه من حروف الإضافة إلا (من) ، تقول : جئت من عند زيد ، ولا يجوز أن تقول : ذهبت إلى عند زيد ؛ لأن المنتهى غاية معروفة ، وليس(عند) موضعا معروفا[1]. وليس هذا التعليل من المبرد تعليلا مفهوما ، فكيف تكون عبارة (من عند زيد) بداية معروفة ، ولا تكون عبارة (إلى عند زيد) دالة على غاية معروفة ؟

وبالـرغم مـن ذلك فقد اتسع به في الكلام اتساعا محدودا نحو قولهم : أنت عـندي مـنطلق ، لأن (عند) للحضرة ، وإنما أراد : فيما يحضرني في نفسي[2]. فلقلة تمكن (عند) لا يجوز أن تجري مجرى الأسماء غير الظروف ، فلا يجوز أن تقـول : سير بزيدٍ عندُك ، برفع (عند) وإنابتها عن الفاعل ، ولا يجوز أن تقول : إنّ عندَك حسنٌ ، بنصب (عند) اسما لإنّ [3].

ويلحـق بعـند من الظروف غير المتمكنة نحو: حيث ، وذاتَ مرة ، وبُعَيْدات بَيْـن، وسحر إذا أردت سحر يومك ، وبُكْرة، وكذلك عَشِيّة ، وعتمة، وذا صباح، وضَحْوة، وكذلك أمْسِ [4]. أما الظروف المتمكنة نحو يوم وفرسخ ومكان فيجوز أن تجعلهـا أسـماء فـتقول : يومُ الجمعة قمته ، أي قمت فيه . والفرسخُ سرته ، ومكانُكم جلسته . وإنما هذا اتساع ، والأصل أنها مفعول فيها، وليست مفعولا به.

([1]) المقتضب4: 340

([2]) المقتضب4: 340

([3]) المقتضب4: 340.

([4]) المقتضب4: 334

وإنمـــا هذا على حذف حرف الإضافة (الجر)[1] وشاهده قول الشاعر وهو رجل من بي عامر [2] :

ويومٍ شهدناهُ سُلَيْماً وعامراً قليلا سوى الطّعْنِ النِّهالِ نَوافِلُه

يريد: شهدنا فيه .

واســتنتج أبو العباس مما سبق القاعدة التالية : " كل ما كان غير متمكن في بابه فغير مُخْرَج منه على جهة الاتساع إلى باب آخر " [3].

ويمــيز المــبرد بيــن نوعين من السعة : نوع ينتقل فيه الظرف إلى الاسمية فيتصــرف كــزيد وعمــرو ، وتجعله فاعلا ومفعولا مصحَّحا ، ونوع يعد فاعلا ومفعــولا اتساعا . فأما المصحح فنحو : شهدت يومَ الجمعة ، فيوم الجمعة مفعول بــه صــحيح . وأما الشبيه بالمفعول به فهو ضمير الظرف كقولك : يومَ الجمعة ضربته زيدا، تريد: ضربت فيه زيدا ، فحذفت حرف الجر وأوصلت الفعل إليه[4].

وألــمّ أبو العباس بما عرف عند النحويين بنزع الخافض ، ويسميه هو حذف حرف الإضافة . وعدّ منه قوله تعالى :" واختار موسى قومَه سبعين رجلا"[5]قال:" إنمــا هو – والله أعلم– من قومه ، فلما حذف حرف الإضافة وصل الفعل فعمل . وقال الفرزدق :

ومنا الذي اختير الرجالَ سماحةً وجوداً إذا هبّ الرياح الزعازعُ

يريد من الرجال .

وقال عمرو بن معديكرب[6]:

أمرتُكَ الخيرَ فافعلْ ما أُمِرْتَ به فقد تركتُكَ ذا مالٍ وذا نَشَبِ

يريد بالخير.

---

(1) المقتضب4: 330

(2) خزانة الأدب 7:16 ، 18 ، 20.

(3) المقتضب 4: 340.

(4) المقتضب4: 332.

(5) الأعراف 155.

(6) المقتضب4: 331.

أمـــا قولهـــم : دخلت البيت ، فيميل المبرد إلى القول بأن البيت مفعول به حقـيقة ، ويجـــيز أيضـــا أن يقال : دخلت فيه . وهذا كقولك : عبدالله نصحت له ونصـــحته ، وخشّـــنتُ صدره ، وخشنتُ بصدره . فتعدّيه إن شئت بحرف ، وإن شئت أوصلت الفعل[1] .

والمصـــادر التـــي تنصب على الظرفية نحو : موعدك مقدمَ الحاج ، وخفوقَ الـــنجم ، وكان ذلك خلافةَ فلان ، فهي عند المبرد على حذف المضاف ، أي وقت خفـــوق النجم ، وزمن مقدم الحاج ، وزمن خلافة فلان . ومما خرجه على حذف المضـــاف وإقامـــة المضاف إليه مقامه قولهم: الليلةُ الهلالُ ، والتقدير : الليلة ليلة الهـــلال . مثل قول الله عز وجل : " واسأل القرية " . وكذلك جملة : زيدٌ عمروٌ ، علـــى حذف مضاف هو مثل عمرو . فحذف (مثل) وأقام عمرو مقامه[2]. ويطلق على هذا مصطلح التشبيه البليغ عند البلاغيين .

وقد يأتي الظرف اسما ضرورة في الشعر كقول أنس بن مدركة[3]:

عزمْتُ على إقامةِ ذي صباحٍ لشيءٍ يُسَوَّدُ من يَسُودُ

أجرى (ذا صباح) اسما على الضرورة فجره بالإضافة .

وفـــي باب إضافة الأزمنة إلى الجمل[4] يجيز المبرد أن يتوسع في الظروف بإضافتها إلى الجمل الفعلية والاسمية ، وإن لم يصرح باسم التوسع . فما كان من الظـــروف بمعـــنى (إذ) دالا على الماضي يضاف إليهما ، فتقول: جئتك حين قام زيد، وجئتك يوم زيد في الدار .

أمـــا إذا كـــان بمعنى (إذا) فلا يجوز إضافته إلا إلى الأفعال ، فتقول : آتيك يـــوم يقوم زيد ، ولا يجوز : آتيك يوم زيد منطلق ؛ لأن (إذا) فيها معنى الجزاء ولا يكون الجزاء إلا بالفعل . والمبرد هنا يكرر ما قاله سيبويه .

---

(1) المقتضب4: 338 .

(2) المقتضب4: 351 .

(3) المقتضب4: 345 .

(4) المقتضب4: 347 .

ومن الاتساع في الإضافة إضافة الشيء إلىالشيء على جهة المجاورة[1] كما قال الشاعر:

وقدْ أنَخْتُ قلوصي في دياركمُ بخيرِ من يحتذي نعلاً وحافيها

فأضاف الحافي إلى النعل ، والتقدير: حاف منها .

ومنه ما أنشده ثعلب ، وتظهر فيه الإضافة اتساعا على جهة المجاورة :

فإني وتركي الإنسَ من بعد حبّهمْ وصبريَ عمن كنتُ ما إن أُزايلُه

لكالصقر جلّى بعد ما صاد فتيةٌ قديرا ومشْوِيّاً عبيطاً خرادلُه

أهابوا به فازداد بعداً وصَدّهُ عن القرب منهم ضوءُ نارٍ ووابلُه

فأضاف الوابل من المطر إلى البرق على جهة المجاورة ، فهما كلاهما راجعان إلى السحابة [2].

ومما هو قريب من مفهوم المجاورة ما سماه المبرد الاشتراك[3] كقوله :

شرّاب ألبانٍ وتمرٍ وإقِط

أدخل التمر في المشروب لاشتراك المأكول والمشروب في الحلوق . وعليه قول الفرزدق :

فبتُّ أقدّ الزاد بيني وبينه على ضوء نارٍ مرةً ودخان

عطف الدخان على النار وإن لم يكن للدخان ضياء ، ولكن للاشتراك. لأن الدخان والضياء من آثار النار. وعليه تحمل الآية " يُرْسَلُ عليكما شواظٌ من نارونحاس"[4]

ومن الاتساع عنده القلب ، قال معقبا على بيت الفرزدق :

وأطلسَ عسّالٍ وما كان صاحباً رفعْتُ لناري مَوْهِناً فأتاني

([1]) الكامل في اللغة ، المبرد محمد بن يزيد ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، بيروت ، 1407 هـ-1987م ، الجزء والصفحة 1: 283.

([2]) الكامل في اللغة1: 280

([3]) الكامل في اللغة1: 303 .

([4]) الرحمن 35 .

" قوله : رفعت لناري من المقلوب ، إنما أراد : رفعت له ناري ، والكلام إذا لم يدخله لبس جاز القلب والاختصار . وجعل من القلب قوله تعالى: " وآتيناه من الكنوز ما إن مفاتحه لتنوء بالعصبة أولي القوة " [1]. وقول الأخطل:

مثل القنافد هدّاجون قد بلَغَتْ نجرانُ أو بلغَتْ سوءاتِهم هجْرُ[2]

فجعل الفعلين للبلدتين "[3] يقصد أنه جعل المفعول فاعلا على القلب .

([1]) القصص76.

(2) الهدّاج : المضطرب المشي ، ونجران وهجر موضعان،

([3]) الكامل في اللغة1: 301 .

الاتساع عند ابن السراج

أســلفت أن ابن السراج خصص للاتساع بابا صغيرا في كتابه الأصول في الــنحو، وأنــه أول مــن فعل ذلك من النحاة . وذكرت أنه حدد مفهومه على أنه ضرب من الحذف ، إلا أنه يختــلف عن الحــذف المألوف بأن المحــذوف يقوم مقامــه عنصــر آخــر من عناصر الجملة ، ويعرب بإعرابه ، فتلتئم الجملة من الناحــية الشــكلية ، ويستقيم تركيبها وإعرابها . غير أن الذهن يلتفت بالحدس أو بــتلازم المعاني إلى معنى محذوف ، تقتضيه أدلة لفظية أو معنوية تشير إليه . " لأنهــم لا يحذفــون شيئا إلا وفيما أبقوا دليل على ما ألقوا " [1] وهي العبارة نفسها التي استخدمها سيبويه من قبل[2].

قــال ابن السراج : " اعلم أن الاتساع ضرب من الحذف ، إلا أن الفرق بين هــذا الباب والباب الذي قبله أن هذا تقيمه مقام المحذوف وتعربه بإعرابه ، وذلك الباب تحذف العامل فيه ، وتدع ما عمل فيه على حاله في الإعراب ، وهذا الباب العــامل فيه بحاله . وإنما تقيم فيه المضاف إليه مقام المضاف ، أو تجعل الظرف يقــوم مقــام الاسم . فأما الاتساع في إقامة المضاف إليه مقام المضاف فنحو قوله تعــالى :"واســأل القرية"[3] تريد أهل القرية ...وأما اتساعهم في الظروف فنحو قولهم :" صيد عليه يومان " وإنما المعنى صيد عليه الوحش في يومين[4]"

غــير أن ابن السراج لم يتقيد بالمفهوم الذي حدده للاتساع في بعض أمثلته التي ساقها مثل قوله :" وتقول : سرت فرسخين يومين ، إن شئت نصبت انتصاب الظروف ، وإن شئت جعلت نصبهما بأنهما مفعولان على السعة"[5] فليس في هذه الجملة محذوف حل محله عنصر آخر . فالذي حدث أن الظرف نقل من الظرفية لــيؤدي وظــيفة المفعول به ، ولم يكن في أصل الجملة مفعول به قد حذف وحل

---

(1) الأصول في النحو2: 265 .

(2) الكتاب 3 : 560 .

([3]) يوسف82 .

([4]) الأصول في النحو 2: 265.

([5]) المصدر السابق نفس الجزء والصفحة .

الظـــرف محلـــه ؛ لأن الفعل (سار) فعل لازم لا يأخذ مفعولا به . وعلى أية حال فالذي حدث اتساع ، لكنه ليس اتساع الحذف الذي وصفه ابن السراج .

ويلـــم ابن السراج في موضع آخر من كتابه ، غير الذي خصصه للاتساع ، بـــالمفعول لـــه والمفعول معه ، ويعدهما بابين وضعا في غير موضعهما اتساعا ، وكـــان حقهمـــا ألا يفارقهما حرف الجر ، ولكنه حذف منهما ، ولم يجريا مجرى الظـــرف في التصرف والإعراب ، وفي إقامتها مقام الفاعل . فيدلك ترك العرب لذلـــك أنهمـــا بابان وضعا في غير موضعهما ، وأن ذلك اتساع منهم فيهما ؛ لأن المفعـــولات التي تقدم ذكرها وجدناها كلها تقدم وتؤخر، وتقام مقام الفاعل ، ويبتدأ بها ، ويخبر عنها ، إلا أشياء مخصوصة " [1].

وتفســـير كـــلام ابـــن السراج أن المفعول له والمفعول معه اتسع فيهما من وجهيـــن : الأول أنهمـــا منصـــوبان على نزع الخافض ؛ لأن حقهما ألا يفارقهما حـــرف الجـــر . والثاني : أن لحاقهما بالمفعولات يعد اتساعا لأنهما لا يتصرفان تصرفها من حيث التقديم والتأخير ، ووقوعهما موقع الفاعل والمبتدأ والخبر.

ولـــيس كـــلام ابـــن الســـراج صحيحا ، فيجوز تقديم المفعول له على فعله الناصبه، نحو قولك : طمعاً في برّك زرتك ، ورغبةً في صلتك قصدتُك . ويجوز تقديم المفعول معه على الفاعل ، نحو قولك : جاء والطيالسةَ البردُ [2].

وعـــرض لـــنوع آخـــر من الاتساع تحت باب إضافة الأسماء إلى الأفعال والجمـــل ، قال : " فالأصل والقياس ألا يضاف اسم إلى فعل ، ولا فعل إلى اسم ، ولكن العرب اتسعت في بعض ذلك ، فخصت أسماء الزمان بالإضافة إلى الأفعال، وذلـــك قولهـــم : أتيتك يوم قام زيد ، وآتيك يوم يقوم زيد . وإذا أضفت إلى فعل معرب فإعراب الاسم عندي هو الأحسن ، فتقول : هذا يومُ يقوم زيد ، وإذا أضفته إلـــى فعل مبني جاز إعرابه وبناؤه على الفتح . وأن يبنى مع المبني أحسن عندي من أن يبنى مع المعرب [3].

([1]) الأصول في النحو1: 256 .

([2]) الخصائص2: 383 .

([3]) الأصول في النحو2: 9.

وعلل إضافة الظرف إلى الأفعال بأن " الزمان مضارع للفعل لأن الفعل بني له فصارت إضافة الزمان إليه كإضافته إلى مصدره لما فيه من الدليل عليهما[1]".

ومن أنواع الاتساع الأخرى التي ذكرها إقامة بعض حروف الجر مقام بعض إذا تقاربت معانيها " فمن ذلك الباء ، تقول : فلان بمكة ، وفي مكة . وإنما جازا معا لأنك إذا قلت : فلان بموضع كذا ، فقد خبرت عن اتصاله والتصاقه بذلك الموقع . وإذا قلت : في موضع كذا ، فقد خبرت ب (في) عن احتوائه إياه وإحاطته به . فإذا تقارب الحرفان فإن هذا التقارب يصلح للمعاقبة ، وإن تباين معناهما لم يجز " [2].

و(في) معناها الوعاء ، فإذا قلت : فلان في البيت ، فإنما تريد أن البيت قد حواه ...فإن قلت : في فلان عيب ، فمجاز واتساع ؛ لأنك جعلت الرجل مكاناً للعيب يحتويه ، وإنما هذا تمثيل بذلك [3].

وما تباعد من حروف الجر في معانيها ، فإما تؤول تأويلا يقبله اللفظ ، كما قيل في قوله تعالى :" ولأصلّبنّكم في جذوع النخل "[4]: إنّ (في) ليست بمعنى (على) ، ولكنه شبه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحال فيه ، وإما على تضمن الفعل معنى فِعْلٍ يتعدى بذلك الحرف " [5].

ومن الاتساع أيضا عند ابن السراج ، تعدد وظائف (لا) . قال في(باب تصرف لا) : " للا في الكلام مواضع ، وجملتها النفي ، ومواضعها تختلف ، فتقع على الأسماء ، نحو قولك : ضربت زيدا لا عمرا ... وتقع على الأفعال في القسم وغيره ، وتقول : لا يخرج زيد ولا ينطلق عمرو...ويجزم بها الفعل ، فيكون بحذاء قولك في الأمر : ليخرج عبدالله ...ويقع بعدها في القسم الفعل الماضي بمعنى المستقبل ، وذلك قولك : والله لا فعلت ، إنما المعنى : لا أفعل... ويجوز

---

(1) الأصول في النحو2: 9.

(2) الأصول في النحو1: 506.

(3) الأصول في النحو1: 503.

(4) طه71 .

(5) الأصول1: 505.

أن تحـــذف (لا) وأنت تريد النفي . وجائز أن تقول : لا قام زيد ولا قعد عمرو ، تريد الدعاء عليه ، وهذا مجاز ، وحق هذا الكلام أن يكون نفيا لقيامه وقعوده فيما مضى " [1].

واضح من هذا العرض أن الاتساع عند ابن السراج غير محصور فيما ادعاه من معنى الحذف ، ودليل ذلك أقواله التي استعرضنا بعضها .

ولعل ابن السراج قد ذكر باب الاتساع في ذلك الموضع استدراكاً واستيفاءً للحـــذف الذي عالجه في باب سابق، كان المحذوف فيه مراداً واجب التقدير ؛ لأن الجملـــة لا تســـتقيم بدونه بينما الحذف هنا غير مراد وليس تقديره واجباً، والجملة تامـــة التركيب بدونه، وإن كان الذهن يلحظه والمعنى يقتضيه. فكان هذا الضرب مـــن الحـــذف إنما جاء هنا على سبيل الاتساع . فليس كل الحذف اتساع ، وليس الاتساع مقصورا على الحذف .

وبهـــذا الفهـــم لا يكون الاتساع عند ابن السراج مقصوراً على الحذف كما أوحى تعريفه لهُ وإنما المقصود أن ثمة نوعاً من الحذف يؤتى به اتساعاً.

([1]) الأصول في النحو 1: 487.

الاتساع عند ابن جني

تناول ابن جني ظاهرة الاتساع في غير موضع من كتابه الخصائص . وكان باب (شجاعة العربية) أوسع الأبواب التي درس فيها الاتساع على وجه مفصل[1]، وما اتساع الباب إلا لاتساع الظاهرة وكثرة عناصرها ومكوناتها .

وتـتألف عناصر الظاهرة – كما أسلفت – من الحذف ، والزيادة ، والتقديم، والتأخير، والحمل على المعنى ، والتحريف [2]، ويعد الحذف أبرز عناصرها . وقـد أطـال ابن جني الوقفة عنده ، وهو أنواع : حذف الجملة والمفرد والحرف والحركة . وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه .

الحـــــذف:

مـنه حذف الجملة ، وهو مقصور على جملة الفعل والفاعل ، نحو قولهم في القسـم: والله لا فعلت . وأصله أقسم بالله . وكذلك حذف الأفعال في الأمر والنهي والتحضـيض ، نحو: زيدا ، إذا أردت : اضرب زيدا ، وإياك ، إذا حذرته ، أي: احفـظ نفسـك ، وهـلا خـيرا من ذلك . وإنما تحذف الجملة من الفعل والفاعل لمشابهتها المفرد بكون الفاعل في كثير من الأمر بمنزلة الجزء من الفعل ، نحو : ضربت ويضربان ، و" لتبلَوُنَّ في أموالكم "[3]وحبذا زيد ، وما أشبه ذلك مما يدل على شدة اتصال الفعل بالفاعل .وليس كذلك المبتدأ والخبر [4].

وحـذف المفرد على ثلاثة أضرب : اسم وفعل وحرف . وحذف الاسم على أضـرب كثـيرة منها : حذف المبتدأ ، وحذف الخبر ، وحذف المضاف . وحذف المضاف كثير واسع ، نحو قول الله سبحانه: " ولكن البرَّ من اتقى [5]" أي بر من اتقى ، وإن شئت كان تقديره : ولكن ذا البر من اتقى . والأول أجود ؛ لأن حذف

([1]) الخصائص2: 360–447.

([2]) الخصّائص2: 360 .

([3]) البقرة 60 .

([4]) الخصائص 2: 360،361 .

([5]) البقرة :177 .

المضـــاف ضـــرب مـــن الاتســـاع ، والخبر أولى بذلك من المبتدأ ؛ لأن الاتساع بالأعجاز أولى منه بالصدور[1].

ويحـــذف أيضا المضاف إليه مفردا وجملة ، أما المفرد فنحو قوله تعالى:"لله الأمـــر مـــن قـــبلُ ومن بعدُ "[2] أي من قبل ذلك ومن بعده . وأما الجملة فنحو : يومئذٍ وحينئذٍ ، أي إذ ذاك كذلك [3].

ويحذف الموصوف وتقام الصفة مقامه ، وأكثر ذلك في الشعر . وإنما كانت كـــثرته فـــيه دون النثر من حيث كان القياس يكاد يحظره . وذلك أن الصفة تأتي للتخصـــيص والمـــدح والثناء ، وكلاهما من مقامات الإسهاب والإطناب ، لا من مظـــان الإيجـــاز والاختصار ؛ ولذلك لا يليق الحذف به . هذا مع ما ينضاف إلى ذلك من الإلباس . ألا ترى أنك إذا قلت : مررت بطويل ، لم يستبن من ظاهر هذا اللفظ أن الممرور به إنسان دون رمح أو ثوب أو نحو ذلك .

ومما يؤكد ضعف حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه أنك تجد من الصفات ما لا يمكن حذف موصوفه ، وذلك عندما تكون الصفة جملة نحو : مررت برجل قـــام أبوه ، فلا يحسن أن تقول : مررت بقام أبوه . وقد أول ابن جني ما جاء من ذلك في الشعر نحو قوله :

والله ما زيدٌ بنامَ صاحبُه ولا مخالط اللِّيان جانبه[4]

أوّل جملـــة (نـــام صـــاحبه) على أنها علم اسم رجل ، جرى مجرى : بني شاب قرناها[5].

ومـــع ذلك فقد أقيمت الصفة الجملة مقام الموصوف المبتدأ في الشعر والنثر نحو قوله [6] :

([1]) الخصائص 2: 362.

([2]) الروم 4 .

([3]) الخصائص 2: 363 .

(4) اللِّيان بكسر اللام الملاينة ، وبفتحها اللين والدعة .

([5]) الخصائص2: 366.

([6]) الخصائص2: 370

لو قلت ما في قومها لم تِيْثَمِ يفضلُها في حَسَبٍ ومِيسَمِ

أي : لــو قلــت ما في قومها أحد يفضلها لم تأثم ، فحذف الموصوف وهو أحد ، وكسر حرف المضارعة من تأثم وأبدل الهمزة ياء ، وقدم جواب لو، وهو(لم تيثم) فاصلا بين الخبر المقدم الجار والمجرور والمبتدأ المؤخر ، وهو (أحد) المحذوف . وقال الله سبحانه :" وأنّا منّا الصالحون ومنّا دونَ ذلك "[1] أي قومٌ دونَ ذلك[2].

وقيام جملة الصفة مقام المبتدأ أسهل من قيامها مقام الفاعل ؛ لأنه ليس يلزم أن يكــون المبتدأ اسما محضا كلزوم ذلك في الفاعل . ألا ترى إلى قولهم : تسمعُ بالمُعَيْدي خيرٌ من أن تراه ، أي سماعك به خير من رؤيته[3].

وتحذف الصفة إذا دلت الحال عليها ، من تطريح وتطويح وتفخيم وتعظيم في الصــوت يقوم مقام القول[4]. وذلك أن تكون في مدح إنسان والثناء عليه فتقول : كان والله رجلا ! فتزيد في قوة اللفظ بـــ (الله)، وتمكن في تمطيط اللام ، وإطالة الصوت بها ، أي رجلا فاضلا أو شجاعا أو كريما أو نحو ذلك . وكذا إن ذممته وصــفته بالضــيق قلت : سألناه وكان إنسانا! وتزوي وجهك وتقطبه ، فيغني ذلك عن قولك : إنسانا لئيما أو لَحِزا إو مُبَخّلا أو نحو ذلك .

ويحــذف المفعــول بــه نحو قول الله تعالى :" وأوتيت من كل شيء "[5] أي أوتيت منه شيئا .

ويحذف الظرف ، نحو قوله :

فإن متّ فانعيني بما أنا أهلُه وشقّي عليّ الجيب يا ابنة معبد

أي إن مت قبلك .

([1]) الجن : 11 .

([2]) الخصائص 2: 370 .

([3]) الخصائص2: 370 .

([4]) الخصائص2: 371 .

([5]) النمل23 .

ويحـــذف المعطوف تارة ، والمعطوف عليه أخرى[1]. فمن حذف المعطوف قولهـــم : راكـــب الـــناقة طليحان ، أي راكبُ الناقة والناقةُ طليحان . ومن حذف المعطوف عليه : الذي ضربت وزيداً جعفرٌ ، تريد : الذي ضربته وزيداً

ويحـــذف المســـتثنى نحو : جاءني زيد ليس إلا ، أي ليس إلا إياه . ويحذف خـــبر إنّ مع النكرة والمعرفة عند البصريين ، ولا يجوز حذفه إلا مع النكرة عند الكوفيين . وشاهد حذفه مع النكرة قول الأعشى[2] :

إنّ مَحلاً وإنّ مُرْتَحَلا وإنّ في السَّفْر إذ مَضَوْا مَهَلا[3]

أي : إن لـــنا محلا وإن لنا مرتحلا . وشاهد حذفه مع المعرفة أنهم إذا قيل لهم : إنّ الناس قد ألَّب عليكم فمن لكم ؟ قالوا : إنّ زيدا وإنّ عمرا . أي إنّ لنا زيدا وإنّ لنا عمرا .

ويحذف المنادى فيما أنشده أبو زيد من قوله[4]:

فخيرٌ نحن عند الناس منكم إذا الداعي المثوّب قال يالا

أراد يا لبني فلان . أما قوله تعالى :" ألا يا اسجدوا "[5] فليس المنادى هنا محذوفا، ولا مـــرادا كما ذهب إليه محمد بن يزيد ، وأن (يا) هنا أخلصت للتنبيه مجردا من النداء[6].

ويحذف التمييز إذا علم من الحال ، وذلك قولك : عندي عشرون ، واشتريت ثلاثين . فإن لم يعلم المراد لزم التمييز إذا قصد المتكلم الإبانة .

ولا يحذف الحال ، وذلك أن الغرض فيها إنما هو توكيد الخبر ، وما طريقه طـــريق التوكـــيد غـــير لائق به الحذف . وكذلك المصدر ، لم يعلم أنه حذف في

([1]) الخصائص2: 373 .

([2]) الخصائص 2: 373 .

(3) المعـــنى : إن لنا محلا في الدنيا ومرتحلا عنها إلى الآخرة ، وأراد بالسفر من رحل من الدنيا ، وعنى في الشطر الثاني أن من يموت لا يرجع إلى الدنيا ، وهذا معنى قوله : مهلا.

([4]) الخصائص2: 375 .

([5]) النمل 26 .

([6]) الخصائص2: 376 .

موضـــع ، وذلك أن الغرض فيه إذا تجرد من الصفة أو التعريف أو عدد المرات فإنما هو لتوكيد الفعل ، وحذف المؤكد لا يجوز[1].

هذه الأنواع الكثيرة من حذف الاسم تدل عند ابن جني على شجاعة العربية، لكـــنه لم يبين أي هذه الأنواع يصنف على أنه اتساع كما فعل ابن السراج . على أنـــه قـــال عند تعرضه لحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه أنه ضرب من الاتســـاع . وقياســـا علـــى ذلـــك يكون حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه من الاتســـاع أيضـــا . وعلى ذلك يكون حذف الاتساع ذلك الحذف الذي لا يكون فيه تقديـــر المحذوف واجبا ؛ لأن التركيب يكون قد التأم واكتمل بعد ملء الفراغ الذي أحدثه الحذف وذلك بسد عنصر آخر مسد العنصر المحذوف .

ويحـــذف الفعـــل ، وهو نوعان : أحدهما فاعله فيه ، فيكون من قبيل حذف الجملـــة ، وقـــد مـــر ذكره . والآخر حذف الفعل وحده وذلك عندما يكون الفاعل مفصولا عنه مرفوعا به ، نحو قوله تعالى :" إذا السماء انشقت "[2] و " إذا الشمس كورت "[3] أي إذا انشقت السماء ، وإذا كورت الشمس[4].

أما حذف الحروف فليس بقياس ، وكذلك زيادتها ؛ لأن الحروف دخلت الكلام لضـــرب مـــن الاختصـــار ، فلـــو ذهبت تحذفها لكنت مختصرا لها هي أيضا ، واختصـــار المختصر إجحاف به . فما النافية في قولك : ما قام زيد ، أغنت عن الفعـــل (أنفـــي) ، و(إلا) الاســـتثنائية نابـــت عن جملة (استثني) ، و(هل) عن : استفهم[5] .

([1]) الخصائص2: 378 .

([2]) الانشقاق: 1 .

([3]) التكوير: 1 .

([4]) الخصائص2: 379 .

([5]) الخصائص2: 273-280 .

وبالرغم من ذلك فقد حذفوا الحرف[1]، ومن ذلك حذف حرف العطف نحو : أكلت لحما ، سمكا ، تمرا . ومن ذلك حذف حرف الجر ، كان رؤبة إذا قيل له : كيف أصبحت ؟ يقول : خيرٍ ، عافاك الله . أي بخير . وحكى سيبويه : اللهِ لا أفعل ، يريد : والله . ومن أبيات الكتاب :

من يفعلِ الحسناتِ اللهُ يشكرُها والشرّ بالشرّ عند الله مِثلان

أي فالله يشكرها .

وقول الكميت [2]:

طربتُ وما شوقا إلى البيض أطرب ولا لعبا مني وذو الشيب يلعب

أراد : أو ذو الشيب يلعب ؟ . ولهذا النحو من حذف الحرف نظائر كثيرة .

وحذف الحروف يذكر بزيادتها ، فتزاد الحروف للتوكيد ، ومنها زيادة ما، ولا ، والباء ، وإن النافية . وزيادة الحروف كثيرة ، وإن كانت على غير قياس. ومن أمثلة زيادة (ما) قوله تعالى :" فبما نقضهم ميثاقهم "[3]. ومن أمثلة زيادة (لا) قول أبي النجم :

ولا ألومُ البيض ألاّ تسخرا وقد رأين الشَّمَطَ القَفَنْدَرا

والشمط القفندر الشيب القبيح المنظر .

التقديم والتأخير :

أما التقديم والتأخير فعلى ضربين أحدهما يقبله القياس ، والآخر يسهّله الاضطرار[4]. فمن الأول تقديم المفعول على الفاعل ، وتقديمه على الفعل الناصب له ، كضرب زيداً عمرو ، وزيداً ضرب عمرو . وكذلك الظرف ، وكذلك الحال نحو: جاء ضاحكا زيد ، وضاحكا جاء زيد . وكذلك الاستثناء نحو: ما قام الا زيداً أحدٌ . ولا يجوز تقديم المستثنى على الفعل الناصب له. ويجوز تقديم خبر المبتدأ

([1]) الخصائص2: 280 .

([2]) الخصائص2: 281 .

([3]) النساء:155 .

(4) الخصائص 2: 382

علـــى المبتدأ . وكذلك خبر كان وأخواتها على أسمائها ، وعليها أنفسها . ويجوز تقديـــم المفعول له على الفعل الناصبه ، ويجوز تقديم المفعول معه على الفاعل ، وتقديم المعطوف على المعطوف عليه ، وشاهده :

جمعتَ وفحشاً غيبةً ونميمةً ثلاثَ خصالٍ لستَ عنها بمُرْعَوِ

أمـــا التميـــيز فلا يجوز تقديمه ، فلا تقول : عَرَقاً تصببتُ ؛ لأن التمييز هو الفـــاعل في المعنى . فأصل الكلام : تصبب عرقي ، فكما يمتنع تقديم الفاعل على فعله يمتنع تقديم التمييز[1].

أمـــا الحـــال فـــيجوز تقديمها ، قال تعالى : " خُشَّعاً أبصارُهم يخرجون من الأجداث "[2] ذلك أنها تشبه الظرف في كونها مفعولا فيها[3].

ولا يجـــوز تقديم الصلة على الموصول ، ولا المضاف إليه على المضاف ، ولا الجواب على الشرط ، ولا الصفة على الموصوف ، ولا البدل على المبدل منه ، ولا عطـــف البيان على المعطوف عليه ، ولا عطف النسق على المعطوف عليه إلا في الواو وحدها ، وعلى قلة أيضا [4].

ويـــرى ابن جني أن تقديم المعطوف على المعطوف عليه المفعول به نحو : ضربتُ وعمرا زيدا ، أسهل من تقديمه عليه إذا كان فاعلا نحو : قام وعمرو زيد ؛ لأن في الأول استقل الفعل (ضربت) بفاعله ، بينما جرى الاتساع في الثاني قبل الاستقلال والتمام[5]. وشاهده من الشعر:

ألا يا نخلةً من ذات عرقٍ عليكِ ورحمةُ الله السلامُ

وقـــد خرج ابن جني هذا البيت على وجه لا تقديم فيه ولا تأخير من قبل العطف ، وهـــو أن يكون (رحمة الله) معطوفا على الضمير المرفوع المستكن في (عليك) ، ذلـــك أن (عليك) خبر للمبتدأ (السلام) ، ففيه إذاً ضمير السلام مرفوع بالظرف .

---

(1) الخصائص2: 284.

(2) القمر: 7 .

(3) الخصائص2: 385،384 .

(4) الخصائص2: 385 .

(5) الخصائص2: 385 .

فـــإذا عطـــف عليه (رحمة الله) انتفى مكروه التقديم . لكن هذا التخريج يسلم إلى مكـــروه جديد هو العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير توكيد له ، غير أن هـــذا المكـــروه الجديد أسهل عند ابن جني من تقديم المعطوف على المعطوف عليه [1].

ويـــبدو أن ابـــن جني يرى تقديم المعطوف على المعطوف عليه ضعيفا من جهـــة القياس ؛ لأن هذا التقديم يؤدي إلى إعمال عاملين في المعطوف ، هما الواو والفعل في مثل : قام وزيد عمرو[2] .

الفروق والفصـــــــــــول :

تتداخل الفروق والفصول مع ظاهرة التقديم والتأخير، ويبدو أنها جزء منها. وقد وضع ابن جني قاعدة للفروق والفصول مفادها :" كلما ازداد الجزءان اتصالا قـــوي قبح الفصل بينهما "[3]، فمن قبيحها الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، والفصـــل بيـــن الفعل والفاعل بالأجنبي ،وهو دون الأول في القبح لجواز الفصل بيـــنهما بالظرف ، نحو قولك : كان فيك زيد راغبا ، ويقبح الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف ، نحو قول الفرزدق :

فلمّا للصلاة دعا المنادي نهضتُ وكنتُ منها في غرور[4]

فصل بين المضاف (لما) ، وهي اسم بمعنى حين ، وجملة (دعا المنادي).

ويلحـــق الفصـــل بيـــن المبتدأ والخبر بالفصل بين الفعل والفاعل في قبح الفصل بينهما.

والفصـــــل بيـــــن المضـــــاف والمضـــــاف إلـــــيه بالظـــــرف والجـــــار والمجرور قبيح كثير[5]، ولكنه جائز في ضرورة الشعر. قال الشاعر[1]:

---

(1) الخصائص2: 386 .

(2) الخصائص2: 387 .

(3) الخصائص2: 390 .

(4) نهضت : هببت من نومي ، وأيقظني أذان الفجر ، ومعنى : وكنت منها في غرور : كان متاعه بمحبوبته في الحلم ، فكان ذلك باطلا.

(5) الخصائص 2: 404 .

كما خُطَّ الكتاب بكفّ يوماً يهوديّ يقارِب أو يَزيل

أي بكف يهودي . وقوله :

هما أخوا في الحرب من لا أخا له إذا خاف يوماً نبوةً فدعاهما

وهـذا حكـم غريـب مـن ابن جني ، فكيف يكون الكثير قبيحا ، وفصاحة اللغة مرهونة بكثرة الاستعمال .

وقد يفصل بغير الظرف ، ومن ذلك قوله[2]:

فزججتُـها بمِـزَجَّـةٍ زجَّ القلـوصَ أبي مزادة [3]

أي زجّ أبي مزادة القلوصَ ، ففصل بينهما بالمفعول به ، مع قدرته على أن يقول: زجّ القلـوص أبـو مزادة . لكنه ارتكب الضرورة مع تمكنه من ترك ارتكابها ،لا لشـيء غير الرغبة في إضافة المصدر إلى الفاعل دون المفعول. ومن ذلك قراءة ابن عامر(128هـ): " وكذلك زُيِّن لكثير من المشركين قتلُ أولادَهُم شركائِهم"[4] . فصل بين المضاف والمضاف إليه(قتل شركائهم) بالمفعول (أولادهم)[5] .

ويـرى ابـن جني أن هذا الفصل في النثر حال السعة صعب جدا ، لاسيما والمفصول به مفعول لا ظرف[6] .وكيف يكون صعبا وقد جاء في النثر في حال الاختيار ، وجاءت به قراءة لقارىء عربي النسب فصيح .

واستعرض شواهد شعرية شملت أنواعا متعددة من الفصول الصعبة التي لا يجـوز القـياس عليها . وعللها بأن الشاعر يقدم عليها " لسموّه وتَغَطْرُفه ، وبَأْوه وتَعَجْرُفه "[7]. وقال بعد ذلك : فاعرفه واجتنبه[8]. وهي عنده ليست لحنا ولا خطأ مـن الشاعر، ولا دليلا على ضعف لغته وقلة فصاحته . قال : " إن رأيت الشاعر

([1]) الخصائص 2: 405.

([2]) الخصائص 2: 406 .

(3) زجه : طعنه بالزج ، وهو سنان الرمح . القلوص : الناقة الفتية .

([4]) الأنعام 137 .

([5]) الخصائص 2: 407.

([6]) الخصائص2: 407 .

(7) التغطرف : التكبر . البأو : الفخر . التعجرف : الإقدام في هوج وعدم المبالاة .

([8]) الخصائص2: 393 .

قــد ارتكــب مثل هذه الضرورات على قبحها ، وانخراق الأصول بها ، فاعلم أن ذلك على ما جشمه منه وإن دل من وجه على جوره وتعسفه ، فإنه من وجه آخر مــؤذن بصياله وتَخَمُّطِه . وليس بقاطع دليل على ضعف لغته ، ولا قصوره عن اختــيار الوجه الناطق بفصاحته . بل مثله في ذلك عندي مثل مُجْري الجَمُوح بلا لجام ، ووارد الحرب الضّروس حاسرا من غير احتشام "[1]. ومن هذه الشواهد :

فأصبحَتْ بعد خَطَّ بهجتِها كأنَّ قَفْراً رسومَها قلما

أراد : أصــبحت بعد بهجتها قفرا كأن قلما خط رسومها . وقد ارتكب الشاعر في هذا البيت الفصول الصعبة التالية :

ــ فصل بالفعل (خَطَّ) بين المضاف والمضاف إليه (بعد بهجتها) .

ــ فصل بالفعل (خط) وكأنّ بين (أصبحت) وخبرها الذي هو (قفرا).

ــ فصل بين كأنّ واسمها الذي هو (قلما) بأجنبيين هما : قفرا ورسومها .

ــ قدم خبر كأن عليها وهو قوله (خط) .

ومثله في قبح الفصل والتقديم والتأخير قول الشاعر :

فقد والشكُّ بيَّنَ لي عناءٌ بِوَشْكِ فراقهم صُرَدٌ يصيحُ

أراد: فقــد بيــن لي صرد يصيح بوشك فراقهم والشك عناء . وقد ارتكب الشاعر الفصول التالية :

ــ فصل بين (قد) والفعل (بين) بالمبتدأ (الشك) .

ــ فصل بين المبتدأ والخبر (الشك عناء) بالفعل بين لي .

ــ فصل بين الفعل والفاعل (بين صرد)

ــ قدم معمول الصفة (بوشك فراقهم) على موصوفها (صرد) .

ويجــيز ابــن جنــي تقديم الخبر الجملة على المبتدأ ، ويراه مستقيما لا خبط فيه[2]، ولا يبالي بعود الضمير على المتأخر في مثل قول الفرزدق :

إلى مَلِكٍ ما أمُّه من مُحاربٍ أبوهُ ولا كانت كُلَيبٌ تصاهره

([1]) الخصائص2: 392 . وانظرالشواهد في الصفحات 2: 390 ، 393

([2]) الخصائص2: 394 .

أراد : إلـــى ملـــكٍ أبـــوه مـــا أمه من محارب ، لكنه قدم جملة الخبر(ما أمه من محارب) على المبتدأ (أبوه) .

وفصـــل بالظـــرف بيـــن حرف العطف والمعطوف به على منصوب قبله ، كقوله:

يوما تراها كمثل أرْدِيَة العَصْـــــــــــــبِ ويوما أديمَـــها نَغِلا[1]

فصـــل بالظرف يوما بين الواو وأديمها . وفصل بين الجار والمجرور على قبحه نحو[2]:

لو كنت في خَلْقاءَ أو رأس شاهقٍ وليس إلى منها النزولِ سبيلُ[3].

فصل بين الجار والمجرور(إلى سبيل) بجار ومجرور آخر هو(منها) .

وفصـــل بيـــن حـــرف الجزم والفعل المضارع المجزوم كما فصل بين الجار والمجرور ، كقول ذي الرمة [4]:

فأضْحَتْ مغانيها قِفاراً رسومُها كأن لم سوى أهلٍ من الوحش تؤهلُ

أراد : كأن لم تؤهل سوى أهل من الوحش . وجاء هذا الفصل بين الفعل وناصبه، كقول الشاعر[5]:

لن ما رأيت أبا يزيد مقاتلا أدَعَ القتال وأشْهدَ الهيجاء

أي لا أدع القـــتال ما رأيت أبا يزيد مقاتلا . وكأنه شبه لن بأن ، فكما جاز الفصل بيـــن أنّ واســـمها بالظرف في نحو قولك : بلغني أنّ في الدار زيدا ، جاز الفصل بين لن ومنصوبها ضرورة بالظرف الذي هو(ما رأيت أبا زيد) ،أي مدة رؤيتي .

---

(1) الخصائص2: 395 تغل: نغل الشيء إذا فسد. والعصب ضرب من البرود.يصف الشاعرالأرض في الربيع تزدان بالنبات والأزهار، وفي غيره يجف أديمها ويبيس . وانظراللسان مادة نغل .

(2) الخصائص 2: 395 .

(3) الخصائص 2: 395 . خلقاء : ملساء : وهو صفة لمحذوف وهوصخرة . والشاهق : الجبل .

(4) الخصائص2: 410 .

(5) الخصائص2: 411 .

ويـــبدو أن ابن جني لا يرى هذه الفصول على تنوعها منافية للفصاحة ، وإن كانـــت عـــنده ممـــا لا يقاس عليه . فوجودها في التراث اللغوي دليل عنده على شجاعة العربية ومرونتها واتساعها .

أمـــا الذين يرون هذه الفروق والفصول غير مستساغة في الذوق فينفرون من الفصـــل بين المتضايفين ، وينكرون قراءة ابن عامر(قتلُ أولادَهم شركائِهم) نقول لهـــم : إنّ مـــثل هـــذا لا يـــرجع فـــيه إلى الذوق ، بل مداره على ما يجري به الاستعمال، ويثبت في الرواية والكلام الفصيح .

ولـــدى المقارنة بين اللغات يتبين أن العربية ليست بدعا في ظاهرة الفصل ، فاللغـــة الألمانية يفصل فيها بين أداة التعريف والمعرف بجمل كثيرة ، ويفصل بين علامة الاستقبال والفعل بجمل متعددة ، وربما كان الفعل فيها مؤلفا من قطعتين ، فتوضـــع الأولى في صدر الكلام ويلقى بالأخرى في نهايته ، ويتفق أن يكون بين القطعتين كلمات فوق العشر[1] .

ولا شـــبهة فـــي أن هذه الفصول في اللغة الألمانية أصعب بكثير مما جاء في العربية من فروق وفصول.

وتبقى هذه الفصول الصعبة في التراث اللغوي العربي جزءا من التاريخ الذي لا يفهمـــه ولا يحـــل مغالـــيقه إلا المتخصصـــون ؛ لأنها قائمة في تراكيبها على المعاظلة اللفظية والمعنوية ، التي كان يمارسها بعض الشعراء كالفرزدق ، وأكثر مظانهـــا في الشعر فلا تكاد ترد في النثر . ويرى بعض المعاصرين أنه لا يجوز أن يقيس عليها المحدثون لأنها تتنافى مع اتجاهات الناس في هذا العصر ونزوعهم إلى التيسير والوضوح في ما يقال أو يكتب .

وأراهـــا صورة من الإمكانات اللغوية التركيبية التي أحس بها الفصحاء الذين تكلموا بها وحاولوا إشاعتها في بيئاتهم اللغوية ، لكنها لم يكتب الذيوع والانتشار . أو أنهـــا شـــاعت وذاعت لكن نصوصها لم تصل إلينا إما لضعف الاستقراء وإما لأسباب تاريخية نجهلها .

([1]) القياس في اللغة العربية محمد الخضر حسين ، ص31 .

ألـــيس بصـــحيفة ! قلت : فما اللغوب ؟ قال : الأحمق[1]. وعليه قراءة من قرأ " تلتقطه بعض السيارة "[2]، وكقولهم : ذهبت بعض أصابعه ، أنث لما كانت بعض السيارة سيارة في المعنى ، وبعض الأصابع إصبعا

ومنه استعمال الواحد في معنى الجماعة كقولهم : هو أحسن الفتيان وأجمله ، أفـــرد الضمير في (أجمله) ؛ لأن هذا موضع يكثر فيه الواحد كقولك : هو أحسن فتى في الناس . قال ذو الرمة[3]:

ومَيَّة أحسنُ الثَّقَلين وجها وسالِفةً وأحسنُه قَذالا

وقال سبحانه : " ومن الشياطين مَن يغوصون له "[4] فحمل على المعنى باستعمال (من) للجمع .

واستعمال الجماعة في معنى الواحد ، ومنه قول الفرزدق:

وإذا ذكرت أباك أو أيامه أخزاك حيث تُقبّلُ الأحجار

يـــريد الحجر ، فإنه جعل كل ناحية حجرا ؛ ألا ترى أنك لو مسست كل ناحية منه لجـــاز أن تقـــول : مسست الحجر . وعليه : شابت مفارقه ، وهو كثير العثانين . وهـــذا عندي سبب إيقاع لفظ الجماعة على الواحد[5]. وهذا التعليل يذكرنا بتعليل سيبويه الذي جعل سبب ذلك هو ائتلاف المفرد من أجزاء . ومنه أيضا إيقاع لفظ الجماعة على الاثنين ، كقول الشاعر [6]:

كُمَيْتا الأعالي جَوْنَتا مُصْطَلاهُما[7].

فالأعالي جمعٌ على معنى التثنية . وكذلك قوله[8]:

([1]) الخصائص2: 416 .

([2]) يوسف10 .

([3]) الخصائص2: 419 .

([4]) الأنبياء: 8.

([5]) الخصائص2: 422 .

([6]) الخصائص2: 420 .

(7) يصـــف الشـــماخ حجارةً احمرّ أعلاهما واسودّ أسفلهما من الوقود . الكميت من الكمتة ، وهي الحمرة المائلة إلى السواد ، والجون هو السواد ، والمصطلى موضع الاصطلاء بالنار .

([8]) الخصائص2: 421 .

رؤوس كبيريهنّ ينتطحان

الرؤوس جمع على معنى التثنية .

ومن حمل الثاني على لفظ قد يكون عليه الأول قوله [1] :

بدا لي أني لست مدركَ ما مضى ولا سابقٍ شيئا إذا كان جائيا

حمل جر (سابق) على موضع يحسن فيه (لست بمدرك). وكذلك قوله تعالى :" لولا أخرتني إلى أجل قريب فأصّدّقَ وأكُنْ من الصالحينْ "[2] جزم أكن على أصدق بإسقاط الفاء . ومن ذلك قول الآخر[3] :

ليُبْكَ يزيدُ ضارعٌ لخصومةٍ ومختبطٌ مما تطيح الطوائح

أي ليبكه ضارع ، دل عليه ليبك الأول .

وكذلك قوله[4]:

إذا تغنّى الحمامُ الوُرْق هيّجَني ولو تعزّيتُ عنها أمَّ عمّار

لما قال : هيجني ، دل على ذكرني ، فنصب أم عمار به ، فاكتفى بالمسبَّب الذي هو التهييج عن السبب الذي هو التذكير[5] ، ومن ذلك قوله [6]:

يا ليت زوجك قد غدا متقلّداً سيفا ورمحا

أي وحاملا رمحا ، وهذا محمول على معنى (متقلدا) لا لفظه .

وكذلك قوله[7]:

إذا ما الغانيات بَرَزْنَ يوما وزجَّجْنَ الحواجبَ والعيونا

أي وكحلن العيونا .

وكذلك قوله [8]:

([1]) الخصائص 2: 424 .

([2]) سورة المنافقين 10 .

([3]) الخصلئص2: 424 .

([4]) الخصائص 2: 425 .

([5]) الخصائص2: 425 .

([6]) الخصائص2: 431 .

([7]) الخصائص2: 432 .

([8]) الخصائص 2: 425 .

تواهِقُ رجلاها يداها ورأسُهُ لها قَتَبٌ خلف الحقيبة رادف

أراد: تواهــق رجلاها يديها ، فحذف المفعول ، وقد علم أن المواهقة لا تكون من الرجليــن دون اليدين ، وأن اليدين مواهِقتان كما أنهما مواهَقتان . فأضمر لليدين فعلا دل عليه الأول . فكأنه قال: تواهق يداها رجليها ، ثم حذف المفعول في هذا، كما حذفه في الأول ، فصار على ما ترى : تواهق رجلاها يداها [1].

أما حذف الفاعل وحمله على المعنى فقد جاء منه قوله :

فإن كان لا يُرْضيكَ حتى تردّني إلى قَطَرِيّ لا إخالك راضيا

حمله الفراء على المعنى ، لأن معناه : لا يرضيك إلا أن تردني . وكان أبو علي (377هــ) يغلظ في هذا ويكبره ويتناكره ، ويقول : الفاعل لا يحذف . ثم إنه فيما بعد لان له ، وخفض من جناح تناكره [2]. وكان ابن جني مترددا في هذه المسألة ، مســألة حذف الفاعل ، وهذا التردد واضح من قوله :" وكان هذا معنى صحيحا مســتقيما لــم أر بــه بأسا ، وعلى أن المسامحة بالفاعل ليست بالمرضية ؛ لأنه أصعب حالا من المبتدأ ، وهو في المفعول أحسن ، نحو :

وقالوا: ما تشاءُ فقلتُ : أَلْهُو إلى الإصباح آثر ذي أثير [3]

أراد : اللهــو ، فوضــع الفعل (ألهو) موضعه ، لدلالة الفعل على مصدره . ومما جاء في المبتدأ من هذا قولهم : تسمعُ بالمعيديّ خير من أن تراه ، أي سماعك به خير من رؤيتك له [4].

ومما جاء في حذف الفاعل على عزته [5]:

---

(1) الخصــائص2: 426 ، يصــف الشــاعر أوس ابن حجر حمارا يجري وراء أتان ، فرجلاها أي مؤخــرتا قوائمهــا توافقان يدي هذا الحمار ، ورأسه وهويسير خلفها يبدو كأنه قتب لها خلف غجزها .والــتواهق : التوافق في السير والتباري فيه . انظر اللسان مادة : وهق . والأجود أن يروى : يداه ، وهو كذلك في اللسان .

(2) الخصائص2: 433 .

(3) يقصد بالذين طغوا المشركين الذين كانوا يضطهدون مسلمي مكة ، واضطروهم إلى الهجرة إلى الحبشة . اللسان مادة عوذ.

(4) الخصائص2: 433 .

(5) الخصائص 2: 434.

وما راعني إلا يَسيرُ بشُرْطةٍ وعهدي به فينا يفُشّ بكير

أراد بقوله : " وما راعني إلا يسير " أي مسيره . ويروى : قيناً يفشّ بكير ، وهو الصواب عند ابن جني .

وأخـــيرا يبدو أن الحمل على المعنى أكبر عناصر ظاهرة الاتساع ، وقد أكد ذلـــك ابن جني بقوله : وباب الحمل على المعنى بحر لايُنْكَش ، ولا يُفْتَج ولا يُؤْبى ولا يُغَـــرَّض ولا يُغَضْـــغَض [1]. وقد أرينا وجهه ، ووكلنا الحال إلى قوة النظر وملاطفة التأول[2].

القلـــــــــــب :

قال ابن جني في قول الشاعر :

أخو الذئبِ يعوي والغرابِ ومنْ يكنْ شريكيه تَطمعْ نفسُه كلَّ مطمع

ولو ذهـــب فـــيه ذاهب إلى أنه من المقلوب لم أر به بأسا ، حتى كأنه قال : ومن يكن شريكهما تطمع نفسه كل مطمع ، وحسن ذلك شيئا العلم بأنه إذا كان شريكهما كانا أيضا شريكيه ، فشجُع بهذا القدر على ما ركبه من القلب "[3].

لكـــنه أحيانا لا يأخذ بالقلب ، مفضلا عليه وجها بلاغيا ، فهو يرى ألا يحمل قـــول الخنســـاء (فإنما هي إقبال وإدبار) على حذف المضاف ، ويرى أن جعلها مخلوقـــة مـــن الإقبال والإدبار أبلغ . ويعزز ذلك بقوله تعالى :" خلق الإنسان من عَجَل "[4]. فخلق الإنسان من العجل أقوى معنى من أن يكون المراد : خلق العَجَل مـــن الإنســـان ، علـــى القلـــب ؛ لأن حمله على القلب يبعد في الصنعة ويصغر المعـــنى[5]. ويـــرى على وجه العموم أن عدم القلب أمثل من القلب ، قال: " فما

---

(1) لا يـــنكش :لا يـــنزف ولا ينتهي ماؤه .لا يفتج :لا يبلغ غوره .لا يؤبى :لا ينقطع من كثرته ، لا يغرض : لا ينزح . لا يغضغض : لا ينزح أيضا ،

(2) الخصائص2: 435 .

(3) الخصائص2: 423 .

(4) الأنبياء37.

(5) الخصائص2: 203 .

وجـدتَ مـندوحة عـنه لـم ترتكبه[1] . ويبدو أن ذلك مقصور على النحو . أما الصـرف فالقلـب فيه كثير ، لمن يطالع كتاب الخصائص. ومن الأمثلة عليه مما عده من باب الاتساع قولهم : " ما أطيبه وأيطبه ، وأشياء في قول الخليل، وقِسِيّ، وقوله [2]:

مروانُ مروانُ أخو اليوم اليَمِي

أصـله : الـيوْم الـيَوِم ، ثم قَلَب فصار : اليمو ، ثم أعلت الواو فقلبت ياء . فهذا ونحـوه طـريقه طـريق الاتساع من غير تَأَتٍّ ولا صنعة ، ومثله موقوف على السـماع ولـيس لنا الإقدام عليه من طريق القياس.[3]" وقال في موضع آخر بعد عرض مستفيض : وهو باب واسع [4].

تعدد وجوه الإعـــــراب :

وهي كثيرة ، أكتفي منها بشاهدين ، الأول قول الشاعر:

فكرَّتْ تبتغيه فوافقَتْه على دمِهِ ومصرعِهِ السباعا

تعـرب (السباع) مفعولا به لأنها داخلة في الموافقة ، فكأنه قال: وافقت السباعَ . ويجـوز أن تكون على حذف المضاف ؛ أي وافقت آثار السباع . قال أبو علي : لأنها لو وافقت السباع هناك لأكلتها معه[5].

ومن التعدد هذا قول الآخر[6]:

تذكرْتُ أرضاً بها أهلُها أخوالَها فيها وأعمامَها

فـيه وجهان من الإعراب : الأول أن أخوالها وأعمامها منصوبة بفعل مضمر دل علـيه الفعل المذكور ، والتقدير : تذكرت أخوالها فيها وأعمامها . والثاني إعراب

([1]) الخصائص2: 306 .

([2]) الخصائص 2: 76 .

([3]) الخصائص 2: 88، وانظر أوجه تأويل قلب وإعلال (اليوم اليمي)في المصدر نفسه2: 76، 77.

([4]) الخصائص 2: 172 .

([5]) الخصائص2: 426 .

([6]) الخصائص : 427 ..

(أخوالهـــا وأعمامها) بدل اشتمال من الأرض . على قوله تعالى : " قُتِل أصحاب الأخدود النارِ ذات الوقود "[1].

التضميـــــــــن:

وصفه ابن جني بأنه باب واسع لطيف طريف[2]. وحدَّه بأنه اتصال الفعل بحرف ليس مما يتعدى به ؛ لأنه في معنى فعل يتعدى به . من ذلك قوله تعالى:" أُحِلَّ لكم ليلة الصيام الرَّفَثُ إلى نسائكم "[3] فالرفث لما كان قي معنى الإفضاء عداه بإلى . ومثله بيت الفرزدق :

قد قَتَلَ الله زيادا عني

لما كان (قتل) في معنى : صرفه عني.

التحريـــــــــف :

ويشـــمل الاسم والفعل والحرف[4]: فالاسم يكون تحريفه مقيسا وغير مقيس، والأول مـــا غـــيَّرَ ه النسب قياسا ، نحو : نَمِر: نَمَريّ ، قاض: قاضَوِيّ ، حنيفة : حنفي . وكذلك التحقير وجمع التكسير ، رجل : رُجَيْل ورجال ، والثاني ما غيره النســـب على غير قياس ، كقولهم في جلولاء : جلوليّ، وفي خراسان : خُرْسيّ ، وفي زَبينة : زَبانيّ . ومما جاء في غير النسب ، نحو قوله:

من نسج داود أبي سلام

يريد : أبي سليمان . وقول لبيد :

دَرَس المنا بمُتالع فأبانِ

أراد المنازل . أما متالع وأبان فأسماء أماكن .

أمـــا تحريف الفعل فنحو قولهم في ظلِلْتُ : ظَلْت ، وفي أحْسَسْت : أحَسْتُ . ومنه ما جاء مقلوبا كقولهم في اضمحلّ : امضحلّ . وفي اكفهرّ : اكرهفّ . وفي يئس : أيس .

([1]) البروج: 4،3.

([2]) الخصائص2: 435 .

([3]) البقرة:187 .

([4]) الخصائص2: 436-441 .

أمـــا تحريف الحرف فقولهم : لابَل ، ولابَن ، وقولهم : قام زيد فُمَّ عمرو . وقالوا في سوف أفعل : سو أفعل ، وسف أفعل . وخففوا ربَّ وإنَّ وأنَّ ، فقالوا: رُبَ هَيْضَلٍ لَجِبٍ لَفَفْتُ بهيضل (1). وقوله :

أنْ هالكٌ كلُّ من يحْفَى ويَنْتَعِلُ

وقوله سبحانه: " إنْ كلُّ نفسٍ لَمَا عليها حافظ " على قراءة تخفيف لما .

المجـــــــــاز:

الاتســـاع أحد معان ثلاثة يعدل لأجلها من الحقيقة إلى المجاز ، هي الاتساع والتوكـــيد والتشـــبيه[2]. من ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم في الفرس : هو بحـــر. فالمعاني الثلاثة موجودة فيه . أما الاتساع فلأنه زاد في أسماء الفرس التي هـــي فـــرس وطِرف وجواد ونحوها البحر . حتى إنه إن احتيج إليه في شعر أو ســـجع أو اتســـاع استعمل استعمال بقية تلك الأسماء ، لكن لا يفضي إلى ذلك إلا بقريـــنة تســـقط الشبهة ...وأما التشبيه فلأن جريه يجري في الكثرة مجرى مائه . وأما التوكيد فلأنه شبه العرض بالجوهر ، فهو أثبت في النفوس منه .

وكـــان العلماء قبل ابن جني يتوسعون في دلالة المجاز ومفهومه. فقد جعله ابـــن قتيـــبة(276هـــ)المتأثر بالجاحظ شاملا للعناصر التالية، وهي عناصر جرى تصـــنيف كثير منها على أنها من موضوعات ظاهرة الاتساع، وهي: " الاستعارة، والتمثـــيل، والقلـــب، والتقديم والتأخير، والحذف، والتكرار، والإخفاء، والإظهار، والـــتعريض، والإفصـــاح، والكناية، والإيضاح، ومخاطبة الواحد مخاطبة الجميع، والجميع خطاب الواحد، والواحد والجميع خطاب الاثنين، والقصد بلفظ الخصوص لمعنى العموم، وبلفظ العموم لمعنى الخصوص،مع أشياء أخرى كثيرة"[3].

---

(1) الهيضل : الجيش ، ولف الجيش بالجيش خلطهما بالحرب

(2) الخصائص2: 442 .

(3) تـــأويل مشـــكل القـــرآن ، ابن قتيبةالدينوري ، تعليق وحاشية وفهرسة إبراهيم شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، بيروت ، ذ423هـــ-2002م، ص 22) .

الاتساع عند ابن هشام

عـــالج ابـــن هشام ظاهرة الاتساع في الباب الثامن من كتابه مغني اللبيب (ص884- 918) تحـــت عنوان (في ذكر أمور كلية يتخرج عليها ما لا ينحصر مـــن الصور الجزئية) .وقد حصرها في إحدى عشرة قاعدة ، استوفى فيها جميع عناصر ظاهرة الاتساع على وجه شامل . وسأوردها هنا مختصرة :

القاعـــــــدة الأولى :

إعطـــاء الشـــيء حكم ما أشبهه : في معناه ، أو في لفظه ، أو فيهما[1]. وقد ذكر ابن هشام للشبه المعنوي أكثر من ثلاث عشرة صورة ، منها دخول الباء في خبر أنَّ ، وتعدية الفعل (قرأ) بها ، إذا كان بمعنى تقرّبَ ، وعليه قول الشاعر :

هنَّ الحرائر لا ربَّاتُ أَحْمِرَةٍ سود المحاجر لا يقرأنَّ بالسُّوَر

وجـــواز (غـــيرُ قائمٍ الزيدان) لما كان في معنى : ما قائم الزيدان ، ولولا ذلك لم يجز . ودليل المسألة قوله :

غيرُ لاهٍ عداك فاطّرح اللهو ولا تغترر بعارضِ سِلْمِ

ومـــنه وقوع الاستثناء المفرغ في الإيجاب نحو قوله تعالى:" وإنها لكبيرةٌ إلا على الخاشعين"[2]. لأن المعنى: وإنها لا تسهل.

ومنه تعدية الفعل(رضي) بعلى في قوله:

إذا رَضِيَتْ عليّ بنو قُشَيْرٍ لعمرُ الله أعجبني رضاها

لمـــا كان (رضي عنه) بمعنى أقبل عليه بوجه ودِّه . وقال الكسائي : إنما جاز هذا حملا على نقيضه وهو (سخط) .

ومنه تذكير المؤنث وإفراد الجمع . قال أبو عبيدة لرؤبة بن العجاج لما انشد:

([1]) مغني اللبيب 884 .

([2]) البقرة 45 .

فيها خطوطٌ من سوادٍ وبَلَقْ كأنّه في الجلْدِ توليعُ البَهَقْ [1]

إن أردت الخطــوط فقل : كأنها ، أوالسواد والبلق فقل : كأنهما، فقال: أردت ذلك ويلك .

ومــنه(مررت بقومٍ عربٍ كلُّهم ، وبقاعٍ عرفجٍ كلُّه) فرفعوا الفاعل بالأسماء الجــامدة ، وأكــدوه لما لحظوا فيها المعنى ؛ إذ كان (العرب) بمعنى الفصحاء ، و(العــرفج) بمعنى الخشن . ومنه ما عده ابن هشام أبلغ مما ذكره ، وهو تنزيلهم اللفظ المعدوم الصالح للوجود بمنزلة الموجود ، وهو ما عرفَ عند النحاة بالتوهم كما في قولهِ :

بدا لِيَ أني لستُ مدركَ ما مضى ولا سابقٍ شيئا إذا كان جائيا

فعطف (سابقٍ) بالكسر الموجود على مدركٍ بالكسر المعدوم الصالح للوجود.

وقد نبه ابن هشام إلى أن الحمل على المعنى ليس بلازم ، فالمصدر الصريح قــد لا يعطى حكم المصدر المؤول (أنّ وأنْ وصلتهما) ، وبالعكس . ودليل الأول أنه لم يعطوه حكمهما في جواز حذف الجار، ولا في سدهما مسد جزأي الإسناد ، ودلــيل الثانــي أنهما لا يعطيانِ حكمه في النيابة عن ظرف الزمان ، فلا تقول : حســبتُ قــيامك ، كما تقول : حسبتُ أنك قائم . وتقول على الثاني : جئتكَ صلاةَ العصر ، ولا تقول : جئتكَ أن تصليَ العصر .

أما الحمل على اللفظ فله صور كثيرة أيضا نحو زيادة (إن) بعد ما المصدرية والظرفــية ، وتوكــيد المضــارع بالنون بعد لا النافية حملا لها في اللفظ على ما الموصولة الواقعة مبتدأ ، ودخول لام الابتداء بعد (إنّ) التي بمعنى (نعم) لِشبهها في اللفظ بإنّ المؤكدة ،

وشبه الاختصاص لفظاً بالنداء في قولهم : " اللهمّ اغفر لنا أيتها العصابة "

ومنه إيقاع (قط) بعد ما المصدرية كما تقع بعد ما النافية ، وعليه قول بعض الصحابة : " قصرنا الصلاة مع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أكثر ما كنا قطّ وآمنُهُ " .

---

(1) الــبلق : ســواد وبياض ، التوليع : استطالة البلق ، البهق : بياض مخالف مخالف للون الجسد وليس ببرص . انظر مدارسة هذا الرجز في خزانة الأدب للبغدادي 1: 102 .

ومـــنه إعطـــاء الحـــرف حكم مقاربه في المخرج حتى أدغم فيه نحو قوله تعالى:" خلقْ كل شيء "[1] أدغم القاف في الكاف .

أمـــا النوع الثالث من أنواع الحمل فهو الحمل على اللفظ والمعنى معا ، نحو اسم التفضيل وأفعل في التعجب؛ " فقد منعوا أن يرفع أفعل التفضيل الظاهرَ لشبهه بأفعل في التعجب وزنا وأصلا ومبالغة ، وأجازوا تصغير أفعل في التعجب لشبهه بأفعل التفضيل ، قال:

يا ما أُمَيْلِحَ غِزلانا شَدَنَّ لنا من هؤُليّائِكُنَّ الضّالِ والسَّمُرِ

ولم يسمع ذلك إلا في أحسن وأملح ، ذكره الجوهري ، ولكن النحويين قاسوه .

القاعدة الثانيـــــــــة:

إعطـــاء الشيء حكم الشيء إذا جاوره [2] كقول بعضهم : " هذا جحرُ ضبٌ خربٍ" بالجر ، والأكثر الرفع ، وقوله :

كأنّ أبانا في عرانين وَبْلِهِ كبيرُ أُناس في بجادٍ مزمّلِ

بجـــر مـــزمل علـــى المجـــاورة ومنه قراءة جر (وأرجلكم) [3]في آية الوضوء لمجاورتها (رؤوسِكم) .

ومنه في التوكيد قول الشاعر :

يا صاحِ بلّغْ ذوي الزوجاتِ كلِّهمِ أن ليس وصلٌ إذا انحلَّتْ عُرى الذَنَب

بخفض كلهم على المجاورة .

والذي عليه المحققون أن خفض الجوار يكون في النعت قليلا ، وفي التوكيد نادرا ، ولا يكون في النسق لأن العاطف يمنع من التجاور.

وأنكـــر السيرافي(368هـــ) وابن جني الخفض على الجوار ، وتأوّلاه على حذف المضاف وقيام المضاف إليه مقامه .

([1]) الأنعام 101 .

([2]) مغني اللبيب 894 .

([3]) المائدة 6 .

ومن الحمل على الجوار قولهم:" هنأني ومرأني " والأصل أمرأني، وقولهم:" هــذا رِجْــس نِجْــس " والأصل نَجِس بفتحة وكسرة ، وقراءة جماعة :" سلاسلاً وأغلالا " [1] بصرف سلاسل ، وفي الحديث " ارجعنَ مأزورات غير مأجورات " والأصل موزورات . ويسمى هذا الإتباع للتناسب .

القاعدة الثالثـــــــــة :

قــد يُشــربون لفظــاً معنى لفظٍ فيعطونه حكمه ، ويسمى ذلك تضمينا[2]. وفائدته :أن تؤدي كلمة مؤدّى كلمتين ، نحو قوله تعالى : " ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم"[3] أي ولا تضموها إليها آكلين . وقال أبو ذؤيب الهذلي :

حَمَلَتْ به في ليلةٍ مَزْءودةٍ كَرْهاً وعقد نِطاقِها لم يُحْلَل[4]

ضــمّن حَمَــل معــنى علق ، ولولا ذلك لتعدى بنفسه مثل "حملته أمّه كَرْهاً "[5]. وقولهم : " سَمِعَ اللهُ لمن حمده " أي استجاب ، عدّى (يسمع) باللام ، وإنما أصله يتعدى بنفسه مثل " يوم يسمعون الصيحة "[6].

وهــذا التضمين كثير ، قال أبو الفتح في كتاب التمام : أحسب لو جمع لجاء منه كتاب يكون مئين أوراقاً .

القاعدة الرابعـــــــــة:

التغليــب : يغلّــبون على الشيء ما لغيره ؛ لتناسب بينهما ، أو اختلاط[7]. فللتناســب قــالوا (الأبويــن) فــي الأب والأم ، ومنه " ولأبويه لكل واحد منهما

([1]) الإنسان4 .

([2]) مغني اللبيب 897 .

([3]) البقرة188 .

(4) مزءودة : مذعورة .

([5]) لقمان 14 .

([6]) ق 42 .

([7]) مغني اللبيب 900 .

السـدس"[1] و(الخافقيـن) فـي المشـرق والمغـرب ، وإنما الخافق المغرب . و(القمريـن) للشمس والقمر . و(العمرين) لأبي بكر وعمر . و(المَرْوَتين) للصفا والمروة .

ولأجل الاختلاط غلّب المخاطبين على الغائبين في قوله تعالى :"اعبدوا ربكم الـذي خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون "[2]. وغلب المذكرين على المؤنث حتى عدت منهم في " وكانت من القانتين " [3] .

ومـن التغليـب " أو لتعُودُنَّ في ملّتنا "[4] فإن شعيبا عليه السلام لم يكن في ملتهم قط ، بخلاف الذين كانوا معه .

القاعدة الخامسة :

تعدد معاني الفعل : إنهم يعبرون بالفعل عن أمور[5]:

أحدها : وقوعه ، وهو الأصل .

الثاني : مشارفته : نحو قوله تعالى: " والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصيةً لأزواجهم " [6] أي والذين يشارفون الموت وترك الأزواج يوصون وصية.

الثالـث : إرادته : وأكثر ما يكون ذلك بعد أداة الشرط نحو قوله تعالى :" إذا قمتم للصلاة فاغسلوا " [7]. ومنه في غير الشرط قوله تعالى :" وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا " [8] أي أردنا إهلاكها . وهذا أولى من قول من ادعى القلب في الآية، وقدر : وكم من قرية جاءها بأسنا فأهلكناها .

([1]) النساء 11 .

([2]) البقرة 21 .

([3]) التحريم 12 .

([4]) الأعراف 88 .

([5]) مغني اللبيب 902 .

([6]) البقرة 240

([7]) المائدة 6 .

([8]) الأعراف 4 .

الـــرابع : القـــدرة علـــيه ، نحو قوله تعالى: " وعداً علينا إنا كنا فاعلين " [1] أي قادريـــن علـــى الإعادة ، وأصل ذلك أن الفعل يتسبب عن الإرادة والقدرة ، وهم يقيمون السبب مكان المسبب والعكس .

القاعدة السادسة :

أنهـــم يعبرون عن الماضي والآتي كما يعبرون عن الشيء الحاضر ، قصدا إلـــى إحضاره في الذهن حتى كأنه مشاهد ساعة الإخبار . نحو قوله تعالى: " وإنّ ربـــك ليحكم بينهم يوم القيامة " [2]؛ لأن لام الابتداء في (ليحكم) للحال ، فعبر عن يوم القيامة ، وهو آت ، بفعل يدل على الحاضر .

وكذلك عبر عن الماضي بفعل مضارع يدل على الحال ، نحو قوله تعالى : " والله الـــذي أرســـل الـــرياح فتثـــير سحابا " [3] قصد بقوله : فتثير ، إحضار تلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة من إثارة السحاب .

القاعدة السابعة:

أن اللفظ يكون على تقدير ، وذلك المقدر على تقدير آخر[4]، نحو قوله تعالى :" وما كان هذا القرآن أن يُفْتَرى من دون الله " [5] فإنّ (يفترى) مؤوّل بالافتراء ، والافـــتراء مـــؤول بمُفْترى. وقالوا في (عسى زيد أن يقوم) كما قالوا قي الآية السابقة . وقيل : هو على حذف مضاف ، أي عسى أمر زيد القيام، أو عسى زيد صاحب القيام .

([1]) الأنبياء 104 .

([2]) النحل 124 .

([3]) الروم 48 .

(4) مغني اللبيب 907 .

(5) يونس37 .

القاعدة الثامنة:

كثــيرا ما يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل[1]؛ فمن ذلك قولهم : " كل شاة وسخلتِها بدرهم " و " ربَّ رجلٍ وأخيه " وقول الشاعر :

أيُّ فتى هيجاء أنت وجارها

ولا يحوز : كلّ سخلتها ، ولا رُبّ أخيه ، ولا أيّ جارها . فلا تضاف (كل وأي) إلى معرفة مفردة ، كما أن اسم التفضيل كذلك ولا تجر ربّ إلا النكرات .

وتذكــر هــذه القــاعدة بمــا عبر عنه ابن جني من قبل بقوله : " الاتساع بالأعجــاز أولــى منه بالصدور " [2] وهو يوازن بين تقدير مواقع مجاز الحذف المحتملة ، في قوله تعالى : " ولكن البر من اتقى " وهما :

- ولكن ذا البر من اتقى
- ولكن البر بر من اتقى

وقــد رجــح ابــن جني التقدير الثاني لأن الخبر أولى بالحذف من المبتدأ . وهو ترجــيح سليم ؛ لأن الخبر يحذف كثيرا وتنوب عنه أبواب أخرى مثل الفاعل في جملة (ما قائم الزيدان) ، ومثل الحال في جملة (ضربي العبد مسيئا) . وتنوب عنه شبه الجملة كما هو ذائع معروف .

وكذلــك في باب العطف فإن حذف المعطوف أولى من حذف المعطوف عليه في قولهم : راكب الناقة طليحان . وقد وازن ابن جني بين التقديرين التاليين :

- الناقة وراكب الناقة طليحان .
- راكب الناقة والناقة طليحان .

مرجحا الثاني ؛ لأن الحذف اتساع ، والاتساع بابه آخر الكلام وأوسطه ، لا صدره وأوله [3]. وكذلك (كان) تزاد حشوا أو آخرا ولا يجوز زيادتها أولا .

([1]) مغني اللبيب 908 .

([2]) الخصائص2: 362

([3]) الخصائص1: 290

واخـــتلف الواسطي (323هـــ) والعَبْدي (406هـــ) في أولوية المحذوف من قوله تعالى :" فصبر جميل " [1] قال الواسطي : الأولى كون المحذوف المبتدأ لأن الخبر محط الفائدة ، أي شأني صبر جميل . وقال العبدي : الأولى كونه الخبر؛ لأن التجوز أواخر الجملة أسهل ، أي صبر جميل أمثل من غيره [2].

والحـــق مع العبدي ، وإن كان الوجهان جائزين ، لأن الخبر وإن كان محط الفائدة وهو المقصود من الجملة فهو الأولى بالحذف ، تطبيقا للقاعدة القائلة : أول الفكـــر آخـــر العمل[3]. وهو لا يحذف إلا وعليه دليل . ولأن المبتدأ هو الركيزة الفكـــرية الرئيســـة فـــي الجملـــة ، وهو العمدة المتحدث عنه ، فالخبر أولى منه بالحذف .

ونقل السيوطي [4] عبارة ثالثة مرادفة للقاعدة القائلة بأنه (يغتفر في الثواني ما لا يغـــتفر فـــي الأوائل) وهي قولهم : يحتمل في التابع ما لا يحتمل في المتبوع . وذكر من فروع ذلك ظهور(أن) مع المعطوف على منصوب (حتى) كقوله :

حتى يكون عزيزا في نفوسهم أو أن يبين جميعا وهو مختار

فلا يجوز ظهور أن بعد حتى ، ولكنها ظهرت مع المعطوف على منصوب (حتى) وهو الفعل (يبين) .

وقـــال الأُبّـــدي(860هـــــ) في شرح الجزولية : إذا عطفت على المستغاث به كسرت اللام لأن الثواني يجوز فيها ما لا يجوز في الأوائل [5].

وقـــال ابن إياز(681ه ــ) في (شرح الفصول) : فإن قيل : هلا أضيف الفعل لفظا والتقدير إضافة مصدره ؟ فالجواب : أنّ ذلك اتساع وتجوز ، وهو قبيح في

([1]) يوسف 83.

([2]) مغني اللبيب 1: 806

([3]) الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة ، محمود عبد السلام شرف الدين ، دار مرجان للطباعة ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، 1404هـــ-1984م ، ص 272.

([4]) الأشباه والنظائر1: 399 .

([5]) الأشباه والنظائر1: 401.

الأوائل والمبادئ دون الأواخر والثواني [1].

وقال البيضاوي(685هـ) في تفسيره في قوله تعالى : " إنك أنت العليم الحكيم"[2]: أنت تأكيد للكاف كما في قولك : مررت بك أنت ، وإن لم يجز : مررت بأنت . إذ التابع يسوغ فيه ما لا يسوغ في المتبوع ؛ ولذلك جاز : يا هذا الرجل ، وإن لم يجز : يا الرجل [3].

وقال ابن الصائغ في تذكرته : أبو عمرو يختار النصب في الغلام من نحو : يا زيد والغلامَ ، وإن كان عطف النسق يقدر معه العامل ، وحرف النداء لا يباشر اللام ؛ لأنه يجوز في الثواني ما لا يجوز في الأوائل [4].

القاعدة التاسعة :

أنهم يتسعون في الظرف والمجرور ما لا يتسعون في غيرهما[5]؛ فلذلك فصلوا بهما الفعل الناقص من مفعوله ، نحو : كان في الدار ــ أو عندك ــ زيد جالسا . وفعل التعجب من المتعجب منه نحو : ما أحسن في الهيجاء لقاءَ زيد . وإنّ من معموليها نحو : إنَّ بحبّها أخاك مصابٌ .وفصلوا بهما بين الاستفهام والقول الجاري مجرى الظن كقوله :

أبعد بُعْدٍ تقول الدارَ جامعةً شملي بهم أم تقول البعدَ محتوما

وبين المضاف وحرف الجر ومجرورهما، وبين إذن ولن ومنصوبهما ، نحو قولهم على الترتيب : هذا غلامُ والله زيدٍ ، واشتريته بوالله درهمٍ . وقوله :

إذن والله نرميهم بحربٍ تُشيبُ الطفل من قبل المشيب

وقوله :

لن- ما رأيت أبا يزيد مقاتلا- أدَعَ القتالَ وأشهدَ الهيجاء

([1]) الأشباه والنظائر 1: 402 .

([2]) البقرة32 .

([3]) الأشباه والنظائر 1: 402.

([4]) الأشباه والنظائر 1: 402 .

([5]) مغني اللبيب 909 .

وقدموهما خبرين على الاسم في باب إنّ ، ومعمولين للخبر في باب ما نحو: ما في الدار زيد جالسا ، ومعمولين لصلة أل نحو : " وكانوا فيه من الزاهدين" [1] وعلى الفعل المنفي بما نحو قوله :

ونحن عن فضلك ما استغنينا

وعلى إنّ معمولا لخبرها في نحو : أما بعد فإني أفعل كذا وكذا .

القاعدة العاشـــــــرة:

من فنون كلامهم القلب [2]، وأكثر وقوعه في الشعر ، كقول حسان بن ثابت:

كأنّ سبيئةً من بيت رأسٍ يكون مزاجَها عسلٌ وماءُ[3]

فيمــن نصب المزاج، فجعل المعرفة الخبر والنكرة الاسم على القلب . والقلب في البيت قول من أقوال . وقول رؤبة :

ومَهْمَهٍ مُغْبرّةٍ أرجاؤه كأنّ لونَ أرضهِ سماؤُه

أي كأن لون سمائه لغبرتها لون أرضه ، فقلب التشبيه مبالغة ، وحذف المضاف.

وقال ابن مقبل :

ولا تَهيَّبَني المومأةُ أركبها إذا تجاوبت الأصداءُ بالسَّحَر

أي ولا أتهيبها .

وقال كعب :

كأنَّ أوْبَ ذراعيها إذا عَرِقَت وقد تلفَّعَ بالقُورِ العَساقيلُ

القور: الجبال ، والعساقيل : أوائل السراب . والأصل تلفع القور بالعساقيل ،لكنه قلب .

ومــنه فــي النــثر : أدخلــت القلنسوة في رأسي ، وعرضت الناقة على الحــوض. ويقال : إذا طلعت الجوزاء انتصب العود في الحرباء .وقال ثعلب في

([1]) يوسف 20 .

([2]) مغني اللبيب 911 .

(3) السبيئة : الخمر.

قولــه تعالى :" ثمَّ في سلسلةٍ ذرعُها سبعون ذراعا فاسلكوه "[1]: إن المعنى اسلكوا فيه سلسلة .

وقــيل : إنّ منه " وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا " وقد مضى ذكرها . ونقل الجوهري(393هــ) في قوله تعالى: " فكان قاب قوسين " [2] أنّ أصله قابَيْ قــوس ، فقلبــت التثنية بالإفراد ، وهو حسن إن فسّر القابُ بما بين مقبض القوس وســيّتها أي طــرفها . وفي قوله تعالى : " ما إنّ مفاتحَهُ لتنوءُ بالعُصْبة"[3]: إنّ المعنى لتنوء العصبة بها .

القاعدة الحادية عشرة :

من ملح كلامهم تقارض اللفظين في الأحكام[4]:

كإعطــاء (غير) حكم (إلا) في الاستثناء وإعطاء (إلا) حكم (غير) في الوصف بها وإعطاء (أنْ) حكم (ما) المصدرية في الإهمال وإعمال (ما) حملا على (أنْ) .

وإعطاء (إن) الشرطية حكم (لو) في الإهمال وإعطاء (لو) حكم (إن) في الجزم .

وإعطاء (لم) حكم (لن) في عمل النصب وإعطاء (لن) حكم (لم) في الجزم .

وإعطاء (ما) النافية حكم (ليس) في الإعمال وإعطاء (ليس) حكم ما في الإهمال

وإعطاء عسى حكم لعل في العمل وإعطاء لعل حكم عسى في اقتران خبرها بأن

وإعطاء الفاعل إعراب المفعول وعكسه عند أمن اللبس .

وإعطــاء (الحســن الوجه) حكم (الضارب الرجل) في النصب وإعطاء(الضارب الرجل) حكم (الحسن الوجه) في الجر .

وإعطــاء (أفعــل) فــي التعجب حكم (أفعل) التفضيل في جواز التصغير وإعطاء (أفعل) التفضيل حكم (أفعل) التعجب في أنه لايرفع الظاهر.

ولو ذكرت أحرف الجر ودخول بعضها على بعض في معناها لجاء من ذلك أمثلة كثيرة .

([1]) الحاقة 33 .

([2]) النجم 9 .

([3]) القصص76 .

([4]) مغني اللبيب 915 .

الاتساع عند السيوطي

خصص السيوطي في الجزء الأول من كتابه الأشباه والنظائر بابا للاتساع نقل فيه محتوى الباب الذي ذكره ابن السراج في الأصول . ورأى أن يشبع القول فيه لقلّة من عقد له بابا من النحاة[1]. فنقل شذرات من شرح التسهيل لأبي حيان ومن البسيط ، كما نقل عن الفارسي وابن عصفور (669هـ) والخضراوي وابن مالك دون أن يذكر المصادر.

وكان كل ما نقله محصورا في الاتساع في المصدر والظرف . وقد أعاد الحديث عن التوسع في الظرف في كتابه[2]. وحظي الظرف بنصيب وافر من اهتمامه إذا ما قيس بالموضوعات الأخرى . وهو على كل حال مجرد ناقل يجمع مختلف الآراء والمذاهب بدقة وأمانة ، دونما ترجيح وتفنيد . فلم أقع له على رأي مستقل في قضية الاتساع .

أما المصدر فنقل عن أبي حيان أن التوسع لا يكون إلا في المتصرف منه فينصب مفعولا به على التوسع والمجاز ، ولذلك فإنه يبنى لما لم يسم فاعله ، فيقال : ضُرِبَ ضربٌ شديدٌ ؛ لأن بناءه لما لم يسم فاعله فرع من التوسع فيه بنصبه نصب المفعول به . تقول الكرم أكرمته زيدا ، وأنا ضارب الضرب زيدا .

وجاء في (البسيط) أن المصدر يكون مفعولا ، وخبرا ، كالأسماء الجامدة ، وصفة إذا كان بمعنى فاعل . وإذا توسع به وكان عاما على أصله لم يثن ولم يجمع ، وإذا كان خاصا نحو ضَرْبُ زيدٍ وسَيْرُ البريد فربما جاز جمعه وتثنيته .

أما الظرف فيتوسع فيه ما لم يتوسع في غيره ، وفيه مسائل[3]:

ـ يتوسع في ظرف الزمان والمكان المتصرفين فيسند إليهما ويضاف إليهما ، وذلك ممنوع في عادم التصرف ، سواء في المشتق نحو المشتى والمصيف ، وغيره كاليوم ، والمصدر المنتصب على الظرف كمقدم الحاج وخفوق النجم . ولا

([1]) الأشباه والنظائر1: 19 .

([2]) همع الهوامع2: 123 .

([3]) الأشباه والنظائر1 : 20 .

يمـــنع التوسع إضافة الظرف إلى المظروف المقطوع عن الإضافة المعوض مما أضيف إليه التنوين نحو : سير عليه حينئذٍ .

ـــ إذا توســـع فـــي الظـــرف جعل مفعولا به مجازا ، ويجوز حينئذ إضماره غير مقرون بفي نحو : اليوم سرته .

ـــ يضاف إلى الظرف المتوسع فيه المصدر على طريق الفاعلية نحو : " بل مكرُ الليلِ والنهار " وعلى طريق المفعولية " تربّص أربعةِ أشهر " [1] . والوصف كذلك نحو : يا سارقَ الليلةِ أهلَ الدار ، ويا مسروق الليلة أهل الدار .

ـــ يسند إلى الظرف المتوسع فيه فاعلا نحو " في يوم عاصف " ونائبا عن الفاعل نحو " وُلِدَ له ستون عاما " ويرفع خبرا نحو : الضربُ اليومُ .

ـــ ظاهر كلام ابن مالك جواز التوسع في كل ظرف متصرف . ويستثني أبو حيان ظـــروف الأمكـــنة ، فليس التوسع مطردا فيها كلها ، بل التوسع فيها سماع نحو : نحا نحوك ، وقصد قصدك . فلا يجوز في (خَلْف) وأخواتها ، فلا تقول : ضربت خلفـــك ، فـــتجعله مضروبا . وكذلك لا يتوسع فيها بجعلها فاعلا كما في الزمان . وإنما كان ذلك لأن ظروف الزمان أشد تمكنا من ظروف المكان[2].

وعـــرض السيوطي لشروط التوسع في الظرف وخلاف النحاة فيها ، وهذه الشروط هي[3]:

الأول : ان يكون الظرف متصرفا . وقد اختلفوا في ظرف الزمان كما وضحت .

الثاني والثالث :ألا يكون العامل حرفا ، ولا اسما جامدا ؛ لأنهما يعملان في الظرف لا في المفعول به ، والمتوسع فيه مشبه بالمفعول به ، فلا يعملان به .

الرابع : ألا يكون العامل فعلا متعديا إلى ثلاثة ؛ لأن الاتساع في اللازم له ما يشبه به ، وهو المتعدي إلى واحد ، والاتساع في المتعدي

([1]) البقرة 226 .

(2) الأشباه والنظائر1: 22 .

(3) همع الهوامع2: 124 .

إلى واحد له ما يشبه به ، وهو المتعدي إلى اثنين ، والاتساع في المتعدي إلى اثنين له ما يشبه به ، وهو المتعدي إلى ثلاثة، فيجوز فيها . وأما ما يتعدى إلى ثلاثة فليس له ما يشبه به إذ ليس لنا فعل يتعدى إلى أربعة ، فيمنع .

هذا ما صححه ابن مالك ، ونسبه ابن عصفور للأكثرين .

وقيل يجوز في المتعدي إلى ثلاثة مفاعيل ، ولا مبالاة بعدم النظير ، وإلا لم يجز في اللازم . وقيل : يمكن الاتساع مع المتعدي إلى اثنين أيضا ؛ لأنه ليس له أصل يشبه به ، إذ لا يوجد ما يتعدى إلى ثلاثة بحق الأصل . والحمل إنما يكون على الأصول لا على الفروع ، وأيّد هذا أبوحيان لعدم السماع مع المتعدي إلى اثنين .

الخامس : ألا يكون العامل في الظرف كان وأخواتها ، حذرا من كثرة المجاز؛ لأنها رفعت ونصبت لشبهها بالفعل المتعدي ، والعمل بالشبه مجاز. فإذا نصبت الظرف على الاتساع –وهو مجاز أيضا – كثر المجاز فيمنع منه . وعليه أبوحيان .

وأجاز ابن عصفور الاتساع مع كان كسائر الأفعال .

السادس : لا يجوز تكرار التوسع في الشيء الواحد، مثال ذلك أن تتوسع فتضيف إليه ثم تنصبه نفسه نصب المفعول به توسعا [1].

([1]) الأشباه والنظائر1: 23 .

الاتساع عند ابن الأثير

أردت بهـذا القسـم من البحث أن أقف على مفهوم الاتساع من وجهة نظر البلاغيين ، لوثاقـة الصـلة بين النحو والبلاغة ، ثم إن ظاهرة الاتساع تتصل بالعلميـن فتضـع رجلا هنا ورجلا هناك . وقد اخترت ابن الأثير(637هـ) من البلاغيين لأني رأيت منه اهتماما بالظاهرة في كتابه المثل السائر، عندما تحدث عـن الاسـتعارة ممـيزا بيـنها وبين الاتساع . كما خصص لها بابا طويلا في كـتابه(الجـامع الكبير) سماه شجاعة العربية .وهي تسمية تذكرنا بشجاعة العربية عـند ابن جني . كما سألمّ في ذيل هذا القسم برسالة من رسائل ابن كمال باشا (940هـ) بعنوان (رسالة أن التوسع شائع). وسوف أتعرض لمفهوم الاتساع في العمدة لابن رشيق ، وفي خزانة الأدب لابن حجة الحموي .

فالتوسـع البلاغـي عـند ابن الأثير هو عدول عن الحقيقة إلى المجاز لغير مشاركة بين المنقول والمنقول إليه ، طلبا للتوسع ،إذ التوسع في الكلام مطلوب[1]. وهـو نوعـان : قبيح وحسن . أما القبيح فعلة قبحه راجعة لبعد ما بين المضاف والمضـاف إلـيه ، وذاك لأنـه يلحق بالتشبيه المضمر الأداة الذي لا مناسبة بين المشبه والمشبه به فيه . ومنه إضافة الرِّجْل إلى المال في قول أبي نواس :

ما لِرِجْلِ المال أمستْ تشتكي منه الكلالا

وأمـا الحسـن فـيرد على غير وجه الإضافة ، وهو حسن لا عيب فيه ، كقوله تعـالى:" ثمّ استوى إلى السماء وهي دخان فقال لها وللأرض ائتيا طَوعا أوكَرها قالتا أتينا طائعين " [2] فنسبة القول للسماء والأرض من باب التوسع ؛ لأنهما جماد ، ولا مشاركة هنا بين المنقول والمنقول إليه[3] .

([1]) المثل السائر 1: 361 – 364 .

([2]) فصلت 11 .

([3]) المثل السائر 1: 363 .

وعلـــى هـــذا ورد مخاطبة الطلول ، ومساءلة الأحجار في مطالع القصائد . ولا وجه لها إلا مساءلة الأهل ، كالذي في قوله تعالى : " واسأل القرية " أي أهل القرية .

والاتســـاع قســـم من أقسام المجاز الثلاثة وهي : إما توسع ، أوتشبيه ، أو اســـتعارة [1]. وهـــذا التقســـيم يختلف بعض الاختلاف عن تقسيم ابن جني ، وهو محصـــور في العنصر الأخير ، وهو الاستعارة التي جاءت بدلا من المبالغة عند ابن جني .

على أن ابن الأثير لم يقتصر على هذا المفهوم الضيق للاتساع في كتاب آخر لـــه اسمه الجامع الكبير، بل تجاوزه مضيفا إليه عناصر أخرى ، في مطلع بحث ســـماه شـــجاعة العربية ، استهله بقوله: " وهو نوع من علم البيان تتكاثر لطائفه، وتـــتوفر محاســـنه ؛ لأن معظـــم الـــبلاغة مـــندرجة في أثنائه ، ومنطوية تحت ضروبه"[2].

وأشـــار باقتضـــاب غـــير مُنْصِف إلى أن ابن جني تناول في كتابه الموسوم بالخصائص شيئا من التقديم والتأخير ، والحمل على المعنى . لكنه هو أتى في هذا النوع بأشياء عجيبة ، ونكت طريفة ، عثر عليها في أثناء القرآن الكريم . وقال إن شجاعة العربية هذه تنقسم ستة أقسام :

ـــ الالتفات

ـــ الإخبار عن الفعل الماضي بالمضارع وعن الفعل المضارع بالماضي .

ـــ عكس الظاهر

ـــ الحمل على المعنى

ـــ التقديم والتأخير

ـــ الاعتراض

([1]) المثل السائر 1: 364 .

([2]) الجـــامع الكبير ، ضياء الدين ابن الأثير ، تحقيق مصطفى جواد ورفيقه ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، بغداد ، 1375هـــ-1956م ، ص 98 .

أمـــا الالـــتفات فهو الرجوع من الغيبة للخطاب ، ومن الخطاب للغيبة . وهو يـــرى أنـــه أسلوب يقوم بتطرية نشاط السامع ، ويوقظ إصغاءه . وليس يفعل ذلك اتساعا فقط بل لأمر أعلى .

ومـــن الالتفات عنده نوع ثان هو الرجوع من الفعل المستقبل إلى فعل الأمر نحو قوله تعالى : " قال إني أُشْهِدُ الله واشْهَدوا أني بريء مما تشركون " [1].
فـــأتى بفعل الأمر(اشهدوا) بعد الفعل المضارع (أُشْهِد) . وجعل من الالتفات نوعا ثالـــثا هـــو الرجوع من خطاب التثنية إلى خطاب الجمع ، ومن خطاب الجمع إلى خطـــاب الواحد . فمن ذلك قوله عز وجل : " وأوحينا إلى موسى وأخيه أن تبوَّءا لقومكمـــا بمصر بيوتا واجعلوا بيوتكم قبلة وأقيموا الصلاة وبَشِّر المؤمنين "[2] ثم قـــال : ألا تـــرى إلـــى هـــذا المعـــنى والتوســـع في الكلام . فإنه ثنّى(تبوءا) ثم جمع(واجعلوا) ثم وحّد(وبشر) .

أما القسم الثاني الذي هو الإخبار بالفعل المضارع عن الماضي فهو أبلغ لأن فيه توضيحا للحال واستحضارا للصورة ، حتى كأن السامع يشاهدها . ومنه قوله تعـــالى : " ألـــم تـــر أن الله أنزل من السماء ماءً فتصبحُ الأرض مُخْضَرَّة إن الله لطيف خبير "[3]. وأما الإخبار بالماضي عن المضارع فإنه يدل على أن الحدث قد كـــان ووجـــد ، وصـــار من الأمور المقطوع بها ، والمحكوم بكونها وحدوثها ، خصوصا إذا كان المضارع من الأشياء الهائلة التي لم توجد ، فيجعل عند ذلك مما قـــد كان ووجد ، نحو قوله تعالى :" ويوم يُنْفَخُ في الصور ففَزِعَ من في السموات والأرض إلا ما شاء الله وكل أتوه داخرين " [4] فجاء بـــ(فزع) بلفظ الماضي بعد المضارع (ينفخ) للإشعار بتحقيق الفزع وثبوته وأنه كائن لا محالة.

أمـــا النوع الثالث المسمى عكس الظاهر فقد جزم ابن الأثير أنه مما لم يذكره أحـــد ولا أشار إليه ، وأنه متفرد بذكره . وليس الأمر كما ذكر فقد ذكره ابن قتيبة

([1]) هود54 .
([2]) يونس87 .
([3]) الحج63.
([4]) النمل87 .

في باب طويل سماه (باب مخالفة ظاهر اللفظ معناه)[1]وأورده أيضا ابن فارس من قبل [2].

وعلـــله بـــأن العرب قد توسعوا في كلامهم ، وتجوزوا إلى غاية ، يذكرون كلامـــا يـــدل ظاهـــره على معنى ، وهم يريدون به معنى آخر عكسه وخلافه[3]. واستشـــهد علـــيه بقـــول علي بن أبي طالب (رضي الله عنه) واصفا مجلس النبي (صـــلى الله عليه وسلم) قال : " لا تُنْثَى فلتاته " أي لا تذاع . فالظاهر أن ثم فلتات غير أنها لا تذاع ، وليس المراد ذلك . بل المراد أنه لم يكن ثَمّ فلتات أصلا فتذاع.

أمـــا الـــنوع الـــرابع فهـــو الحمل على المعنى ويشمل تأنيث المذكر وتذكير المؤنث، وتصور معنى الواحد للجماعة والجماعة للواحد ، وحمل الثاني على لفظ الأول، أصـــلا كان ذلك اللفظ أو فرعا .وقد ورد في القرآن الكريم ،وفصيح الكلام شـــعرا ونـــثرا . ويكاد بحثه في هذا النوع من الاتساع أن يكون تلخيصا لما ذكره ابن جني في كتاب الخصائص .

أمـــا الـــنوع الخامس فهو التقديم والتأخير . وهو مما لا يتعلق بالنحو ، وهو نوعـــان : أحدهمـــا يكون التقديم هو الأولى والأبلغ للاختصاص أو لفائدة تقتضي ذلـــك، والآخر يكون التأخير هو الأولى والأبلغ خوفا من فساد المعنى واختلاله . وأمـــا الـــنوع الأول فكـــتقديم المفعول على الفعل ، وتقديم الخبر على المبتدأ ، وتقديـــم الحال والظرف على العامل . وأتى بأمثلة كثيرة على ذلك مما هو مألوف ومعروف .

وأمـــا الـــنوع الثانـــي فهو أن يقدم ما الأولى به التأخير ؛ لأن المعنى يختل بـــتقديمه ، كتقديم الصفة على الموصوف ، والصلة على الموصول ، والمعطوف علـــى المعطوف عليه ، سواء بيانا كان أم نسقا ،إلا عطف النسق في الواو وحده، نحـــو : جاء وعمرٌو زيدٌ . وأتى ابن الأثير ببعض الشواهد نفسها التي ذكرها ابن

([1]) تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ، ص170 .

([2]) المزهرفي علوم اللغة للسيوطي1: 261 .

([3]) الجامع الكبير 105 .

جنـــي ، ونقـــل طرفا من كلامه وتحليله للشواهد دونما توثيق ، ومن هذه الشواهد قول الشاعر:

فليستْ خراسانُ التي كان خالدٌ بها أَسَدٌ إذ كان سيفاً أميرُها

والبيـــت فيه مدح لخالد القسري وهجاء لأسد . وكان أسد ولي خراسان بعد خالد. والشاعر يريد أن يقول : وليست خراسان البلدة التي كان خالد بها سيفا إذ كان أسد أميرها . ففي (كان) الثانية ضمير الشأن ، والجملة بعدها خبرها . وقد قدم بعض مـــا (إذ) مضـــافة إليه ، وهو أسد ، عليها . وفي تقديم المضاف إليه أو شيء منه على المضاف من القبح ما لا خفاء فيه . وأيضا فيه تقديم (أسد)، وهو أحد جزئي الجملـــة المفسرة للضمير، والضمير لا يكون تفسيره إلا من بعده. وقد قال بعد أن استعرض عددا من الشواهد المشابهة :" وقد استعمل الفرزدق هذا الضرب كثيرا ، كأنه كان يقصد ذلك في شعره ويتعمده ؛ لأن مثل ذلك لا يأتي إلا متكلفا مقصودا " وهو " عيب في التأليف فاحش "[1].

ثـــم نقـــل طرفا من التقديم والتأخير المقرون بهمزة الاستفهام ، مما ورد في دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني(471هـــ) دون أن يشير إليه أيضا[2].

وأما الاعتراض فقد استهله موضحا أن الجائز وغير الجائز من هذا الضرب إنمـــا يؤخـــذ مـــن كتـــب الـــنحو ، كالاعتراض بين القسم وجوابه ، وبين الصفة والموصوف ، وبين المعطوف والمعطوف عليه . وأشباه ذلك مما يجوز استعماله، وكالاعتراض بين المضاف والمضاف إليه ، وبين إنّ واسمها ، وبين حرف الجر ومجـــروره . أمـــا ما يقصده من الاعتراض ها هنا فهو ما يفرق به المؤلف بين الجيد منه والرديء ، لا ما يعرف به الجائز وغير الجائز .

والاعـــتراض عـــنده نوعان : أحدهما لا يأتي في الكلام لفائدة ، وهو جار مجرى التوكيد ، والآخر يأتي في الكلام لفائدة . فمما جاء منه لفائدة قوله تعالى: "

([1]) الجامع الكبير 114 .

([2]) الجامع الكبير 114-117 .

وإنه لقسم لو تعلمون عظيم " [1] اعترض بين الصفة والموصوف بقوله تعالى (لو تعلمون) والفائدة هي تعظيم المقسم به.

وأمـــا الاعـــتراض الـــذي يأتي لغير فائدة فهو أيضا ضربان : الأول يكون دخـــوله في الكلام كخروجه منه ، لا يؤثر حسنا ولا قبحا . والثاني يكون مؤثرا في الكلام نقصا ، وفي المعنى فسادا [2] ومن الأول قول النابغة :

يقول رجال يجهلون خليقتي لعل زيادا لا أبا لك غافل

فقوـــله (لا أبالك) اعتراض لا فائدة فيه .وليس يؤثر في هذا البيت حسنا ولا قبحا. ومن الضرب الثاني قول بعضهم :

فقد والشكُّ بيِّنَ لي عناءٌ بوَشْكِ فراقهم صُرَدٌ يصيحُ

فمن رديء الاعتراض في البيت الفصل بين (قد) والفعل (بين) وذلك قبيح لوجوب اتصـــال قـــد بمـــا تدخل عليه من الأفعال . وقد فصل بين المبتدأ الذي هو الشك والخـــبر الذي هو عناء بقوله : بَيّن . وفصل بين الفعل الذي هو بين وفاعله الذي هو صُرَد بخبر المبتدأ الذي هو عناء . فقبح البيت كما ترى لا خفاء فيه .

أما ابن كمال باشا فيبدو أنه أراد أن يدلل على شيوع التوسع في لغة العرب؛ ولذلـــك بـــدأ رســـالته بقوـــله : "اعلم أن التوسع شائع في كلام العرب وهو على أنحاء"[3]. وذكر من هذه الأنحاء عددا قليلا لم يتجاوز أربعة نماذج هي :

1ـــ إجـــراء الاسم مجرى الصفة ، كقولك : أنا من هذا الأمر فالج بن خلادة ، وهو اسم رجل بريء من الخيانة ، فأجرى الاسم مجرى الصفة . ومنه قوله :

أسد عليَّ وفي الحروب نعامةٌ فَتْخاءُ تنفرُ من صفير الصافر

أي مجـــترىء صائل عليَّ وفي الحروب نعامة أي جبان هارب . وقال ابن مالك : إذا قلـــت: هـــذا أسد ، مشيرا إلى السبع ، فلا ضمير في الخبر . وإذا قلته مشيرا إلـــى الـــرجل الشجاع ففيه ضمير مرفوع ؛ لأنه مؤول بما فيه معنى الفعل . ولو أسند إلى ظاهر لرفعه ، كقولك : رأيت رجلا أسدا أبوه .

([1]) الواقعة76 .

([2]) الجامع الكبير ص 118،121 .

([3]) رسائل ابن كمال باشا اللغوية 55-65 .

2ــ التضمين ، وقد يحمل التفسير السابق على نوع من التوسع يسمى التضمين ، قــال صــاحب الكشــاف في تفسير قوله تعالى :" وهو الذي في السماء إله وفي الأرض إلــه "[1] : ضــمن اسمه تعالى معنى وصف ، فلذلك علق به الظرف في قولــه : في السماء وفي الأرض ، كما تقول : حاتم في طيء و حاتم في تغلب ، على تضمين معنى الجود.

3ــ اسم جامد اشتهر مسماه بوصف صالح لتعلق الجار به . فاسم الجنس أسد في قولــه : أسد علي وفي الحروب نعامة ، لم يخرج عن معناه الحقيقي ليستعمل في معــنى جريء على ما توهم ، بل لأنه لوحظ مع معناه الحقيقي على سبيل التبع ما هو لازم له ومفهوم منه في الجملة .

4ــ الاتساع في المعنى ، ونبه على هذا اللون من الاتساع عبد القاهر الجرجاني في دلائل الإعجاز قال : لم ترد الخنساء في قولها : إنما هي إقبال وإدبار ، غير معــناها حتى يكون المجاز في الكلمة ، وإنما المجاز في أن جعلتها لكثرة ما تقبل وتدبر كأنها تجسمت في الإقبال والإدبار . وليس أيضا على حذف مضاف وإقامة المضــاف إلــيه مقامــه ، وإن كانوا يذكرونه منه ، إذ لو قلنا إنما هي ذات إقبال وإدبــار أفســدنا الشــعر على أنفسنا ، وخرجنا إلى كلام مفسول ، وكلام عامي مرذول لا مساغ له عند من هو صحيح الذوق والمعرفة .

وهذه الأنواع القليلة من التوسع التي جاء بها ابن كمال باشا أنواع محصورة في نمط من أنماط البيان يعرف عند البلاغيين بالتشبيه البليغ .

ومــن كتــب النقد والبلاغة التي أفردت للاتساع بابا كتاب خزانة الأدب لابن حجة الحموي(837هــ) والعمدة في محاسن الشعر ونقده لابن رشيق(456هــ) ، وهمــا يقصدان به احتمال تعدد وجوه التأويل . قال ابن رشيق :" وذلك بأن يقول الشاعر بيتا يتسع فيه التأويل ، فيأتي كل واحد فيه بمعنى ، وإنما يقع ذلك لاحتمال اللفظ ، وقوته ، واتساع المعنى . ومن ذلك قول امرىء القيس يصف حصانه:

مِكَرٍّ مِفَرٍّ مُقْبلٍ مُدْبرٍ معاً كجُلمودِ صخرٍ حطّه السيلُ من علِ

([1]) الزخرف84 .

الفصل الرابع

مسوغات ظاهرة الاتساع

توطئـــــــــة :

بُنِيتْ ظاهرة الاتساع في العربية على قوة إحساس العرب بلغتهم ، واستعمالهم لها على وجوه لا يفطن إلى دقتها من لم يألف مذاهبهم في الكلام . ولذلك قال ابن هشـــام وهو يعالج إعراب كلمة (فضلا) :" ولعل من لم يقْوَ أنسه بتجوزات العرب يقدح فيما ذكرت بكثرة الحذف ، وهو كما قيل :

إذا لم يكن إلا الأسنَّة مركب فلا رأي للمحتاج إلا ركوبها

وقـــد بينت في التوجيه الأول أن مثل هذا الحذف والتجوز واقع في كلامهم . قال أبو الفتح : " من عرف ألف ، ومن جهل استوحش " [1].

ويبدو أن عوامل عدة تقف وراء هذه الظاهرة ، بعضها يعود إلى الاستعمال ، وبعضـــها إلى التطور ، وبعضها مرجعه تعدد اللهجات . وكثير منها عوامل غير لغويـــة ولكـــنها مما يكتنف الموقف اللغوي ويرافقه مثل السياق وظروف الخطاب وحالة المتكلم وحالة المخاطب . وبعضها يعود إلى طبيعة اللغة ونظامها الداخلي.

وأبدأ الآن باستعراض أشهر هذه العوامل:

---

[1] المســـائل الســـفرية في النحو ، ابن هشام ، تحقيق حاتم صالح الضامن ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ، بيروت ، 1403 هـــ-1983م ، ص 20 ، الخصائص2: 152 .

النظام والكلام

ثمـــة فـــرق بين الكلام والنظام اللغوي ، " وقد انتشرت التفرقة بين الموجود بـــالقوة والموجـــود بالفعل ، أو بين اللغة (language) والكلام (speech)انتشارا واســـعا بيـــن علماء اللغة المحدثين منذ السنوات الأولى من القرن العشرين . ولقد كـــان اللغوي السويسري فرديناند دي سوسير الرائد الأول في وضع مبادىء هذه التفرقة . فالكلام – في نظره – ما هو إلا وجه من أوجه النشاط الإنساني أما اللغة فهـــي وعاء هذا النشاط "[1] فالكلام عمل واللغة حدود هذا العمل ، والكلام سلوك واللغـــة معايـــير هـــذا السلوك ، والكلام نشاط واللغة قواعد هذا النشاط ، والكلام حركة واللغة نظام هذه الحركة ، والكلام يُحَسّ بالسمع نطقا وبالبصر كتابة واللغة تفهـــم بالتأمل في الكلام . فالذي نقوله أو نكتبه كلام ، والذي نقول بحسبه ونكتب علـــى وفقه هو اللغة . فالكلام هو المنطوق وهو المكتوب ، واللغة هي الموصوفة فـــي كتب القواعد وفقه اللغة والمعجم ونحوها . والكلام قد يحدث أن يكون عملا فرديا ولكن اللغة لا تكون إلا اجتماعية[2].

فهذا التفريق بين الموجود بالفعل والموجود بالقوة ، بين الزائل والدائم ، بين الفردي والاجتماعي ، يعد خطيرا في تاريخ علم اللغة في القرن العشرين "[3].

لذلـــك فـــإن الكلام لا يطابق النظام تماما ، بل ينحرف عنه بدرجات متفاوتة سجلها النحاة في أثناء تقعيدهم ظواهر الاستعمال . وقد استنفد تتبع هذا الانحراف عـــن قواعـــد الـــنظام العامـــة جهودا واسعة من النحاة دارت أغلبها حول تخريج النصـــوص التـــي زاغـــت عـــن أحكام النظام وتأويلها. فظواهر الكلام بوصفها تحقيقات فردية شخصية تنحرف بدرجة مؤكدة عن الوصف العام لنظام اللغة. كما أن مســـتوى المقارنة الذي يوضع تحت تصرف التحليل اللغوي لا يمكن أن يكون

---

(1) دور الكلمة في اللغة ، ستيفن أولمن ، ترجمة د. كمال محمد بشر ، مكتبة الشباب ، القاهرة ، 1975م ، ص 28،29 .

(2) اللغة العربية مبناها ومعناها :32 .

(3) دور الكلمة في اللغة 29 .

اللغة نفسها بل الوصف العلمي للغة ، ومن الوجهة النظرية لا بد من وجود فروق بين النظام اللغوي (المعيار) وظواهر الاستخدام اللغوي (الأداء)[1].

علـــى أن طائفـــة كبـــيرة من هذا الزيغ والانحراف أصبحت من كلام العرب الفصيح وتراكيبهم البليغة . وأطلق عليها العلماء عبارة (سنن العرب في كلامها). وقـــد ذكـــرها ابن فارس (395هـــ) في الصاحبي . وجمع مقدارا كبيرا منها أبو منصور الثعالبي وجلال الدين السيوطي [2].

ولعل العرب كانوا يفعلون ذلك – أي ينحرفون بالكلام عن النظام – فيحذفون ويـــزيدون ، وبقدمـــون ويؤخرون ، ويحملون على المعنى ، ويقلبون ، ويضعون الكـــلام في غير مواضعه اعتمادا على ما عند السامع من حدس وقدرة عقلية على فهم المراد . ومن الأمثلة الطريفة على ذلك ما عرف عند البلاغيين بالطي والنشر ، وهو أسلوب يعتمد على قدرة السامع على إعادة ترتيب العبارة في الذهن بحيث يلحـــق كـــل شيء بنظيره . ومن أمثلته قوله تعالى :" ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله "[3] فالسكن راجع لليل ، وابتغاء الفضل عائد النهار . ومنه أيضا قول عُبَيْدالله بن عبدالله بن عُتبة : ما أحسن الحسنات في آثـــار السيئات وأقبح السيئات في آثار الحسنات ، وأقبح من ذا وأحسن من ذاك ، الســـيئات في آثار السيئات ، والحسنات في آثار الحسنات . والعرب تلفُّ الخبرين المختلفين ثم ترمي بتفسيرهما جملة ، ثقةً بأن السامع يردُّ إلى كلٍ خبره[4] .

ويـــبدو أن هذا الخروج والانحراف أمرٌ تفرضه طبيعة النشاط اللغوي الذي يتأثر بعوامل متحركة تشارك في الحدث اللغوي ، وهي أربعة أطراف رئيسية هي : مرســـل الكـــلام ومتلقيه وموضوعه ومقامه ، فتتأثر صور الكلام بها من حيث الـــزيادة ، والحذف ، والتقديم ، والتأخير، والتغليب ، والقلب، وسواها من أشكال الاتساع . فتتضافر هذه الأطراف الأربعة في سد الثغرات وتحديد المعنى المراد .

([1]) لغات البشر ، لماريوباي 37-44 ، والعربية ، نحو توصيف جديد في ضوء اللسانيات الحاسوبية ، لنهاد الموسى : 26 .

([2]) انظر فقه اللغة وسر العربية 322-387 ، والمزهر في علوم اللغة 262-272 .

(3) القصص 73.

([4]) الكامل في اللغة 1: 109 وخزانة الأدب للحموي 1 : 149 .

وقد أشار إلى هذا الانحراف والزيغ من القدماء أبو سعيد السيرافي في تعريفه للنحو بقوله: " معاني النحو منقسمة بين حركات اللفظ وسكناته ، وبين وضع الحروف في مواضعها المقتضية لها ، وبين تأليف الكلام بالتقديم والتأخير ، وتوخّي الصواب في ذلك وتجنّب الخطأ من ذلك . وإن زاغ شيء عن هذا النعت فإنه لا يخلو من أن يكون سائغا بالاستعمال النادر والتأويل البعيد ، أو مردودا لخروجه عن عادة القوم الجارية على فطرتهم .. " [1].

فكما عرفت اللغة العربية القاعدة والقانون ألفتْ كذلك الرخص التركيبية وروح القانون . وكما عهدت التحديدات ورسم الحدود عرفت السعة والمرونة ، فلم تقفل الباب دون التلون التركيبي والتنوع الأدائي . وعلة ذلك أن اللغة ظاهرة اجتماعية ليس لقواعدها صرامة وثبات القواعد الطبيعية . فالقوانين الطبيعية لا تتخلّف ولا تزيغ ، بينما القواعد اللغوية تخضع للإرادة الإنسانية التي تعتريها عوامل القوة والضعف ، واختلاف الأزمنة والأمكنة .

وفي مكنة الباحث أن يفسر هذا الترخص والسعة – وهو ما سميته بالفرق بين الكلام والنظام – في اللغة العربية ، وفي غيرها من اللغات ، بأمن اللبس الذي يعد غاية تحرص عليها كل اللغات . فإذا كان من الممكن الوصول إلى المعنى بلا لبس مع عدم توافر إحدى القرائن اللفظية الدالة على هذا المعنى فإن العرب كانت تترخص أحيانا في هذه القرينة اللفظية ؛ لأن أمن اللبس يتحقق بوجودها وعدمه[2]. وذلك بتوافر القرائن الأخرى التي تتضافر فتغني عن القرينة التي جرى الترخص فيها .

وقد أورد تمام حسان كثيرا من الشواهد والأمثلة التي أغنت فيها القرائن الأخرى عن القرينة المترخص بها مثل قرينة الإعراب والرتبة ومبنى الصيغة والمطابقة والربط والتضام والأداة والنغمة ، وقال في آخر استعراض هذه الجوانب :" وفي إدراك هذه الحقيقة تفسير لما عده النحاة مسموعا يحفظ ولا يقاس عليه ، أو عدوه شاذا أو قليلا أو نادرا أو خطأ . وكم أبدأ النحاة وأعادوا في قوله

([1]) الإمتاع والمؤانسة1: 121 .

([2]) اللغة العربية معناها ومبناها 233 .

تعالى :" إنّ هذان لساحران " ونحن ندرك من فهمنا لظاهرة تضافر القرائن وإغناء بعضها عن بعض أن المناسبة الموسيقية الصوتية دعت إلى إهمال العلامة الإعرابية ؛ لأن الرتبة واقتران الخبر باللام أوضحا أن لفظ (هذان) لا يمكن فيه إلا أن يكون اسم إنّ، ولم يعد للعلامة الإعرابية بعد ذلك من الأهمية ما يحتم الاحتفاظ بها، ولا سيما أمام إرادة المناسبة الموسيقية بين أصوات المتلازمين [1].

([1]) اللغة العربية مبناها ومعناها 233 –240 .

كثرة الاستعمال

يقــترن الاتساع كثيراً بعلّة كثرة الاستعمال عند النحاة ، حتى تبدو كأنها من أبرز عوامل الاتساع ، وبخاصةٍ في باب الحذف . وقد خصص لها السيوطي بابا فــي الأشباه والنظائر تحت عنوان " كثرة الاستعمال اعتمدت في كثير من أبواب العربــية "[1] جمــع فــيه كثــيرا من أقوال النحاة فيها . واهتم بهذه الظاهرة من المعاصرين عبد الفتاح الحموز في بحث له بعنوان " ظاهرة كثرة الاستعمال "

والمــراد بكثرة الاستعمال كثرة الدوران وشيوعه ، وكثير الاستعمال يعد في الغالب مطردا في القياس ، قال ابن جني : " إذا فشا الشيء في الاستعمال وقوي فــي القياس فذلك ما لا غاية وراءه "[2]. وقد يكون مطردا في الاستعمال شاذا في القــياس ، وهذا لابد من اتباع السماع الوارد فيه نفسه ، لكنه لا يتخذ أصلا يقاس عليه . وقد يكون شاذا في الاستعمال مطردا في القياس[3]، لكنه أكثر استعمالا من المقــيس ، ولــم يمنعهم شذوذه من كثرة استعماله ، مثل خبر عسى اسما صريحا (عســى زيــد قائما) الذي جاء السماع بحظره ، واستبداله بقولهم : عسى زيد أن يقــوم . فمــن الــنادر أن يأتي خبر عسى اسما صريحا ، ومنه هذه الجملة التي أصبحت مثلا سائرا (عسى الغوير أبؤسا) .

وقــد اقترن الاتساع عند ابن جني بكثرة الاستعمال في قوله : " لما اطرد هذا فــي كلامهم وكثر على ألسنتهم واستعمالهم تجاوزوه واتسعوا فيه "[4] يعني بذلك أن تجــاور الأحوال وتقارب الأزمنة يتسع في العبارة عنها حتى تبدو كأنها حدثت فــي زمن واحد ، نحو قولك : أحسنت إليه إذ أطاعني ، فجعلت الإحسان والطاعة كأنهما يحدثان في الوقت نفسه ، والحقيقة أن الطاعة سابقة الإحسان.

([1]) الأشباه والنظائر 1: 331 .

([2]) الخصائص 1: 126 .

([3]) الخصائص1: 96 .

([4]) الخصائص 3: 222 .

وما يعد من ظاهرة كثرة الاستعمال يمكن إخضاعه لنظرية التيسير والسهولة التـــي تدور في فلك تخفيف ما يكثر دورانه على الألسنة ؛ لأن العرب يميلون إلى التصرف والتلعب فيما يكثر استعماله[1].

وقـــد أحصـــى الحمـــوز أشهر محاورها ومسائلها ، فوجدها تكثر في أربعة محاور هي :

ـــ الحذف ، وهو أكبر المحاور .

ـــ جعـــل الكلمتين كلمة واحدة مثل(لا جَرَم) بمعنى حقاً، والعلم المنادى الموصوف بابـــن ، هو وصفته كالاسم الواحد من حيث جواز الفتح اتباعا لحركة (ابن) لكثرة الاستعمال ، فتقول: يا زيدَ بنَ عمرو .

ـــ القلب المكاني .

ـــالإمالة .

وقـــد أورد فيضا من المحذوفات التي سببها كثرة الاستعمال ، وهي محذوفات استعصـــى تأويلها – في رأيه – على النحاة واللغويين ؛ لأن الحذف فيها اعتباطي لا يخضع لقياس في كثير منها [2].

وألـــمَّ ســـيبويه كثـــيرا بهذه الظاهرة في بحوثه وتحليلاته ، فكثيرا ما ذكرها مقترنة بالمقام وسياق الحال ، قال : "وحذفوا الفعل من (إياك) لكثرة استعمالهم إياه فـــي الكـــلام فصار بدلا من الفعل.. فكأنه قال : احذر الأسد " . وقال معلقا على قولهـــم : رأسه والحائط ، كأنه قال : خلّ أو دع رأسه والحائط.. وكذلك قولهم : شـــأنك والحج ، كأنه قال: عليك شأنك مع الحج..ومثل ذلك : أهلك والليل ، كأنه قـــال : بـــادر أهلك قبل الليل . وقال بعد ذلك " وإنما حذفوا هذه الأشياء حين ثنّوا لكثرتها في كلامهم واستغناء بما يرون من الحال ، وبما جرى من الذكر " [3].

وقد ذكرها أيضا في مواضع كثيرة مقرونة بالخفة . وهما في الحقيقة ترجعان فـــي علم اللغة الحديث إلى ما عرف بقانون الاقتصاد اللغوي الذي يلجأ فيه المتكلم

([1]) ظاهـــرة كثرة الاستعمال ، د. عبد الفتاح الحموز، بحث منشور في المجلة العربية للعلوم الإنسانية ، جامعة الكويت ، عدد 25، مجلد 7 ،1987م ، ص :40 .

([2]) ظاهرة كثرة الاستعمال ص43 وما بعدها .

([3]) الكتاب1: 274،275 .

إلـــى الإيجـــاز والاختصار . وقد عبر سيبويه عن ذلك تعبيرا دقيقا ،قال : " زعم الخلـــيل أن قولهـــم : لاه أبـــوك ، ولقيته أمس ، إنما هو على : لله أبوك ، ولقيته بـــالأمس . ولكنهم حذفوا الجار ، والألف واللام ، تخفيفا على اللسان . وليس كل جار يضمر ؛ لأن المجرور داخل في الجار ، فصارا عندهم بمنزلة حرف واحد ، فمـــن ثـــم قبح . ولكنهم قد يضمرونه ويحذفونه فيما كثر من كلامهم ، لأنهم إلى تخفيف ما أكثروا استعماله أحوج ."[1]

ويعول سيبويه في تحليله كثيرا على كثرة الاستعمال ، حتى أصبحت كثرة الاستعمال هذه ملحظا حاضرا ومتكررا عنده في تعليل الظواهر التي خرجت على الأصل[2].

وممـــا يتســـع فيه لكثرته في الكلام حذف فعل القسم نحو: بالله لأقومنّ ، أي أحلف [3]. وكذلك الترخيم وهو حذف آخر الاسم في النداء .

قـــال ابـــن يعـــيش(646هـــ) : " قد توسعوا في الظروف بالتقديم والفصل ، خصوها بذلك لكثرتها في الاستعمال . ومما حذف لكثرة الاستعمال ياء المتكلم عند الإضافة ،والتنوين من جملة " هذا زيدُ بن عمرو" وقولهم : أيش ، ولم أُبَل ، ولا أدرِ ، ولم يكُ . وحذف الاسم في : لا عليك ، أي لا بأس عليك . والتخفيف في (قـــد) و(قط) إذ أصلهما التثقيل ؛ لاشتقاقهما من قددتُ الشيء وقططته . وقولهم : اللهِ لأفعلـــنّ ، بإضـــمار حـــرف الجر . قال سيبويه : جاز حيث كثر في كلامهم فحذفوه تخفيفا كما حذفوا رُبَّ [4].

وقـــالوا: دخلت الدار والمسجد فتوسعوا بحذف حرف الجر ، والتوسع مطرد مـــع (دخلت) لكثرة استعمالهم إياه[5].

ويقـــترن كـــثرة الاستعمال بالتخفيف في كثير من تعليلات النحاة ،وعلى ذلك نـــادت العرب لفظ الجلالة بالياء مباشرة (يا الله) لأنه كثر في ألسنتهم واستعمالهم

([1]) الكتاب 2: 162 .

([2]) الكتاب 2: 115 ،129، 195: 185، 203، 205، 208، 294 .

([3]) أسرار العربية 429 والأشباه والنظائر 1: 333 .

([4]) الأشباه والنظائر 1: 331.

([5]) شرح شذور الذهب :237 .

فخفّ على ألسنتهم ، فجوزوا فيه ما لم يجز في غيره "[1] ومن ذلك أيضا قولهم : (أيــش) والأصل فيه(أي شيء) .وقولهم (ويلُمّه) كثر في كلامهم ، فحذفوا بعض حــروفه تخفــيفا [2]. وقال ابن يعيش : " قال صاحب الكتاب : ولكثرة القسم في كلامهــم أكثروا التصرف فيه ، وتوخّوا فيه ضروبا من التخفيف ، من ذلك حذف الفعــل في (بالله) ، والخبر في (لَعَمْرك) ، وحرف القسم في (الله) . قال الشارح : اعلم أن اللفظ إذا كثر في ألسنتهم آثروا تخفيفه، وعلى حسب تفاوت الكثرة يتفاوت التخفــيف ، ولما كان القسم مما يكثر استعماله ويتكرر دوره بالغوا في تخفيفه من غير جهة واحدة [3]. "

واســتعملوا واو القســم بــدلا من الباء لأنهم أرادوا التوسعة في أدوات القسم لكــثرته فــي كلامهم . والواو تشبه الباء من وجهين : أحدهما أن الباء للإلصاق والواو للجمع ، والمعنيان متقاربان ، والثاني أنهما جميعا من الشفتين [4].

وقد بلغ من تعويلهم على هذا العامل أن تصوره بعضهم مقدرا فيما لم تنطق بــه العــرب ، وأن العرب لو استعملته لأكثرت من استعماله ، فمن ذلك وجوب إضــمار الفعل العامل في المنادى ، وفي التحذير " لأن الواضع تصور في الذهن أنه لو نطق به لكثر استعماله ، فألزمه الإضمار طلبا للخفة ؛ لأن كثرة الاستعمال مظنة التخفيف "[5]

وصــاحب هــذا الافتراض هو الأخفش سعيد بن مسعدة (215هــ) ، ولسنا معه فيما ذهب إليه . فما أُضمِر وما غُيِّر لم تفكر العرب في تغييره قبل شيوعه . وما جرى تغييره لم يكن مرجعه التفكير والتأمل ، بل جرى سليقة وارتجالا .

([1]) أسرار العربية 231 .

([2]) المصدر السابق نفسه : 23 .

([3]) شرح المفصل ، تقديم وفهرسة أميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، بيروت ، 1422هـ-2001م ، الجزء والصفحة 5: 248-249.

([4]) اللباب في علل الإعراب لأبي البقاء العكبري 1: 375.

([5]) الخصائص2: 31 والأشباه والنظائر1: 334 .

ومن الظواهر التي جاءت محمولة على كثرة الاستعمال الحمل على المعنى، فهو كثير في كلامهم ، وكذلك الحمل على الجوار ، وكذلك الحذف وجوبا وجوازا، وظاهرة الخروج على الأصل [1].

ولما كثرت الصفة أقيمت مقام الموصوف ، قال أبوعلي :" وليست إقامة الصفة مقام الموصوف بالمستحسنة في كل موضع ، وربما جرت الصفة لكثرتها في كلامهم مجرى الموصوف فيستغنى بها لكثرتها عن الموصوف ، كقولك : مررت بمثلك ، أي برجل مثلك . وقال عز وجل: " فله عشر أمثالها " أي عشر حسنات أمثالها [2].

قال أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (339هـ) : " وهم مما يغيرون الشيء عن حال نظائره إذا كثر في الكلام " [3] وقال ابن جني : " إنهم لما كثر استعمالهم إياه أشدُّ تغييرا " [4] وقال الشلوبين(654هـ): " الأعلام يكثر الشذوذ فيها لكثرة استعمالها ، والشيء إذا كثر استعماله غيروه " [5].

وقال الزمخشري في (الذي) : ولاستطالتهم إياه بصلته مع كثرة الاستعمال خففوه من غير وجه ، فقالوا (اللذِ) بحذف الياء ، ثم (اللذْ) بحذف الحركة ، ثم حذفوه رأسا واجتزءوا عنه بالحرف الملتبس به وهولام التعريف . وقد فعلوا مثل ذلك بمؤنثه ، فقالوا : اللتِ واللتْ[6].

وكثرة الاستعمال من الأصول المشهورة الذائعة لدى الكوفيين خاصة ، وهي عندهم مما يسوّغ الخروج على الأصل والقياس [7]، وقد تابعهم في القول بها

([1]) الإنصاف في مسائل الخلاف ،مسائل 14،65،69 .

([2]) كتاب العدد في اللغة ، ابن سيدة علي بن اسماعيل ، تحقيق عبد الله بن الحسين الناصر ورفيقه ، المكتبة الوطنية ، الطبعة الأولى ، عمّان ، 1413هـ-1993م ، ص 67 .

([3]) كتاب اللامات للزجاجي 101 .

([4]) سر صناعة الإعراب ، ابن جني ، تحقيق د. حسن هنداوي ، دار القلم ، الطبعة الأولى ، دمشق ، 1985م ، الجزء والصفحة 2: 543.

([5]) الأشباه والنظائر2: 52 .

([6]) المفصل :143 .

([7]) الإنصاف ، مسألة72، 26 .

بعـــض أكابر البصريين في بعض المسائل ، كمسألة ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر. وأوردوا عليها شواهد كثيرة [1]، منها قول الأخطل :

طَلَبَ الأزارقَ بالكتائبِ إذ هَوَتْ بشبيبَ غائلةُ الثّغورِ غَدُورُ

فـــترك صرف (شبيب) وهو منصرف . والبصريون الذين أيدوهم وذهبوا مذهبهم هـــم أبـــو الحسن الأخفش وأبو علي الفارسي وأبوالقاسم ابن بَرْهَان(456هـــ) . وتـــابعهم أيضا في هذه المسألة أبو البركات الأنباري مستندا إلى كثرة النقل الذي خرج عن حكم الشذوذ [2].

([1]) الإنصاف مسألة 70 .

([2]) لإنصاف مسألة 70 .

التطـــور

اللغة ظاهرة اجتماعية تخضع لناموس التغير والتطور. غير أن النحاة قصروا نصـوص الفصـحى علـى حقـبة زمنية معينة اصطلحوا على تسميتها بعصور الاحتجاج ، وهي في الحقيقة عصور لغوية عديدة ، تمتد في عمق الزمن إلى ثلاثة قـرون ، نصـفها قبل الإسلام ونصفها الآخر بعده . تطورت اللغة خلالها تطورا خضع لمؤثرات الزمان والمكان والجوار ، وغير ذلك من عوامل عديدة .

ولـم يفـت النحاة الإشارة إلى هذا التطور بعبارتهم الشهيرة وهي (الخروج علـى الأصل) ، كما أنهم استعملوا لفظة (التغيير) ومشتقاتها بكثرة في أثناء تحليل الظواهـر الـنحوية المختلفة . قال سيبويه : " وغيروا هذا لأن الشيء إذا كثر في كلامهـم كـان له نحو ليس لغيره مما هو مثله ... فالعرب مما يغيرون الأكثر في كلامهم عن حال نظائره " [1].

لكـن هـذه الإشـارات الكثيرة لم يترتب عليها منهج تاريخي يتتبع تطور الحـدث اللغـوي عبر الأحقاب المتطاولة التي أجمعوا على أنها هى عصر اللغة الفصحى . بل ظلت دراستهم للغة محصورة في إطار المنهج المعياري الذي قصر دراسـته علـى ما يجوز وما لا يجوز من الاستعمال اللغوي ، مما دعا باحثا إلى القـول بـأن النحو في أصل نشأته لم يكن منظما للغة ، وإنما كان كابحا لجموح الـتفاعل بيـن المؤسسة اللغوية وناموس الزمن الطبيعي . وكان في أصل نشأته امتـثالا دينـيا مذهبـيا أكثر مما كان تطلعا من تطلعات الفكر نحو عقلنة الحدث اللساني [2].

ولا ريـب أن الامتـثال الديني الذي تمثل في الحفاظ على لغة القرآن هدف أسـمى يجب أن تتجه إليه الأنظار ، وتتضافر لتحقيقه الجهود . وتتواتر الروايات علـى أن الحفاظ على لغة القرآن كان السبب المباشر في وضع النحو العربي[3]،

([1]) الكتاب 2: 199.

([2]) التفكير اللساني في الحضارة العربية لعبد السلام المسدي 94 .

([3]) سـبب وضـع علـم العربية للسيوطي جلال الدين ، تحقيق مروان العطية ، دار الهجرة ، الطبعة الأولى ، دمشق ، 1988م ، ص20 وما بعدها.

غـــير أن هـــذا لا يتعارض مع هدف آخر يتطلبه المنهج التاريخي ، وهو مراقبة الـــتطور الاســـتعمالي للكلمات والتراكيب والأساليب ؛ لأن اللغة بطبيعتها ظاهرة مـــتطورة . فقواعد النحاة لا تبقى ثابتة على الوجه الذي رسمه النحاة دون تطور. فلـــو أردنا مثلا ترتيب قواعد باب من أبواب النحو بحسب شيوع قواعده ، لوجدنا أنهـــا تتخذ ترتيبا معينا ، في فترة زمنية ما أو بيئة مكانية محددة . ولكنها في فترة زمنـــية أو بيـــئة مكانـــية أخـــرى تتغير منظومته، ولا تبقى على حال ثابتة ، في الغالـــب. فمـــا كان من المعايير يحتل المرتبة الأولى في شيوعه وكثرة تواتره في مدة زمنية معينة ، قد يتغير في غيرها ليحتل المرتبة الثانية أو الثالثة أو العاشرة ، أو قـــد يصبح في عداد المهجور . ولنضرب مثلا على ذلك ، فالتركيب الاسمي والتركيـــب الفعلـــي كلاهمـــا معيار جائز وقاعدة مطردة . والتركيب الفعلي أكثر شيوعا في العربية الفصحى لعصور الاحتجاج . لكن التركيب الاسمي أصبح أكثر دورانـــا فـــي لغـــة قـــوم كـــثر احـــتكاكهم بغير العرب . وقد لاحظ المستشرق الألمانـــي(يوهـــان فـــك) هذه الظاهرة الأخيرة في لغة العصور التي تلت عصور الاحـــتجاج مباشـــرة ابـــتداء مـــن العصر العباسي [1]. ويلاحظ ذلك على اللغة الفصـــيحة المعاصـــرة بكثرة ، إذ يشيع تقديم الفاعل على الفعل – وهذا نمط من أنمـــاط الجملة الاسمية – في أساليب الكتاب والخطباء ، دون أن يكون في أذهانهم قصد إلى نواح بلاغية .

ولعله من اليسير على المرء أن يلاحظ أنّ أسلوبا مثل قوله تعالى :" إما يبلغَنّ عـــندك الكبر أحدهما أو كلاهما فلا تقل لهما أفٍّ ولا تنهرهما " [2] له أمثلة كثيرة في القرآن الكريم ، لكننا لا نجد له أمثلة كثيرة في لغة العصور اللاحقة[3].

وقـــد تناول بحث هذه القضية د. نهاد الموسى في فصل من كتابه (في تاريخ العربية) تحت عنوان (التطور النحوي وموقف اللغويين منه) ، وفي بحث له آخر بعنوان (اللغة العربية بين الثبوت والتحوّل ، مَثَلٌ من ظاهرة الإضافة) عرض في

([1]) العربـــية ، دراســـات فـــي اللغة واللهجات والأساليب ، يوهان فك ، ترجمة د. عبد الحليم النجار ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، 1370هـــ-1951م ، ص 106.

([2]) الإسراء 23 .

([3]) المستشرقون والمناهج اللغوية ، د. اسماعيل أحمد عمايرة ، دار حنين الطبعة الثانية ، عمّان ، 1992م ص34 .

الأخـــير ســـتة نماذج من التحول والتطور في باب الإضافة،وجاءت على الصور التالية :

1-الوجه النحوي : مدبر الشركة العام . [نعت المضاف إلى معرفة]

2-الوجه الجديد : المدير العام للشركة .[تعريف المنعوت ثم إفادة العلاقة الإضافية بوساطة اللام]

1-الوجه النحوي : بحث قضايا الإسكان . [المضاف إلى معرفة]

2-الوجه الجديد : بحث القضايا الخاصة بالإسكان . [استخدام دوال لفظية لإفادة معنى الإضافة مثل كلمة : الخاصة]

1-الوجه النحوي : أقيم حفل استقبالٍ كبيرٌ. [كبير صفة لحفل]

2-الوجه الجديد : أقيم حفلُ استقبالٍ كبيرٍ (جر كلمة كبير إتباعا على الجوار]

1-الوجه النحوي : قرأت عشر السور .[الإضافة إلى معرفة]

2-الوجه الجديد : قرأت العشر سور . [إضافة المعرفة إلى نكرة]

1-الوجه النحوي: أسباب انصراف الطلبة عن التعليم التجاري[تجنب تعدد الإضافات بتواليها]

2=الوجه الجديد :أسباب عدم إقبال طلبة المدارس على التعليم التجاري . [تعدد الإضافات وتواليها]

1-الوجـــه الـــنحوي : تحقيق فلان وشرحه . [تجنب تعدد المضافات إلى مضاف إليه واحد]

2-الوجه الجديد : تحقيق وشرح فلان .[تعدد المضافات إلى مضاف إليه واحد]

وســـجل في البحث الأول بعض مظاهر التطور التي لاحظها النحويون في نطـــاق استقرائهم لنصوص اللغة . وهي أطوار لا تجبُّ المظاهر السابقة عليها . وإنمـــا هـــي أطوار حادثة تتولد في اللغة اتساعا واستجابة لحركة الحياة[1]. ويظل الطوران السابق واللاحق يدوران في الاستعمال ، ولكن في وظيفتين متمايزتين .

([1]) في تاريخ العربية 193 .

وربمـــا انتهى الأمر بالطور السابق إلى التقلص والانزواء في اللغة المحكية على وجه خاص ، مثل إقامة الجمع مقام المثنى في مثل قوله تعالى :" إن تتوبا إلى الله فقد صغت قلوبكما " [1] وقوله : " فاقطعوا أيديهما[2]. فقد طغى الجمع في مثل هذا التركيـــب علـــى المثنى في اللغة الدارجة ، ويستعمل على قلة في اللغة المكتوبة . ومن أمثلة التطور التي رصدها النحاة :

1- الأعـــلام المـــنقولة : يظهر أن الأعلام كلها منقولة [3] وهي إما منقولة عن أسماء الأعلام كأسد وثور ، أوعن المصادر كزيْد وفضْل ، أو عن الصفات كحارث وحمّاد وحسن ومنصور ، أو عن الأفعال كشمّر وتغلب ويشكر [4].

2- مـــن النعت إلى الاستثناء : و مثاله (غير) التي تخرج عن الصفة وتضمن معـــنى (إلا) فيســـتثنى بها اسم مجرور بإضافتها إليه ، فاستعمالها صفة هو الأصـــل[5]. وهكـــذا يصبح لـــ(غير) وظيفتان نحويتان تطورت إحداهما عن الأخرى.

3- مـــن الأفعال الناقصة إلى الاستثناء : ومثاله (ليس ولا يكون) اللذان يخرجان عـــن وظـــيفة نســـخ الجملـــة الاسمية إلى وظيفة يفيدان فيها ما تفيده (إلا) الاســـتثنائية ، وينتصـــب المســـتثنى بعدهما كما في الحديث[6]: " ليس من أصـــحابي أحد إلا لو شئت لأخذت عليه ليس أبا الدرداء " . وقولك: درست علوم العربية لا يكون العروضَ .

([1]) التحريم4.

([2]) المائدة38 .

([3]) أوضح المسالك 1: 88 .

([4]) المفصل للزمخشري ص 5 .

([5]) مغني اللبيب 1: 158 .

([6]) مغني اللبيب1: 294 .

4- أ – مـــن المصدر إلى الذات : ومثاله (صَوْت) الذي لم يعد يدل على الحدث الفعلـــي ، ولا يستعمل إلا دالا على ذات ، كقوله تعالى :" إن أنكر الأصوات لصوت الحمير " [1] ودليل انتقاله أنه يجمع على أصوات ، ولو كان مصدرا لما جاز جمعه[2].

ب – من المصدر إلى الظرف : ومثاله قولهم : كان ذلك مقدم الحاج وخفوق الـــنجم وخلافة فلان . فقد شحنت المصادر: مقدم وخفوق وخلافة بدلالة زمنية ، واتخذت وظيفة نحوية جديدة .

ج – من المصدر إلى اسم الفعل : ومن أمثلة ذلك (رويد) .

د- من المصدر إلى العلمية . وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك .

5- مـــن الظـــرف والجـــار والمجرور إلى اسم الفعل : أما الظرف فمن أمثلته (دونـــك) إذ أصـــبح فعـــل أمر بمعنى (خذ) . وأما الجار والمجرور فمن أمثلته (عليك) وهي في الطور الحادث اسم فعل أمر بمعنى (الزم) [3].

ومـــن ثمـــار هـــذا التطور ما أشرت إليه في ما سبق وعرف بظاهرة نزع الخافض أو ظاهرة الحذف والإيصال . فالفعل (رضي) كان يتعدى بحرف الجر ، فكـــان يقـــال : رضيت به ، ورضيت عليه ، ورضيت عنه[4]، وصار يتعدى إلى مفعوـــله مباشرة ، وصرنا نقول : رضيت الشيء . ومن نتائج ذلك وشواهده أننا أصبحنا نقول : هذا أمر نرضاه ، وأمر مرضيّ ، فنبني منه اسم المفعول تاما من غـــير قـــيد الجار . وقد جاء في التنزيل قوله تعالى : " وكان يأمر أهله بالصلاة والزكاة وكان عند ربه مرضيا [5]. "

ومـــن أمثلة نزع الخافض الفعلان (شكر ونصح) فقد كان الغالب عليهما في طورهمـــا الأول أن يكونا لازمين يتعديان بالحرف ، فلا تكاد تقول إلا شكرت له

([1]) لقمان19 .

([2]) سر صناعة الإعراب لابن جني 1: 10 .

([3]) أوضح المسالك 4: 81 .

(4) المعجم الوسيط مادة رضي

([5]) مريم55 .

ونصـــحت له . وفي التنزيل " أن اشكر لله "[1] و" أن اشكر لي " [2] و " نصحت لكـــم "[3]. لكـــن هذيـــن الفعلين شهدا انتقالا إلى التعدي من إسقاط حرف الجر ، فأصبحنا نجد على قلة مثل قول الشاعر:

سأشكرُ عمْراً إن تراخَتْ منيّتي

وتعاصـــر الطـــوران ،وتمخّـــض عـــنهما وجهـــان فـــي اســـتعمال ذينك الفعلين وأضرابهما[4].

فالظاهرة اللغوية عندما تتطور لا تموت أو تندثر تماما ، وإنما تبقى منها بقايا تدل عليها[5].

ولـــيس المقصـــود بالتطور في اللغة أنه اتجاه تقدمي نحو الكمال ، كما أنه لـــيس تقهقرا إلى الوراء . إنه ببساطة تغيُّر مستمر في اللغة بدون حكم على قيمة هذا التغير[6]. وقد أكثر النحاة من استعمال كلمة (تغير) ومشتقاتها في أثناء تحليلهم النحوي كثرة لافتة .

ويقـــرر(أولمـــان) أن اللغـــة – أية لغة – " ليست هامدة أو ساكنة بحال من الأحـــوال ، بالـــرغم من أن تقدمها قد يبدو بطيئا في بعض الأحايين . فالأصوات والتراكيـــب والعناصـــر الـــنحوية وصـــيغ الكلمات ومعانيها معرضة كلها للتغير والتطور .. فلو قمنا بمقارنة كاملة بين فترتين لغويتين متباعدتين لكشف لنا الأمر عـــن اخـــتلافات عمـــيقة كثيرة " [7] وأن اللغة تنتقل من جيل إلى جيل آخر على فـــترات تـــتخللها تغيرات وانحرافات دائمة ، وهذه الحقيقة تؤدي إلى المرونة في الاستعمال اللغوي وإلى عدم ثبات الظواهر اللغوية أكثر من أي عامل آخر"[8]

---

(1) لقمان12.

(2) لقمان14 .

([3]) الأعراف79 .

([4]) الخطأ في العربية ،د . نهاد الموسى ، ص 57.

([5]) بحوث ومقالا ت في اللغة ، د. رمضان عبد التواب ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، 1408هـ-1988م ، ص 75 .

([6]) في اللغة ودراستها ، د. محمد عيد ، عالم الكتب ، القاهرة ، 1974م ، ص 98 .

([7]) دور الكلمة في اللغة لأولمان 153 .

([8]) دور الكلمة في اللغة 154 .

ويصـــوغ ابن جني مبدأ التطور والتغير في العربية بعبارة صريحة قائلا : " وهذا ونحوه مما يدلك على تنقل الأحوال بهذه اللغة ، واعتراض الأحداث عليها ، وكثرة تغولها وتغيرها .. " [1]

ويكـــون هذا التغير في الغالب بطيئا يكاد لا يشعر به أحد ، ويأتي دون قصد من الناطقين أنفسهم . وقد يأتي بطريقة مقصودة كأن يقترح أحد العلماء أو الأدباء لفظا أو تعبيرا يراه جديرا بالاستخدام ، أو تقترح هيئة مختصة – كالمجمع اللغوي مـــثلا – استعمال مصطلح أو صيغة أو تركيب ما . ويبقى ذلك مجرد اقتراح لا يعنـــي بالضرورة استخدامه ، حتى ترضى به الجماعة اللغوية وتقوم باستعماله . فيكتب له الانتشار بقوة الاستعمال .

ويـــرجع ابن خلدون تطور اللغة وتغيرها إلى مبدأين أساسيين هما المخالطة والغلـــبة [2]. ويعني بالمخالطة احتكاك لغات الشعوب وتأثرها ببعضها بالمجاورة، ويعني بالغلبة تمثُّل قانون التداخل اللساني طبقا لميزان القوى في الصراع السياسي بين المجموعات اللغوية المتغايرة .

ومن الأبواب التي يتبدَّى فيها التطور باب أسماء الأفعال المنقولة عن الظرف والجـــار والمجرور – وقد سبقت الإشارة إليها- ، ويظهر من خلاف النحاة حول معمول اسم الفعل (دونك) في قول الشاعر[3]:

يا أيها المائِحُ دلْوي دونكا إني رأيت الناسَ يحمِدُونكا
يُثْنونَ خيراً ويُمَجِّدونكا

يذهـــب الكوفـــيون إلـــى أن (دلوي) مفعول به مقدم على اسم الفعل (دونك) ، أما البصـــريون فمنعوا تقديم اسم الفعل عليه ، وتأولوه وقدروه (هذا دلوي دونك) ،أو خذ دلوي دونك . ويتمثل الفصل في هذا الخلاف في أنّ (دونك) تستعمل في اللغة على وجهين :

الأول : الظرفية ، وهي تمثل طورا سابقا ما زال يحيا في الاستعمال على سعة ، تقول : صديقك دونك في الذكاء .

([1]) الخصائص 1: 387 .

([2]) المقدمة 420 .

([3]) خزانة الأدب للبغدادي 6: 190وما بعدها .

الثاني: اسم الفعل ، وهو الطور الثاني ، تقول : دونك الكتاب اقرأه .

وقد ذكر نهاد الموسى أن النحاة فاتهم أن يلاحظوا في الشاهد السابق أن (دونك) استعملت ظرفا على الأصل ، مستأنسا في ذلك بأن هيئة التعبير في الرجز جاءت على وجه التلميح المتأدب لا التصريح المباشر(إني رأيت الناس يحمدونكا) . وغير سائغ أن يخاطبه خطابا مباشرا (دونك دلوي) ثم يتبعه ثناء سرديا[1] . والحق أن النحاة ، وبخاصة البصريون ، لم يفتهم في هذا الشاهد الإشارة إلى ظرفية (دونك)[2] .

وغير بعيد أن تكون فنون الاتساع التي أشرت إليها في ما سبق كالحمل على المعني ، وتذكير المؤنث وتأنيث المذكر، ومخاطبة الواحد بلفظ الجماعة والجماعة بلفظ الواحد ، والالتفات ، والتقديم والتأخير ، والحذف ، والزيادة ، والقلب ، والتغليب ، والعطف على التوهم وغيرها ، متأثرة بعامل التطور . لأن هذه المفردات فروع خارجة عن أصل ، قال به جمهور النحاة . فالفرع شيء حادث جديد ، والأصل هو القديم الذي نشأ منه الفرع ، أو هو كما قالوا : الأصل أول يبنى عليه ثان، والفرع ثان يبنى على أول[3]. ولا نعني بذلك أن الأصل ينبغي أن يكون مهجورا منزويا عن ساحة الاستعمال ، فقد يتعاصر الطوران الأصل والفرع ، ويستمران معا في الاستعمال ، وربما يطغى أحدهما على الآخر فيستعمل على قلة إلى أن ينزوي ويهجر مع الزمن .

ومن أمثلته أيضا بعض ما عده النحاة شاذا وخارجا عن المألوف ، وتأولوه على أنه لغة قبيلة تسمى الحارث بن كعب مثل لغة (أكلوني البراغيث) التي لها نظائر في القرآ ن والشعر والحديث [4]، فأولوا علامات الجمع فيها على أنها حروف وليست ضمائر ؛ ليستقيم لهم أن الفاعل هو الاسم الظاهر . وفاتهم أن هذا التركيب وأضرابه تركيب قديم ، ليس من سبيل إلى تحديد زمن قدمه ، كانت العرب تطابق بين الفعل وفاعله في التثنية والجمع . فكانوا يقولون : قاما الولدان ،

([1]) من تاريخ العربية 214 .

([2]) خزانة الأدب للبغدادي 6: 190 .

([3]) رسالتان في اللغة 73 .

([4]) سر صناعة الإعراب2: 629 وشرح ابن عقيل 2: 85 وشرح شذور الذهب 1: 228 .

وقـــاموا الأولاد ويقومون الأولاد . والمطابقة في حالات الإفراد والتثنية والجمع ، وكذلـــك التذكير والتأنيث ، أمر طبيعي ، يتطلبه المنطق وتفترضه البداهة، لأنه لا يفـــتقر إلى إعمال فكر ، ولا إلى مجهود ذهني . بينما عدم التنسيق وعدم المطابقة هو الذي يحتاج إلى إعمال الذهن حتى يفهم المقصود من التركيب اللغوي ، وما لا يحـــتاج إلـــى إعمال ذهن أولى أن يكون من بقايا طور قديم . يضاف إلى هذا ما عـــرف عـــن العربـــية أنها لغة المماثلة بين الكلمات والمشاكلة بين الألفاظ [1]. ويســـتدل علـــى ذلك أيضا بأن هذا التركيب ما زال حيا في اللهجات العامية على نطـــاق واســـع ، ممـــا يشهد له ببساطته التي تتواءم مع ترجيح إرجاعه إلى طور سابق . فيقولون :

لعبوا لولاد في البستان .

راحن البنات وما رجعن .

استقبلوني أصدقائي في المطار .

([1]) دراسات في اللغة والنحو ، حسن عون ، معهد البحوث والدراسات العربية ، 1969م ، ص 52.

اللهجات

اللغـــة العربـــية الفصحى التي نترسمها في الكتابة قامت في الجملة على بناء ائتلافي ، شمل لهجات متعددة كانت سائدة في مواطن من الجزيرة العربية ، خلال قـــرن ونصـــف قبل الإسلام وقرن ونصف بعده . وكانت هذه اللهجات تلتقي على قـــدر أساســـي مشترك في نظمها الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية وأنحائها الأســـلوبية . ثـــم تفـــترق في سمات خاصة جهد النحويون في حصرها عندما بدأ التقعيد .

والقبائل التي أخذت عنها اللغة خمس قبائل متباعدة الديار. ذكرها الفارابي ، وهـــي : قـــيس وتميم وأسد وطيء ثم هذيل[1]. ونقلها عنه السيوطي وزاد عليها بعض كنانة [2] وعقَّب الفارابي بعد أن سردها بقوله : " هؤلاء هم معظم من نقل عـــنه لسان العرب " ويُفْهم من هذه العبارة أن اللغة أخذت أيضا عن غير القبائل المذكورة .

وقـــد استشـــهد الـــنحاة باللهجات الخاصة على اختلافها بجانب المادة اللغوية المشـــتركة ، وتلـــك مسألة مقررة في تاريخ العربية . قال ابن جني في باب سماه (اختلاف اللهجات وكلها حجة) ملمّا بلغة تميم في إهمال (ما) ولغة الحجازيين في إعمالهـــا : " وليس لك أن ترد إحدى اللغتين بصاحبتها لأنها ليست أحق بذلك من رسيلتها . لكن غاية ما لك في ذلك أن تتخير إحداها فتقويها على أختها "[3] وقال أيضـــا :" وكيف تصرفت الحال فالناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ " [4] قال عيسى بن عمر(149هـــ) : سمعت طلحة بن مصرف(112 هـــــ) يقـــرأ " قد أفلحوا المؤمنون "[5] فقلت له : أتلحن ؟ قال : نعم ، كما لحن

([1]) كتاب الحروف، الفارابي محمد بن طرخان ، تحقيق محسن مهدوي ، دار المشرق ، بيروت ، 1970م، ص 147 .

(2) كـــتاب الاقتراح في علم أصول النحو ، السيوطي جلال الدين بن عبد الرحمن ، حيدرآباد الدكن ، الطبعة الثانية ، 1359هـــ ، ص 19 .

(3) الخصائص2: 10 .

(4) المصدر السابق2: 12 .

(5) المؤمنون:1 .

أصـــحابي . يعنـــي بقوله ألحن كما لحن أصحابي أن مرجوعه في القراءة إلى ما روي ، وليس بلحن ؛ لأنه على لغة أكلوني البراغيث "[1] .

واضـــح أن التوسع في الاحتجاج باللهجات كان موردا للاتساع ومسوغا من مسوغاته .

ومـــن أمثلة ذلك إعراب المثنى . فهو في الفصحى يعرب بعلامتين : بالألف رفعـــا ، وبالياء نصبا وجرا ، كما هو معروف . وكان له إعراب آخر مغاير في بعـــض اللهجات العربية القديمة ، علامة واحدة ملازمة ، هي الألف رفعا ونصبا وجـــرا . وقد عزيت هذه اللهجة لقبائل عدة هي كنانة ، وبني الحارث بن كعب ، وبني العنبر ،وبني الهُجَيم ، وبطون من ربيعة ، وبكر بن وائل ، وزبيد ، وخَثْعَم، وهمْـــدان ، وفزارة ، وعذرة[2]. وبالرغم من كثرة القبائل التي كانت تنطق بها لم يكتب لها الشيوع . وخرج عليها قوله تعالي " إنّ هذان لساحران[3]"، وقوله صلى الله عليه وسلم :" لا وتران في ليلة " . وقوله :

تزوّدَ منّا بين أُذْناه طعنةً

وجـــاءت على هذه اللهجة شواهد كثيرة[4]. ورغم هذه الكثرة فقد أبعدت عن حمى اللغـــة الفصحى . وظلت اتساعا تاريخيا تفسر به نصوص من الفصحى لم تعد لها حياة في الاستعمال .

والعربـــية الفصحى ترفع المبتدأ إذا كان مصدرا فتقول : الحمدُ لله ، والعَجَب لـــك، والويـــل لـــك . ومن العرب من ينصب فيقول : الحمدَ لله . قال سيبويه :" ينصـــبها عامـــة بني تميم وناس من العرب كثير " [5] وسمع العرب الموثوق بهم يقولـــون : الـــترابَ لك والعجبَ لك ، بالنصب . غير أن سيبويه خرج هذه اللغة بـــالحمل على المعنى ، قال:" فتفسير نصب هذا كتفسيره حيث كان نكرة ، كأنك قلـــت : حمـــدا وعجـــبا ، ثم جئت بلك لتبين من تعني " [6] قال أيضا مفسرا حالة

([1]) تفسير البحر المحيط لأبي حيان 7: 546 .

([2]) علل التثنية لابن جني 58 و همع الهوامع 1: 134 .

([3]) طه :63 .

([4]) شرح الكافية للرضي 2: 161 وشرح المفصل لابن يعيش3: 130 وخزانة الأدب 7: 425 وما بعدها .

([5]) الكتاب 1: 329 .

([6]) الكتاب1: 330 .

والمجـــاز ظاهـــرة تركيبية لا تنبت إلا في صلب نسيج الكلام مؤلفا مكتملا ؛ لأنه يستحيل أن ننعت لفظا مفردا بأنه على الحقيقة بالوضع الأول أو على المجاز بالوضع الطارئ . ويؤكد الجرجاني هذه الحقيقة بقوله : " ..علمت أن لا سبيل إلى الحكم بأن ها هنا مجازا أو حقيقة عن طريق العقل إلا في جملة من الكلام " وقال مكـــررا في موضع آخر باستحالة أن يكون ها هنا حكم بالمجاز أو الحقيقة وأنت تنحو نحو العقل إلا في الجملة المفيدة " [1].

وتبرز ظاهرة الاتساع أيضا في لون من اللغة سماها فندريس اللغة الانفعالية، ذلك أنها لافتقارها إلى الروية يكثر فيها الحذف والخروج على نظام تأليف الجملة . وقد ضمن فندريس كتابه فصلا خاصا باللغة الانفعالية بين فيه أثرها في التوسع والتفلـــت مـــن نظا م الجملة والقواعد النحوية . قال : " ينحصر الفرق بين اللغة الانفعالـــية واللغة المنطقية في تكوين الجملة . وهذا الفرق ينبثق جليا عندما نقارن اللغة المكتوبة باللغة المتكلمة ، فاللغة المكتوبة واللغة المتكلمة تبتعدان في العربية إحداهمـــا عن الأخرى إلى حد أنه لا يتكلم إطلاقا كما يكتب ، ولا يكتب كما يتكلم إلا نـــادرا ، وفي كل حالة يوجد اختلاف في ترتيب الكلمات إلى جانب الاختلاف في المفردات " [2].

ويصاحب الانفعال حركة التفكير الأدبي، وقد حُمِلت نظرية النظم لعبد القاهر الجرجاني على هذه العلاقة ؛ لأنها تقوم على الربط بين اللغة والانفعال ، إذ صحة إعراب الكلام غير كافية عند الجرجاني لصحة دلالته المطلوبة ؛ لأن صحة الدلالة مـــنوطة – فـــي حقـــيقة الأمـــر– بترتيب الألفاظ والإتيان بها على نسق مجراها النفســـي[3]. ويلتقي الجرجاني وكروتشة وفندريس على أن اللغة نظام يتحكم فيه الانفعال[4].

---

(1) أسرار البلاغة 457.

(2) اللغة ، فندريس، ترجمة عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ، 1950م ، ص 191.

([3]) دلائـــل الإعجاز:225 ، والأسس الجمالية في النقد العربي ، عرض وتفسير ومقارنة د. عز الدين اسماعيل، دار الفكر العربي ، الطبعة الثالثة ، القاهرة ، 1974م ، ص 335 ، 336.

([4]) الأسس الجمالية 336.

الـــرفع :" اعلـــم أن (الحمدُ لله) وإن ابتدأته ففيه معنى المنصوب ، وهو بدل من اللفظ بقولك : أحمدُ الله .

ومـــن وجوه التوسعة الواردة من اللهجات أن العرب تقول على الوجه الشائع الكثير : الناس مجزيون بأعمالهم إن خيراً فخيرٌ ، وإن شراً فشرٌ ، بالرفع . وإن شئت أظهرت الفعل فقلت.. : وإن كان شراً فشرٌ . ومن العرب من يقول :.. إن خـــيراً فخـــيراً ، وإن شراً فشراً ، بالنصب ، كأنه قال : إن كان الذي عمل خيرا جزي خيرا ، وإن كان شراً جزي شراً . " والرفع أكثر وأحسن في الآخر ؛ لأنك إذا أدخلـــت الفـــاء فـــي جـــواب الجزاء استأنفت ما بعدها ، وحسن أن تقع بعدها الأسماء "[1].

ومن التوسعة الواردة من اللهجات الجر على الجوار ، فأكثر العرب يرفعون فـــي مـــثل قولهـــم (جحـــرُ ضـــبٍّ خربٌ) فهو الوجه ، وعليه كلام أكثر العرب وأفصحهم، وهو القياس . ولكن بعض العرب يجره ، وليس بنعت للضب ، ولكنه نعت للذي أضيف إلى الضب[2].

ومـــن ذلك أيضا في لغة أهل الحجاز قولهم : مررت بهم ثلاثتَهم وأربعتَهم ، بالنصب . أما بنو تميم فيتبعونه الاسم الأول ، إن كان جرا فجرا ، وإن كان نصبا فنصـــبا ، وإن كـــان رفعـــا فرفعا . وقد فسر الخليل لغة الحجاز بـــ " كأنه قال: مررت بهؤلاء فقط ، لم أجاوزهم ، كما أنه إذا قال : مررت به وحده ، إنما يريد: مـــررت بـــه فقط ، لم أجاوزه . وفسر لغة بني تميم : بكأنهم يريدون أن يعمُّوا ، كقولك : مررت بهم كلهم[3].

ومـــن التوســـع أيضا صيغة (فَعْلان) وصفا مزيدا بالألف والنون ، فهي في الفصـــحى ممنوعة من الصرف إذا كان مؤنثها على وزن (فَعْلى) ، ومصروفة إذا كـــان مؤنـــثها علـــى وزن (فعلانـــة) . فعلى هذا يمنع من الصرف مثل غضبان وعطشان، لأن مؤنثها غضبى وعطشى . ويصرف نحو سِيفان (طويل) ونَدْمان ،

([1]) الكتاب 1: 258 .

([2]) الكتاب1: 436 .

([3]) الكتاب1: 374 .

لأن مؤنثها سيفانة وندمانة [1] . أما عند بني أسد [2] فكانت صيغة (فعلان) على حال واحدة ، تؤنث بالتاء وتصرف على الدوام ، فيقولون : غضبانة وعطشانة وسيفانة وندمانة . وقد صنف النحاة لهجة بني أسد رغم توحدها واطرادها في المرتبة الدنيا . وقد أخذت بلهجة بني أسد[2] اللهجات المحكية المعاصرة .

إن عناية النحاة بتدوين هذه السمات اللهجية الخاصة ، واعتبارها جزءا من بنية اللغة مع تصنيفها في أكثر الأحيان في المرتبة الثانية ، ثم ظهورها في الاستعمال (القراءات والحديث والشعر) على نطاق محدود خلال القرون المتطاولة – يشير إلى أن بناء العربية كان يقوم على مركزية تتمثل في جمهرة القواعد المشتركة ، لكنه كان أيضا يتيح للامركزية سبيلا في قواعد هذه الطائفة من اللهجات التي يجد لها تأويلا في أحكام القياس ومواد السماع[3].

ويبدو أن هذا الوضع المزدوج للعربية ربما جعل استعمال الفصحى أكثر يسرا على الناس ؛ لأنه أتاح لهم أداء اللغة وفق ما استحكم فيهم من عادات ، فلا يكلفهم مشقة التحول عنها ، ولأنه يهون عليهم أيضا أمر العلاقة بين الفصحى والعامية . إذ يجد الناس كثيرا من الاستعمالات اللغوية العامية لها أصول في هذه اللهجات .

وإذا كانت هذه اللهجات تمثل عبئا ثقيلا على المتعلم الشادي ينوء به ، فإنها بالنسبة للباحث تظل مادة مفيدة للدراسة التاريخية .

ومما له علاقة باللهجات ويعد مصدرا من مصادر الاتساع القراءات القرآنية السبع المشهورة . وقد أنكر بعض النحاة بعض هذه القراءات لأنها خالفت قواعدهم. وما كان لهم أن يفعلوا ذلك ؛ لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها . فالقرآن هو الحجة البالغة ، وهو أوثق مصدر في الوجود ، وقد كان الواجب على النحاة أن يضعوا النحو العربي على وفق القرآن الكريم وقراءاته . ألم يكن الحفاظ عليه من اللحن والتحريف هو الباعث على وضع

([1]) شرح ابن عقيل 3: 323 وشرح شذور الذهب 592.

([2]) اللسان مادة سكر ، والكافية الشافية لابن مالك 2 : 72 .

(3) في تاريخ العربية 186 .

المبادئ الأولى لعلم النحو ؟ فما بال النحاة يتنكرون لقراءاته ، ويفضلون عليها أشعار الأعراب البوالين على أعقابهم ؟

إن القرآن الكريم فوق النحو والفقه والمذاهب كلها ، فهو أصل الأصول ، ما وافقه فهو مقبول ، وما خالفه فهو مردود مرذول .

ومن التوسعة التي جاءت بها القراءات الفصل بين المضاف والمضاف إليه في النثر بغير الظرف والجار والمجرور ، كالفصل بالمفعول به . وهي حالة يمنعها النحاة كوفيين وبصريين [1]، ويجيزها الكوفيون في الشعر ضرورة[2]. وعليها جاءت قراءة ابن عامر :" وكذلك زُيِّن لكثير من المشركين قتلُ أولادَهم شركائِهم "[3] وقد أخذها ابن عامر عن عثمان بن عفان(رضي الله عنه) وهي قراءة متواترة صحيحة ، وابن عامر أعلى القراء السبعة سندا ، وأقدمهم هجرة فأما علو سنده فإنه قرأ على أبي الدرداء (32هـ)، ووائلة بن الأسفع، وفضالة بن عبيد (54هـ) ومعاوية بن أبي سفيان ، والمغيرة المخزومي (91هـ) . وأما قدم هجرته فإنه ولد في حياة الرسول (صلى الله عليه وسلم)[4]. أضف إلى ذلك أنه عربي صريح لا مجال فيه لمطعن ، وأنه من عصور الاحتجاج يحتج بكلامه العادي كأي أعرابي من الأعراب . وقد أيد هذه القراءة كثير من العلماء كابن مالك[5] الذي قال :

فصل مضاف شبه فعل ما نصب مفعولا أو ظرفا أجز ولم يعب

([1]) الكتاب2: 280 وخزانة الأدب4: 322 .

([2]) الإنصاف مسألة 60 .

([3]) الأنعام137.

([4]) الفتوحات الإلهية ، سليمان بن عمر الشهير بالجمل ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه ، مصر ، بلا تاريخ ، ص2: 95 ومعرفة القراء الكبار ، الذهبي محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز ، تحقيق بشار عواد معروف ورفيقيه ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1404هـ ، الجزء والصفحة 1: 83 وسير أعلام النبلاء ، الذهبي ، تحقيق شعيب الأرناؤوط ورفيقه ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة التاسعة ، بيروت ، 1413هـ ، 2: 336 .

([5]) الفية ابن مالك57.

وقد عزز هذه القراءة قراءات أخرى وكثير من النصوص الشعرية والنثرية، منها قراءة بعض السلف " فلا تحسبن الله مخلفَ وعدَه رسلِه[1]" ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به (رسله)[2] قال صاحب التبيان : " الرسل مفعول أول والوعد مفعول ثان ، وإضافة مخلف إلى الوعد اتساع ، والأصل مخلف رسلِه وعدَه ، ولكن ساغ ذلك لما كان كل واحد منهما مفعولا " . ومن النصوص الشعرية قول الشاعر[3]:

فزججتها بمزجةٍ زجَّ القلوصَ أبي مزادة

فصل بين المضاف والمضاف (زج أبي مزادة) بالمفعول به (القلوص) ، وقوله أيضا [4]:

يَطُفْنَ بحُوزيٍّ المراتع لم تُرَعْ بواديه من قَرْع القِسيِّ الكنائنِ[5]

فصل بين المتضايفين بالمفعول به(القسي) . وقوله أيضا [6]:

وسواك مانع فضلَه المحتاجِ

ففصل بين المضاف والمضاف مانع المحتاج بالمفعول به فضلَه.

ومما يعد توسعة العطف بالرفع على اسم إنّ قبل استكمال خبرها[7] ، وعليه القراءة المتواترة لقوله تعالى :" إنّ الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون.. [8]" وقد اتفق القراء السبعة جميعا على رفع (الصابئون) . ويكفي أن يكون هذا النص القرآني دليلا لتوسيع القاعدة النحوية التي لا تجيز العطف على اسم إنّ بالرفع قبل استكمال خبرها ، فإن سيبويه[9] وجمهور النحاة يمنعون ذلك ما عدا الكوفيين فإنهم كانوا يجيزونه .

([1]) إبراهيم ﷺ

([2]) التبيان في إعراب القرآن 2: 71 وأوضح المسالك 3: 182 .

([3]) الإنصاف مسألة 60 .

([4]) الخصائص2: 406 ، والإنصاف مسألة 60 .

([5]) يصف بقر الوحش وهي تطوف المراتع مع فحلها آمنة بواديه من تعرض الصياد لها .

([6]) أوضح المسالك 3: 182 .

([7]) الإنصاف مسألة23 .

([8]) المائدة69.

([9]) الكتاب2: 155، وحاشية الصبان على الأشموني1: 277 .

غـــير أن الفارسي يراها أحسن من قراءة النصب (والصابئين) ، قائسا ذلك علـــى تخـــالف إعراب الصفات ، قال :" إذا ذكرت الصفات الكثيرة في معرض المـــدح والذم فالأحسن أن تخالف بإعرابها ولا تجعل كلها جارية على موصوفها ؛ لأن هـــذا الموضـــع مـــن مواضع الإطناب في الوصف والإبلاغ في القول ، فإذا خولـــف بإعراب الأوصاف كان المقصود أكمل ؛ لأن الكلام عند الاختلاف يصير كأنـــه أنـــواع من الكلام ، وضروب من البيان ، وعند الاتحاد في الإعراب يكون وجها واحدا ، وجملة واحدة [1].

وللـــنحاة فـــي تخـــريج الآية أقوال كثيرة بلغت سبعة أقوال جمعها أبو البقاء العكبري وناقشها وردّ بعضها [2].

وثمـــة نصـــوص أخرى نحت منحى الآية كقراءة بعضهم:" إنّ اللهَ وملائكتُه يصـــلون على النبي " [3] برفع (ملائكته) . وقولهم : إنك وزيد ذاهبان [4] وقد جاء من الأشعار شيء كثير منه قوله[5] :

وإلا فاعلموا أنّا وأنتم بغاةٌ ما بقينا في شقاق

ومن هذه القراءات قراءة حمزة بن حبيب الزيات (156هـــ) قوله تعالى :" واتقوا الله الـــذي تساءلون به والأرحامِ "[6] بعطف الاسم الظاهر (الأرحام) على الضمير المخفوض في (به) . وهو ما لا يجيزه النحاة إلا بعد إعادة الخافض ، بالرغم من كـــثرة القـــراء الذين قرأوا بها ، وهم إبراهيم النخعي وقتادة(117هـــ) ويحيى بن وثاب (103هـــ) وطلحة بن مصرف (112هـــ) والأعمش(148هـــ)[7]، وبالرغم من كثرة الشواهد القرآنية الأخرى المشابهة ، فضلا عن الشواهد الشعرية والنثرية

([1]) تفسير البحر المحيط 2: 140.

([2]) التبيان في إعراب القرآن1: 221 ، والإنصاف مسألة 23، وأوضح المسالك1: 358 ، وخزانة الأدب 10: 323 .

([3]) الأحزاب56 .

([4]) الكتاب2: 155 .

([5]) الإنصاف مسألة 23 وخزانة الأدب للبغدادي 10: 315) .

([6]) النساء:1.

([7]) الإنصاف مسألة 65 .

التـــي جهـــد النحاة البصريون في تأويلها وتخريجها[1]. وأجازها يونس والأخفش والكوفيون[2] وابن مالك الذي قال[3]:

وعود خافض لدى عطف على ضمير خفض لازما قد جعلا

وليس عندي لازما إذ قد أتى في النظم والنثر الصحيح مثبتا

ومـــن التوســـع أيضا وقوع الاستثناء المفرغ بعد الإيجاب في آيات كثيرة من القـــرآن الكـــريم ، ومـــن أمثلتها قوله تعالى :" وإنها لكبيرة إلا على الخاشعين"[4] وقولـــه تعـــالى :" ضُرِبَتْ عليهم الذلة أينما ثُقِفوا إلا بحبلٍ من الله " [5] وعارض الـــنحاة هـــذا التوسع لأن الاستثناء المفرغ عندهم لا يقع إلا بعد نفي أو شبهه [6]. وجـــوزه ابن الحاجب(646هـــ) إذا استقام معه المعنى ، ومثَّل على ذلك بقوله : قـــرأتُ إلا يـــومَ الجمعة ، وعقّب الرضي على جوازه بقوله : " وأغلبه يكون في الفضلات والجار والمجرور والحال " [7].

وقد أحصى الشيخ عبد الخالق عضيمة من القرآن الكريم ثماني عشرة آية من الاستثناء المفرغ بعد الإيجاب ، وقال :" منع النحويون وقوع الاستثناء المفرغ بعد الإيجـــاب ، وعللوا ذلك بأن وقوعه بعد الإيجاب يتضمن المحال أوالكذب ــ وفي القرآن ثماني عشرة آية وقع فيها الاستثناء المفرغ بعد الإيجاب، وفي بعضها كان الإيجاب مؤكدا مما يبعد تأويله بالنفي " [8] لكن النحاة لا يعترفون بشيء من هذا ؛ لأنهـــم دأبوا على تأويل ما يعارض قواعدهم ، فقد أولوا قوله تعالى " وإنها لكبيرة إلا على الخاشعين " بأنها لا تخفّ ، ولا تسهل إلا على الخاشعين .

ويـــبدو لـــي أن هذا التأويل افتعال ومماحكة ؛ لأنه ليس ثمة إيجاب لا يمكن تحويلـــه إلـــى نفي بمعناه . ثم إن الإيجاب في الآية مقصود لذاته بدليل أنه جرى

([1]) الأنصاف مسألة 65

([2]) أوضح المسالك 3: 392 .

(3) الألفية 70 .

(4) البقرة 45.

([5]) آل عمران 112 .

([6]) شرح الكافية 2: 100 وما بعدها وشرح ابن عقيل1: 510 .

([7]) شرح الكافية في النحو 2: 100 ، 106 وحاشية الصبان على الأشموني2: 150 .

([8]) مقدمـــة دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، محمد عبد الخالق عضيمة ، القسم الأول ، دار الحديث ، القاهرة، الجزء الأول : 7 .

توكـــيده بمؤكديـــن ، وإن تحويله إلى النفي يفقده شطرا من التوكيد . ولا يحتفظ التعبـــير بعد التأويل بالمعنى نفسه المقصود ؛ لأن المعنى الذي يفيده النفي في (لا تخف أو لا تسهل) لا يساوي المعنى الذي في قوله تعالى : وإنها لكبيرة .

ومـــنه أيضـــا عطـــف الظاهر على الضمير المتصل المرفوع بلا توكيد ولا فصل. وهو ممنوع عند البصريين إلا في الشعر[1]، جائز عند الكوفيين في الشعر والنـــثر بلا شروط ، وقد حملت عليه الآية " ذو مرة فاستوى وهو بالأفق الأعلى "[2]عطـــف فيها الضمير المنفصل هو على الضمير المستتر في (استوى). ويمكن أن يحمـــل عليه قوله تعالى :" ما أشركنا ولا آباؤنا"[3] ووجود (لا) هنا لا قيمة له كفاصل ، لأنها زائدة والمعنى تام بدونها . وجاء هذا العطف في الحديث الشريف الـــذي لـــم يحظ باهتمام النحاة مادة استدلال واحتجاج . وليس هنا مقام بيان أهمية الاحـــتجاج بالحديـــث النبوي ، فأحيل إلى بحث مطول استوفى تناول هذه القضية وهـــو (بناء الجملة في الحديث النبوي الشريف في الصحيحين لعودة أبي عودة : ص83-151) .

قـــال علي بن أبي طالب (رضي الله عنه) : " كنت أسمع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول : كنتُ وأبو بكر وعمر ، وفعلتُ وأبو بكر وعمر ، وانطلقتُ وأبو بكر وعمر [4]. وقول عمر(رضي الله عنه) : " كنت وجارٌ لي من الأنصار" ومما جـــاء منه في كلام العرب قولهم : مررت برجل سواءٍ والعدم[5]. ومنه في الشعر وهو كثير[6]:

ورجا الأُخَيْطِلُ من سفاهةِ رأيِه ما لم يكن وأبٌ له لينالا

عطف (أب) على الضمير المستتر في (يكن). وقول عمر بن أبي ربيعة :

قلتُ إذ أقبلتْ وزهرٌ تهادى كنعاج الملا تعسَّفنَ رمْلا

([1]) الإنصاف مسألة66 ، والمفصل 161 وشرح ابن عقيل2: 238 .

([2]) النجم7 .

([3]) الأنعام 148 .

([4])صـــحيح البخاري ، تحقيق مصطفى ذيب البغا ، دار القلم ، بيروت ، 1987م ، كتاب المناقب ، باب قول النبي : لو كنت متخذا خليلا ، رقم الحديث 340 .

(5) الكتاب2: 31 .

(6) شرح ابن عقيل 2: 238 ، والإنصاف مسألة 66.

عطف (زهر) على الضمير المتصل في (أقبلت) .

ومـــن سعة العربية أيضا ما جاء في لغة الحديث الشريف من وقوع التمييز بعـــد الفـــاعل الظاهـــر في أسلوب نعم وبئس ، قال (صلى الله عليه وسلم) :" نعم المنـــيحة اللقحة الصفيّ منِحةً "[1] . قال ابن مالك :" تضمن الحديث..وقوع التمييز بعـــد فـــاعل نعـــم وبئس ظاهرا ، وهو مما منعه سيبويه[2]، فإنه لا يجيز أن يقع التميـــيز بعد فاعل نعم وبئس إلا إذا أضمر الفاعل ، كقوله تعالى :" بئس للظالمين بـــدلا "[3] . وحجـــة أهـــل المنع أن التمييز يأتي لرفع الإبهام ، ولا إبهام إلا بعد الإضـــمار ، فتعيّـــن تركه . إما ابن مالك فيجيزه ، وهو يرى أن التمييز أصله أن يـــرفع الإبهـــام ، نحو : له عشرون درهما . ثم يجاء به بعد ارتفاع الإبهام قصدا للتوكـــيد ، نحـــو : عنده من الدراهم عشرون درهما . ومنه قوله تعالى :" إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا .[4] " فذكر (درهما) بعد ذكر الدراهم ليس تمييزا وإنمـــا للتوكـــيد . وكذلـــك ذكر الشهر في الآية بعد الشهور . وكان المبرد وابن السراج والفارسي يجيزون الجمع بين التمييز والفاعل في هذا الباب[5] .

ويستدل القائلون بالجواز بقول الشاعر [6] :

والتغلبيون بئس الفحلُ فحلُهمُ فحلاً وأمُّهُمُ زلاّءُ منطيقُ

وقوله :

تزوَّدْ مثل زاد أبيك فينا فنعم الزادُ زادُ أبيك زادا

وفصـــل بعضـــهم فقال :" إن أفاد التمييز فائدة زائدة على الفاعل جاز الجمع بينهما نحو : نعم الرجل فارسا زيد ، وإلا فلا نحو : نعم الرجل رجلا زيد . فإن كان الفاعل مضمرا جاز الجمع بينه وبين التمييز اتفاقا نحو : نعم رجلاً زيد[7]."

---

(1) صحيح البخاري ،كتاب الهبة ، باب فضل المنيحة ، رقم الحديث :2436 .

(2) الكتاب 2: 175 ، 179.

(3) الكهف 50.

(4) مريم 33 .

(5) أوضح المسالك3 : 277 ، 278 والمفصل 362 .

(6) شرح ابن عقيل 1: 163، 164 .

(7) شرح ابن عقيل 3: 165 وأوضح المسالك 3: 278.

وقد خصص ابن يعيش فصلا للجمع بين فاعل نعم وبئس الظاهر وتمييزهما، عـــرض فـــيه آراء الذين يبيحون الجمع كالزمخشري الذي يجيزه للتأكيد ، وكذلك المبرد وأبو علي الفارسي وحجتهما الغلو في البيان والتأكيد أيضا . وعرض آراء المانعين كسيبويه والسيرافي وابن السراج ، وحجة سيبويه أن المقصود من الفاعل والتمييز الدلالة على الجنس ، وأحدهما كاف عن الآخر ، وأيضا فإن الجمع بينهما ربمـــا أوهم أن الفعل الواحد له فاعلان ، وذلك أنك رفعت اسم الجنس بأنه فاعل ، وإذا نصـــبت الـــنكرة بعـــد ذلـــك آذنـــت بأن الفعل فيه ضمير فاعل؛ لأن النكرة المنصوبة لا تأتي إلا كذلك . وقد صرح ابن يعيش انه يرى رأي سيبويه [1].

ولا جـــرم أن قول سيبويه وأصحابه من الأقوال القوية ، فهو يصف عربية فاشـــية وبهـــا جاءت لغة التنزيل ، وأقيمت عليها القاعدة . أما ما جاء في الحديث وسواه من النصوص فهو من عربية الاتساع والمرونة .

([1]) شرح المفصل 4: 396 .

اختلاف المناهج

كانـت المـادة التـي جمعها اللغويون والنحويون واحدة أو تكاد . لكن اسـتقراءهم إياهـا في سبيل استخراج القواعد التي تجري عليها ورصد الظواهر المطـردة فـيها كـان يخـتلف ويتفاوت ، وخاصة في مجال تفسير تلك الظواهر والبحث عن عواملها وعللها .

ورد عليهم قول العرب : ليس خَلَقَ اللهُ مثلَه ، فاختلفوا في تفسيرها ، فوقف قوم عند ظاهر التركيب ، فرأوا أن (ليس) تستخدم استخدام (ما) وتدخل على الفعل فجعلـوا (لـيس) أداة نفـي وحسب ، ورأوا أنها لا تعمل . وتمسك آخرون وفي مقدمـتهم سـيبويه بأن (ليس) جارية على أصلها ، وأنها داخلة على جملة اسمية تعمـل فـي الاسـم رفعا وفي الخبر نصبا . واسمها هنا ضمير الشأن المحذوف والجملة الفعلية بعده خبره [1].

ووردت علـيهم (حتى) في مثل قوله تعالى :" سلامٌ هي حتى مطلع الفجر"[2] فأعـربوها حرف جر دخلت على الاسم (مطلع) فجرته . ولما وردت عليهم جملة مـثل: انتظرني حتى تطلع الشمس ، ووجدوا (حتى) تدخل في الظاهر على الفعل اخـتلفوا ، فوقـف الكوفيون عند ظاهر التركيب ، وذهبوا إلى أن الفعل منصوب بحتى ، وأضافوا (حتى) إلى حروف النصب .أما البصريون فعمدوا إلى تأويل هذه الجملة وفقا لمبدأ الاختصاص والعمل ، فرأوا أن الفعل بعد حتى منصوب بـ (أن) مضـمرة تكون هي والفعل مؤولة بمصدر (طلوع) ويكون المصدر في محل جرّ بـ (حتى) [3].

وتمخضـت أبحـاث النحاة عن قيام الواو بوظائف عدة منها العطف والمعية والاسـتئناف . فلمـا وردت عليهم عبارة : لا تأكل السمك وتشرب اللبن ، وجدوا الواو مرشحة للمعاني الثلاثة المتقدمة ، وتفيد بها دلالات ثلاثا متمايزة ، إذ تحتمل

([1]) الكتاب1: 70 ، ومغني اللبيب 1: 83 .

(2) القدر:5 .

(3) الإنصاف مسألة 83 ، واللغة العربية وأبناؤها لنهاد الموسى 31 وما بعدها.

العطـــف ، فـــتجزم الفعل (تشرب) ، فيقع النهي عن الأمرين : الأكل والشرب . وتحتمل المعية فتنصب الفعل (تشرب) فيقع النهي عن الأمرين مجتمعين فقط ، مع إجازة كل منهما منفردا . وتحتمل الاستئناف فيرتفع الفعل (تشرب) فيقع النهي عن الأكل وحده ، ويباح الشرب [1].

هذا وقد اشتمل كتاب الإنصاف على مادة غزيرة من وجوه الخلاف العائدة إلى تباين المناهج التي ولدت سعة في العربية قل نظيرها .

مـــن ذلك اختلافهم في عامل الرفع في الاسم المرفوع بعد (إن) الشرطية في قولك : إن زيد أتاني آته ، فقد ذهب الكوفيون إلى أنه يرتفع بما عاد إليه من الفعل (أتانـــي) مـــن غـــير تقديـــر فعل . وذهب البصريون إلى أنه يرتفع بتقدير فعل ، والتقدير فيه : إن أتاني زيد ، والفعل المظهر تفسير لذلك المقدر . وحكي عن أبي الحسن الأخفش أنه يرتفع بالابتداء [2].

وبرجع معظم خلاف النحاة إلى التأويل والتقدير وذلك لكثرة الإيجاز والحذف والـــتقديم والتأخـــير في الكلام. واتساع العرب في التعبير عن المعاني بتراكيب متعددة تطابق المعنى أحيانا ، ولا تطابقه أحيانا أخرى .

ومـــن خلافهم في التقديم والتأخير خلافهم حول تقديم حرف الاستثناء في أول الكـــلام ، فقـــد أجـــازه الكوفيون نحو قولك : إلا طعامَك ما أكل زيد . نصَّ عليه الكسائي ، وإليه ذهب أبو إسحاق الزجاج في بعض المواضع . وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك .

واحتج الكوفيون بأن العرب استعملته مقدما ، واستشهدوا بقول الشاعر :

وبلدةٍ ليس بها طوريٌّ ولا خلا الجنَّ بها إنسيُّ

وقوله أيضا :

خلا أن العتاق من المطايا حسين به فهن إليه شوسُ[3]

([1]) الفصـــول المفـــيدة فـــي الواو المزيدة ، ابن كيلكندي العلائي الدمشقي ، تحقيق د حسن الشاعر ، دار البشير ، الطبعة الأولى ، عمان الأردن ، 1990م ، ص 1: 209 ، ومسائل خلافية في النحو ، أبو البقاء العكبري ، تحقيق محمد خير الحلواني ، دار الشرق العربي ، الطبعة الأولى ، بيروت ، 1992هـــ ، ص 1: 89 ، واللباب في علل الإعراب2: 22 ، واللمع في العربية 1: 130 .

([2]) الإنصاف مسألة 85 .

(3) الشُوس: النظر بمؤخر العين تكبرا وتغيظا . اللسان مادة شوس .

وأمـــا البصريون فاحتجوا بأن ذلك يؤدي إلى أن يعمل ما بعدها فيما قبلها ، وذلـــك لا يجـــوز . واحتج آخرون بأن الاستثناء يشبه البدل ، فكما لا يتقدم البدل على المبدل منه فكذلك لا يتقدم الاستثناء[1] .

([1]) الإنصاف مسألة 36 والفصول المفيدة 272 وما بعدها .

الإبداع الفني

يعظم الاتساع لدى ممارسة اللغة وظيفتها الإنشائية ، أبرز وظائفها في الـــثقل والحجم . وهي وظيفة تعتمد على الطاقات الإيحائية للغة ، لا على طاقتها التصـــريحية والإبلاغية . وهذا ما ذهبت إليه أحدث النظريات في علم الدلالة التي تعتمد مبدأ الطاقة الإيحائية للغة ؛ لتدحض ما ذهب إليه اللسانيون في تعريف اللغة بأنها أداة إبلاغ . ذلك أن أصحاب هذه النظرية المستحدثة قد انتهوا إلى تقرير أن اللغة توحي أكثر مما تصرح ، وتنبه أكثر مما تعبر ، وتستفز أكثر مما تخبر[1] .

ومعلـــوم أن الطاقـــة الإيحائية تلجأ إلى الاختزال والإيجاز والاتساع ثقة بعلم المخاطـــب ، وتطبيقا لقانون الاقتصاد اللغوي الذي تمليه نزعة المجهود الأدنى ، واعـــتمادا علـــى اعتـــبارات كثيرة تلابس الخطاب من داخله وخارجه . غير أن الـــتعويل علـــى الطاقـــة الإيحائية تكتنفه ضوابط ، فيتوقف عندما يشارف ضفاف الالتباس .

ويـــتفق العلمـــاء على أن الاتساع يفشو كلما ارتقى الخطاب من حيز التعبير العـــادي إلى مرتبة التعبير الفني ، أو من مستوى الخطاب الإخباري إلى مستوى النسيج الإبداعي ، حيث يحل الإيحاء والتلميح محل الذكر والتصريح .وحينئذ يكثر الحذف ، والحمل على المعنى ، والتضمين ، والالتفات ، والتقديم والتأخير وسواها مـــن ضـــروب الاتساع . وقد عبر عن هذا المعنى القاضي عبد الجبار مميزا بين المســـتوى الفني العالي في استعمال اللغة حيث تلقى اهتماما وعناية وبين المستوى العـــادي الـــذي لا يـــتجاوز استخدامها لتصريف المطالب والحاجات . قال : " ثم بحســـب العـــناية يزداد الاتساع فيها ، فليس من جعل لغته التي اختص بها وكده وبغيته ، واشتد بها اهتمامه ، وقصر عليها محاسنه وفضائله ، بمنزلة من لم يحفل بلغته ، وإنما عدها آلة في حاجته فقط ، فلهذه الجملة ظهرت مزية لغة العرب."[2] وقـــد جمـــع أبو منصور الثعالبي نصوصا تطبيقية كثيرة على المستوى العالي في

([1]) التفكـــير اللساني في الحضارة العربية 322 ، ولسانيات النص، محمد خطابي ، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، بيروت، 1990م، ص 48 ، والبيان والتبيين 1: 75 .

(2) المغني للقاضي عبد الجبار 16 : 202.

اســتعمال اللغة ، ملحا على ظاهرة الإيجاز ، في كتاب له يحمل عنوان : الإعجاز والإيجــاز ، وقســمه إلــى عشرة فصول ، بادئا بالقرآن الكريم فالحديث النبوي الشــريف ثــم كــلام العرب نثره وشعره . قال في أوله :" هذا كتاب في الكلمات القليلة الألفاظ الكثيرة المعاني ، المستوفية أقسام الحسن والإيجاز ، الخارج من حد الإعجــاب إلــى الإعجــاز، فــي النثر المشتمل على سحر البيان المحاكي قطع الجمان... " [1].

ويلاحظ على الثعالبي أنه قصر اختياراته على الخاصة كالخلفاء ، والصحابة والتابعيــن ، وملوك الإسلام وأمرائه ، وملوك الجاهلية ، ولطائف كلام الوزراء ، وبدائــع كلام الكتاب والبلغاء ، وطرائف كلام الفلاسفة والزهاد والحكماء ، وملح الظرفاء ، ووسائط قلائد الشعراء .

ويؤكــد هــذا التوجه ماريوباي الذي يرى أن جماليات اللغة ونواحيها الفنية والأدبــية مقصــورة على الخاصة بينما لغة التفاهم بين الناس يشترك فيها العامة والخاصــة على السواء [2]. وليس هذا الرأي صحيحا بإطلاقه ، فلغة العامة – إذا تجاوزنا لغة التفاهم البسيطة – لها جمالياتها أيضا ، وخاصة في أشعارهم وأغانيهم . وهي لغة يتذوقها العامة والخاصة على السواء .

ويقــول عــبدالقاهر الجرجانــي :" أجمــع الجميع على أن الكناية أبلغ من الإفصــاح ، والــتعريض أوقــع من التصريح ..وأن الصفة إذا لم تأتك مصرحا بذكــرها مكشوفا عن وجهها ، ولكن مدلولا بغيرها ، كان ذلك أفخم لشأنها وألطف لمكانها "[3].

والمجــاز مــن أشــهر القــنوات التي ترتقي باللغة من المستوى العادي إلى المستوى العالي ، وبه تتسع اللغة حتى تكاد تكون كلها مجازا ، فيما ذهب إليه ابن جنــي[4]، ويقصد به إيراد المعنى المراد بغير اللفظ المعتاد ، وهو عنده دليل على طواعية الجهاز اللغوي .

---

(1) الإعجاز والإيجاز، ابو منصور الثعالبي، المطبعة العمومية ، الطبعة الأولى، مصر ، 1897م، ص8.

(2) لغات البشر لماريوباي ص92.

(3) دلائل الإعجاز 1: 69 ، 235 .

(4) الخصائص2: 447 .

والمجـــاز ظاهـــرة تركيبية لا تنبت إلا في صلب نسيج الكلام مؤلفا مكتملا ؛ لأنه يستحيل أن ننعت لفظا مفردا بأنه على الحقيقة بالوضع الأول أو على المجاز بالوضع الطارئ . ويؤكد الجرجاني هذه الحقيقة بقوله : " ..علمت أن لا سبيل إلى الحكم بأن ها هنا مجازا أو حقيقة عن طريق العقل إلا في جملة من الكلام " وقال مكـــررا في موضع آخر باستحالة أن يكون ها هنا حكم بالمجاز أو الحقيقة وأنت تنحو نحو العقل إلا في الجملة المفيدة " [1].

وتبرز ظاهرة الاتساع أيضا في لون من اللغة سماها فندريس اللغة الانفعالية، ذلك أنها لافتقارها إلى الروية يكثر فيها الحذف والخروج على نظام تأليف الجملة . وقد ضمن فندريس كتابه فصلا خاصا باللغة الانفعالية بين فيه أثرها في التوسع والتفلـــت مـــن نظا م الجملة والقواعد النحوية . قال : " ينحصر الفرق بين اللغة الانفعالـــية واللغة المنطقية في تكوين الجملة . وهذا الفرق ينبثق جليا عندما نقارن اللغة المكتوبة باللغة المتكلمة ، فاللغة المكتوبة واللغة المتكلمة تبتعدان في العربية إحداهمـــا عن الأخرى إلى حد أنه لا يتكلم إطلاقا كما يكتب ، ولا يكتب كما يتكلم إلا نـــادرا ، وفي كل حالة يوجد اختلاف في ترتيب الكلمات إلى جانب الاختلاف في المفردات " [2].

ويصاحب الانفعال حركة التفكير الأدبي، وقد حُمِلت نظرية النظم لعبد القاهر الجرجاني على هذه العلاقة ؛ لأنها تقوم على الربط بين اللغة والانفعال ، إذ صحة إعراب الكلام غير كافية عند الجرجاني لصحة دلالته المطلوبة ؛ لأن صحة الدلالة مـــنوطة – فـــي حقـــيقة الأمـــر– بترتيب الألفاظ والإتيان بها على نسق مجراها النفســـي[3]. ويلتقي الجرجاني وكروتشة وفندريس على أن اللغة نظام يتحكم فيه الانفعال[4].

---

(1) أسرار البلاغة 457.

(2) اللغة ، فندريس، ترجمة عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ، 1950م ، ص 191.

(3) دلائـــل الإعجاز:225 ، والأسس الجمالية في النقد العربي ، عرض وتفسير ومقارنة د. عز الدين اسماعيل، دار الفكر العربي ، الطبعة الثالثة ، القاهرة ، 1974م ، ص 335 ، 336.

(4) الأسس الجمالية 336.

فـــتكاد كـــل حالـــة من أحوال التعبير الأدبي تكون رهينة انفعال معين وحس خاص أكثر منها رهينة مذهب نحوي وقياس لغوي [1]. ولعل ذلك أثارة مما سماه ابن جني شجاعة العربية في ذاتها ، وطواعية نظامها ، واستعداده للنماء والتطور حسب الداعية الفنية التي تواجه الأديب ، شاعرا كان أم ناثرا .

ويؤيـــد ذلك ما جاء به أبو حيان التوحيدي وهو يتحدث عن الفرق بين الروية والبديهة بقوله :" وأما بلاغة البديهة فأن يكون انحياش اللفظ للفظ في وزن انحياش المعـــنى للمعنى . وهنا يقع التعجب للسامع ؛ لأنه يهجم بفهمه على ما لا يظن أنه يظفـــر به ، كمن يظفر بمأموله على غفلة من تأميله . والبديهة قدرة روحانية في جبلة بشرية ، كما أن الروية صورة بشرية في جبلة روحانية[2].

وكان قد نقل قبل ذلك كلام شيخه أبي سليمان نذكره هنا لعلاقته بموضوعنا قال : الكلام ينبعث في أول مبادئه إما من عفو البديهة ، وإما من كد الروية ، وإما أن يكـــون مركـــبا منهما ، وفيه قواهما بالأكثر والأقل ؛ ففضيلة عفو البديهة أنه يكـــون أصـــفى ، وفضيلة كد الروية أنه يكون أشفى ، وفضيلة المركب منهما أنه يكـــون أوفـــى . وعيـــب عفو البديهة أن تكون صورة العقل فيه أقل ، وعيب كد الـــروية أن يكون صورة الحس فيه أقل ... وقد يجوز أن تكون صورة العقل في البديهة أوضح ، وأن تكون صورة الحس في الروية ألوح ، إلا أن ذلك من غرائب آثار النفس ، ونوادر أفعال الطبيعة ."[3]

وصفوة كل ما سبق أن ظاهرة الاتساع أو الخروج عن الأصل ترتد فيما ترتد إلـــى نظـــرة فنية جمالية ، يُضَحَّى من أجلها بالقياس . ودليل ذلك هذا النص الذي جاء في لسان العرب :

" وبـــنو رَشْـــدان بطـــن من العرب ، كانوا يسمون بني غيّان ، فأسماهم سيدنا رســـول الله – صلى الله عليه وسلم – بني رَشْدان .. وإنما قال النبي – صلى الله عليه وسلم – (رَشْدان) على هذه الصيغة ليحاكي به غيّان . قال ابن سيده :" وهذا واســـع كثير في لغة العرب ، ويحافظون عليه ويدعون غيره إليه . أعني أنهم قد

([1]) اللغة لفندريس :188.

([2]) الإمتاع والمؤانسة2: 142 .

([3]) الإمتاع والمؤانسة 2: 134 .

يؤثرون المحاكاة والمناسبة بين الألفاظ تاركين لطريق القياس ، كقوله (صلى الله عليه وسلم) : " ارجعن مأزورات غير مأجورات .أي موزورات . وكقولهم : حوراء عيناء من الحير العين ، وإنما هو (الحور) ، فآثروا قلب الواو ياء في الحور إتباعا للعين . وكذلك قولهم : إني لآتيه بالغدايا والعشايا ، جمعوا الغداة على غدايا ، إتباعا للعشايا . "[1]

إن الجماعة اللغوية تبتعد عن الأصل وتضحي بالقياس من أجل (الجمال). وسواء عبروا عن هذا الجمال بما يستخفون في مقابل ما يستثقلون أو بالإتباع أو بالتناسب أو بغير ذلك من العبارات ، فذلك لا يخرج بها جميعا عن مفهوم الجمال.

وأول من صدع بالمسوغ الجمالي بصريح العبارة شيخ النحاة سيبويه وهو يعالج حذف تاء التأنيث من قولهم : حضر القاضيَ امرأةٌ ، بقوله :" لأنه إذا طال الكلام كان الحذف أجمل " [2]

ومما يؤيد ذلك ما ذكره البغدادي(1093هـ) في الخزانة من استحسان العرب حذف الياء من قوله تعالى :" الكبير المتعال "[3] و " يوم يدع الداعِ"[4] و " يوم التنادِ "[5] وقول الشاعر[6]:

وأخو الغوانِ متى يشأ يصرمْنَه ويعدنَ أعداء بُعيد وداد

وقول الآخر[7]:

وطرتُ بمُنصلُي في يَعْمَلاتٍ دوامي الأيدِ يخبِطْنَ السّريحا [8]

فاكتفي في جميع هذا بالكسرة عن الياء ، وهو كثير جدا . وقد حذفت الياء أيضا من الفعل المضارع المرفوع حذفا كالمطرد ، كقوله تعالى :

([1]) لسان العرب مادة رشد .

([2]) الكتاب2: 78 .

([3]) الرعد:9 .

([4]) القمر: 6 .

([5]) غافر: 32 .

([6]) سر صناعة الإعراب 2: 519 .

([7]) سر صناعة الإعراب لابن جني 2: 772 ،واللباب في علل الإعراب لأبي البقاء العكبري 2: 101 .

(8) يعملات جمع يعملة وهي الناقة السريعة ، والأيد هي الأيدي حذفت الياء تخفيفا ، والسريح جلود أوخرق تشد على الأخفاف حين تحفى الناقة . انظر الكتاب 1: 27 والخصائص 2: 269 .

" مـــا كنا نبغِ"[1] و " والليل إذا يسرِ " [2]. وهو كثير . ومما ألزموه الحذف البتة صـــيغة منـــتهى الجمـــوع المنتهية بالياء مثل : جوارٍ . وقد اطرد الحذف في هذه الصـــيغة لثقلها إذا قيست بالصيغ السابقة ؛ فهي جمع والجمع أثقل من المفرد ، ثم هي من الجمع الأكبر الذي تنتهي إليه الجموع [3].

وكذلك الضرورة الشعرية ليست قضية اضطرار مكروه ولا جبرية عروضية ، وإنمـــا هي مظهر من مظاهر امتلاك الشاعر لأعنة اللغة ، ومظهر من مظاهر التعبير الفني الذي يميز الشعر عن سائر الكلام . " فالظواهر اللغوية المعدودة من ضـــروراته هي صور تطبيقية لمرونته ، تقابلها نزعة الشعراء إلى الحرية حينا ، وصـــعوبة وفـــائهم الكـــامل بالضوابط المعيارية في اللغة حينا آخر ، فضلا عن محاولتهم التوفيق بين الظاهرتين الفنية واللغوية حينا ثالثا [4].

يُرْوى أن الفرزدق لمّا مدح يزيد بن عبد الملك بقوله :

مُسْتقبلين شمالَ الشأمِ تضربُنا بحاصبٍ كنديفِ القطنِ منثورِ

على عمائمنا يُلْقَى ، وأرحُلُنـــا على زواحفَ تُزْجَى مخُّها ريرِ

قـــال ابـــن أبـــي إسحق : " إنما هي (ريرُ) وكذلك قياس النحو في هذا الموضع . ...فلما ألحّوا على الفرزدق قال :

على زواحفَ نُزْجيها محاسيرِ [5]

قال : ثم ترك الناس هذا ورجعوا إلى القول الأول .[6] " وأضاف البغدادي رواية أخـــرى للخبر نقلها من كتاب (التنبيهات على أغلاط الرواة) ذكر فيها أن الفرزدق قال بعد أن لحّنه ابن أبي إسحاق في البيت السابق :" أما وجد هذا المنتفخ الخصيين لبيتي مخرجا في العربية ؟ أما إني لو أشاء لقلت :

على زواحف نزجيها محاسيرِ

([1]) الكهف: 64 .

([2]) الفجر:4 .

([3]) خزانة الأدب للبغدادي1: 239،240 .

([4]) الضرورة الشعرية للعدواني 31 .

(5) الـــزواحف هـــي الإبل تجر أخفافها من التعب ، نزجيها : نسوقها ، محاسير : متعبَة . وریر في الرواية الأولى : قال الفراء : مخ ریر أي فاسد وذائب من الهزال . خزانة الأدب 1: 237 .

(6) طبقات فحول الشعراء1: 17.

أصـــحابَ النار "[1] وضع (نادى) مكان (ينادي) . أو قوله تعالى :" ويوم يُنْفَخ في الصـــور فَفَـــزِعَ من في السموات ومن في الأرض " [2] جاء بفزع مكان يفزع . وإيقاع الفعل المضارع في موضع الماضي مثل قوله تعالى :" فَلِمَ تقتلون أنبياء الله مـــن قبل "[3] أوقع تقتلون مكان قتلتم . وقوله :" ما يعبدون إلا كما يعبد آباؤهم من قبل " [4]أوقع الفعل يعبد مكان الفعل عبد .

ويوضع الماضي في موضع المضارع إذا كان الحدث من الأشياء الهائلة التي لم توجد، والأمور المتعاظمة التي لم تحدث ، فتجعل عند ذلك فيما قد كان ووجد ، ووقـــع الفـــراغ من كونه وحدوثه . فإيقاع الماضي مكان المضارع أبلغ وآكد ، وأعظـــم موقعا وأفخم بيانا . أما الفعل المضارع فيستعمل مكان الماضي إذا كان الغـــرض تبييـــن هيـــئة الفعـــل واستحضـــار صورته ليكون السامع كأنه يعاينها ويشاهدها[5].

ويأتي الاتساع حينا لغير داعي الجمال كقول الشاعر :

قد أصبحَتْ أمّ الخِيار تدَّعي عَلَيّ ذنْباً كلُّهُ لم أصْنَعِ

يعلق عبد اللطيف البغدادي على هذا البيت بقوله :" ورواية الرفع –أي رفع كله – عند علماء البيان هي الجيدة ؛ فإنها تفيد عموم السلب ، ورواية النصب ساقطة من الاعتـــبار بـــل لا تصلح لأنها تفيد سلب العموم .. وهو خلاف المقصود. ورأيت للفاضـــل اليمني على هذا البيت كلاما أحببت إيراده ، وهو قوله : معنى هذا البيت أن هذه المرأة أصبحت تدعي علي ذنبا ، وهو الشيب والصلع والعجز، وغير ذلك مـــن موجـــبات الشـــيخوخة – ولم يقل ذنوبا بل قال ذنبا ؛ لأن المراد كبر السن المشـــتمل على كل عيب – ولم أصنع شيئا من ذلك العيب . ولم ينصب (كله) لأنه لو نصبه مع تقدمه على ناصبه لأفاد تخصيص النفي بالكل ، ويعود دليلا على أنه

([1]) الأعراف44 .

([2]) النمل 87 .

([3]) البقرة 61 .

([4]) هود 109 .

([5]) الفوائـــد المشـــوق إلـــى علم البيان والقرآن ، ابن القيم الجوزية ، تصحيح محمد بدر الدين النعساني ، مطبعة السعادة ، الطبعة الأولى ، مصر ، 1327هـــ ، ص 32 والمدهش 27 والإيضاح في علوم البلاغة 96 .

فعـــل بعض ذلك العيب . ومراده تنزيه نفسه عن كل جزء منه ؛ فلذلك رفعه إيذانا منه بأنه لم يصنع شيئا منه قط ، بل كله بجميع أجزائه غير مصنوع "[1] .

فلـــيس الجمـــال هـــنا هو الدافع إلى الاتساع ، وإنما هو الحقيقة والدقة في التعبـــير عن الفكرة . وهذه الدقة هي التي جعلت الحجازيين يجرون (ما) مجرى (لـــيس) في قولهم : ما زيد قائما ، وأما بنو تميم فيجرونها مجرى أما وهل ، وهو القياس ؛ لأنها ليست بفعل ، وليس (ما) كليس ، ولا يكون فيها إضمار . وأما أهل الحجـــاز فيشـــبهونها بليس ، إذ كان معناها كمعناها[2]. ذلك أنهم وجدوا أن الدقة تقتضي أن يشبه في اللفظ ما تشابه في المعنى .

ومن أمثلة هذه الدقة أيضا قراءة أبي عمرو بن العلاء قوله تعالى :" ومن كان في هذه أعمى فهو في الآخرة أعمى وأضل سبيلا "[3] بإمالة (أعمى) الأولى وفتح الثانـــية للفرق بين الاسم وأفعل التفضيل[4]. ومنه التقوى والفتوى بقلب الياء واوا من غير استحكام علة ، تمييزا للصفة عن الاسم[5].

وهـــذه الدقـــة أكثر وضوحا في النسب ، فإذا نسبت رجلا إلى الحرم قلت : حِرْمـــي ، بكســـر الحاء وسكون الراء . فإذا كان النسب لغير الناس قلت : ثوب حَرَمي ، بفتح الحاء والرا ء[6] .

ويـــرى ابن السيد البطليوسي " أن العرب ربما حاكت المعنى باللفظ الذي هو عـــبارة عنه في بعض المواضع .. كقولهم للعظيم اللحية : لحياني ، وكان القياس أن يقـــول : لحيي ، وللعظيم الرقبة : رقباني ، والقياس رقبي ، وللعظيم الجمّة : جمّانـــي .. فزادوا في الألفاظ على ما كان ينبغي أن تكون عليه كما زادت المعاني الواقعـــة على نظائرها[7]. وقالوا : " رجل أُنافي عظيم الأنف ، وعُضادي عظيم

([1]) خزانة الأدب 1: 351.

([2]) الكتاب1: 28 .

([3]) الإسراء72 .

([4]) التبيان في إعراب القرآن 2: 94 .

([5]) الخصائص1: 134.

([6]) لسان العرب مادة حرم .

([7]) الاقتضـــاب فـــي شـــرح أدب الكتاب ، ابن السيد البطليوسي ، دار الجيل ، بيروت لبنان ، 1973م ، ص 157 وانظر الكتاب لسيبويه 3: 380 .

العَضُـد ، وأُذانـي عظـيم الأذن "[1] كـل ذلك للتعبير بدقة عن المعنى المراد، فيزيدون في الألفاظ بما يناسب ويشاكل زيادة المعنى .

([1]) لسان العرب مواد : أنف ، عضد ،أذن .

الفصل الخامس

مفردات ظاهرة الاتساع

توطئـــــــــة :

ظاهــرة الاتســاع كثــيرة المفــردات متعددة العناصر. وكل عنصر من عناصــرها بــدوره تــتعدد مكوناته وأجزاؤه ، فالحمل على المعنى – على سبيل المــثال – من مكوناته : " تذكير المؤنث ، وتأنيث المذكر . وإضمار الفاعل لدلالة المعــنى علــيه، وإضمار المصدر لدلالة الفعل عليه ، وحذف الحروف والأجزاء التوام والجمل ، وغير ذلك مما يطول ذكره ، ويمل أيسره " [1].

وقد أحصى ابن هشام ثلاثة عشر وجها من وجوه ظاهرة الحمل على المعنى، وحشد لها كثيرا من الشواهد والأمثلة ، واختتمها بقوله : وهذا الباب واسع[2].

وقــام ابــن جني من قبل ببحث مشابه عرض فيه كثيرا من عناصر الحمل علــى المعــنى وجزئــياته ، مــنوّها منذ مستهله بأنه : " غور من العربية بعيد ، ومذهب نازح فسيح ، وقال في آخره : " وباب الحمل على المعنى بحر لا يُنْكَش ، ولا يُفْــتَج ، ولا يؤبــى ، ولا يُغَرَّض ، ولا يُغَضْغَض . وكلها تعبيرات تدل على الكثرة والامتلاء والسعة [3].

فالظاهــرة التي هذه حال إحدى مفرداتها هي – بلا ريب – ظاهرة كبرى لا يتســنى للباحــث الإلمــام – علــى وجه مفصل – في بحث واحد بكل عناصرها ومكوناتهــا .وقــد وقفــتُ على بعض هذه العناصر مدروسة في رسائل جامعية وأبحــاث مــتفرقة .من ذلك بحث (التضمين بين القدماء والمحدثين) ، وهو رسالة ماجستير لمحمد خالد بَيّ ، نوقشت في جامعة تشرين ، وأبحاث لعبد الفتاح الحموز تناولت التعويض والتغليب والجر على الجوار والقلب المكاني .

وقد أحصيتُ من عناصر ظاهرة الاتساع المفردات التالية :

ـ الحمل على المعنى

ـ التضمين

ـ الحذف

([1]) الخصائص 1: 237 .

([2]) مغني اللبيب 2: 676 .

([3]) الخصائص 2: 411 ، 435 .

ـ التقديم والتأخير

ـ الفصول والفروق

ـ التغليب

ـ التعويض

ـ الاستغناء

ـ الجر على الجوار

ـ العطف على التوهم

ـ المجاز

ـ النيابة

ـ القلب

ـ نزع الخافض

ـ الالتفات

ـ تعدد الوظائف النحوية

وثمـــة كثـــير من ألوان الاتساع الأخرى مما صنف على أنه من سنن العربية وأسرارها[1].

وقـــد رأيـــت أن أدمـــج هذه العناصر وألحق بعضها ببعض ، وبخاصة تلك العناصـــر التـــي يلحظ بينها وجوه شبه تجعل من تصنيفها تحت عنوان واحد أمرا مقـــبولا ، ومطلـــبا ضروريا ، نظرا لأني أشرت إليها بل ألممت بها في الفصلين الثانـــي والثالث ، فلا حاجة إلى إعادة القول فيها ؛ ولأن الغرض من هذه الدراسة الإلمـــام بالملامح العامة للظاهرة لا الحديث عن كل مفردة من مفرداتها بالتفصيل. ثـــم إن الـــنحاة القدماء أنفسهم دمجوا بعض هذه العناصر تحت عنوان واحد . فقد تـــناول ابـــن جنـــي كثيرا من عناصر الاتساع تحت عنوان الحمل على المعنى ، وكذلـــك فعـــل ابن هشام ، فقد عدا التضمين والعطف على التوهم والقلب وحذف الفاعل لدلالة المعنى عليه من عناصر الحمل على المعنى [2].

([1]) المزهر في علوم اللغة 1: 260-272 .

([2]) الخصائص 2: 411 وما بعدها .

الحمل على المعنى

يلجأ النحاة كثيرا إلى الحمل على المعنى في تعليل الظواهر اللغوية وتفسيرها ، قال ابن هشام : ليس الحمل على المعنى وتنزيل الشيء منزلة غيره قليلا في كلامهم ، وقد قالوا : زيدٌ اضربه ، فأجازوا أن يكون الأمر في موضع الخبر ؛ لأن المعنى : اضرب زيدا . " [1]وقال الأنباري أبو البركات : الحمل على المعنى كثير في كلامهم[2]. وقال في موضع آخر بعد أن حشد ستة عشر شاهدا من أبيات الشعر :" والحمل على المعنى أكثر في كلامهم من أن يحصى . " [3]

ومفهوم المعنى في الدراسة النحوية متعدد متنوع ، وتعدده ملحوظ في تحليلات النحاة وشواهدهم ، وإن لم يذكروا ذلك صراحة .

وقد انتهت الدراسات [4] التي تناولت الجانب الدلالي من اللغة في بحثها عن المعنى إلى تحديد خمسة أنواع من المعنى شملت ما يلي :

(1) المعنى المتأثر بالصوت مثل التنغيم والنبر الذي ينتج عنه معان مثل التعجب والاستفهام والتقرير .

(2) المعنى الصرفي الذي تؤديه صيغة الكلمة ، فكلمة (استغفر) لها معنيان : معنى معجمي مستفاد من مادتها اللغوية(غفر) ، ومعنى آخر مستفاد من وزن (استفعل) وهو الطلب . وفي باب صيغ الزوائد في كتب الصرف أمثلة أخرى كثيرة .

(3) المعنى الوظيفي النحوي الذي يرتبط بموقع الكلمة في التركيب ، كالفاعل والمفعول والحال والتمييز.

(4) المعنى المعجمي الذي يدل على المعاني المفردة للكلمات قبل انتظامها في جمل. وقد خصت المعاجم بهذا النوع من المعنى .

([1]) الفصول المفيدة 176 .

([2]) الإنصاف مسألة 70 ،

([3]) الإنصاف مسألة 111 .

([4]) علم الدلالة لأحمد مختار : 13 ، 14 ، واللغة العربية مبناها ومعناها : 339 .

(5) المعـــنى المقامـــي الـــذي يفهم من الظروف والملابسات التي تكتنف الحدث اللغـــوي . وتشمل فيما تشمل تعبيرات اصطلاحية مثل البيت الأبيض في الولايات المـــتحدة ، والكتاب الأبيض أو الأخضر ، وخضراء الدمن ، فهذه التعبيرات ذات معان سياسية أو اجتماعية تتجاوز الدلالة المعجمية لكلماتها.

ويمكن لنا أن نختزل هذه المعاني الخمسة في ثلاثة معان رئيسة هي :

(1) المعنى الوظيفي ، وهو يشمل المعنى الأول والثاني والثالث ؛ لأنها كلها معان وظيفية .

وهـــناك تقســـيمات متعددة للمعنى الوظيفي منها تقسيمات جون لاينز [1] الذي جعلها ثلاثة أقسام هي:

ـــ معنى المفردات القواعدية وبخاصة أقسام الكلام الصغرى .

ـــ معنى الوظائف القواعدية ، مثل فاعل أو مفعول به .

ـــ المعنى المرتبط ببعض المفاهيم مثل الخبرية والاستفهامية والأمرية في تصنيف أنواع الجمل .

(2) المعـــنى المعجمي : يقول جون لاينز أن النحاة اهتموا بمعاني الكلمات أكثر مـــن وظائفهـــا النحوية مستدلا على ذلك بكثرة القواميس التي أنتجت عبر العصـــور في كل أنحاء العالم ، وبأن تصنيف النحو التقليدي لأقسام الكلام يعتمد إلى حد بعيد على صفاتها الدلالية[2].

وينبغـــي ألا يكون ذلك غريبا فالمعنى المعجمي هو الحلقة الأولى من السلسلة التي يتكون من مجموعها المعنى الدلالي النهائي للجملة . وليس صحيحا أن جمع اللغة وتألـــيف المعـــاجم استأثر باهتمام النحاة أكثر من اهتمامهم بالجانب التركيبي في الدراسة اللغوية .

(3) المعنى المقامي : وهو المعنى الذي ينتج من عوامل غير لغوية تتعلق بالمقام والظروف والملابسات التي تكتنف الحدث الكلامي .

([1]) علم الدلالة 38 .

([2]) علم الدلالة ، جون لاينز ، ترجمة مجيد عبد الحليم الماشطة وزميليه ، كلية الآداب جامعة البصرة ، 1980م ، ص 9 .

وقـد ألـم قدامى النحاة بالمعاني الثلاثة في أثناء تحليلهم للنصوص اللغوية . وكان المعنيان المعجمي والوظيفي أكثر دورانا في بحوث المتأخرين حين استقلت الـبلاغة وأخـذت معهـا المعنى المقامي وأقامت عليه علم المعاني كله . وهذان المعنـيان (المعجمـي والوظيفي) هما اللذان عناهما ابن هشام بقوله في باب ذكر الجهـات التـي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها : " إن أول واجب على المعرب أن يفهم معنى ما يعربه مفردا ومركبا ."[1] وأتى بمثال على ذلك ، التبس فيه على بعض مشايخ الإقراء إعراب بيت المفصل لأحد تلاميذه :

لا يبعد الله التلبُّب والـــــغارات إذ قال الخميس: نَعَم[2].

فأعرب (نعم) حرف جواب ، والصحيح أنها خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هذه نَعَم؛ لأن (نعم) هنا معناها المعجمي واحد الأنعام [3].

الحمل على المعنى المعجمي :

وهو كثير في التنزيل والشعر والنثر، ومن الحمل على المعنى المعجمي نوع سـماه الـنحاة " التضمين" ، وأفضل تعريف له : أن يؤدي فعل أو ما في معناه مـؤدى فعـل آخـر أو مـا في معناه ، فيعطى حكمه في التعدي واللزوم . وهذا التعريف هو التعريف الذي ارتضاه مجمع اللغة العربية بالقاهرة [4].

ووصـفه ابن جني بأنه باب واسع لطيف طريف ... وأنه وَجَد منه شيئا كثيرا لا يكـاد يحاط به ، ولعله لو جمع أكثره لا جميعه لجاء كتابا ضخما [5]. ومن أمثلته قولـه تعـالى :" أُحِـلّ لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم "[6] فالرفث هنا بمعنى الإفضاء ؛ ولذلك جاز تعديته بإلى . ومنه قول الشاعر، وهو الراعي [7]:

دأبتُ إلى أن يَنْبُتَ الظلُّ بعدما تقاصرَ حتى كاد في الآلِ يمْصَحُ

([1]) مغني اللبيب 684 .

(2) التلبب : لبس السلاح والتسمر للقتال . اللسان مادة لبب.

([3]) المفصل1: 45، ومغني اللبيب 684 .

([4]) النحو الوافي ، عباس حسن ، دار المعارف ، الطبعة الخامسة ، مصر ، بلا تاريخ ، ص 2 : 171 .

([5]) الخصائص2: 311 ، 435 .

([6]) البقرة 187 .

([7]) الكتاب1: 383 .

الـــنحوي ، قـــال ابن جني :" والعرب قد تجري الشيء مجرى نقيضه كما تجريه مجرى نظيره " [1]

ولقـــد حظـــي مبحث التضمين بعناية القدماء والمحدثين ، ألمّ به ابن جني في الخصائص، وابن هشام في المغني ، والسيوطي في الأشباه والنظائر، وعرض له (الصـــبان) فـــي حاشـــيته على الأشموني ، وعرض له (ياسين) في حاشيته على التصريح ، باب حروف الجر . وجعله المتأخرون نوعين : تضمينا بيانيا وتضمينا نحويـــا ، أما التضمين البياني فلا خلاف على قياسيته[2]، أما النحوي ففيه خلاف ، والأكثرون على أنه قياسي[3].

وعرض له مجمع اللغة العربية بالقاهرة في إحدى جلساته ، حيث أعد الأستاذ حســـين والي أحد المجمعيين بحثا طويلا في التضمين، وألقاه في تلك الجلسة التي انتهـــت بعد مناقشات مستفيضة إلى قرار بأن التضمين قياسي لا سماعي بشروط ثلاثة هي :

الأول : تحقق المناسبة بين الفعلين .

الثاني: وجود قرينة تدل على الفعل الآخر ، ويُؤْمَن معها اللبس .

الثالث: ملاءمة التضمين للذوق العربي .

وأوصى المجمع ألا يلجأ للتضمين إلا لغرض بلاغي[4].

الحمل على المعنى الوظيفي :

المعـــنى الوظيفـــي هو الدور الذي تؤديه الكلمة أو الجملة أو شبه الجملة في موقعهـــا من التركيب ، ويحدد هذا الدور علاقتها بغيرها من الكلمات ، كأن تكون فاعلا أو مفعولا به أو خبرا أو حالا.

([1]) الخصـــائص2 :389 ، وانظر أسرار العربية 30، والأنصاف مسألة 87 ، وكتاب معاني الحروف ، الرماني علي بن عيسى ، تحقـــيق عـــبد الفـــتاح اســـماعيل شلبي ، مكتبة الطالب الجامعي ، الطبعة الثانية ، مكة المكرمة ، 1407هـــ-1986م ، ص 113، والأشباه والنظائر 1: 215.

([2]) التضمين البياني عند المحققين هو أن اللفظ مستعمل في معناه الحقيقي مع حذف حال مأخوذ من اللفظ الآخر ، بمعونة القرينة اللفظية ، فمعنى يقلب كفيه على كذا ، أي : نادما ، بعكس كما في " يؤمنون بالغيب " أي : يعترفون به مؤمنين .

([3]) النحو الوافي2: 171، 582 .

([4]) انظر البحث والقرار والمناقشات في النحو الوافي لعباس حسن 2 :564 وما بعدها.

ونظـــريا يمكن أن يوجد المعنى النحوي الوظيفي دون أن يكون للكلمات التي يتألف منها التركيب معنى معجمي ، كما في الجمل التي تتركب من كلمات عديمة المعـــنى مـــثل : القرعب شرب البنع[1]. إذ يمكننا إعراب هذه الجملة الخالية من المعـــنى . ومثلها هذا البيت الشعري الهرائي الذي نظمه تمام حسان[2] لهذه الغاية وأعربه إعرابا كاملا :

قاصَ التّجينُ شِحالهُ بِتَريسِهِ ال فاخي فلم يستَفْ بِطا سِيَة البَرَنْ

وقـــد يـــتوافر المعنى المعجمي للكلمات ويتوافر المعنى الوظيفي ، ولكن يغيب الـــترابط والتضام المعنوي في الجملة ؛ بسبب عدم وجود النسب المعنوية المعقولة بيـــن أجزاء التركيب، وعدم انتماء عناصر التراكيب إلى حقول دلالية متجانسة . فـــتظل الجملـــة صحيحة من حيث نظام التركيب الشكلي لكنها فارغة المضمون ، ومثال ذلك جملة تشومسكي الشهيرة :

" الأفكار الخضراء التي لا لون لها تنام بشدة " [3]

ومثال ذلك في العربية أبيات للمجنون بن جندب قالها يرقص بها ابنته[4]:

محكوكة العينين معطاء القفا كأنما قُدّتْ على متن الصفا

تمشي على متن شراك أعجفا كأنما تنشر فيه مصحفا

وقـــد ســـئل عن معناها أبو العلاء العماني والأصمعي وأبو عبيدة وأبو زيد ، فلم يعـــرفوا لهـــا معنى ، بالرغم من توافر المعاني المعجمية للكلمات وسلامة معانيها الوظيفية .

علـــى أنه في حالات كثيرة يتحكم المعنى المعجمي في الوظيفة التي تقوم بها الكلمات ، فتتنوع الوظيفة من جملة إلى أخرى بحسب المعنى ، مثل كان الناقصة وكـــان التامة ، ورأى البَصَرية ورأى القلبية ، وكذلك الفعل (علم) فإنه يتعدى إلى مفعـــول بـــه واحد إذا كان بمعنى عرف ، وإلى مفعولين إذا كان بمعنى اليقين .

([1]) علم الدلالة لأحمد مختار عمر 14 .

([2]) اللغة العربية مبناها ومعناها 183 .

(3) البنى النحوية ، نعو تشومسكي ، ترجمة د. يؤيل يوسف عزيز ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، 1987م ، ص19 .

([4]) المزهر في علوم اللغة1: 109 ،

وكذلـــك الفعل (هبْ) تختلف وظيفته باختلاف معناه : الهبة أو الحسبان ، كما في الجملتين :

- هَبْهُ دينارا .
- هَبْهُ أخاك .

والحمـــل علـــى المعنى الوظيفي كثير في التحليل النحوي ودراسات النحاة ؛ لأنه هو المقصود في أكثر الأحيان ؛ فهو محور الدراسة النحوية ، كتأنيث المذكر في قراءة[1] قوله تعالى :" تلتقطه بعض السيارة "[2] وقولهم: ذهبت بعض أصابعه، أنـــث لمـــا كـــان بعـــض السيارة سيارة ، وبعض الأصابع إصبعا . وكذلك قوله تعـــالى:"ثـــم لـــم تكن فتنتهم إلا أن قالوا "[3] بنصب الفتنة وتأنيث الفعل (تكن)[4] وإســـناده إلى (أن قالوا) ، وجاز تأنيث القول لأنه الفتنة في المعنى ، أولأنه بمعنى المقالة[5]. وتذكير المؤنث نحو قوله تعالى :" فمن جاءه موعظة من ربه "[6] ذكر لأن الوعـــظ والموعظـــة واحـــد في المعنى . وقد يعبر عن جمع المؤنث بالواحد المذكر كقول الشاعر[7]:

نصبْنَ الهوى ثم ارتمين قلوبنا بأعين أعداءٍ وهنَّ صديقُ

اســـتعمل (صـــديق) بدلا من جمع المؤنث . وإيقاع لفظ الجماعة على الواحد نحو قول الفرزدق :

" وإذا ذكرتَ أباك أو أيامَهُ أخزاك حيث تُقَبِّلُ الأحجار

يـــريد : الحجـــر . كأنه جعل كل ناحية حجرا ، ألا ترى أنك لو مسست كل ناحية مـــنه لجـــاز أن تقـــول : مسســـت الحجـــر. وعليه : شابت مفارقه ، وهو كثير العثانيـــن"[8]. وكذلـــك إيقـــاع لفظ الواحد على الجماعة نحو: " هو أحسن الفتيان

([1]) الخصائ ص 2: 415 واللباب في علل الإعراب 2: 104 ومغني اللبيب 666 .
([2]) يوسف10 .
([3]) الأنعام 23 .
([4]) مغني اللبيب 888 .
([5]) الأمالي الشجرية 1: 130 .
([6]) الأعراف 56 .
([7]) خزانة الأدب 5: 412 .
([8]) الخصائص 2: 422 .

وأجملـــه ، أفرد الضمير لأن هذا موضع كثر فيه الواحد كقولك : هو أحسن فتى في الناس ، قال ذو الرمة :

ومية أحسن الثقلين وجهاً وسالفةً وأحسنه قذالا[1]

ووضـــع العـــاقل في موضع غير العاقل ، والعكس ، فـ(مَنْ) أكثر ما تستخدم للعاقل وقد تستخدم لغير العاقل ، وقد جاء الاستعمالان في قول الشاعر[2]:

أسِرْبَ القطا هل من يعيرُ جناحه لعلّي إلى من قد هويت أطير

و(مـــا) أكـــثر اســـتخدامها لغير العاقل ، وقد تستخدم للعاقل ، نحو قوله تعالى : " فانكحوا ما طاب لكم من النساء "[3] .

واســـتخدام الجامد مكان المشتق ؛ لأنه بمعناه ، نحو : مررت بقوم عربٍ كلِّهم ، وبقـــاع عـــرفجٍ كلِّه ، فرفعوا الفاعل بالأسماء الجامدة وأكدوه بكلهم لما لحظوا في هـــذه الأســـماء معـــنى المشتق ؛ لأن (عرب) بمعنى فصحاء ، و(عرفج) بمعنى خشن[4]. وقال سيبويه معلقا على العبارة الأخيرة : " يجعلونه – أي عرفج – كأنه وصف " [5].

علـــى أن الحمل على المعنى ليس بلازم ، فقد لا يعطى الشيء حكم ما هو فـــي معـــناه . فالمصدر الصريح قد لا يعطى حكم المصدر المؤول ، وبالعكس . ودليل الأول أنك تقول : عجبت أن تقوم ، وأنك قائم ، ولا يجوز : عجبت قيامك . ودلـــيل الثانـــي أنه لا يعطى حكمه في النيابة عن ظرف الزمان ، فتقول : جئتك صلاة العصر ، ولا تقول : جئتك أن تصلي العصر[6].

ويخشى بعض النحاة المعاصرين على اللغة من الفوضى واضطراب الدلالات إذا تـــرك الـــباب مفتوحا بلا قيد للاتساع ، وبخاصة في تذكير المؤنث الذي سماه التأنيـــث التأويلـــي. واشترط لاستعماله اشتهار اللفظ المذكر في عصره وشيوعه شيوعا لا خفاء فيه ، كالذي يجري في أيامنا من تسمية بعض الصحف والمجلات

([1]) الخصائص 2: 419 .

([2]) شرح ابن عقيل 1: 147 .

([3]) النساء 3 .

([4]) الخصائص 1: 122 ومغني اللبيب 889 .

([5]) الكتاب2: 24 .

([6]) مغني اللبيب 890 .

بأسماء مذكرة مثل الهلال والعربي والمقطم والمساء وغيرها ، فيقال : ظهر الهلال ، وظهرت الهلال[1].

وليس هذا الرأي جديدا ، فقد اشترط النحاة القدماء لهذا النوع من الاتساع وغيره كثرة الاستعمال والشيوع مما يجعله بعيدا عن مجال الفوضى والغموض . وقد فصلت القول في هذه المسألة في فصل مسوغات الاتساع .

وعدَّ ابن جني حذف الفاعل من باب الحمل على المعنى في قول الشاعر:

فإن كان لا يُرضيكَ حتّى تردَّني إلى قَطَرِيٍّ لا إخالُك راضيا

قال : حمله الفراء على المعنى..لأن معناه : لا يرضيك إلا أن تردني . وكان أبو علي يغلظ في هذا ويكبره ويتناكره ، ويقول الفاعل لا يحذف . ثم إنه فيما بعد لان له ، وخفض من جناح تناكره . وعلق ابن جني بعد ذلك قائلا : " وعلى كل حال فإذا كان الكلام إنما يصلحه أو يفسده معناه ، وكان هذا معنى صحيحا مستقيما لم أر به بأسا ." [2]

ومن حذف الفاعل أيضا :

وما راعني إلا يسير بشُرطةٍ وعهدي به قيناً يفُشُّ بكير

والفاعل هنا جملة(يسير) مؤولة بمصدر هو مسيره ، وقد يجوز أن تكون جملة(يسير) حالا، والفاعل مضمر[3]. ويترجح عندي هذا المذهب الأخير ، لأن الهاء في قوله: (وعهدي به) تعود على هذا الفاعل المضمر .

والحق أن الفاعل لا يحذف من الجملة حذفا كليا بحيث تستغني عنه الجملة من الناحية التركيبية ، لأنه مسند إليه لا تقوم الجملة إلا به ، وهو لا ينفك عن الفعل، والفعل لا يستغني عنه ، فهو كالجزء منه . ولكن يتسع في إضماره أو في كونه منويا بدلالة المعنى والقرائن الحالية والمقالية ، كما في قوله تعالى : " كلا إذا بلغت التراقي "[4] فالفاعل منوي مراد ، وهو النفس وإن لم يتقدمه ظاهر يفسره ، فقد دلت عليه القرينة المقالية وهي ذكر التراقي ، وكذلك الآيات اللاحقة

([1]) النحو الوافي 4: 589 .

([2]) الخصائص2: 433 .

([3]) الخصائص 2: 434 .

([4]) القيامة 26 .

التـــي توحي بالموت وهي :" وقيل من راق ، وظن أنه الفراق " والآيات السابقة التي تذكر القيامة وأحوالها . والفاعل أيضا منوي في قوله تعالى :" فلولا إذا بلغت الحلقوم "[1] وهي النفس أيضا، يستدل عليها بالقرائن الحالية والمقالية ، وقد جاءت الآيات اللاحقة تدل عليها وذلك في قوله تعالى :" ترجعونها إن كنتم صادقين " [2] ثـــم في ذكره بعد ذلك الجنة ونعيمها الذي أعد للمقربين أصحاب اليمين ، وذكر النار وجحيمها الذي أعد للمكذبين الضالين .

ومـــن الحمل على المعنى الوظيفي إيقاع الإنشاء موقع الخبر كقولك : زيد ما أحســن وجهـــه ! جاز الإخبار بجملة التعجب ؛ لأن التعجب ضرب من الخبر . ومثل ذلك الإخبار بنعم وفاعلها في قولك : نعم الرجل زيد[3]، وكقول الراجز :

إنما أنت رجل لا نعدمه

فأوقع الجملة التي هي لا نعدمه ، ومعناها الدعاء ، موقع الصفة لأخ ، كأنه قال : إنمـــا أنـــت أخ ندعو له بأن لا يعدم . وليس هذا شيئا خاصا بالشعر ، فإن ذلك قد جـــاء فـــي القـــرآن والكلام الفصيح ، فمن ذلك قول الله تعالى :" قل من كان في الضلالة فليمدد له الرحمن مدا " [4] وأجاز النحاة بلا خلاف بينهم : زيد اضربه ، وعمرو لا تشتمه ، وزيد كم مرة رأيته[5]. وقد أرجع القاضي عبد الجبار كل صيغ التعبـــير إلـــى أصـــل واحد هو الخبر ، قال:" ثم وجدوا الخبر تختلف أحواله في الفائدة، فقسموه أقساما يرجع جميعها إلى الخبر " [6]

ومما يعد من الحمل على المعنى الوظيفي ما أطلق عليه ابن جني الحمل على أحســن القبيحين [7] ويعني به أن تُحضرك الحالُ ضرورتين لا بد من ارتكاب إحداهمـــا، فينبغـــي حينئذ أن تحمل الأمر على أقربهما وأقلهما فحشا، وذلك مثل

([1]) الواقعة 83 .
([2]) الواقعة 87 .
([3]) الأمالي الشجرية 1: 26 .
([4]) مريم 45 .
([5]) الأشباه والنظائر 4: 9 .
([6]) المغني 5: 325 .
([7]) الخصائص 1: 212 .

قولك : فيها قائما رجل ، لما كنت بين أن ترفع قائما فتقدم الصفة على الموصوف وبين أن تقدمها منصوبة على الحال .

ومـــن الحمـــل على المعنى الوظيفي تأويل الجملة بالمصدر دون حرف سابك ونصـــبها بفعـــل لازم حملا على المعنى ، كقولهم : أقسمتُ عليك إلاَّ صَدَقْت ، أو أقســـمت عليك لمّا صدقت ، معناه : ما طلبتُ منك إلا صدقَك . وجاز وقوع الفعل بعـــد (إلا) الحاصرة ، أو (لمّا) التي هي بمعناها ؛ لأنه دال على مصدره ، ويؤول به . وشبيه بهذا قول عروة بن الورد [1]:

فقالوا: ما تشاء ؟ فقلت :ألهو إلى الإصباح آثر ذي أثير

حيث ذكر الفعل (ألهو) وهو يريد به : اللهو .

وقولـــك : نشـــدتك الله إلا فعلت ، أو لما فعلت ، معناه : ما سألتك بالله إلا فعلك . فـــأعملوا الفعـــل في مفعولين ثانيهما جملة ، وحملوا الفعل اللازم (أقسمت) على (نشـــدتُ) فأعملوه في الجملة ؛ لأن معناه الطلب . قال سيبويه : سألت الخليل عن قولهـــم : أقسمتُ عليك لما فعلت ، وإلا فعلت ، لِمَ جاز هذا ، وإنما (أقسمت) ههنا كقولـــك : والله ؟ فقال : وجه الكلام : لَتفْعَلَنّ . ولكنهم أجازوا هذا ؛ لأنهم شبهوه بقولهم : نشدتك الله إلا فعلت ، إذ كان المعنى فيهما الطلب[2].

وإن الجملة التي بعد إلا أو لمّا في مثل هذا الأسلوب مؤولة بالمصدر ، ومحلها النصـــب علـــى المفعولـــية بفعـــل مذكور قبلها أو مقدر ، ويشهد لصحة تقديرها بالمصدر مجيء ما المصدرية قبلها في قول الأحوص[3]:

عمَّرتكِ الله إلا ما ذكرتِ لنا هل كنتِ جارتنا أيام ذي سلمِ

وقـــول أحدهـــم : ســـألتك باللات والعزى إلا ما أخبرتني . وقولهم : بالله إلا ما صدقتني .

ويـــرى عباس حسن [4] أن الجمل السابقة أسلوب مطرد من فصيح الأساليب، وهـــي جمل ظاهرها مثبت ومعناها منفي . وهي عنده من قبيل الاستثناء المفرغ،

([1]) الخصائص 2: 433 .

([2]) الكتاب3: 105،106 .

([3]) الكتاب 1: 323 وخزانة الأدب 2: 12 .

([4]) النحو الوافي2: 236 .

الذي فيه المعنى غير تام وغير موجب . فالجمل : سألتك الله إلا نصرت المظلوم، معناها : ما سألتك بالله إلا نصرك المظلوم ، وحلفت بربي إلا عاونت الضعيف، معناها : ما حلفت بربي إلا على معاونتك الضعيف . وليس هذا التحليل الذي جاء به عباس حسن شيئا جديدا ، فقد قال به النحاة القدامى . بل ذهب بعضهم إلى جواز تأويل الفعل بالمصدر بدون حرف سابك ؛ لاطراد هذا الأسلوب وفصاحته[1].

وقد أحصى فخر الدين قباوة[2] طائفة من هذه التراكيب ، و كان تحليله لها شبيها بتحليل عباس حسن .

٦٠٧٠٦٦

ومنه أيضا حمل الإيجاب على النفي في قولهم : شرٌّ أهرَّ ذا ناب ، أي: ما أهر ذا ناب إلا شر[3]. وجعله ابن عقيل في معنى المحصور ، ومثله قولهم : مأرب دعاك إلينا لا حفاوة ، وقَدَرٌ أحلَّك ذا المجاز ، وشيء جاء بك ، وإنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي "[4]. والحمل على النفي في هذه الشواهد أحد قولين ، الثاني منهما أن يكون على حذف صفة[5]، والتقدير : شر عظيم أهر ذا ناب ، وقدر عظيم أحلك ذا المجاز .

وتمثل نظرية العامل – وهي من أهم عناصر النظرية النحوية – فكرا وظيفيا شكليا ، قامت فيه العوامل الضعيفة بعملها حملا على العوامل القوية . فقد أجمع النحاة على أن الفعل أقوى العوامل ، وأن اسم الفاعل لم يعمل إلا حملا على الفعل. وكذلك إنّ وأخواتها. وما الحجازية تعمل عمل الفعل لمضارعتها إياه ، ولا يتقدم خبرها عليها ولا على اسمها ؛ لأنها لم تتصرف تصرف الأفعال ؛ فلذلك لم يجز فيها كل ما جاز في الأفعال[6].

([1]) خزانة الأدب 2: 13.

([2]) إعراب الجمل 166 .

([3]) الخصائص 1: 319 ، واللباب 1: 131 وشرح ابن عقيل 1: 221 .

([4]) الأشباه والنظائر 1: 225 .

([5]) مغني اللبيب 609 وشرح ابن عقيل1: 221 .

([6]) الإيضاح في علل النحو 135 ، واللباب في علل الإعراب 1: 151 .

الحمل على معنى المقام :

يقصد بالمقام المواقف والظروف والملابسات الخارجية التي تعتري الحدث اللغوي ، مثل استخدام جملة (يرحمك الله) في مقام تشميت العاطس ، واستخدام جملة (الله يرحمه) – بتقديم الاسم – في مقام الترحم بعد الموت . فالأولى تعني طلب الرحمة في الدنيا ، والثانية تطلب الرحمة بعد الموت ، وقد دل على ذلك المقام إلى جانب السياق اللغوي المتمثل في التقديم والتأخير واختلاف الضميرين، بالرغم من أن المعنى اللغوي للجملتين واحد .

وكان العلماء العرب روادا في هذا المضمار ، فتعتبر فكرة المقام التي كشف عنها البلاغيون العرب وصاغوها في عبارتهم الشهيرة (لكل مقام مقال) متقدمة ألف سنة على الزمن الذي قيلت فيه ؛ لأن الاعتراف بفكرتي المقام والمقال باعتبارهما أساسين متميزين من أسس تحليل المعنى يعتبر الآن في الغرب من الكشوف التي جاءت نتيجة لمغامرة العقل المعاصر في دراسة اللغة[1].

وفكرة المقام هي المحور الذي يدور حوله علم الدلالة في الوقت الحاضر ، وهي الأساس الذي ينبني عليه الوجه الاجتماعي من وجوه المعنى الثلاثة، حيث تتمثل فيه العلاقات والأحداث والظروف الاجتماعية التي تسود ساعة أداء المقال . ومن المعروف أن تجلي المعنى على المستوى الوظيفي وعلى المستوى المعجمي فقط لا يعطينا إلا معنى المقال أوالمعنى الحرفي أومعنى ظاهر النص ، وهو معنى فارغ تماما من محتواه الاجتماعي والتاريخي ، منعزل عما يحيط بالنص من القرائن الحالية .

وقد كان سيبويه في أثناء تحليله للأنماط التعبيرية والظواهر الإعرابية منتبها لعنصر المقام ، فكان يذكر السياق الذي ولدت فيه هذه الأنماط والشواهد ، والظرف الاجتماعي والنفسي الذي رافقها مما سماه الحال أو علم المخاطب . والأمثلة على ذلك كثيرة جدا[2] .

([1]) اللغة العربية مبناها ومعناها 337 .

([2]) الكتاب 1: 224،253،341 و2: 233 ،294،384 و3: 7،104 .

وكان عمل النحاة عموما يصدر صدورا تلقائيا عن البعد المقامي ، وأمثلتهم فيه متواردة متكاثرة ، وهم متلاقون على جمهرة هذه الأمثلة والتطبيقات . ويظهر أن بعض هذه المسائل موافق لمسائل البلاغيين ، وخاصة علماء المعاني . وأن فرز هذه المسائل عند النحاة يحدد على التعيين منطقة (الأعراف) بين النحو والبلاغة في إطارها التاريخي . ولكنها على هذا المستوى تظل تتماز بأنها تتعلق بمستوى الصواب النحوي في الأساس[1].

ومن أمثلة التراكيب التي حملت على المعنى المقامي عند النحاة قوله تعالى :" أصلاتك تأمرك أن نترك ما يعبد آباؤنا أو أن نفعل في أموالنا ما نشاء "[2] فإنه يتبادر إلى الذهن عطف (أن نفعل) على (أن نترك) ، وهذا باطل . وسبب هذا الوهم أن المعرب يرى (أنْ والفعل) ذكرت في الآية مرتين ، وبينهما حرف العطف . والصواب أنّ (أنْ نفعل) عطف على (ما) ، فهو معمول للترك . والذي أوجب هذا الإعراب المقام الديني والتشريعي الجديد الذي يرافق دعوة الرسل إلى الله ، ثم إن شعيبا المقصود بالخطاب في الآية لم يأمر قومه أن يفعلوا في أموالهم ما يشاؤون [3].

ومن أمثلته أيضا قوله تعالى :" فلما بلغ معه السعي " [4] فإن المتبادر تعلُّق (مع) ببلغ ، قال الزمخشري: أي فلما بلغ أن يسعى مع أبيه في أشغاله وحوائجه ، ولا يتعلق (مع) ببلغ لاقتضائه أنهما بلغا معا حد السعي ، ولا بالسعي ؛ لأن صلة المصدر لا تتقدم عليه ، وإنما هي متعلقة بمحذوف على أن يكون بيانا ، كأنه قيل: فلما بلغ الحد الذي يقدر فيه على السعي ، فقيل : مع من ؟ فقيل : مع أبيه[5]. فالذي منع أن تتعلق (مع) ببلغ معنى مقامي حياتي يقتضي أن لا يبلغ الولد وأبوه معا حد السعي .

([1]) الأعراف أو نحو اللسانيات الاجتماعية في العربية ، د. نهاد الموسى ، بحث منشور في الملتقى الدولي الثالث في اللسانيات ، الجامعة التونسية العدد الثالث، تونس ، 1985م ، ص172) .

([2]) هود87 .

([3]) مغني اللبيب 686 .

([4]) الصافات 102 .

([5]) الكشاف للزمخشري 4: 347 مغني اللبيب 688 .

لكنـــي أرى جواز تعلق (معه) بالسعي لأن (مع) ظرف ، والظرف يتسع فيه بالتقديم والتأخير ما لا يتسع مع غيره .

ويعـــدّ الـــنحاة (علم المخاطب) – وهو بعدّ غير لغوي – مسوغا لكثير من تعبـــيرات الاتســـاع وبخاصـــة فـــي الحذف . وهو يجري في المؤلفات النحوية كالأصـــل الثابت المتواتر . يقول ابن السراج : " والمحذوفات في كلامهم كثيرة ، والاختصـــار في كلام الفصحاء كثير موجود إذا آنسوا بعلم المخاطب ما يعنون"[1] ويعـــد علـــم المخاطب سببا لخروج الجملة عن معناها المباشر القريب إلى معنى آخـــر، مـــثل استعمال الجملة الخبرية في معنى الطلب ، كقولك : رحم الله أبي ، وغفر الله لأمي . فالسامع يعلم أنك لا تخبر ، بل تدعو وتسأل .

وعلـــى الجملـــة فقد لحظ النحاة ما يكون من تغير صفات الخطاب وعناصره وفقـــا لمـــنزلة المخاطـــب والأحوال التي تعتريه ، فإذا كان عالي المنزلة يخاطب بأســـلوب الجمـــع تعظـــيما وتبجيلا له ، وإذا كان بعيدا أو في منزلة البعيد كالنائم والغـــافل نودي بـــ (يا وأيا وهيا) ، وإذا كان قريبا دعي بـــ (أي) والهمزة ، وإذا كان مندوبا دعي ب(وا) ، وإذا كان مقبلا عليك بوجهه منصتا إليك ناديته مستغنيا عن ذكر حرف النداء [2].

وإذا قـــال شيئا تنكره تجيبه بـــ(كلا)[3] ولا تجيبه بـــ (لا) المعتادة في جواب السلب .

ولـــيس مفهـــوم المخاطَب مقصورا على المخاطَب المباشر ، وإنما يشمل ما يرمـــي إلـــيه الكلام ولو كان بطريق غير مباشر . ذلك أن مفهوم المخاطب مسألة اعتـــبارية تتســـع حـــتى تصـــير كأنها عقل الجماعة أو حسها أو خيالها ووهمها ووجدانها[4].

وتتنوع العبارة وتخرج عن أصل التعبير بها وفقا للمتكلم أيضا والأحوال التي تعـــتريه، فقد ضعف ابن مالك أن تكون عبارة : يا ليتني كنت معهم ، حذف منها

([1]) الأصول في النحو2: 341 .

([2]) الكتاب 1: 244 .

([3]) المفصل 325 .

([4]) دلالات التركيب 63، 65 .

المـــنادى، وأن تقديـــره : يا قوم ليتني كنت معهم ؛ " لأن قائل (يا ليتني) قد يكون وحـــده، فـــلا يكون معه منادى ثابت ولا محذوف ، كقول مريم عليها السلام :" يا ليتني مت قبل هذا " . [1]

وتؤثـــر منزلة المتكلم في أسلوب كلامه ، فإذا كان من عامة الناس تحدث عن نفسه بالإفراد ، أما إذا كان عالي المقام تحدث عن نفسه بأسلوب الجمع ، فالله جل جلالـــه يخبر عن نفسه غالبا بأسلوب الجمع نحو :" إنا أعطيناك الكوثر"[2] و " إنا أنزلناه في ليلة القدر"[3] . ويقول الملك من بني البشر :" نحن نأمر بما هو آت"

وقـــد يسوغ العرف الثقافي العام عند أهل اللغة الاستغناء عن مرجع الضمير فـــي قولـــه تعـــالى :" كـــلُّ مـــن عليها فان " [4]أي الأرض ، و :" حتى توارت بالحجاب[5]" أي الشمس . وذلك عندما يستشهد بالآية الأولى في سياق ذكر الموت، والثانية في سياق انتهاء النهار . والعرف العام قريب من معنى دلالة الحال ؛ لأن العـــرف أحـــوال ومواضعات عامة يتفق عليها الناس . ومع ذلك فإن الآية الأولى عـــاد الضـــمير فـــيها إلـــى الأرض فـــي آيـــة ســـابقة هي :" والأرض وضعها للأنام"[6]والشمس في الآية الثانية يدل عليها ذكر العشي في الآية التي قبلها .

وقـــد ســـوغت الحـــال المشاهدة كثيرا من وجوه الحذف ، قال أبو البركات الأنـــباري :" الفعـــل إنما يضمر إذا كان عليه دليل من مشاهدة حال " [7] كقولهم للقـــادم من سفره : خيرَ مقدم ، أي قدمت ، وللغضبان : غضب الخيل على اللجم، أي غضبت [8].

وقـــد بلـــغ من احتكام المتشددين لاعتبارات المقام ونواميس العالم الخارجي ومواضـــعاته أن ظنوا أن معيار الصواب في اللغة يستوي دائما على مثال يطابق

([1]) مريم 23، التبيان في إعراب القرآن 1: 186.

([2]) الكوثر 1 .

([3]) القدر 1 .

([4]) الرحمن 26 .

([5]) ص32 .

([6]) يس 10 .

([7]) أسرار العربية 155 .

([8]) المفصل في صنعة الإعراب65 .

صورة العالم الخارجي مطابقة الانعكاس المرآوي ومنطق المعاني المجردة[1]. فقد أنكـــر أبـــو حاتم السجستاني قولهم : مات الميت ، ذاهبا إلى أن الصواب : مات الحي . وليست ملاحظة السجستاني صحيحة ، فقد جاء في الحديث النبوي والشعر ما يشهد بصواب هذا التعبير الذي أنكره ، قال عليه الصلاة والسلام :" أهل القبور يـــتوكّفون الأخـــبار– أي يتوقعونها – فإذا مات الميت سألوه : ما فعل فلان ؟ وما فعل فلان ؟ "[2] وجاء في الشعر[3] :

إذا ما مات ميتٌ من تميمٍ وسرّكَ أن يعيش فجئْ بزاد

بتمرٍ أو بخبزٍ أو بسمنٍ أو الشيء المُلفّف في البجادِ [4]

وأنكـــر اليازجي في لغة الجرائد[5] قولهم : رأيته أكثر من مرة ، لأن مقتضاه إثـــبات الكـــثرة للمرة الواحدة ؛ لأن المفضل عليه في معنى من المعاني لا بد أن يشـــارك المفضـــل في ذلك المعنى ، فقولك : بكر أشرف من خالد يتضمن إثبات الشـــرف لخالد مع زيادة بكر عليه فيه" . وهذا التعبير الذي أنكره اليازجي تعبير حديـــث ، لـــيس فيه معنى التفضيل ، فقد خلا من المفضل والمفضل عليه .وكأن مســـتعمله يـــريد أن يقول : رأيته عدة مرات . وصوابه قولهم : رأيته غير مرة . غـــير أن متتـــبع أســـاليب العـــرب يجـــد أنهم اتسعوا في استعمال اسم التفضيل فاســـتخدموه في تراكيب كثيرة مشهورة قلّ من يتنبه إلى إشكالها ، ومن عباراتهم القديمـــة الشـــبيهة : زيد أعقل من أن يكذب ، وقد تأولها ابن هشام على وجهين : الأول تـــأويل (أن يكـــذب) بالمصدر ، ثم تأويل المصدر بالوصف، وتقديره : زيد أعقل من الكاذب . والثاني تضمين (أعقل) معنى(أبعد) ، أي : زيد أبعد الناس من الكذب . و(من) ليست الجارة للمفضول ، والمفضل عليه متروك أبدا[6].

([1]) الأعراف أو نحو اللسانيات الاجتماعية 164 .

([2]) اللســـان مـــادة وكـــف ، وغريـــب الحديث لابن سلام 4: 356، والنهاية في غريب الحديث ، أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري ، تحقيق طاهر أحمد الزاوي ورفيقه ، المكتبة العلمية ، بيروت ، 1399هـــ-1979م ، ص 5: 220 .

(3) اللسان مادة لفف .

(4) الملفف في البجلد هو وطب اللبن . اللسان مادة بجد .

([5]) لغة الجرائد ، إبراهيم اليازجي ، مطبعة مطر ، الطبعة الأولى ، مصر ، بلا تاريخ ، ص61.

([6]) مغني اللبيب 709 .

وخطّــأ إبراهيم اليازجي أيضا من يقول : طلب إليه أن يخيط له ثوبا ، وذهب إلى أن الصواب : طلب منه.. بمعنى سأله إياه سؤال ند لند من غير ضراعة ، أما طلــب إليه فمعناه : سأله بضراعة . وإلى ذلك ذهب زهدي جار الله[1] . غير أنه لم يأت في المعجمات العربية ما يؤيد هذا التمييز [2].

بعــد أن فرغــنا من عرض أنواع الحمل على المعنى الثلاثة أود أن أعرض لاحتمال اجتماع الحمل على اللفظ مع الحمل على المعنى ، فإذا اجتمعا في عبارة واحدة بدئ بالحمل على اللفظ ؛ لأن اللفظ هو المشاهد المنظور إليه ، وأما المعنى فخفــي راجــع إلى مراد المتكلم . أما إذا عكس الأمر وجاء الحمل على اللفظ بعد الحمــل على المعنى فقد اختلف النحاة في تجويزه ، فضعف ابن جني العودة إلى اللفظ بعد اعتبار المعنى [3] وكذلك فعل ابن الحاجب [4] وأكثر النحاة . والحق أنه جائــز لــوروده فــي التنزيل ، قال تعالى: " ومن يؤمن بالله ويعمل صالحا يدخله جــنات تجــري من تحتها الأنهار خالدين فيها أبدا قد أحسن الله له رزقا "[5]فبدأت الآيــة بالإفــراد حملا على لفظ (من) ، ثم جاءت بخالدين حملا على المعنى ، ثم عــادت إلــى اللفظ في (له) . وما جاء في التنزيل منزّهٌ عن الضعف . فثبت أنه يجوز الحمل على كل واحد منهما بعد الآخر من غير ضعف [6].

وثمة عنصر من عناصر الاتساع يلحقه النحاة بالحمل على المعنى ، ويعرف عــند الــنحاة بالعطف على التوهم ، ويسمونه عندما يواجههم في التنزيل بالعطف على المعنى . ووصفه سيبويه مرة بالغلط ، ولم يكن مراده بالغلط إلا ما عبر عنه غيره بالتوهم ، وذلك ظاهر من فحوى كلامه[7] ، ويوضحه إنشاده البيت :

بدا لي أني لست مدركَ ما مضى ولا سابقٍ شيئا إذا كان جائيا

([1]) معجم الخطأ والصواب في اللغة ، د. إميل يعقوب ، دار العلم للملايين ، الطبعة الثانية ، بيروت ن 1986م . ص 187 .

(2) لسان العرب والقاموس المحيط وأساس البلاغة مادة : طلب.

(3) الخصائص 2: 420،

(4) الأشباه والنظائر 1: 288.

(5) الطلاق 11 .

(6) الأشباه والنظائر 1: 227،228.

(7) الكتاب2: 155.

وقــد صرح الخليل بأنهم جروا (سابق) عطفا على (مدرك) الذي قد تدخله الباء ، فكــأنهم قد أثبتوا فيه الباء ، ثم قال :" فعلى هذا توهموا هذا ." [1] واشترط النحاة صحة دخول الباء في هذا الموقع ، وشرطوا لحسنه كثرة دخوله هناك[2].

ولــيس العطــف علــى التوهم أو المعنى مقصورا على الجر ، بل وقع في المجــزوم والمــرفوع والمنصوب ، فمن المجزوم قوله تعالى :" لولا أخرتني إلى أجل قريب فأصدّقَ وأكنْ من الصالحين "[3] قيل : عطف (أكن) على فأصدق على تقديــر إســقاط الفــاء وجزم (أصدق) ، وقيل : عطف على محل الفاء وأصدق ، ومحلهــا الجــزم ؛ لأنها جواب التحضيض[4]. وحمل الخليل وسيبويه الآية على الشرط وقالا : إنّ معنى لولا أخرتني فأصدق ، وإنْ أخرتني فأصدق ، واحد [5].

أما المرفوع فمثاله ما جاء به سيبويه في قوله :" إن ناسا من العرب يغلطون فــيقولون : إنهــم أجمعــون ذاهبون ، وإنك وزيد ذاهبان ، وذلك أن معناه معنى الابــتداء ، فــيرى أنــه قال: هم ."[6] يقصد سيبويه أن (إنّ واسمها) معناهما مثل معنى المبتدأ ، فكأنه قال : هم أجمعون ذاهبون ، وأنت وزيد ذاهبان . ويلاحظ أن الــتوهم في نحو: إنهم أجمعون ذاهبون ، لم يقتصر على العطف بل شمل التوكيد أيضا .

وأمــا المنصــوب فكقولــه تعــالى :" فبشرناها بإسحاق ومن وراء إسحاق يعقوب[7] عند من نصب يعقوب بفعل مضمر دل عليه قوله: فبشرناها ، كأنه قال: وآتيــناها يعقوب ، أو ووهبنا لها إسحاق ومن وراء إسحاق يعقوب ، . ومنه أيضا قراءة بعضهم :" ودّوا لو تدهن فيدهنوا "[8] نصب يدهنوا حملا على معنى: ودوا أنْ تدهنَ[9].

---

(1) الكتاب3: 106.

(2) مغني اللبيب 619 .

([3]) المنافقون 10 .

([4]) مغني اللبيب 553.

([5]) مغني اللبيب 620.

([6]) الكتاب 2: 155 .

([7]) هود71 .

([8]) القلم 9 .

([9]) الخصائص 2: 397 ومغني اللبيب 623 .

والمـــرجح عـــند بعض الباحثين في النحو أن العطف على التوهم قياسي[1]، وشـــواهده كثيرة في العربية . وحقيقته أن المتكلم يستغرق وقت الكلام فتختلط في نفســـه المقاييس والأعراف اللغوية ، فيرى أنه استخدم في كلامه شيئا دون آخر ، فيبني ما يأتي من الكلام على ما توهم لا على ما قال حقا . وإذا أضيف إليه الجر علـــى الجـــوار ، وما يسمى بالإتباع في الحركات الإعرابية بخاصة تشكلت لدينا ظاهرة كبيرة .

ويتمســـك عـــباس حســـن برفض العطف على التوهم ، بل التوهم عامة ، ويضـــيف إليه الجر على المجاورة ، في مواضع كثيرة من كتابه[2] ويرى إهماله وعـــدم الاعـــتداد بـــه والقياس عليه ، جريا وراء بعض النحاة ممن ضعفوه وذلك حرصا على أهم خصائص اللغة ، وتمسكا بسلامة البيان ، مستندا إلى قلة شواهده، والشك في صحة بعضها .

ولـــيس الحق مع عباس حسن في موقفه المتشدد هذا ، فهو ليس أكثر حرصا مـــن النحاة القدماء الذين أجازوا هذه الظاهرة ، فأغلبهم يقول بجوازها ، والشواهد علـــيها كثـــيرة ، وقـــد خرج النحاة عليها بعض القراءات ، منها آية الوضوء " وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم "[3] بجر اللام في (وأرجلكم). وهي قراءة أبي عمرو وابن كثير وحمزة ويحيى عن عاصم وأبي جعفر وخلف[4].

ويـــبدو لـــي أن هـــذا النوع من العطف ليس توهما ، وإنما هو عطف على الأصـــل ، ودلـــيل ذلك أن التوهم أكثر ما يحدث في العطف بالجر على خبر ليس المنصوب ، توهما أن الخبر مجرور بحرف الجر الزائد ؛ لأن هذا الموضع يكثر جره بالحرف الزائد ، فكأن وجود حرف الجر هو الأصل وحذفه خلاف الأصل . ولأســـتوثق من سلامة هذا الفهم الذي قال به بعض النحاة قمت بتتبع مواضع خبر لـــيس في القرآن الكريم ، فوجدته في جميع الآيات مجرورا بحرف الجر الزائد ،

([1]) إعراب الجمل 316 .

([2]) النحو الوافي1: 609، 2: 3،401: 8 .

([3]) المائدة 6 .

([4]) الإنصاف مسألة 84 .

عـــندما يأتـــي اســـما مشتقا متأخرا عن اسم ليس ، إلا ثلاث آيات جاء الخبر فيها منصوبا مجردا من الحرف الزائد ، وهي :

" الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم "[1]

:" ولا تقولوا لمن ألقى إليكم السلام لست مؤمنا " [2]

: " ويقول الذين كفروا لست مرسلا " [3]

ويمكن تفسير هذا الخروج على الأصل بأغراض بلاغية يتطلبها السياق وظروف الحـــدث اللغـــوي . ففـــي الآية الأولى أغنى تقديم (يوم يأتيهم) عن التوكيد بالباء الزائدة . وفي الآية الثانية إذا كان من يلقي السلام لا يقال له : لست مؤمنا ، فمن بـــاب أولى ألا يلقى له الخبر مؤكدا . وفي الثالثة جاء الخبر غير مؤكد لأن الكفار لا يملكـــون دلـــيلا على أن محمدا ليس مرسلا ؛ ولذلك جاء الخبرعاريا من الباء الزائدة المؤكدة .

واســـتقرأت هـــذه الظاهرة أيضا في كتاب طبقات فحول الشعراء لابن سلام وكـــتاب جمهرة خطب العرب لأحمد زكي صفوت ، فكانت النتيجة شبيهة بما جاء فـــي القرآن الكريم ، إذ وجدت خبر ليس المفرد – في حال تأخره عن اسم ليس – مقـــترنا بحـــرف الجـــر الزائد في أكثر الحالات ، وقد بلغت حالات الاقتران ستة أضعاف حالات عدم الاقتران .

([1]) هود:8 .

([2]) النساء 94 .

([3]) الرعد:43.

النيابة

لا يقتصر استخدام النحاة على مصطلح النيابة أو أحد مشتقاتها ، بل يستخدمون مصطلحات أخرى مثل عبارة (يقوم مقام) للدلالة على المعنى نفسه وهي عبارة كثيرة الاستعمال[1]، ومثل عبارات : يسد مسد [2] أو يحل محل أو يجري مجرى[3]. والمواقع التي ورد فيها مصطلح النيابة أو أحد مرادفاته في المصادر النحوية كثيرة جدا يصعب حصرها .

ومفهوم النيابة هو أن تحل كلمة محل أخرى وتقوم مقامها في أداء وظيفتها ، سواء أكان إظهار المنوب عنه ممكنا ، كما في حالة نيابة المصدر (ضربا) عن الفعل، أم لم يكن ممكنا كحالة نيابة ياء النداء عن الفعل أنادي ، أو نيابة(إلا) عن الفعل أستثني[4].

وقد لا تكون النيابة لفظية، كأن تنوب دلالة الحال عن التلفظ بالكلمة ، كقولهم لرجل مهوٍ بسيف في يده : زيدا ، أي اضرب زيدا، فصارت شهادة الحال نائبة عن التلفظ بالفعل[5] . وهذه الحالة مما يجوز فيه إظهار المنوب عنه المحذوف .

ويختلف مفهوم النيابة عن التعويض ، فالنيابة تبديل يحدث في الموقع نفسه ، ولا بد من وجود علاقة ما بين النائب والمنوب عنه . لكن التعويض يكون في غير موضع المعوض ، كتعويضهم تاء التأنيث في آخر كلمة (عِدَة وزنة) بدلا من الواو في أول الكلمة ، وتعويضهم الالف في أول كلمة (ابن) بدلا من الواو في آخرها[6]. ومجيء الميم المشددة في (اللهمّ) عوضا عن يا النداء ، والتنوين في

([1]) الخصائص 2: 371،403 وأسرار العربية 40 ، 129 والتبيان 2: 19 ، 119 ، 200وشرح ابن عقيل 3: 321 .

([2]) سر صناعة الإعراب 406 ، 413 ومغني اللبيب 1: 44، 202، 546 واللباب 1: 145،253 وموصل الطلاب إلى قواعد الإعراب 40.

([3]) الكتاب1: 175 ، 2: 128 .

([4]) كتاب اللامات للزجاجي 1: 70.

([5]) الخصائص 1: 264 ، 285 .

([6]) مسائل خلافية في النحو 62 .

حينـــئذٍ عوضا عن الجملة المحذوفة. وواضح أن لا علاقة بين العوض والمعوّض في الأمثلة[1].

وبالـــرغم مـــن ذلك فإن هذا الاختلاف بين النيابة والتعويض لا يؤثر على جوهـــر الشبه القائم بينهما ، فكلاهما يعتمد على عملية الاستبدال أو إقامة عنصر مقام آخر . فعلى هذا يكون التعويض من قبيل النيابة اتساعا .

وها أنا ذاكر الأبواب النحوية التي دخلها اتساع النيابة :

1ـــ النائـــب عـــن الفاعل : ينوب عن الفاعل المفعول به وهو الأصل في النيابة . وينوب عن الفاعل عند غياب المفعول به المصدر والجار والمجرور والظرف[2]. وأجاز الكوفيون أن تنوب هذه الأشياء عن المفعول به مع وجوده مطلقا نحو قراءة قوله تعالى:" ليُجْزَى قوما بما كانوا يكسبون "[3] ببناء يجزى للمجهول، فناب عن الفـــاعل الجـــار والمجرور(بما) مع وجود المفعول به قوما [4]. واشترط الأخفش تقدمها عليه في مثل قول الشاعر[5]:

فلو ولدت قُفَيْرَة جرو كلب لسُبَّ بذلك الجرو الكلابا

ناب الجار والمجرور(بذلك) عن الفاعل وذلك لتقدمه على المفعول (الكلابا) .

ويجـــوز نيابة المفعول الثاني في باب (كسا) عند أمن اللبس ، تقول : أُعْطِي زيدا درهمٌ ، ولكن لا يجوز أن ينوب المفعول به الثاني في باب (ظن) إذا لم يؤمن اللـــبس في مثل الجملة التالية : ظُنَّ زيدا أبوك ؛ لأن الأبوة في الأصل مظنونة ، فأصـــبحت بإنابـــة المفعـــول بـــه الثاني معروفة وصار زيد هو المظنون ، فتغير المعنى[6].

ويثير البعض تساؤلا فحواه كيف ينوب المفعول به عن الفاعل وهو ضده في المعنى؟

([1]) الأشباه والنظائر 1: 148 .

([2]) المفصل 244 واللباب 1: 161 وشرح شذور الذهب 308 .

([3]) الجاثية 14 .

([4]) التبيان في إعراب القرآن ص 2 : 232 .

([5]) خزانة الأدب1: 329 .

([6]) الإنصاف مسألة 73 واللباب في علل الإعراب 1: 45،161 5 وأوضح المسالك2: 178، 4: 81 وجملة الفعل المبني للمجهول ، حسن محمود شبانة ، رسالة ماجستيرغير منشورة ، الجامعة الأردنية ، 1982م ، ص 204 وما بعدها .

وليس ذلك غريبا ؛ لأنه لا يشترط في الفاعل دائما أن يكون فاعلا مؤثرا في الفعل ، فقد يكون متصفا بالفعل نحو: حَسُنَ وجه زيد، وقبح فعله ، وقد يكون الفعل واقعا عليه نحو مات الرجل . وقد يكون شيئا لا يملك الإرادة والاختيار نحو: تدحرجت الصخرة . وقد يكون معنى من المعاني نحو : جاء الحق وزهق الباطل . ولذلك عرفه النحاة بأنه : اسم أو ما في تأويله أسند إليه فعل أو ما في تأويله .. [1]

2ـ المفعول المطلق : ينوب عن المصدر المنصوب في باب المفعول المطلق صفته : سرت أحسن السير ، (وهذا من باب إقامة الصفة مقام الموصوف وسيأتي الحديث عنه) وضميره : سأعذبه عذابا لا أعذبه أحدا ، أو مرادفه : أحببته مقة ، أوإشارة إليه : ضربته ذلك الضرب ، أونوعه : قعد القرفصاء ، أو آلته : أسقيته كوبا ، أو عدده : جلست تسع جلسات ، أو مشارك له في مادته نحو : والله أنبتكم في الأرض نباتا (اسم عين) ، وتبتل إليه تبتيلا (مصدر فعل آخر) ، وكل وبعض مضافتين إلى المصدر : أحبه كلَّ الحب أوبعضَ الحب [2].

ومعلوم أن الأصل في المفعول المطلق أن يكون مصدرا منصوبا ، وما وجوه النيابة التي مر ذكرها إلا ضرب من ضروب الاتساع .

3ـ المصدر : ينوب المصدر عن الفعل في الدلالة والعمل مثل : صبرا وشكرا ، وذلك للعلاقة الوثيقة بين الفعل والمصدر ، فالفعل يدل على مصدره وهو مشتق منه. وينوب المصدرعن الفاعل كما أسلفنا في باب النائب عن الفاعل . وينوب عن ظرف الزمان كثيرا نحو : آتيك طلوع الشمس ، وقدوم الحاج[3]، والأصل : وقت طلوع الشمس ، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه . ونيابته عن ظرف الزمان مقيسة في كل مصدر[4]. واختص هذا التوسع بالأحداث(المصادر) لأنها منقضية كالأزمنة ، وليست ثابتة كالأعيان ، فجعل وجودها وانقضائها أوقاتا

([1]) أوضح المسالك2: 83 .

([2]) اللمع 51 والمفصل 155 وشرح قطر الندى 224، 226، 252 ، والنحو الوافي 2: 214وما بعدها.

([3]) الكتاب 1: 222 ومغني اللبيب 400 .

([4]) شرح ابن عقيل 2: 200 .

للأفعـــال وظـــروفا لها كأسماء الزمان[1]. وينوب المصدر عن المكان قليلا نحو : جلست قربَ زيد ، أي مكان قربه ، وهذا لا ينقاس .

والمصـــادر يـــنوب بعضها عن بعض على اختلاف صيغها ، نحو قولهم : عمـــرك الله ، وضع العمر مكان التعمير[2]. وقوله تعالى :" وتبتـــل إليه تبتيلا"[3] وضع التبتيل مكان التبتل . وقول الشاعر[4] :

وإن شئتم تعاوَدْنا عوادا

ويقوم المصدر مقام الصفات المشتقة كاسم الفاعل نحو قوله تعالى :" يصبح مـــاؤها غورا "[5] أي غائرا، ومقام اسم المفعول نحو قولك : أنت رجل ثقة ، أي موثـــوق بـــه ، ومعنى ذلك أن المصدر ينعت به ، وشواهد وقوعه نعتا كثيرة ، فيقال : هذا رجلٌ عدلٌ وصومُ وفطرٌ وزورٌ ورضى[6]. ومع ذلك يذهب النحاة إلى أنه مقصور على السماع ، والحقُّ أنه مقيس . وقد رأت لجنة الأصول والقرارات فـــي مجمـــع اللغـــة العربية بالقاهرة ، بعد الاستماع إلى بحث قدمه الشيخ عطية الصوالحي ، واستنادا إلى ما ذهب إليه بعض المحققين ، أن النعت بالمصدر مقيس قياسا مطردا بالشروط التالية[7]:

1- أن يكون مفردا مذكرا.
2- أن يكون مصدرا ثلاثيا ، أو بوزنه .
3- ألا يكون ميميا .

ويقـــع المصدر حالا ، وقد ورد عن العرب جملة من التراكيب وقع المصدر المـــنكر فيها حالا، من مثل قولهم : قتلته صبرا ، ولقيته بغتة ، وكلمته مشافهة[8]. وقد أجاز النحاة أن يكون المصدر في هذه المثل ونحوها حالا ، ولكنهم اختلفوا في

([1]) شرح المفصل لابن يعيش 1: 430 .
([2]) كتاب اللامات للزجاجي ص84 وخزانة الأدب 2: 13 .
([3]) المزمل 8 .
([4]) الخصائص 2: 309.
([5]) الكهف 41 .
([6]) المفصل 1: 150 وأوضح المسالك 2: 202 .
([7]) كتاب في أصول اللغة 2: 164 .
([8]) اللباب 1: 263 والمفصل 1: 90 وابن عقيل 2: 249.

جواز القياس على ذلك . فبعضهم أجازه مطلقا ، وبعضهم منعه مطلقا ، وبعضهم أجازه بشرط كون المصدر نوعا من عامله ، وبعضهم حصره في مواضع مسموعة محددة . ورأت لجنة الأصول والقرارات السابقة جواز القياس على ما سمع منه مطلقا ، اتباعا لمن رأى ذلك من النحاة القدامى[1].

وقد يعكس الأمر ، فيقوم اسم الفاعل مقام المصدر ، كما في قوله تعالى :" ليس لوقعتها كاذبة" [2].

وتقوم الجثة (العين) مقام المصدر فتقول : زيد غدا ، لمن ينتظر قدومه[3]. وأصل التركيب : قدوم زيد غدا ، فحذف المضاف وأقام المضاف إلي مقامه .

ويقوم الفعل في الذكر مقام مصدره ، لأنه يدل عليه بلفظه ، ولهذا يعود الضمير عليه وإن لم يجر له ذكر ، قال الله تعالى :" ولا يحسبنّ الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم " [4] قام الفعل يبخلون مقام مصدره وهو البخل.

4ـ أسماء الأفعال : أسماء الأفعال تنوب عن الأفعال في المعنى والعمل والدلالة على الزمن ، فهيهات وصه وأواه نائبة عن بَعُدَ واسكُتْ وأتوجّع على الترتيب[5]. وكذلك (نزال) نائبة عن انزل ، و(تراك) عن اترك[6] ويرى بعض النحاة أنها في هذه الأمثلة نائبة عن الجمل وواقعة موقعها[7]. والفرق بينها وبين الأفعال أنها لا تقبل علامة الفعل ولا تتأثر بالعوامل . ولذلك سميت أسماء أفعال .

5ـ الحروف : تنوب الحروف عن الأفعال والأسماء والجمل ، وتنوب عن بعضها .

الحروف عند ابن جني تنوب عن الأفعال ومعها الفاعل[8] فإذا قلت : ما قام زيد ، فقد نابت (ما) عن الفعل أنفي . و(هل) تنوب عن الفعل أستفهم ، وكذلك

---

(1) كتاب في أصول اللغة 2: 166 .

(2) الواقعة2، التبيان 2: 253.

(3) اللباب 1: 141.

(4) آل عمران 180 .

(5) أوضح المسالك 2: 138 .

(6) الإنصاف مسألة 73 وشرح ابن عقيل 3: 302 .

(7) مسائل خلافية في النحو 95 .

(8) الخصائص2: 274 واللباب 1: 97 .

قولك : زيد من الكرام ، ومحمد على الفرس ، حروف الجر فيها تنوب عن الفعل والفاعل[1]. وكذلك نابت (إلا)عن الفعل أستثني ، وهي فعل وفاعل ، ونابت الواو عــن أعطف ، وليت عن أتمنى ، والباء في : ليس زيد بقائم ، عن حقا ، والبتة ، وغير ذي شك . وأكلت من الطعام ، نابت من عن البعض [2].

وتنوب يا النداء عن أنادي أو أدعو[3]. والدليل على ذلك أنها تدخلها الإمالة ، والإمالــة لا تدخل إلا الأسماء والأفعال ، وأن لام الجر تتعلق بها في : با لزيد . و(أمّا) تعمل في الظرف (بعد) في قولهم : أما بعد ، لما فيها من معنى الفعل الذي نابت عنه[4].

وتــنوب الحروف عن بعضها عندما تتقارب معانيها ، فواو القسم تنوب عن باء القسم وتعمل الجر ، وواو ربّ تنوب عن ربّ وتعمل عملها[5]. وأينما وأياما تنوبان عن (إنْ) لفظا وعملا[6] وأسماء الشرط تعمل بالنيابة عن حرف الشرط[7]. والفــاء تــنوب عن ثمّ في العطف في قوله تعالى :" فجعله غثاء أحوى "[8] أي : فمضــت مــدة فجعلــه غــثاء : كما جاء عكسه[9]. وتقوم الواو مقام مع في باب المفعول معه[10]. وتنوب أم عن بل في قولهم : إنها إبل أم شاء[11]. واللام تنصب المضــارع لقــيامها مقــام كي في مذهب الكوفيين[12] وحتى تنوب عن (إلى) في قولك: سرت حتى مطلع الشمس . وتقوم إذا الفجائية مقام الفاء [13] في قوله تعالى :" وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون " [14].

([1]) سر صناعة الإعراب 1: 269 ، 373 .

([2]) الخصائص 2: 274) .

([3]) أسرار العربية 1: 207 واللمع 206.

([4]) موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب 1: 22 .

([5]) سر صناعة الإعراب 2: 636 والإنصاف مسألة 55 .

([6]) الإنصاف مسألة 5 .

([7]) اللباب 1: 129 .

([8]) الأعلى 5 .

([9]) أوضح المسالك 3: 361 .

([10]) الفصول المفيدة في الواو المزيدة 194 .

([11]) مغني اللبيب 66 .

([12]) الإنصاف مسألة 79 .

([13]) سر صناعة الإعراب1: 261 واللباب 2: 59 ومغني اللبيب 218 .

([14]) الروم 36 .

وتنوب حروف الجر عن بعضها [1] فإلى تنوب عن مع في قوله تعالى: " من أنصاري إلى الله[2]، و(في) بمعنى (على) في قوله تعالى : " ولأصلبنكم في جذوع النخل "[3] والباء بمعنى على أو عن في قولهم : رميت بالقوس [4].

غير أن البصريين لا يرون نيابة حروف الجر عن بعضها قياسا ، وإنما تكون في موضع دون آخر ، حسب الأحوال الداعية إليه والمسوغة له ؛ لأنك لا تقول : سرت إلى زيد ، وأنت تريد معه ، وأن تقول : زيد في الفرس ، وأنت تريد عليه . وهم يحملون ذلك على التضمين ، فيضمنون الفعل المذكور معنى فعل آخر يتعدى بذلك الحرف ، لأن التجوز في الأفعال أسهل منه في الحروف[5].

وتنوب الحروف عن الأسماء فتأتي (عن) بمعنى جانب ،ودليل اسميتها أنها تدخل عليها (من) ، والحروف لا تدخل على الحروف ، تقول : جلست من عن يمينك . وكذلك (على) تأتي بمعنى فوق[6]، والكاف بمعنى مثل ، وتقوم في التركيب بوظيفة الفاعل والمفعول . وأجاز الكوفيون وبعض البصريين إنابة (ال) عن الضمير في قوله تعالى : " فإن الجنة هي المأوى "[7] أي مأواه . وضُرِبَ زيدٌ الظهر والبطن ، أي ظهره وبطنه . والمانعون يقدرون : المأوى له، والظهر والبطن منه[8].

6ـ علامات الإعراب : الأصل في الإعراب أن يكون بالحركات ، الضمة للرفع، والفتحة للنصب ، والكسرة للجر ، والسكون للجزم . وقد خرج عن هذا الأصل سبعة أبواب هي : الأسماء الستة، والمثنى، وجمع المذكر السالم، وجمع المؤنث السالم، والممنوع من الصرف، والأفعال الخمسة، والفعل المضارع المعتل الآخر[9].

([1]) الأزهية في علم الحروف 277-300 .

([2]) الصف 14 .

([3]) طه 71 .

([4]) الخصائص 2: 306 .

([5]) الخصائص2: 308 .

([6]) الكتاب1: 420 .

([7]) النازعات 41 .

([8]) مغني اللبيب 77 .

([9]) شرح شذور الذهب 51-81 .

فتـــنوب عـــن الضـــمة الواو في باب الأسماء الستة وجمع المذكر السالم ، والألف في المثنى ، وثبوت النون في الأفعال الخمسة .

وتنوب عن الكسرة الياء في الأسماء الستة وجمع المذكرالسالم والمثنى ، والفتحة في الممنوع من الصرف .

ويـــنوب عـــن الفـــتحة الألف في الأسماء الستة ، والياء في جمع المذكرالسالم والمثـــنى حمـــلا على حالة الجر ، وحذف النون في الأفعال الخمسة .والكسرة في جمع المؤنث السالم .

ويـــنوب عـــن الســـكون حذف النون في الأفعال الخمسة وحذف حرف العلة في المضارع المعتل الآخر [1].

وجعلـــت الـــواو للرفع لأنها من جنس الضمة ، وجعلت الياء للجر لأنها من جـــنس الكســـرة ، وجعلـــت الألـــف للنصب في الأسماء الخمسة لأنها من جنس الفتحة[2].

أما جعل الألف للرفع في المثنى رغم أنه من جنس الفتحة فلعللٍ كثيرة ذكرها العكـــبري[3]، منها أن الألف في الإضمار في مثل : شربا ، ضمير مرفوع، ومنها أنه لم يبق للمثنى في حالة الرفع ما يميزه عن جمع المذكر السالم فأعطي الألف .

وعلـــل حمل النصب على الجر في المثنى والجمع بثماني علل ، منها أن الجر أصـــل تنفرد به الأسماء وتختص به ، أما النصب فتشترك فيه الأسماء والأفعال ، وحمـــل النصـــب على المختص أولى . ومنها أن النصب والجر علامات إعراب الفضـــلات ، وحمل الفضلة على الفضلة أشبه ، وأنهم سووا بين ضمير المنصوب والمجرور في إنك ولك ، وإنه وله [4].

7ـــ الضـــمائر : يذهـــب الأخفش إلى أن الضمير المخفوض في لولاي ولولاك مبتدأ ، ولولا غير جارة ، خلافا لسيبويه ، فأنابوا الضمير المخفوض عن المرفوع . كما عكسوا إذ أنابوا الضمير المرفوع عن المجرور، فقالوا : ما أنا كأنت ، ولا

([1]) علل التثنية51 ، 71 ، 88 و شرح قطر الندى 40 ، 46 وشرح ابن عقيل 1: 56 .

([2]) اللباب 1: 91 .

([3]) اللباب 1: 101 .

([4]) اللباب 1: 101.

أنـــت كأنـــا[1]. وهـــذه المسألة شجر فيها خلاف بين الكوفيين والبصريين بسطه الأنـــباري فـــي الإنصـــاف ، خلاصـــته أن الكوفيين وافقوا رأي الأخفش ، وهو الصحيح والدليل على صحته أنه إذا عطف على الضمير المجرور في لولاك اسم ظاهر وجب رفعه نحو : لولاك وزيدٌ لهلك الناس[2]. أما البصريون فجروا على رأي ســيبويه القائل أن لولا حرف جر، والضمير المتصل مجرور بلولا في محل رفـــع . وقد صحح الأنباري مذهب الكوفيين في هذه المسألة[3]. وهي من المرات القليلة التي أنصف الأنباري فيها الكوفيين . والحق أن قيام ضمائر الرفع وضمائر النصـــب والجـــر بعضها مقام بعض أمر ثابت، ولا اعتداد بالشروط التي وضعها بعض النحاة لهذا النوع من النيابة ، فهي غير لازمة[4].

وممـــا يمكـــن أن يلحـــق بنيابة الضمائر عن بعضها مبحث سماه البلاغيون الالـــتفات ، وعـــرفه جمهورهم بأنه : التعبير عن معنى بطريق من طرق التعبير الـــثلاثة- التكلم والخطاب والغيبة – بعد التعبير عنه بطريق آخر منها[5]. وعرفه ابـــن الأثـــير مســـتخدما مفهوم (الانتقال) قال : ينتقل فيه من صيغة إلى أخرى ، كالانتقال من خطاب حاضر إلى غائب ، أو من خطاب غائب إلى حاضر. أو من فعل ماض إلى مستقبل ، أو من مستقبل إلى ماض[6]. ووصفه السيوطي بأنه من ســـنن العرب ، وعرفه مستخدما صيغة التحويل بدلا من الانتقال[7] . وعرفه ابن حجة الحموي مستخدما صيغة الانصراف[8].

([1]) مغني اللبيب : 361 .

([2]) مغني اللبيب 1: 361 .

([3]) الأنصاف مسألة 97 .

([4]) إعراب الجمل 326 .

([5]) الإيضاح لمختصر تلخيص المفتاح 73 .

([6]) المثل السائر 2: 4 .

([7]) المزهرفي علوم اللغة 1: 264 .

([8]) خزانة الأدب 1 : 134 .

ومهمـــا كانـــت تســـميته فهو لا يخرج عن مفهوم نيابة الضمائر الثلاثة عن بعضـــها، وشـــواهده في القرآن والشعر والنثر كثيرة جدا ، ومن أمثلته في القرآن الكريم :" حتى إذا كنتم في الفلك وجرين بهم بريح طيبة "[1] انتقل من الخطاب إلى الغيـــبة ، إذ الأصل وجرين بكم . وعكسه قوله تعالى في سورة الفاتحة مستخدما الخطـــاب بعـــد الغيبة :" الحمد لله رب العالمين .. إياك نعبد وإياك نستعين". وقد جمع امرؤ القيس الالتفاتات الثلاثة في ثلاثة أبيات[2]:

تطاولَ ليلكَ بالإثمد ونام الخليُّ ولم ترقدِ
وباتَ وباتتْ له ليلةٌ كليلة ذي العائر الأرمدِ
وذلك من نبأ جاءني وخُبِّرْتُه عن أبي الأسود

انـــتقل من الخطاب (ليلك) إلى الغائب (باتت له) إلى التكلم (جاءني) . والحق أن ضـــمير الغائـــب في البيت الثاني ، وضمير المتكلم في البيت الثالث ، جاءا نائبين عن ضمير المخاطب الذي ابتدأ به . وقد يجوز أن يكون ضمير المتكلم هو الأصل لأن الشـــاعر يـــتحدث عن نفسه في الأبيات ، وأن الضمائر الأخرى جاءت نائبة عـــنه. وكثيرا ما يستخدم الشعراء ضمير المخاطب مكان ضمير المتكلم ، ويسمى هذا الأسلوب تجريدا[3]، والتجريد لون من الاتساع.

ولـــم يتوقف ابن الأثير لدى النظر في الالتفات عند حدود الاتساع والتفنن في أساليب الكلام بل ذهب يبحث وراء الاتساع عن معان أعلى وأرفع[4]. وهي معان لا تجري على وتيرة واحدة ، بل تتشعب شعبا كثيرة لا تنحصر ، وإنما يؤتى بها علـــى حســـب الموضع الذي ترد فيه . ومن ذلك أن الانتقال إلى الخطاب في آية (إياك نعبد وإياك نستعين) بعد الغيبة في آية(الحمد لله رب العالمين) أفاد أن الحمد دون العـــبادة ، فأنـــت تحمد نظيرك ولا تعبده . ولما كانت العبادة أعظم الطاعات استخدم أسلوب الخطاب المباشر إصراحا وتقربا إلى الله تعالى[5].

([1]) يونس22 .
([2]) الإيضاح 1: 75 وخزانة الأدب للحموي1: 135 .
([3]) الخصائص2: 473 .
([4]) المثل السائر2: 6، 7 .
([5]) المثل السائر2: 6 .

أمـــا التجريد الذي ورد ذكره مختلطا بالالتفات قبل قليل فهو مقصور على إنابـــة ضمير المخاطب عن ضمير المتكلم . ومعناه عند ابن جني : أن العرب قد تعـــتقد أن فـــي الشيء من نفسه معنى آخر ، كأنه حقيقته ومحصوله .. وعلى هذا يخاطب الإنسان نفسه حتى كأنها تقابله أو تخاطبه ، ومنه قول الأعشى :

وهل تطيق وداعا أيها الرجل

وهو الرجل لا غيره[1].

وعـــرفه ابـــن الأثير بعبارة أكثر وضوحا[2] بأنه : " إخلاص الخطاب لغيرك وأنـــت تريد به نفسك لا المخاطب نفسه " وقال أنه وجد له فائدتين ، إحداهما أبلغ من الأخرى :

الأولى : طلب التوسع في الكلام ، فإنه إذا كان ظاهره خطابا لغيرك وباطنه خطابا لنفسك فإن ذلك من باب التوسع . وأظن أنه شيء اختصت به العربية دون غيرها من اللغات .

الثانية : وهي الأبلغ ، إذ يتمكن المتكلم من إجراء الأوصاف المقصودة من مدح أو غـــيره على نفسه من خلال وصف المخاطب بها ؛ ليكون أعذر وأبرأ من العهدة ، غير محجور عليه .

أما ما قصد به التوسع خاصة فكقول الصِّمَّة بن عبد الله من شعراء الحماسة:

حَنَنْتَ إلى ريّا ونفسُك باعدتْ مزارك من ريَّا وشعباكما معا

فما حَسَنٌ أن تأتي الأمر طائعا وتجزع أن داعي الصبابة أسمعا

وقد ورد بعد هذين البيتين ما يدل على أن المراد بالتجريد فيهما التوسع :

وأذكـــرُ أيام الحِمَى ثم أنثنـــي على كبدي من خشيةٍ أن تصدَّعا

بنفسِيَ تلك الأرض ما أطيب الربا وما أحسن المصطاف والمتربَّعا

فانـــتقل من الخطاب التجريدي إلى خطاب النفس ، ولو استمر على الحالة الأولى لما قضى عليه بالتوسع ، وإنما كان يقضى عليه بالتجريد البليغ .

([1]) الخصائص 2: 473، 474 .

([2]) المثل السائر 1: 424،425 .

8 ــ النعت : يحذف المنعوت ويقوم النعت مقامه في الأحوال التالية[1] :

ــ إذا تقدم ذكر المنعوت نحو : ائتني بماء ولو باردا ، أي ماء باردا .

ــ مصاحبة ما يعينه نحو قوله تعالى : " وألنّا له الحديد ، أن اعملْ سابغات[2]" أي دروعا .

ــ اختصاص النعت بالمنعوت نحو : مررت بحائض ، وراكب فرسا. ولبست لينا، وأكلت طيبا ، وأقمت طويلا، وسرت سريعا.

ــ إجراء الصفة مجرى الأسماء نحو : مررت بالفقيه أو القاضي.

ــ قصد العموم نحو : " لا رطبٍ ولا يابسٍ "[3] ومؤمن خير من كافر.

ــ إذا كان النعت ظرفا أو جملة وكان المنعوت بعضا مما قبله من مجرور بـــ(من) أو (في) نحو: قوله تعالى: " منا الصالحون ومنا دون ذلك "[4]

وقالوا : منّا ظَعَنَ ، ومنّا أقام ، أي إنسان . وكقوله :

لو قلتَ ما في قومها لمْ تِيثَمِ يفضُلُها في حَسَبٍ ومَيْسَمِ

أي ما في قومها أحد يفضلها .

ــ للضرورة الشعرية نحو:

تَرْمي بكَفَّيْ كان من أرْمَى البشر

أي بكفَّيْ رجلٍ كان..

وتقوم الجملة الاستفهامية مقام الجملة الخبرية في النعت اتساعا كقول الشاعر [5] :

حتى إذا جُنَّ الظلامُ واختلطْ جاءوا بمذقٍ هل رأيتَ الذئبَ قط

فجملة (هل رأيت الذئب قط) وقعت نعتا لمذق ، وأكثر النحاة يقدرون في

([1]) همع الهوامع 3: 128 وانظر الإنصاف مسألة 14 وأوضح المسالك 3: 319 وبدائع الفوائد ، ابن القيم الجوزية ، تحقيق هشام عبد العزيز عطا وزميليه ، مكتبة نزار مصطفى الباز ، الطبعة الأولى ، مكة المكرمة، 1416هـ-1996م ، ص 183 ونتائج الفكر في النحو ، السهيلي عبد الرحمن بن عبد الله ، تحقيق محمد إبراهيم البنا ، الطبعة الثانية ، مكة المكرمة ، 1404هـ-1985م ، ص 208-210 .

([2]) سبا 10،11 .

([3]) الأنعام 59 .

([4]) الجن11 .

([5]) الأنصاف مسألة 14 ومغني اللبيب: 325 وشرح ابن عقيل2: 199 .

وحـــذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه قياسي عند المبرد[1]. وأحسنه عند ابن الشجري ما دل عليه معنى أو قرينة أو نظير أو قياس[2] ، فدلالة المعنى كقولـــه جل جلاله :" وأشربوا في قلوبهم العجل" [3] أي حب العجل ، وقولهم : ما زلـــنا نطأ السماء حتى أتيناكم ، أي ماء السماء . ودلالة القرينة مع المعنى كقول النابغة :

وقد خِفْتُ حتى ما تزيدُ مخافتي على وعلٍ في ذي المطارة عاقل

أي على مخافة وعل ، وهو تيس الجبل ، ودل على ذلك تقدم ذكر المخافة ، وأنه قصد تشبيه حدث بحدث .

ودلالة القياس كقولهم : الليلةَ الهلالُ ، أي طلوع الهلال . والجباب شهرين، أي لبس الجباب . وكقوله : اليوم خمر ، وغدا أمر ، أي اليوم شرب خمر وغدا حدوث أمر . وأنما دل على هذه المحذوفات أن ظروف الزمان لا تكون أخبارا عن الأعيان.

ودلالـــة النظير مع القياس كقوله سبحانه :" هل يسمعونكم إذ تدعون " أراد : هـــل يسمعون دعاءكم ، كما قال في الأخرى :" إن تدعوهم لايسمعون دعاءكم " . ودلالـــة القياس على هذا المحذوف أنك لا تقول : سمعت زيدا ، وتمسك حتى تأتي بعد ذلك بلفظ مما يسمع ، كقولك : سمعته يقرأ أو ينشد[4].

10 ــ الخبر : الأصل في الخبر أن يكون مفردا- سواء في ذلك خبر المبتدأ وخبر النواسخ- فلا تكون الجملة خبرا ويكون لها محل من الإعراب إلا إذا وقعت موقع المفـــرد[5]. والجملـــة الواقعـــة خبرا تؤول بمفرد تقوم مقامه . وهذا رأي جمهور الـــنحاة ، وخالفهم فيه الرضي ذاهبا إلى أنه دعوى ليس عليها برهان قطعي . ولو ادعي أن الأصل في ذلك الجملة لم يبعد ؛ لأن الأخبار في الجمل أكثر[6].

وتنوب شبه الجملة(الظرف والجار والمجرور) عن الخبر المحذوف الذي هو مـــتعلق شبه الجملة ، ويقدرونه باستقر أو مستقر . وهو أصل مرفوض لا يجوز

([1]) الكامل في اللغة1: 13 .

([2]) الأمالي الشجرية1: 52 .

([3]) البقرة 93 .

([4]) الأمالي الشجرية1: 52 .

([5]) إعراب الجمل وأشباه الجمل 148 .

([6]) شرح الكافية للرضي 2: 259 .

إظهاره[1]. وهذا المذهب هو الذي عليه الأكثرون . وذهب آخرون إلى أن المتعلق المحذوف هو الخبر، وعلى هذا يكون الخبر مفردا أو جملة بحسب التقدير[2].

ويـــنوب الفاعل عن الخبر في قولك : ما قائمٌ الزيدان ، فقائم مبتدأ ، والزيدان فـــاعل ســـدَّ مسد الخبر . ويشترط في المبتدأ أن يكون وصفا معتمدا على نفي أو استفهام في مذهب البصريين[3]، وعليه خرجوا قول الشاعر :

غيرُ مأسوفٍ على زمنٍ ينقضي بالهمّ والحزَنِ

فالجـــار والمجرور (على زمن) في محل رفع نائب فاعل سد مسد خبر المبتدأ (غير). ولا يشترط الكوفيون اعتماد الوصف على نفي أو استفهام[4].

وينوب الحال عن الخبر إذا كان المبتدأ مصدرا في مثل قولك : ضربي العبد مســـيئا، فمســـيئا حال سدت مسد الخبر ، والخبر في هذه الحالة محذوف وجوبا، وتقديره : إذا كان مسيئا . ولا تصلح هذه الحال أن تكون خبرا عن المبتدأ الضرب فـــي مـــثل : ضربي العبد مسيء . وثمة حال تنوب عن الخبر وتصلح أن تكون خبرا عن المبتدأ نحو : زيد قائما [5]

11 ــ التغليـــب : وهـــو أن يعـــم كلا الصنفين بلفظ أحدهما ، كقولك : الزيدون والهـــندات خـــرجوا ، والواو في خرجوا عمت الزيدين والهندات تغليبا للمذكر[6]. وســـببه توافـــر التناسب بين الصنفين أو الاختلاط [7]. وعرفه ابن الشجري بأنه: إجـــراء المختلفيـــن مجرى المتفقين بتغليب أحدهما على الآخر لخفته أو شهرته[8] كقولهـــم المشـــرقين في المشرق والمغرب ، والأبوين للأب والأم[9]. واستخدامهم (مَنْ) للعاقل وغير العاقل .

([1]) شرح المفصل1: 232 .

([2]) همع الهوامع 1: 322 .

([3]) شرح ابن عقيل 1: 192 وشرح قطر الندى 44 .

([4]) شرح ابن عقيل1: 193.

([5]) شرح بن عقيل 1: 253 .

([6])شرح الكافية الشافية 2: 552.

([7]) مغني اللبيب 900 .

([8]) الأمالي الشجرية 1: 14 .

([9]) جـــنى الجنتيـــن في تمييز نوعي المثنيين ، محمد أمين بن فضل الله المحبي ، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة ، الطبعة الأولى ، بيروت ، 1401هـــ-1981م ، ص 117 - 149) ،

واضـــح ممـــا تقدم أنه يمكن رد التغليب الى حظيرة النيابة ، فصفوة أمره أن يـــنوب اللفظ عن غيره في دلالته على معناه لما بينهما من تقارب وتشاكل ، فضلا عـــن دلالته على معناه نفسه ، فالأصل في الأبوين أن يكون مثنى كلمة أب ولكنها استخدمت نائبة عن الأب والأم معا .

ـــ نظـــرا لاتســـاع بـــاب النيابة اكتفي بهذا القدر الممثل لظاهرة النيابة في مجال الـــنحو. وهي في الصرف شائعة أيضا، ويكفي أن أشير أن باب التصغير كله جاء نائـــبا عن الصفة ، فقولك : رجيل ينوب عن قولك : رجل صغير . وتنوب صيغة فعـــيل عـــن صـــيغة مفعول ، وتنوب صيغة فاعل وفعال ومفعيل عن صيغة النسب .

الحذف

الحذف في العربية كثير واسع ، فلا يخلو منه باب من أبواب العربية وهو على كثرته خلاف الأصل؛ لأن الأصل هو الذكر . وليس كل الحذف اتساعا، ذلك أن الحذف المراد هنا هو ذلك النوع الذي قصر ابن السراج الاتساع عليه في تعريفه للاتساع[1]، وسماه البلاغيون بمجاز الحذف . وهو الذي اشتهر فيما بعد بالمجاز المرسل[2].

قال صاحب الإيضاح : اعلم أن الحذف على وجهين : أحدهما أن لا يقام شيء مقام المحذوف كما سبق ، والثاني أن يقام مقامه ما يدل عليه ، كقوله تعالى:" فإن تولوا فقد أبلغتكم ما أرسلت به إليكم " [3] فليس الإبلاغ هو الجواب ؛ لتقدمه على توليهم ، والتقدير : فإن تولوا فلا لوم علي لأني قد أبلغتكم ، أو: فلا عذر لكم عند ربكم لأني قد أبلغتكم . [4] "

وهذا النوع من الحذف هو المقصود بالاتساع ، وهو حذف يقوم مقامه ما يدل عليه ، فلا يحتاج التركيب إلى تقدير محذوف من الناحية الإعرابية ؛ لأنه تركيب سليم مكتمل العناصر من الناحية الشكلية .

ومن الشواهد الأخرى التي تزيد هذا النوع من الحذف وضوحا قوله تعالى:" حُرّمت عليكم الميتةُ والدم ولحم الخنزير "[5] وقوله جل جلاله :" حُرّمت عليكم أمهاتُكم " [6] فإن العقل يدل على المحذوف ، والمقصود الأظهر يرشد إلى أن التقدير : حرم عليكم تناول الميتة ، وحرم عليكم نكاح أمهاتكم ، وهو تقدير يلتفت إليه الذهن لكنه يحذف لوضوحه في العرف الثقافي العام لأهل اللسان العربي .

([1]) الأصول في النحو2: 265 .

([2]) الإيضاح في علوم البلاغة 262 .

([3]) هود57 .

([4]) الإيضاح في علوم البلاغة 184 .

([5]) المائدة 3 .

([6]) النساء 23 .

ومن ذلك ما أنشده أحمد بن يحيى عن ابن الأعرابي يصف صاحبا بقلة النوم وخفة الرأس[1]:

وصاحبٍ أبداً حلواً مُزّا بحاجة القوم خفيفاً نزّا
إذا تغشّاه الكرى ابْرَحزّا كأن قطنا تحته أو قزّا
أو فُرُشاً مَحْشوّةً إوزّا

ابرحــزّ : انتــبه . قولــه : فرشــا محشوة إوزا ، يريد : ريش إوز ، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه . كما قيل : صلّى المسجدُ ، أي أهل المسجد، وحكمتْ المحكمةُ ، أي القاضي .

وتصنف هذه الشواهد على أنها من باب حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه . وهو موضوع تكررت الإشارة إليه في هذا البحث.

وواضــح أن هــذا النوع من الحذف مرتبط بظاهرة النيابة ارتباطا قويا لأن النيابة لا تتحقق إلا بالاعتماد على الحذف .

وقد وضع ابن هشام للحذف قاعدة استفادها من ابن جني ، وجعلها فصلا أدار علــيه مســائل كثيرة من الصرف والنحو وعنونه بقوله :" إذا دار الأمر بين كون المحــذوف أولا أو ثانيا فكونه ثانيا أولى " [2] وقال في آخره : " إذا احتاج الكلام إلــى حــذف مضاف يمكن تقديره مع أول الجزأين ومع ثانيهما فتقديره مع الثاني أولى ، نحو قوله تعالى :" الحج أشهر معلومات " فيكون التقدير : الحج حج أشهر معلومــات ، وهو أولى من أن تقدر : أشهر الحج أشهر معلومات ؛ لأنك قدرت عند الحاجة إلى التقدير ؛ ولأن الحذف من آخر الجملة أولى .

وتــتعدد أشكال حذف المضاف ، فقد حذف مكررا نحو قوله تعالى :" فقبضت قبضة من أثر الرسول " [3] أي من تراب أثر حافر فرس الرسول ، ومثله قولهم: أنت مني فرسخان ، أي ذو مسافة فرسخين[4].

([1]) مجــالس العلمــاء ، للزجاجي عبد الرحمن بن اسحاق ، تحقيق عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، 1403هـــ-1983م ، ص 143.

([2]) مغني اللبيب : 808 .

([3]) طه 96 .

([4]) الخصائص 2: 362 .

وقــد يحذف المضاف إليه – وهو أقل من حذف المضاف – [1] وينوب عنه التنويــن بعــد (كل وبعض وأي) كقوله تعالى :" كلٌ في فلك يسبحون "[2] وقوله أيضا :" فأقبل بعضهم على بعضٍ يتساءلون "[3] وتقول : أكرم أياً جاء وأياً رأيت. ويحــذف المضاف إليه الجملة بعد (إذ) ويعوض عنه بالتنوين كقوله تعالى:" يومئذٍ تحدث أخبارها " [4] أي يوم إذ تزلزل الأرض وتخرج أثقالها . وهو كثير . ومثله في الشعر [5] :

نهيتُكَ عن طلابكَ أم عمروٍ بعاقبةٍ وأنتَ إذٍ صحيح

والأصل وأنت إذ الأمر ذاك ، وفي ذلك الوقت .

ويحذف المضاف إليه بعد الظروف التي تتحول بعد الحذف إلى أسماء ،ولا يكــون المضــاف إلــيه مرادا وإن التفت إليه الذهن ، مثل : قبل ، وبعد ، وأول، ودون، والجهات الست[6]، نحو قراءة من قرأ قوله تعالى :" لله الأمر من قبلٍ ومن بعــدٍ " [7] بالخفض والتنوين على إرادة التنكير ، وقطع النظر عن المضاف إليه ، ومنه قول الشاعر[8]:

فساغَ لي الشرابُ وكنتُ قبْلاً أكادُ أغَصُّ بالماء الفرات

وقول الآخر :

ونحن قتلنا الأسْدَ أسد خَفيّةٍ فما شربوا بعداً على لذةٍ خمرا

ويحــذف الموصوف كثيرا وتقوم مقامه صفته نحو قوله تعالى :" وآتينا ثمود الناقة مبصرة " [9]فإنه لم يرد أن الناقة كانت مبصرة ولم تكن عمياء ، وإنما يريد آية مبصرة ، بدليل قوله تعالى :" فلما جاءتهم آياتنا مبصرة "[10] وأكثر ما يحذف

([1]) المثل السائر2: 94 .

([2]) الأنبياء33 .

([3]) الصافات 27 .

([4]) الزلزلة4 .

([5]) خزانة الأدب 6: 490 .

([6]) شرح ابن عقيل3: 73 وشرح شذور الذهب136 .

([7]) الروم4 .

([8]) الخزانة 1: 410 .

([9]) الإسراء 59 .

([10]) النمل 13.

الموصـــوف فـــي النداء وفي المصدر، كقولهم : يا أيها الظريف ، تقديره: الرجل الظريف ، وعليه ورد قوله تعالى : يا أيها الساحر "[1]، والمصدر كقوله تعالى : " ومـــن تـــاب وعمـــل صـــالحا فإنه يتوب إلى الله متابا "[2] تقديره : وعمل عملا صالحا[3].

ومـــن العـــبارات الكثيرة التي جاءت على حذف الموصوف عبارة : قال رب العالميـــن ، أو قال جل جلاله ، قال عز وجل ، وذلك اختصارا لشهرته . أو قال خاتم الأنبياء والمرسلين ، أو الصادق الأمين .

ويحذف الموصوف الذي صفته جملة مثل قول الشاعر :

أنا ابن جلا وطلاعُ الثنايا متى أضعِ العمامة تعرفوني

أي ابـــن رجـــل جلا الأمور . وقد ذهب الزمخشري إلى أن جملة : أنا ابن جلا ، مـــن بـــاب حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه ، فالفعل جلا مع ضميره صفة لموصـــوف محـــذوف . ويضـــعفه أن الجملـــة إذا كانـــت صفة لمحذوف فشرط موصوفها أن يكون بعضا من متقدم مجرور بمن أو في[4].

ويلحق بالحذف ما اصطلح عليه النحاة بنزع الخافض – وهو مصطلح كوفي – يفســـرون به طائفة واسعة من المنصوبات ، ويرون أنها نصبت بنزع الخافض توسعا[5] نحو قوله تعالى :" ولكن لا تواعدوهن سرا " [6] أي على سرّ (أي نكاح) وقوله :" أعجلتم أمرَ ربكم " [7] أي عن أمر ربكم . وقول الشاعر:

لدن بهزّ الكفّ يعسلُ متْنُهُ فيه كما عَسَلَ الطريقَ الثعلبُ

أي في الطريق . وقوله أيضا :

آليتُ حَبَّ العراق الدهرَ أطعمُهُ والحبُّ يأكلُه في القرية السوسُ

أي آليت على حب العراق .

([1]) الزخرف49 .

([2]) الفرقان71 .

([3]) المثل السائر2: 102 والطراز لليمني 2: 107 .

([4]) المفصل 154 وخزانة الأدب 1: 254 .

([5]) الخصائص2: 473،211 واللباب1: 450 وشرح ابن عقيل2: 151 ومغني اللبيب: 510،134،681 والإتقان 580 .

([6]) البقرة 235 .

([7]) الأعراف 150 .

أما نحاة البصرة فيرون أن هذه المنصوبات كلها منصوبة بالفعل اللازم قبلها، فلمـــا نـــزع الجار وصل الفعل إلى الأسماء فنصبها[1]. ففي قول الشاعر: عسل الطريقَ الثعلبُ ، تعدى الفعل عسل إلى الطريق فنصبها .

ويعـــد البصريون المفعول لأجله المنصوب من باب نزع الخافض نحو قوله تعالى :" ولا تقتلوا أولادكم خشيةَ إملاق " [2] وقول الشاعر :

يغضِي حياءً ويُغْضَى من مهابته فلا يُكَلَّم إلا حين يبتسم

ف(خشية وحياء) منصوبان على المفعولية بعد سقوط حرف الجر .

ويـــرى بعـــض النحاة أن النصب بفقدان الخافض خطأ ؛ لأنه لو كان فقدان الخافض ينصب لكان ينصب في كل حال ، وليس نجد ذلك ، فقد يرتفع الاسم بعد نـــزع الخافض ، كقولك : بحسبك زيدٌ ، ثم تحذف الباء فتقول : حسبُك زيدٌ . فلو كـــان فقـــدان الخافض ينصب ما ارتفع زيد ، وإنما ينتصب لأنه لما ذهب حرف الجر تعدى الفعل إليه[3]، ومثاله قول الشاعر :

أستغفر اللّه ذنباً لست محصيه ربّ العباد إله القول والعمل

أي من ذنب .

وللرد على ذلك نقول أن المقصود بالخافض هو حرف الجر الأصلي وليس الـــزائد ، فالباء في : بحسبك زيد ، وكفى بالله شهيدا ، حرف جر زائد دخل على المبتدأ في الجملة الأولى وعلى الفاعل في الجملة الثانية.

وخلاف النحاة حول العامل لا يؤثر في الغاية التي نتطلع إليها ، فسواء كان الناصب نزع الخافض أم الفعل اللازم فالمسألة لا تخرج من نطاق الاتساع في كلا المذهبين .

ويبدو لي أن المنصوب على نزع الخافض لم يبق له من احتمالات الإعراب بعـــد ذهاب حرف الجر سوى احتمالين هما الرفع والنصب ، فأعطي النصب ولم

([1]) شرح المفصل 4: 514 .

([2]) الإسراء 31 .

([3]) الإيضاح في علل النحو 179 .

يعـــط الـــرفع لأنه ليس في موقع المسند إليه . وهو أشبه بالمفعول به وإن لم يكن مفعولا به حقيقة .

ويلاحـــظ أن المفعـــول بـــه والمجرور بحرف الجر موقعان متقاربان ، فقد اعـــتادت العـــرب أن تزيد لام الجر في بعض المفاعيل المستغنية عنها . كقوله تعـــالى :" هـــم لربهم يرهبون " [1] ويحذفوها من بعض المفاعيل المفتقرة إليها ، كقوله تعالى :" وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون "[2] فجرت المنصوب (لربهم) في الآية الأولى ، ونصبت المجرور في الآية الثانية .

وقد حصر بعض النحاة [3] المنصوب على نزع الخافض وجعله ثلاثة أقسام:

1 – سماعي جائز في الكلام المنثور نحو: نصحته وشكرته . والأكثر ذكر اللام .

2 – سماعي خاص بالشعر كقول الشاعر:

لدن بهزّ الكف يعسل متنه فيه كما عسل الطريق الثعلب

3 – قياسي في : أنَّ وأنْ وكي ، نحو :

ـــ " شهد الله أنَّه لا إله إلا هو "[4] أي : شهد الله بأنه ...

ـــ" أوعجبتم أن جاءكم ذكر من ربكم " [5] أي: أوعجبتم من أن جاءكم

ـــ" كيلا يكون دولة "[6] أي : لكيلا يكون دولة ، وذلك إن قدرت كي مصدرية.

واشترط ابن مالك في (أنَّ وأنْ) أمن اللبس ، فمنع الحذف في نحو : رغبت في أن أفعل، أو عن أن أفعل ؛ لإشكال المراد بعد الحذف .

وهذا التبادل بين حالتي النصب والجر عموما يدل على أنهما ينتميان إلى عمق تركيبـــي واحـــد . ودلـــيل ذلك موافقة النصب للجر في جمع المؤنث السالم حيث ينصـــب بكســـرة بـــدلا من الفتحة ، أو ينصب ويجر بعلامة واحدة هي الكسرة . ويوافق الجر النصب في الممنوع من الصرف ، فينصب ويجر بعلامة واحدة هي

([1]) الأعراف154 .

([2]) المطففين2 .

([3]) أوضح المسالك 2: 178 ، 179.

([4]) آل عمران 18 .

([5]) الأعراف 63 .

([6]) الحشر 7 .

الفـــتحة. ويشـــترك المثـــنى وجمع المذكر السالم في حالتي النصب والجر بعلامة واحدة هي الياء .

ويعطـــف بالجـــر علـــى النصـــب وبالنصب على الجر ، وشاهد الأول قول الشاعر[1]:

وما زرت ليلى أن تكون حبيبة إلي ولا دينٍ بها أنا طالبه

عطف المجرور (دين) على المصدر المؤول المنصوب (أن تكون) . وشاهد الثاني قول الشاعرعقيبة الأسدي[2]:

أمعاوي إننا بشر فأسجح فلسنا بالجبال ولا الحديدا

عطف المنصوب (الحديدا) على المجرور (بالجبال) .

وأجـــاز ســـيبويه العطف على المجرور بالنصب في قولك : مررت بزيد وعمرا مـــررت به ، لأن زيدا مفعول به في المعنى ، وإن كان الفعل لا يصل إليه إلا بحرف الإضافة، فكأنك قلت : مررت زيدا . فالموضع موضع نصب وفي معنى النصب[3] .

وربمـــا كـــان الأصل في التعدية أنها كانت بوساطة حرف الجر ، فكثير من المفاعـــيل ينصـــب علـــى معنى حرف الجر (به ، له ، فيه ، معه ، منه)(يسمي ســـيبويه المحذرمنه في جملة : إياك والأسد ، مفعولا منه[4] ، وقد صوبها المحقق فـــي المتن على أنها : مفعول معه) . ويؤيد ذلك ظاهرة الحذف والإيصال في مثل الفعليـــن : شـــكر ونصح ، لأن الأصل فيها التعدي بوساطة حرف الجر ، تقول : شكرت له ونصحت له ، وهو أكثر من شكرته ونصحته .

وثمـــة فـــرق بين حرف الجر الأصلي وحرف الجر الزائد عندما يحذفان ، فحـــذف الحـــرف الزائد أكثر ما يستعمل في المنفي ، وعمله الجر في اللفظ فقط، ومجروره بعد الحذف يجوز في إعرابه الرفع والنصب بحسب موقعه من الجملة . أما حرف الجر الأصلي فلا يجوز في مجروره بعد الحذف سوى النصب .

---

(1) مغني اللبيب 683 .

(2) الجمل في النحو 101 وسر صناعة الإعراب1: 131 .

(3) الكتاب 1: 92 .

(4) انظر الكتاب ،الحاشية 1: 274.

ويـــبدو أن هذا النوع من المنصوبات في محل وسط بين المفعول به الخالص والأســـماء المجـــرورة الخالصـــة . وتصور هذه الوسطية الخلاف الذي دار بين النحويين حول تسمية هذه المنصوبات ، أهي مفعول به أم مشبهة بالمفعول به[1].

ويدعـــم هـــذا الرأي أن عددا من أبواب المنصوبات في النحو لا تعدو حالة النصـــب فـــيها أن تكون شكلا سطحيا لشكل آخر هو الجر ، مثل المفعول لأجله والمفعول معه والظرف والتمييز[2].

والغالـــب في نزع الخافض أنه سماعي ، ويكون قياسا مطردا في مواضع ، مـــنها : مـــع (أنْ وأنّ) نحـــو قوله تعالى :" يمنّون عليك أنْ أسلموا "[3] أي بأن أســـلموا . وقولـــه تعالى :" وترغبون أن تنكحوهن " [4] أي في أن ، أو عن أن ، علـــى خلاف بين المفسرين[5]. ومما يحتملهما ويحتمل المدح والذم على اختلاف التقدير قوله :

ويرغب أن يبني المعاليَ خالدٌ ويرغب أن يرضى صنيع الألائم

إن قـــدر (في) في الأول و (عن) في الثاني كان البيت مدحا ؛ لأنه يرغب في أن يبنـــي المعالي ويرغب عن أن يرضى صنيع الألائم ، وإن عكس كان ذما[6]. أما حذفـــه مـــع (أنّ) فنحو قوله تعالى :" وبشر الذين آمنوا وعملوا الصالحات أنّ لهم جنات "[7] أي بأنّ لهم .

ومحل أنْ وأنّ وصلتهما نصب عند أكثر النحاة حملا على الغالب فيما ظهر فيه الإعراب[8].

وحـــذف حـــرف الجر قياسي مطرد أيضا مع (كي) والمفعول لأجله والمقسم به[9].

([1]) الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة ،محمود عبد السلام شرف الدين ، 219 .

([2]) الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة 256 وما قبلها .

([3]) الحجرات17 .

([4]) النساء127 .

([5]) أوضح المسالك 2: 183 ،

([6]) مغني اللبيب 682 .

([7]) البقرة 25 .

([8]) مغني اللبيب 682 .

([9]) شرح التصريح 1: 313 وحاشية الصبان2: 91 .

ويمكـــن أن يلحق بهذا النوع من الحذف ظاهرة الاستغناء ، وهي تجمع بين الحـــذف والنيابة . قال سيبويه :" وأما استغناؤهم بالشيء عن الشيء فإنهم يقولون يدع ولا يقولون ودع استغنوا عنه بترَكَ ، وأشباه ذلك كثير[1].

وقـــد خصص ابن جني للاستغناء بابا في كتابه الخصائص ، وأفرد له السيوطي بابـــا أيضـــا في الأشباه والنظائر ، كانت أغلب أمثلته وشواهده فيه مقصورة على الصيغ الصرفية .

من ذلك استغناؤهم بقسيّ عن قووس ، وبجمع القلة عن جمع الكثرة في أرجُل جمعا لرِجْل ، فلم يأتوا فيه بجمع الكثرة . واستغنوا ب(اشتد وافتقر) عن فقر وشدد . واســـتغنوا بواحـــد عن (اثن) ، وباثنين عن واحدَيْن . واستغنوا في جمع صبيّ وغـــلام على صِبية وغِلمة عن أصبية وأغلمة . واستغنوا بـــ (إليه) عن (حتاه) ، وبـــ (مثله) عن (كه)[2].

وقـــد استقصـــى عبد الخالق عضيمة ما جاء من ظاهرة الاستغناء في كتاب سيبويه وقسمها إلى عشرة أقسام ، معظمها في المادة الصرفية[3].

أمـــا ما جاء منه في التراكيب والجانب النحوي فاستغناؤهم في باب التعجب عـــن : ما أجوبه بـــ : ما أجود جوابه . واستغناؤهم عن : ما أقيله بـــ : ما أكثر قائلـــته[4]. ولا يجـــوز أن تقـــول : ضربتُني ، إذا كان الفاعل نفس المفعول، ولا ضـــربتُ إيـــاي ، لأنهـــم اســـتغنوا عن ذلك بضربتُ نفسي ، وإياي ضربت[5]. واســـتغناؤهم بتركيب : كاد زيد يقوم ، عن : كاد زيد قائما أو قياما . وربما خرج ذلك في كلامهم ، قال تأبط شرا[6]:

([1]) الكتاب 1: 24 .

([2]) الأشباه والنظائر 1: 60 –62 .

([3]) فهارس كتاب سيبويه ، محمد عبد الخالق عضيمة ، مطبعة السعادة ، القاهرة ، 1975م ، ص 71،72 .

([4]) الكتاب 4: 99 .

([5]) الكتاب2: 36 .

([6]) الخصائص1: 391 والإنصاف مسألة 72 .

فأبتُ إلى فَهْمٍ وما كدتُ آئبا وكم مثلها فارقتُها وهي تصفِر[1]

وقـــال أبو البركات الأنباري : " .. قد يستغنون ببعض الألفاظ عن بعض إذا كـــان فـــي الملفـــوظ دلالـــة علـــى المحذوف لعلم المخاطب ، قال الله تعالى : " والحافظيـــن فـــروجهم والحافظات والذاكرين الله كثيرا والذاكرات " [2] فلم يعمل الآخر فيما أعمل فيه الأول استغناء عنه بما ذكره قبل ، ولعلم المخاطب أن الثاني قـــد دخـــل فـــي حكـــم الأول . وقـــال الله تعالى :" إن الله بريء من المشركين ورسولُه"[3] فاستغنى بذكر خبر الأول عن ذكر خبر الثاني لعلم المخاطب أن الثاني قد دخل في ذلك " [4]

---

(1) المعـــنى: رجعت إلى قبيلتي فهم وكدت لا أؤوب لمشارفتي التلف ، وكم مرة مثلها غزوت هذيلاً ونجوت منهم وهم يصفرون أسفا على فوتي . خزانة الأدب 8: 377 وما بعدها.

(2) الأحزاب 35 .

(3) التوبة 3 .

(4) الإنصاف مسألة 13 .

الزيـــــادة

الــزيادة كــالحذف كلاهما اتساع ، وكما أن الحذف بابه آخر الكلام وأوسطه فكذلك الزيادة " ألا ترى أن من اتسع بزيادة (كان) حشوا أو آخرا لا يجيز زيادتها أولا ، وأن مــن اتسع بزيادة (ما) حشوا وغير أول لم يستجز زيادتها أولا إلا في شاذ من القول " [1].

يــرى ابن جني أن الحروف والأفعال تزاد في التراكيب اتساعا ، ولا تزاد إلا حشــوا وآخــرا . قال في موضع آخر معززا قوله السابق :" والحروف إنما تزاد لضــرب من ضروب الاتساع ، فإذا كانت للاتساع كان آخر الكلام أولى بها من أوله . ألا تراك لا تزيد (كان) مبتدأة ، وإنما تزيدها حشوا أو آخرا " [2].

وتــزاد الألفــاظ توكيدا وتقوية للكلام نحو زيادة (ما) في قوله تعالى :" فبما رحمة من الله لنت لهم "[3] وقوله :" أينما تكونوا يدرككم الموت "[4] وزيادة (كان) في : زيد كان فاضل ، وفي قوله تعالى :" كيف نكلم من كان في المهد صبيا" [5].

ومفهــوم الــزيادة والنقص لا يتحقق إلا بعد وجود الشيء واكتمال عناصره ومكوناتــه ؛ ولذلــك فإن الكلمة الأولى في الجملة لا يمكن أن توصف بأنها زائدة لأنهــا العنصــر الأســاس الذي ينبني عليه ما بعده ، وقد سمى النحاة أول الجملة الاســمية مبــتدأ . ولا يتصور أن يكون المبتدأ زائدا . وكذلك الحروف والأدوات التــي يكــون لهــا الصدارة في الجملة ، وتؤثر في معناها ومضمونها ، كأدوات الشرط والاستفهام .

ومعلوم أن زيادة الشيء تعني اطراحه ، وكونه أول الكلام يعني الاهتمام به؛ ولذلــك لا تكــون الزيادة في أول الكلام . وقد اختلف في قوله تعالى : " لا أقسم بيوم القيامة " [6] فمن قال بزيادة (لا) قال إن القرآن كالسورة الواحدة ليبرر مجيء

([1]) الخصائص 1: 290 ومغني اللبيب 329 .

([2]) الخصائص1: 316 .

([3]) آل عمران 159 .

([4]) النساء 78 .

([5]) مريم 29 .

([6]) القيامة 1.

لا زائـــدة في بداية السورة . أما في قوله تعالى :" فلا أقسم بمواقع النجوم "[1] فقد عدت حشوا بين المعطوف وحرف العطف[2].

ولا تزاد الكلمة في التركيب دون أن يكون لزيادتها معنى أو فائدة ، فلا بد أن يكـــون الـــزائد في الكلام مفيدا فائدة لفظية أو معنوية ، وإلا كان عبثا ولغوا [3]. فمـــن أمـــثلة الزيادة لمعنى نحو : ما جاء زيد ولا عمرو ، فـــ(لا) زائدة ، لكنها أفادت انتفاء المجيء عنهما جميعا ، إذ لولاها لتوهم انتفاء مجيئهما معا ، فجاز أن يكـــون كـــل مـــنهما قد جاء وحده . وأما الفائدة اللفظية فنحو : جئت أ نا وزيد ، فالضـــمير المنفصل (أنا) زِيدَ ليصحح العطف على الضمير المتصل المرفوع في (قمت) ، كما تقرر في علم النحو ، وهو أمر لفظي لا أثر له في المعنى . غير أنه يصـــبح مفيدا لمعنى التوكيد عند من يجيز العطف على الضمير المرفوع مباشرة بلا فاصل .

ويصـــطلح علـــى الزيادة بألفاظ أخرى ، كالصلة والحشو وهي من عبارات الكوفيين ، أما الزيادة والإلغاء فهي من عبارات البصريين[4].

والحروف أكثر أقسام الكلام زيادة . وأشهرها ستة حروف هي : إنْ وأنْ وما ولا ومِـــن والـــباء[5]. ومعـــنى كون هذه الحروف زوائد أنك لو حذفتها لم يتغير الكـــلام عـــن معناه الأصلي ؛ لأن زيادة هذه الحروف تفيد معنى هو التوكيد، ولم تكن الزيادة عند سيبويه لغير معنى البتة ؛ لأن التوكيد معنى صحيح ؛ ولأن تكثير اللفـــظ يفـــيد تقوية المعنى . وتزاد أيضا طلبا للفصاحة إذ ربما يتعذر النظم بدون الزيادة ، وكذلك السجع . فأفادت الزيادة التوسعة في اللفظ مع ما ذكر من التوكيد وتقوية المعنى[6].

([1]) الواقعة 75 .

(2) مغني اللبيب 328، 329 .

(3) الكليات لأبي البقاء – مادة زيادة

(4) الأشباه والنظائر 1: 247 .

(5) المفصل 422 .

([6]) سر صناعة الإعراب 1: 133والأشباه والنظائر 1: 249 .

وتعـــد الـــزيادة من سنن العرب في كلامها[1]. ومن الأمثلة على ذلك زيادة الـــباء فـــي قولك : أخذت بزمام الناقة ، وقوله تعالى :" ألم يعلم بأن الله يرى"[2] وقول عنترة [3]:

شَرِبَتْ بماء الدُّحْرُضَيْن فأصبحَتْ زوراءَ تنفِرَ عن حياض الديلم

وقول أبي ذؤيب الهذلي وقد ذكر السحاب [4]:

شَرِبْنَ بماء البحر ثم ترفَّعتْ متى لُجَجٍ خضرٍ لهنّ نئيج[5]

وعليها قوله تعالى : " عينا يشرب بها عباد الله " [6]

والقـــول بزيادة الباء في بيت عنترة وأمثاله مذهب كثير من الناس ، غير أن حـــذاق البصريين يتأولون الباء فيه على غير وجه الزيادة ، فيجعلونها على معنى (في) أي شربَتْ وهي بماء الدحرضين ، كما تقول : خرج زيد بثيابه ، أي وثيابه علـــيه . وعلى ذلك تأولوا قوله تعالى : " تَنْبُتُ بالدُّهْن "[7] تنبت ما تنبت والدهن فيها .

ومنها زيادة (لا) في قوله جل جلاله : " غير المغضوب عليهم ولا الضالين " و " ما منعك ألا تسجد " [8] أي أن تسجد . ومنها زيادة (ما) في قوله عز وجل :" فـــبما نقضـــهم ميـــثاقهم " [9] ومنها زيادة (من) في قوله تعالى : " وكم من قرية أهلكناها "[10] وزيادة اللام في قوله تعالى :" إن كنتم للرؤيا تعبرون"[11].

ومنها زيادة (كان) في قول الشاعر [12]:

([1]) فقه اللغة وسر العربية ، لأبي منصور الثعالبي 341 .

([2]) العلق 14 .

([3]) سر صناعة الإعراب 1: 134 وكتاب حروف المعاني ، للزجاجي ص 1: 48 .

([4]) سر صناعة الإعراب 1: 135 وكتاب حروف المعاني 1: 48 .

(5) مـــتى في لغة هذيل حرف جر بمعنى من أو في ، أو اسم بمعنى وسط . اللجج الخضر : الماء الكثير الصافي ، ونئيج : المر السريع . يصف أن السحاب يستقي من البحر ثم يصعد إلى الجو . خزانة الأدب 7: 89 وما بعدها .

([6]) الإنسان 6.

(7) المؤمنون 20 .

([8]) الأعراف 12 .

([9]) النساء 155 .

([10]) الأعراف 4.

([11]) يوسف 43 .

([12]) اللباب في علل الإعراب 1: 172 واوضح المسالك 1: 258 .

وكيف إذا رأيت ديار قومٍ وجيرانٍ لنا كانوا كرامِ

وتختص كان من بين أخواتها بالزيادة . وأكثر ما تزاد بين ما وفعل التعجب كقول الشاعر[1]:

حَجَبَتْ تحيتَها فقلتُ لصاحبي ما كان أكثرَها لنا وأقلَّها

وتزاد بعد ما الاستفهامية نحو قول ليلى بنت النضر [2] :

ما كان ضرّكَ لو منَنْتَ وربما مَنَّ الفتى وهو المغيظ المحنق

وتزاد بين الجار والمجرور كقول الشاعر[3]:

جيادُ بني أبي بكرٍ تسامى على كان المسوّمة العِرابِ

وتزاد (كان) أيضا بين المبتدأ والخبر وبين الفعل والفاعل وبين الصلة والموصول وبين المعطوف والمعطوف عليه[4]. ومنها زيادة الاسم في قوله تعالى :" باسم الله مجـــراها " [5] والمراد : بالله . ومنها زيادة الوجه كقوله عز وجل :" ويبقى وجه ربك "[6].

([1]) ديـــوان الحماسة ، أبو تمام حبيب لن أوس ، تعليق ومراجعة محمد عبد المنعم خفاجي ، مطبعة علي محمد صبيح ، القاهرة ، 1374 هـــ-1995م ص2 : (69) وصبح الأعشى في صناعة الإنشا ، القلقشندي أحمد بن علي ، تحقيق د . يوسف علي الطويل ، دار الفكر ، الطبعة الأولى ، دمشق ، 1987م ، ص 2 : 230 .

([2]) البيان والتبيين 2: 69 .

([3]) سر صناعة الإعراب 1: 298 وأسرار العربية للأنباري 133 .

([4]) النحو الوافي1: 579 .

([5]) هود 41 .

([6]) الرحمن 27 ، فقه اللغة وسر العربية 341وما بعدها .

التقديم والتأخير

تشـــمل ظاهـــرة التقديم والتأخير– فيما تشمل – ظاهرة الفصول والفروق وظاهـــرة القلب باعتبار أن الجميع يقع في نطاق ما يسمى بالرتبة أو الترتيب في النحو العربي .

واللغـــات عمومـــا تختلف أنظمة ترتيب الكلمات فيها اختلافا كبيرا ، فترتيب الجملـــة مقيد في بعضها ، واختياري في بعضها الآخر . ومثال النوع الأول اللغة الفرنســـية ، ففيها لكل جزء من الجملة موضع ، لا يمكن نقله عنه ، إلا في القليل مـــن الحـــالات . ومثال النوع الثاني اللغة الألمانية ، فقواعد ترتيب الكلمات فيها قلـــيل، والشواذ فيها كثير .. واللغة العربية متوسطة بين هذين النوعين المذكورين من اللغات . " [1]

ويذهـــب برجستراســـر إلى أن العربية في تقيدها بالترتيب أقرب إلى الفرنسية مـــنها إلـــى الألمانـــية ، وهي بالنسبة إلى أخواتها الساميات أشدها تقييدا لترتيب الكلمات . والحبشية أكثرها اختيارا ، والعبرية متوسطة بين الضدين[2].

على أن التقيد بمواقع ثابتة ليست مزية ، فلو كانت مواقع الكلمات غير قابلة للتغيير لكان ذلك عيبا في اللغة ، وعجزا قاهرا في اللسان يحبس أنبل ما تشعر به النفس الإنسانية من حس دقيق واختلاجة خفية[3] .

وقـــد عـــد الـــنحاة لزوم الرتبة أمر يتنافى مع طبيعة العربية ، وهو عندهم لا يصح لثلاثة أوجه [4] :

(1) أن في ذلك تضييقا على المتكلم وإخلالا بمقصود النظم والسجع مع مسيس الحاجة إليه .

(2) أن التقديم والتأخير قد لا يصح في كثير من المواقع ، ألا ترى أنك لا تقول : ضرب غلا مُه زيدا ، إذ يلزم الإضمار قبل الذكر لفظا وتقديرا .

([1]) التطور النحوي للغة العربية ، برجسترا سر ، تصحيح رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، 1992م ، ص 134.

([2]) التطور النحوي 134 .

([3]) دلالات التراكيب 176 .

([4])مسائل خلا فية في النحو لأبي البقاء العكبري 95 .

(3) أن الإعراب لا يلزم فيه ذلك ، فأمر الحركة لا يختلف بالتقديم والتأخير .

فـــثمة مواضع كثيرة في العربية تحافظ فيها التراكيب على الرتبة ، فلا يجوز الـــتقديم والتأخير فيها ، حفاظا على سلامة التركيب من الاختلال . وقد تتبعها ابن السراج[1] وحصرها في ثلاثة عشر نمطا تركيبا شملت كثيرا من الأبواب النحوية وهي:

ـــ لا تتقدم الصلة على الموصول .

ـــ لا يتقدم المضمر على الظاهر في اللفظ والمعنى إلا ما جاء على شريطة التفسير

ـــ لا تتقدم الصفة وما اتصل بها على الموصوف ، وجميع توابع الأسماء

ـــ لا يتقدم المضاف إليه وما اتصل به على المضاف .

ـــ لا يتقدم ما عمل فيه حرف أو اتصل به لا يقدم على الحرف .

ـــ الحرف العامل المشبه بالفعل لا يتقدم مرفوعه على منصوبه .

ـــ الأفعال التي لا تتصرف لا يقدم عليها ما بعدها .

ـــ الصفة المشبهة وغير المشبهة لا يقدم عليها ما عملت به .

ـــ الحروف التي لها صدر الكلام لا يقدم ما بعدها على ما قبلها .

ـــ ما عمل فيه معنى الفعل لا يقدم المنصوب عليه .

ـــ لا يقدم التمييز وما بعد إلا على الفعل .

ـــ العوامل في الأسماء، والحروف التي تدخل على الأفعال، والحروف التي لا تعمل .

ـــ الفاعل لا يتقدم على الفعل .

ولـــدى تحليل هذه الأنماط التركيبية يتبين أنها تتبع في ترتيبها قانونا دقيقا يلحظ فيه تأثر هذا الترتيب بمؤثرات ثلاثة[2] :

([1]) الأصول في النحو 2: 231–256 والأشباه والنظائر للسيوطي 1: 169 .

([2]) الظواهر اللغوية في التراث النحوي ، د علي أبو المكارم ص 221 .

المؤثـــر الأول : التأثـــير فـــي المضمون . ويقصد به كل ما يغير معنى الكلام ويؤثـــر في مضمونه وإن كان حرفا ، فحكمه التصدر في الجملة ، كحروف النفي والتنبيه والاستفهام والتحضيض وإن وأخواتها وغير ذلك .

المؤثـــر الثانـــي : العمل . فالأصل عند النحاة أن يتقدم العامل على المعمول[1] ولكـــن العوامـــل تخـــتلف درجاتها وتتعدد مراتبها فتختلف علاقانها بمعمولاتها ، وتـــتعدد صـــور تراكيـــبها ، ومن ثم يؤثر كل ذلك على الترتيب الذي تخضع له الجملة .

المؤثر الثالث : الترابط بين الصيغ ، وهي العلاقة الخاصة التي تربط بين بعض الصـــيغ ، بحيـــث يتحتم عند وجود شيء من هذه الصيغ وجود ما ترتبط به ، ثم وجـــود نظام خاص يحكم العلاقة بينهما . ومن هذه الصيغ المترابطة التي ذكرها ابـــن الســـراج : المضـــاف والمضـــاف إلـــيه ، والصفة والموصوف ، والصلة والموصول ، والجار والمجرور ، والفعل والفاعل .

أمـــا ما سوى ذلك فيجوز تقديمه ، فكل ما عمل فيه فعل متصرف يجوز تقديمه ، وكل ما كان خبرا لمبتدأ يجوز تقديمه أيضا إلا ما استثني من ذلك .

غـــير أن جـــواز الـــتقديم في هذه الفئة محكوم بضابط عدم اللبس ، وأكثرها يســـتدل علـــيه بالإعراب[2] كقولك : أكرم زيداً خالدٌ . وبعضها راجع إلى المعنى كقولـــك : أكل الكمثرى موسى ، فالمعنى في هذه الجملة هو الذي ميز الفاعل من المفعـــول ؛ لأن الكمـــثرى لا تكون إلا مأكولة . وبعضها بالقرائن اللفظية نحو : ضربتْ موسى ليلى ، فالتاء دلت على أن الفاعل ليلى . وبعضها بالقرائن الحالية ، فـــيجوز أن يـــتقدم المفعـــول به في مثل قولك : ضرب موسى عيسى ، إذا كان المخاطـــب يعـــرف أن موسى هو المضروب ولكنه يجهل الضارب . أما إذا كان المخاطب لا يعرف الفاعل من المفعول فالأول هو الفاعل وجوبا .

---

(1) الخصائص 1: 298 واللباب في غلل الإعراب1: 127 ومغني اللبيب799 .

(2) الإيضاح في علل النحو للزجاجي69 ، ومسائل خلا فية في النحو للعكبري 1: 12 .

ويبدو أن سيبويه والزجاج والزمخشري وابن الحاج (529هـ) كانوا يجيزون الوجهين [1] قال ابن الحاج :" وكذا نحو: ضرب موسى عيسى ، كل من الاسمين محتمل للفاعلية والمفعولية والذي التزم فاعلية الأول في (ضرب موسى عيسى) إنما هو بعض المتأخرين [2]. فالإلباس واقع في العربية بدليل أسماء الأجناس والمشتركات "، وخِفتُ بالكسر وطُلتُ بالضم محتمل لفعلي الفاعل والمفعول ، ولا خلاف في أن (تضار ومختار) محتمل لهما . وقال الزجاج في قوله تعالى " فما زالت تلك دعواهم " [3] أن النحويين يجيزون كون الأول اسما والثاني خبرا والعكس[4].

وتتكفل القرائن اللفظية والمعنوية بإزالة احتمالات اللبس في الأمثلة السابقة، وما كان على شاكلتها .

ومما يجوز له قلب المعنى إذا كان الكلام لا يشكل قولهم ، أُدخل فوه الحجرَ، فيكون المعنى أن الفم أدخل في الحجر ، وإنما حقيقته أن الحجر أدخل في الفم. وكذلك قول الشاعر :

ترى الثور فيها مدخل الظلِّ رأسَه وسائره بادٍ إلى الشمس أجمعُ

فجعل الظل يدخل الرأس على القلب ، لأنه لا يشكل . وقد أجاز هذا الشأن الناس في الكلام فضلا عن الشعر[5].

على أن اللبس قد يكون مقصودا ، فليس نقل الأفكار واضحة من غير لبس هو الوظيفة الوحيدة للغة " لأن العرب لها غرض في الالتباس كما لها غرض في التبيين " [6] ولعل هذا الغرض يتفق مع مقولة تاليران الشهيرة[7]: إن اللغة توجد لتخفي أفكار الإنسان وليس للتعبير عن الأفكار دائما . وهي إحدى مقولات ثلاث متقابلة تناولت وظيفة اللغة بالنظر إلى الجانب العقلي منها ، أما المقولتان

([1]) مغني اللبيب1: 779 .

([2]) مغني اللبيب 780 .

([3]) الأنبياء 15 .

([4]) مغني اللبيب 780 .

([5]) ما يجوز للشاعر في الضرورة 77 .

([6]) شرح ابن عقيل 2: 99 .

([7]) مناهج البحث في اللغة ، تمام حسان ، دار الثقافة ، الطبعة الثالثة ، الدار البيضاء ، المغرب ، 1394هـ-1974م ، ص 41.

الأخـــريان فهمـــا : اللغـــة وسيلة للتعبير عن الأفكار ، وهي المقولة العامة . أما كيركجارد فيرى أن اللغة وسيلة يستعملها كثير من الناس ليخفي وراءها فقره إلى الأفكار .

ومـــن أنواع التقديم والتأخير ما هو واجب تفرضه اعتبارات تركيبية مثل تقديم المفعـــول بـــه علـــى الفـــاعل عندما يكون ضميرا متصلا نحو : أعجبني رأيك . وكتقديم الخبر على المبتدأ عندما يتصل المبتدأ بضمير يرجع إلى الخبر نحو : في الـــدار صاحبها . أو إذا كان الخبر من الأسماء التي لها صدارة الكلام مثل أسماء الشرط أو أسماء الاستفهام .

ومـــن الـــتقديم مـــا يكون جائزا لا يضيف تقديمه شيئا إلى أصل المعنى في الجملـــة ، ولكنه يمارس لأغراض بلاغية ، وهي عند ابن الأثير[1] على وجهين : أحدهما الاختصاص ، والآخر مراعاة نظم الكلام .

فأمـــا الأول الذي هو الاختصاص فنحو قوله تعالى : " بل الله فاعبد وكن من الشـــاكرين "[2] قدم لفظ الجلالة (بل الله فاعبد) لاختصاص العبادة به دون غيره . وفـــي تقديم الخبر على المبتدأ في قوله تعالى :" وظنوا أنهم مانعتهم حصونهم من الله " [3] ضـــرب مـــن الاختصـــاص أيضـــا ، فقـــدم الخبر(مانعتهم) على المبتدأ (حصونهم) لأن فيه دليلا على فرط اعتقادهم في حصانتها ، وزيادة وثوقهم بمنعها إيـــاهم . ومـــنه أيضـــا قوله(صلى الله عليه وسلم) وقد سئل عن ماء البحر :" هو الطهور ماؤه الحل ميتته " .

وأمـــا الثانـــي الذي يختص بنظم الكلام فنحو قوله تعالى :" إياك نعبد وإياك نستعين " فجاء التقديم هنا لمراعاة حسن النظم السجعي ، ليتسق مع إيقاع فواصل الآيات السابقة . وذهب ابن الأثير في سياق انتصاره لحسن النظم إلى تخطئة قول الزمخشـــري فـــي تفسيره التقديم في الآية أنه من قبيل الاختصاص ، عادّاً مراعاة النظم أبلغ وأوكد من الاختصاص[4].

---

(1) المثل السائر 2: 39 .

(2) الزمر 66 .

(3) الحشر 2 .

(4) المثل السائر 2: 39 .

وليس الأمر كما قال ، فآية الفاتحة تفيد المزيتين معا : الاختصاص ومراعاة النظم ، وليس ثمة ما يمنع اجتماع الغرضين في النظم القرآني المعجز. ولست أدري كيف يكون اتساق فواصل الآيات وتوافق الإيقاع فيها أبلغ وأوكد من الاختصاص . ورغم أن ابن الأثير توقف عند هذه النقطة طويلا وضرب لها كثيرا من الأمثلة ، وأبطل ما ذهب إليه الزمخشري وغيره ممن يقولون بالاختصاص ، فلم يبين وجه الأفضلية في القول بمراعاة النظم.

ولو اطلع ابن الأثير على ما قاله عبد القاهر الجرجاني في هذه القضية لكان له رأي آخر . فالجرجاني يجعل من الخطأ تقسيم الأمر في تقديم الشيء وتأخيره قسمين ، فيجعل مفيدا في بعض الكلام وغير مفيد في بعض ، وأن يعلل تارة بالعناية وأخرى بأنه توسعة على الشاعر والكاتب ، حتى تطرد لهذا قوافيه ولذاك سجعه . ذلك لأن من البعيد في جملة النظم ما يدل تارة ولا يدل أخرى . فمتى ثبت في تقديم المفعول مثلا على الفعل في كثير من الكلام أنه اختص بفائدة لا تكون تلك الفائدة مع التأخير فقد وجب أن تكون تلك قضية في كل شيء وكل حال[1].

وقد أجمل سيبويه قضية التقديم والتأخير ، وهو يتحدث عن تقديم المفعول به على الفاعل ، وعللها بالعناية والاهتمام ، وهي نفسها التي سماها النحاة بعده بالاختصاص ، قال :" إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى ، وإن كانا جميعا يهمانهم ويعنيانهم " [2] وقال في أثناء حديثه عن خبر النواسخ :" والتقديم ههنا والتأخير فيما يكون ظرفا ويكون اسما، في العناية والاهتمام ، مثله فيما ذكرت لك في باب الفاعل والمفعول " [3].

ويجوز في باب ظن وأخواتها لغرض بلاغي تقدم الفعل على معموليه وتأخره عنهما وتوسطه بينهما ، فمثال تقدمه : يظن الجاهل السراب ماء ، ومثال تأخره : السرابَ ماءً يظن الجاهل ، ومثال توسطه : ماءً يظن الجاهل السرابَ ، أو السرابَ يظن الجاهل ماءً . أما ترتيب المفعولين وتقديم أحدهما على الآخر دون

([1]) دلائل الإعجاز للجرجاني 75 .

([2]) الكتاب 1: 34

([3]) الكتاب 1: 56 .

الناســخ فحكمهما حكم أصلهما المبتدأ والخبر قبل دخول الناسخ[1]. والأكثر إلغاء عمــل ظــن عند التأخر عن معموليها ، وتساوي الإعمال والإهمال لدى التوسط بينهما[2].

والحــق أن بناء الجملة في العربية بناء خواطر ومشاعر واختلاجات قبل أن يكــون هندسة ألفاظ وتصميم قوالب . وإذا كان السياق سياقا فياضا وحافلا أبدت حــالات الزحــزحة والتقديم والتأخير للكلمات غنى وفيضا تحدثت عنه أبواب علم المعانــي بإسهاب في القصر والمسند والمسند إليه ومتعلقات الفعل وغيرها . وهذا كله في إطار الجملة ، فإذا تجاوزناه إلى النص الأوسع رأينا بابا يعظم سلطانه ، وتتكاثر فنونه وأفنانه .

وهذا اللون من التقديم والتأخير الذي يجري في نطاق الرتبة غير المحفوظة، أو فــي مجــال حرية الرتبة حرية مطلقة هو الذي تناوله البلاغيون ، وهو دراسة لأسلوب التركيب لا التركيب نفسه . ولذلك فإن البلاغيين لا يدرسون ما يسمى في الــنحو بالرتــبة المحفوظة ؛ لأن هذه الرتبة المحفوظة لو اختلت لاختل التركيب باخــتلالها . غــير أن عــبد القاهر الجرجاني استطاع أن يجمع الاثنين معا تحت مصــطلح سماه الترتيب تناول فيه ما يدرسه النحاة تحت عنوان الرتبة وما يدرسه البلاغيون تحت عنوان التقديم والتأخير[3].

أما تقديم ما حقه التأخير فغير جائز . فلا يجوز تقديم الصلة على الموصول، ولا الصــفة علــى الموصوف ، ولا البدل على المبدل منه ، ولا المعطوف على المعطــوف علــيه ، إلا في الواو وحدها ، وهو قليل . ولا يجوز تقديم الفاعل ولا نائب الفاعل على الفعل، ولا المضاف إليه على المضاف ، ولا التمييز على الفعل. ولا يجــوز تقديــم الجواب على المجاب شرطا كان أو قسما أو غيرهما . وكذلك ســائر التراكيب ذات الرتب المحفوظة ، فما ورد منها يسمع ولا يقاس عليه، وهو

([1]) النحو الوافي 2: 23 .

([2]) الكتاب 3: 13 واللمع في العربية 48 وشرح قطر الندى 174 .

([3]) دلائل الإعجاز للجرجاني 38، 72-93 .

إمـــا مؤول أو مقابل بروايات أخرى. وأكثر وروده كان في الشعر . ومن شواهده تقديم التمييز على الفعل في قول الشاعر[1]:

أتهجر ليلى للفراق حبيبها وما كان نفسا بالفراق يطيب

قـــدم التمييز (نفسا) على الفعل. وهذه الرواية مقابلة برواية أخرى للبيت لا تمييز فيها وهي[2] :

وما كان نفسي بالفراق تطيب

وعلة منع تقديم التمييز على الفعل عند النحاة لأنه فاعل في المعنى ، والفاعل لا يتقدم على الفعل . وهذا مذهب سيبويه والبصريين ما عدا المبرد والمازني وبعض الكوفيين كالكسائي . وكان المبرد يجيزه في تمييز النسبة فقط[3] .

أمـــا الرضـــي فـــناقش النحاة في علة منع تقديم التمييز وفندها ، قال : " وليست العلة بمرضية، إذ ربما يخرج الشيء عن أصله ولا يراعى ذلك الأصل ، كمفعـــول ما لم يسم فاعله، كان له لما كان منصوبا أن يتقدم على الفعل ، فلما قام مقام الفاعل لزمه الرفع وكونه بعد الفعل ، فأي مانع يمنع أن يكون للفاعل أيضا ، إذا صار على صورة المفعول ، حكم المفعول من جواز التقديم ؟"[4]

ومن تقديم المعطوف على المعطوف عليه قول الشاعر[5]:

الا يا نخلةً من ذات عِرْقٍ عليكِ ورحمةُ الله السلامُ

وقـــد تأوـــله ابن جني بعطف (رحمة) على الضمير المرفوع في الظرف (عليك) العائد على (السلام) . ومن تقديم جواب الشرط على أداة الشرط قوله[6]:

فلم أرقِهِ إن ينجُ منها وإن يمُتْ فطعنةُ لا غُسٌّ ولا بمُغمَّرِ[7]

([1]) الخصائص2: 384 والإنصاف مسألة 120 وأسرار العربية 182 والمفصل 94 وشرح ابن عقيل 2: 293 .

(2) الخصائص 2: 384 .

(3) الإنصاف ،مسألة 120 والمفصل للزمخشري 94 .

(4) شرح الكافية للرضي 2: 71 .

(5) الخساشص2: 386 والفصول المفيدة 152 ومغني اللبيب 1: 866 .

([6]) الخصائص2: 388 والإنصاف مسألة 87 .

(7) غس: الضعيف اللئيم ، المغمر: الجاهل الذي لم يجرب الأمور .لم أرقه : يريد الحليس بن وهب كان زهير بن مسعود طعنه في غارة على قومه .

ذهب بعضهم إلى أنه قدم الجواب (فلم أرقه) ، وهذا غير جائز عند كافة البصريين ؛ لأنه محال تقدم المجزوم على جازمه . وتأولوه على أن الفاء زائدة أو معلقة بما قبلها، فكأنه قال : لم أرقه إن ينج منها ، فجعلوا (لم أرقه) دليلا على جواب الشرط المحذوف[1].

وبجوز تقديم بعض مكملات الصلة على الموصول عند أمن اللبس ، إذا كان المكمل ظرفا أو جارا ومجرورا ، نحو : أمامنا الذي قرأته رسالة كريمة ، أي الذي قرأته أمامنا رسالة كريمة[2]. وهذا رأي الكوفيين وبعض البصريين كالمبرد والمازني[3]، وسائر البصريين يعارضونه . والحق مع الكوفيين لوروده في القرآن وفصيح الكلام نحو قوله تعالى : وكانوا فيه من الزاهدين[4]، أو قوله تعالى: وأنا على ذلكم من الشاهدين[5]. والبصريون يؤولون ذلك بتقدير موصول وصلته ، نحو : وكانوا من الزاهدين فيه من الزاهدين .

وقد منع العكبري قياسا على الآية السابقة تقديم الصفة على الموصوف في قول الشَّنْفَرَى[6] :

فأَصْبَحَ عني بالغُمَيْصاء جالساً فريقان: مسؤولٌ وآخرُ يَسألُ

فقدر للجار والمجرور (عني) فعلا يعمل فيه ، لئلا يتقدم بعض الصفة على الموصوف . فهو يعد جملة (مسؤول وآخر يسأل) صفة في محل رفع لقوله : فريقان . وليس هذا التقدير لازما لأن الشعر موضع ضرورة ، ثم أن شبه الجملة يتسع فيها بالتقديم والتأخير ما لا يتسع في غيرها .

وأنواع التقديم والتأخير كثيرة لا سبيل إلى حصرها هنا لأن ذلك ليس من أهداف هذا البحث ، الذي اختتم هذا الجزء منه بإجازة النحاة تقديم الخبر الجملة على المبتدأ في أسلوب المدح والذم ، فأحد وجهي إعراب جملة : نعم الرجل زيد،

([1]) الخصائص2: 388 .

([2]) النحو الوافي1: 380 .

([3]) كتاب اللامات للزجاجي 58 .

([4]) يوسف 20 .

([5]) الأنبياء56 .

([6]) إعراب لامية الشنفرى ، أبو البقاء العكبري ، محمد أديب عبد الواحد جمران ، المكتب الإسلامي ، الطبعة الأولى ، بيروت ، 1984م . ص 120 .

أن تكـــون جملة (نعم الرجل) خبرا مقدما على المبتدأ زيد ، ومثله قولهم : مررت بـــه المســـكينُ ، وأكرمت أخاه زيدٌ . والبصريون مجمعون على جواز هذا التقديم اتساعا ، سواء أكانت جملة الخبر إنشائية أم خبرية ، كقول الشاعر :

ما أقرب الملسوع منه الداء

والـــتقدير : الـــداء ما أقرب الملسوع منه ، كقولك : زيد ما أحسن وجهه !وجاز الإخـــبار بجملة التعجب لأن التعجب ضرب من الخبر . ومن ذلك الإخبار بجملة نعم وفاعلها . وإنما ألزموا الخبر المركب من نعم وفاعلها التقديم على المبتدأ غالبا لقوة عنايتهم بالمدح [1].

أمـــا الفصول والفروق – وهي ضرب من التقديم والتأخير– فبعضها يعد من ســـنن العـــرب ، فمن سننهم " أن يعترض بين الكلام وتمامه نحو : أعملُ– والله ناصري– ما شئت[2]. وهذا اللون من الفصول يقع بين رتب الكلام غير المحفوظة كالمبـــتدأ والخـــبر، والفاعل والمفعول به . فهو من الفصول الشائعة المشهورة ؛ ولذلك عدت من سنن العربية .

أما الرتب المحفوظة التي تقوم على التلازم والتضام كالمضاف والمضاف إليه والصـــفة والموصـــوف ، وســـائر الـــتوابع ، والفعل وفاعله ، والفعل المضارع ونواصبه ، وحرف الجر ومجروره ، وحرف العطف والمعطوف عليه ، والشرط وجوابـــه ، وبين القسم وجوابه ، والموصول وصلته ، وبين أجزاء الصلة ، وبين الحـــرف وتوكـــيده ، وبيـــن قـــد والفعل ، وبين الحرف ومنفيه[3] وما جرى هذا المجرى من التراكيب محفوظة الرتبة، فبعضها يجيز النحاة الفصل بينها بشروط، وبعضها جواز الفصل فيها مقصور على الشعر ، وبعضها الآخر لا يجوز الفصل فـــيها البـــتة . ومـــع ذلـــك فقـــد جـــاء سماع كثير بالفصل والاعتراض بين هذه المتلازمات .

([1]) أسرار العربية للأنباري ص109 والأمالي الشجرية 1: 26.

([2]) المزهر في علوم اللغة 1: 338 .

([3]) الخصائص 2: 390–411 و موصل الطلاب إلى معرفة الإعراب 55–59 .

ويعد الفصل بين المضاف والمضاف إليه من أشهر الفصول . فقد أجاز الكوفيون الفصل بينهما في الشعر . أما البصريون فقد قصروا الفصل بينهما في الشعر على الظرف والجار والمجرور فقط ؛ لأن المضاف والمضاف إليه عندهم كالشيء الواحد فلا يجوز الفصل بينهما . وإنما جاز الفصل بالظرف والجر والمجرور لأنه يتسع فيهما ما لا يتسع في غيرهما[1].

ويرى سيبويه أن الفصل بين المضاف والمضاف إليه قبيح ولا يجوز إلا في الشعر[2]. واستشهد على ذلك بقول ذي الرمة :

كأنَّ أصواتَ- من إيغالهنَّ بنا -أواخرِ الميس أصواتُ الفراريج

ويبدو أن الكوفيين يجيزون الفصل بين المضاف والمضاف إليه في النثر بدليل استشهادهم بما حكاه الكسائي أن العرب تقول : هذا غلام- والله- زيدٍ ، بالفصل بالقسم بين المضاف والمضاف إليه : غلام زيد ، واستشهادهم بقراءة ابن عامر :" وكذلك زُيِّنَ لكثير من المشركين قتلُ- أولادَهم- شركائِهم " بالفصل بمفعول المصدر (أولادهم) بين المضاف والمضاف إليه : قتل شركائهم[3]،أما البصريون فيضعفون قراءة ابن عامر وينسبون الوهم إلى القارئ ، ويرون أن الذي دعاه إليها أنه رأى في مصاحف أهل الشام (شركائهم) مكتوبا بالياء[4].

وقد كان تحليل المتأخرين لعناصر هذه المسألة أكثر وضوحا واستقصاءا من تحليل المتقدمين الذين قصروا مسألة الفصل بين المتضايفين على الشعر . فقد ذهب ابن هشام إلى أن مسائل الفصل سبع : ثلاث جائزة في النثر وأربعة في الشعر [5]. وجاء عباس حسن وزاد فيها فبلغت خمسا في النثر وسبعا في الشعر، وأضاف ثلاثة مواضع في الشعر للفصل بالكلمات الزائدة . وقد اجتهد في جمعها من مظان متفرقة[6]. وهذا تفصيلها :

([1]) الإنصاف مسألة 60 .

([2]) الكتاب2: 280.

([3]) الإنصاف مسألة 60 .

([4]) الإنصاف مسألة 60 .

([5]) أوضح المسالك 3: 177 وانظر ارتشاف الضرب ، أبو حيان ، تحقيق مصطفى أحمد النحاس ، مطبعة النسر الذهبي ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، 1984م ، 2: 533،534.

([6]) النحو الوافي 3: 53وما بعدها .

أ – مواضع الفصل في السعة (أي النثر) فهي :

(1) أن يكــون المضاف مصدرا والمضاف إليه فاعله في الأصل قبل الإضافة ، والفاصل بينهما إما مفعول به للمصدر كقراءة ابن عامر السابقة وقول الشاعر :

عتوا إذ أجبناهم إلى السلم رأفة فسقناهم سوق–البغاث– الأجادلِ

فصل بين المتضابفين : سوق الأجادل ، بالمفعول به : البغاث ، والأصل: سوق الأجادلِ البغاثَ :

وإما ظرف المصدر كقولهم : تَرْكُ– يوماً– نفسِك وهواها سعيٌ لها في رداها .

(2) أن يكون المضاف اسم فاعل ، والمضاف إليه مفعوله ، والفاصل بينهما ، إما: مفعــوله الثانـــي ، وإما الظرف ، وإما الجار والمجرور المتعلقان بهذا المضاف ، فمثال الفصل بالمفعول الثاني قول الشاعر :

ما زال يوقنُ من يؤُمُّك بالغنى وسواك مانعُ–فضلَه–المحتاجِ

أي: مانعُ المحتاجِ فضلَه . وقراءة بعضهم :" فلا تحسبنَّ اللهَ مخلفَ–وعدَه–رُسُلِه " . ومثال الظرف قول الشاعر :

وداعٍ إلـــى الهـــيجا ولـــيس كفاءهـــا كجالب–يوما–حتفِه بسلاحه

والأصـــل : كجالـــب حتفِه يوما ... ، ومثال الفصل بالجار والمجرور قوله عليه الصلاة والسلام : " فهل أنتم تاركو– لي– صاحبي "

(3) الفصل بالقسم ، أو بإما ، أو بالجملة الشرطية ؛ سواء أكان المضاف شبه فعل (المقصـــود مصدر أو اسم فاعل) أو غيره ، فمثال القسم : شر– والله– البلاد بلاد لا عدل فيها ولا أمن . ومثال (إما) قول الشاعر :

هما خطتا–إما–إسارٍ ومِنَّةٍ وإما دم والقتلُ بالحرِّ أجدرُ

أي هما خطتا إسارٍ.... ومثال الشرط: هذا غلام–إن شاء الله–أخيك

(4) الفصـــل بـــــ(ما) حين يكون المضاف منادى ، وحرف النداء هو (يا) كقول الشاعر :

يا شاة – ما – قَنَصٍ لِمَنْ حلَّتْ له حَرُمَتْ عليَّ وليتها لم تحرُمِ

(5) الفصل بالتوكيد اللفظي بشرط أن يكون المضاف منادى قد تكرر لفظه للتوكيد اللفظي، من غير أن يضاف اللفظ الذي جاء للتوكيد ، نحو : يا صلاح – صلاح –

الدين الأيوبي ، ما أطيب سيرتك ! فكلمة صلاح الثانية هي الفاصل بين المضاف والمضاف إليه .

وفي تخريج هذا التركيب للنحاة ثلاثة مذاهب : مذهب سيبويه الذي يعد (صلاحا) الثانية توكيدا للأولى ، ولا تأثير لها في المضاف إليه . ومذهب أبي العباس المبرد أن (صلاحا) الأولى مضافة إلى اسم محذوف ، والتقدير : يا صلاح الدين صلاح الدين ، فحذف المضاف إليه الأول لدلالة الثاني عليه . ومذهب السيرافي – وهو وجه انفرد به كما يقول – يجعل المضاف والمضاف إليه (صلاح الدين) نعتا لصلاح الأولى ، ثم يتبع حركة الأول المبني حركة الثاني المعرب ، مثل قولنا : يا زيدَ ابنَ عمرو[1].

ب – وأما مواضع الفصل المباح في الضرورة فهي :

(1) وقوع المضاف اسما مشبها الفعل في العمل ، رافعا بعده فاعله الذي يفصل بينه وبين المضاف إليه ، كقول الشاعر :

نرى أسهما للموت تُصْمي ولا تُنْمي ولا نرعوي عن نَقْضِ–أهواؤُنا– العزمِ

(2) أن يكون الفاصل بين المضاف والمضاف إليه أجنبيا من المضاف أي ليس معمولا له ، كالفصل بالفاعل الأجنبي في قول الشاعر

أنْجَبَ أيامَ–والداه به– إذ نَجَلاهُ فنعْمَ ما نَجَلا

أي : أنجب والداه به أيام إذ نجلاه . فصل بين المضاف الذي هو (أيام) وبين المضاف إليه الذي هو (إذ نجلاه) بالفاعل (والداه به) .

(3) 1لفصل بالمفعول الأجنبي، كالذي في قول الشاعر :

تسقي امتياحا ندى– المسواكَ– ريقتِها كما تضمَّن ماءَ المُزْنة الرَّصَفُ

يريد : أنها تسقي المسواكَ ندى ريقتِها .

(4) الفصل بالظرف الأجنبي كقول الشاعر يصف رسوم الدار :

كما خُطّ الكتابُ بكفٍّ – يوما – يهوديٌّ يُقاربُ أو يَزيل

والأصل : كما خط الكتاب يوما بكف يهودي .

(5) الفصل بالجار مع مجروره الأجنبيين ، كما في قول الشاعرة :

([1]) الكتاب ، الحاشية 2: 206 .

همـــا أخـــوا– فـــي الحرب– من لاأخا له إذا خاف يوما نَبْوةً ودعاهما

تريد : هما أخوا من لا أخا له في الحرب .

(6) الفصل بنعت المضاف ، مثل :

ولئن حلفتُ على يديكَ لأحلِفَن بيمينِ– أصدق من يمينك– مقسمِ

أي : بيمينِ مقسمٍ ، أصدق من يمينك .

(7) الفصل بالنداء ، كالذي في قول الشاعر :

وِفاقُ–كعبُ–بُجَيْرٍ منقذ لك من تعجيل تهلُكَةٍ والخُلدُ في سَقَر

أي : وفاقُ بجيرٍ يا كعب ....

وأضـــاف عباس حسن ثلاثة مواضع للفصل في الضرورة : أحدهما الفصل بين المتضايفين بالفعل الزائد وفاعله ، ومنه قول العربي يسأل عن أهله :

بأيّ– تراهُم – الأرضين حلّوا أبالدَّبَران أم عَسَفوا الكِفارا

يريد : بأي الأرضين ؟ فجملة (تراهم) زائدة فاصلة بين المتضايفين .

وأيضا الفصل بالمفعول لأجله ؛ كقول الشاعر:

أشمّ كأنه رجلٌ عبوسٌ معاودُ – جرأةً – وقتِ الهوادي

الأصل : معاود وقت الهوادي جرأة . يعاود الحرب وقت ظهور أعناق الخيل .

وكذلـــك الفصـــل بلام الجر الزائدة بين المضاف المنادى والمضاف إليه ، كقول الشاعر :

يا بُؤْسَ للحربِ ضَرَّارا لأقوام

ويـــتابع عـــباس حسن في تشدده البصريين الذين لا يبيحون الفصل في النثر ويقصـــرونه علـــى الضرورات حرصا على وضوح المعاني ؛ لأن الفصل عنده يســـدل ســـتارا علـــى المعنى لا يزول إلا بعد عناء فكري يقصر أو يطول ، وأن الأسلوب المشتمل على الفصل غريب على اللسان والآذان ، ولا سيما اليوم .

ثم يعود ويبيح استعماله حين تقوم القرينة عليه ، ويتضح المعنى معه في غير إبهام ولا غموض[1].

والـــرأي الـــراجح فيما يبدو لي جوازه ، وأقوى دليل على جوازه مجيئه في قـــراءات القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف ، ثم كثرة وروده عن العرب ، مـــثل نمـــط الفصل بالقسم الذي أجمع أهل البصرة والكوفة على جوازه[2] وكذلك الفصـــل بالظـــرف لأن الأحـــداث وغيرها لا تكون إلا في زمان أو مكان ، فكان كـــالموجود وإن لـــم يذكـــر ، لأن ذكره وعدمه سيان ؛ فلذلك جاز إقحامه ؛ لأن الفصـــل بـــه كلا فصل [3]. ثم خلوه من الإبهام والغموض الذي يحذر منه عباس حسن، فأي غموض في قوله عليه الصلاة والسلام : فهل أنتم تاركو لي صاحبي؟ وأي إبهـــام في قراءة من قرأ :" فلا تحسبن الله مخلفَ وعدَه رسلِه[4]"؟ وأي عناء فكري في فهم قولهم : تركُ يوما نفسِك وهواها سعي لها في رداها ؟

وقد نقل ابن كيسان عن بعض النحويين شرطا صوتيا للفصل مفاده أن الفاصل بيـــن المتضايفين أشبه بالسكتة ، وأنه يجوز أن يفرق بين المضاف والمضاف إليه إذا جـــاز أن يسكت عن الأول منهما ؛ لأنه يصير ما فرق بينهما كالسكتة التي تقع بينهما[5]. ولا أدري كيف تكون السكتة بين هذين المتلازمين . ولعل هذا النحوي قصـــد نوعا من الإضافة تسمى الإضافة غير المحضة ، التي يكون فيها المضاف وصـــفا مـــنونا في الأصل وعاملا في المضاف إليه . وهذا النوع من الإضافة يكون الانفصال فيه منويا . فلعله قصد بالسكتة هذا الانفصال.

ويجوز فصل التابع عن المتبوع بغير مباين محض ، أي بغير أجنبي . ومما يجوز الفصل به ما يلي[6]:

(1) معمول الصفة ، نحو قوله تعالى :" ذلك حشر- علينا - يسير "[7]

([1]) النحو الوافي 3: 58 .

([2]) الإنصاف مسألة 60 .

([3]) الإنصاف مسألة 41 وأوضح المسالك2: 165 .

([4]) إبراهيم 47 .

([5]) شرح المفصل 2: 190 .

([6]) الهمع 3: 115 .

([7]) ق 44 .

(2) معمول الموصوف ، نحو قوله تعالى :" سبحان الله – عما يصفون – عالمِ الغيب "[1]

(3) العامل في الموصوف ، نحو : أزيداً – ضربت – القائمَ ؟

(4) المفسر، نحو قوله تعالى :" إن امرؤ– هلك– ليس له ولد "[2]

(5) المبـــتدأ الذي خبره في متعلق الموصوف ، نحو قوله تعالى :" أفي الله – شك – فاطر السموات والأرض"[3].

(6) الخبر ، نحو : زيدٌ – قائمٌ – العاقلُ .

(7) جواب القسم ، نحو قوله تعالى : " بلى وربي – لتأْتِيَنَّكم – عالمِ الغيب"[4]

(8) الاعتراض ، نحو قوله تعالى : " وإنه لقسم – لو تعلمون – عظيم "

(9) الاستثناء ، نحو : ما جاءني أحد – إلا زيدا – خيرٌ منك .

ومـــن الفصل بين التأكيد والمؤكد قوله تعالى : " ولا يحزنَّ وبرضين – بما آتيتهن – كلهن "[5] .

ومـــن الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه قوله تعالى :" فاغسلوا وجوهكم وأيديكـــم إلى المرافق – وامسحوا برؤوسكم – وأرجلَكم إلى الكعبين "[6] وحسن ذلك أن المجموع عمل واحد ، وقصد الإعلام بترتيبه .

ومـــن الفصـــل بيـــن الـــبدل والمبدل منه قوله تعالى : " قم الليل– إلا قليلا– نصفَه[7]".

ولا يجـــوز الفصل بمباين محض ، أي أجنبي بالكلية عن التابع والمتبوع فلا يقال : مرت برجل – على فرس – عاقل – أبلق .

([1]) المؤمنون91،92 .

([2]) النساء 176 .

([3]) إبراهيم 10 .

([4]) سبأ3 .

([5]) الأحزاب 51 .

([6]) المائدة 6 .

([7]) المزمل 2،3 .

ويجوز الفصل بين فعل التعجب والمتعجب منه بظرف وجار ومجرور ، ولا يجوز بغيرهما ؛ لتوسعهم فيهما ، ولكثرة السماع ، ولجواز الفصل بهما بين (إنّ) ومعمولـيها ، ولـيس فعل التعجب بأضعف منهما ، كقوله : ما أحسن في الهيجاء لقاءهـا. وقـيل لا يجوز الفصل بهما أيضا ، وعليه أكثر البصريين[1]. والصحيح القول الأول .

وجوز بعض النحاة فصولا أخرى منعها الجمهور[2]، فجوز الجرمي وهشام الفصل بالحال نحو : ما أحسن – مقبلا – زيداً . وزاد الجرمي المصدر نحو : ما أحسـن – إحسانا – زيدا . وجوزه ابن مالك بالنداء كقول علي بن أبي طالب لما رأى طلحة قتيلا : " أعزز عليّ – أبا اليقظان – أن أراك صريعا مجدلا". وجوزه ابن كيسان بلولا الامتناعية ، نحو : ما أحسن – لولا بخله – زيدا .

ويـتراءى لي أن هذا التجوز والاتساع الأخير الذي أحسّ به هؤلاء النحاة ، وإن لـم يـرد به سماع كثير، أو لم يلق قبولا من جمهور النحاة ، هو ضرب من الإمكانات اللغوية .

ويجوز الفصل بين كم الخبرية ومجرورها بالظرف والجار والمجرور، كقول الشاعر :

كم – فيهم – ملكٍ أغرَّ وسوقةٍ حكمٍ بأردية المكارم محتبي

وقوله :

كم – في بني سعد بن بكر– سيدٍ ضخم الدسيعة ماجدٍ نفاعِ[3]

ويقصـر سيبويه والبصريون هذا الفصل على الضرورة ، ويعده سيبويه قبيحا في غـير الشـعر ، لكـن الفراء يجيزه في الشعر والنثر كافة ، وعلى ذلك الكوفيون أيضا. فعلى مذهبهم يجوز أن تقول : كم عندك رجلٍ ، وكم في الدار غلامٍ[4].

ويجـوز أن تفصل بهما بين الفعل الناقص ومعموله نحو : كان – في الدار– أو– عندك – زيد جالسا . وبين الحرف الناسخ ومنسوخه نحو:

([1]) همع الهوامع 3: 40 .

([2]) الهمع3: 40.

(3) الدسيعة : مائدة الرجل إذا كانت كريمة ، وقيل هي الجفنة .انظر اللسان مادة دسع .

([4]) الكتاب2: 165 وحاشية ص 168 والإنصاف مسألة 41 .

فلا تلْحُني فيها فإنّ – بحبها – أخاك مصابُ القلب جمٌّ بلابله

وبين حرف الجر ومجروره نحو : اشتريته بـــ– والله – درهم .ويفصل بينهما بلا النافـية نحـــو : حضرت بلا تأخر . وبما الزائدة وكان الزائدة . ويفصل بين إذن ولن ومنصوبهما نحو قول الشاعر [1]:

إذن – والله – نرميهمْ بحربٍ تُشيبُ الطفلَ من قبل المشيب

وقوله :

لن – ما رأيتُ أبا يزيدَ مقاتلا– أدعَ القتال وأشهد الهيجاء

ويلحق بالتقديم والتأخير ما يعرف عند النحاة بالقلب ، والقلب عند ابن فارس مـــن ســـنن العرب[2]، وهو عند ابن هشام من فنون كلامهم [3] ويكون في الكلمة ويكون في القصة .أما مثال الكلمة : جبذ وجذب ، بَكَل ولبك ، امضحلّ واضمحلّ. وأما مثال القصة فكقول الشاعر:

كانت فريضة ما تقول كما كان الزناءُ فريضة الرَّجْمِ

والأصل : كان الرجم فريضة الزناء .

وقوله أيضا :

ومَهْمَهٍ مغبرَّةٍ أرجاؤه كأن لون أرضه سماؤه

والأصـــل : كـــأن لون سمائه لغبرتها لون أرضه ، فعكس التشبيه مبالغة وحذف المضاف .

وقوله :

فلما أنْ جرى سمْنٌ عليها كما بطَّنتَ بالفدّن السِّياعا

والأصل : كما بطنت الفدن بالسياع ، والفدن هو القصر ، والسياع الطين .

وقولهـــم : أدخلـــتُ الخـــاتم في إصبعي ، وعرضتُ الناقةَ على الحوض ، وإذا طلَعَت الجوزاءُ انتصبَ العودُ في الحرباء .

([1]) مغني اللبيب 910 .

(2) الصاحبي لابن فارس202 والمزهر في علوم اللغة للسيوطي 1: 367.

(3) مغني اللبيب 911 .

وقد أفرد ابن السكّيت للقلب كتابا نقل عنه الجوهري في الصحاح[1]، وذكره ابـــن قتيبه وخصص له بابا في كتابه (تأويل مشكل القرآن)، سماه باب المقلوب . وذكـــره أبـــو القاســـم الزجاجي في كتابه الجمل في باب المفعول المحمول على المعـــنى، وخصه ابن هشام بفصل في الباب الثامن من كتابه مغني اللبيب ، وأفرد له السيوطي فصلا في كل من كتابيه المزهر والأشباه والنظائر .

وأول من عرض له سيبويه الذي عده من الاتساع[2] ومثل له بقولهم : أُدخِل فوه الحجر ، وأدخلت في رأسي القلنسوة . وحمله المبرد على السعة ، قال بعد أن استشهد بقول الأخطل :

أمَّا كليب بن يربوع فليس لها عند التفاخر إيرادٌ ولا صدرُ
مثل القنافذ هدّاجون قد بَلَغَتْ نجرانُ أو بلغتْ سوآتِهم هجرُ

فجعل الفعلين للبلدتين على السعة[3]. أي جعل الفاعل مفعولا ، والمفعول فاعلا ، والأصـــل: بلغـــت سوءاتُهم هجرَ ونجرانَ . وقال :" الكلام إذا لم يدخله لبس جاز القلـــب للاختصـــار، قـــال الله عز وجل :" وآتيناه من الكنوز ما إن مفاتحه لتنوء بالعصـــبة أولي القوة "[4] الأصل العصبة تنوء بالمفاتح، أي تستقل بها في ثقل . ومن كلام العرب : إن فلانة لتنوء بها عجيزتها ، والمعنى: لتنوء بعجيزتها . "

ولســـت مع المبرد في تعليله القلب بالاختصار ؛ لأن تحليل التراكيب المقلوبة الســـابقة لا يدل على أن القلب فيها جعلها أكثر اختصارا وأقل حروفا ، فليس ثمة فـــرق بيـــن قولهـــم : أدخلـــت الخاتم في إصبعي ، وأدخلت إصبعي في الخاتم . وقولهـــم: عرضـــت الناقة على الحوض ، وعرضت الحوض على الناقة . وفلانة تـــنوء بهـــا عجيزتها ، وفلانة تنوء بعجيزتها ، وربما كان التركيب الأصلي أكثر اختصارا كما في الشاهد الأخير .

ويوســـع ابـــن قتيبة مفهوم القلب ليشمل التقديم والتأخير والفصول والتضاد ، وهـــو مـــا حملني على إلحاقه بالتقديم والتأخير . يقول : ومن المقلوب أن يوصف

---

(1) المصدر السابق المكان نفسه .
(2) الكتاب1: 181 .
(3) الكامل في اللغة1: 300 .
(4) القصص 76 .

الشـــيء بضـــد صـــفته للتطيّر والتفاؤل كقولهم للديغ : سليم ، تطيرا من السقم ، وتفـــاؤلا بالسلامة...وللمبالغة في قولهم للشمس : جونة...وقولهم للصبح : صريم وللـــيل صـــريم [1] ومن المقلوب أن يقدم ما يوضحه التأخير ويؤخر ما يوضحه التقديم كقوله تعالى : فلا تحسبنَّ الله مخلف وعدَه رسلَه . أي مخلف رسله وعده . وقولك : كسوت الثوبَ عبدالله ، وكسوت عبدَالله الثوبَ [2].

والقلـــب عـــنده نوعـــان : نـــوع متصل بالمعنى ونوع متصل بموقع اللفظ . فالمتصـــل بالمعـــنى استعمال الظن للدلالة على اليقين والشك ، واستخدام الشاري للدلالـــة على البائع والمشتري . أما النوع الثاني فمن أمثلته قوله تعالى : " ثم دنى فـــتدلى " أي تدلـــى فدنى . وهنا يتعرض ابن قتيبة لما أسماه القلب على الغلط[3]، كقول الشاعر :

كانت فريضة ما تقول كما كان الزناءُ فريضةَ الرجم

والأصل : كان الرجمُ فريضةَ الزناء .

وأكثر وقوع القلب في الشعر كما صرح بذلك ابن هشام[4] كقول الشاعر:

كأن سبيئةً من بيت رأس يكون مزاجَها عسلٌ وماءُ

والأصل يكون مزاجُها عسلا وماءً .

وقوله أيضا :

ولا تهيّبُني الموماة أركبها إذا تجاوبت الأصداءُ بالسَّحَر

أي: ولا أتهيبها .

واستعملوه أيضا في النثر ، قال ابن الشجري :" وقد اتسع القلب في كلامهم حـــتى اســـتعملوه في غير الشعر ، فقالوا : أدخلت القلنسوة في رأسي والخاتم في إصبعي "[5].

([1]) تأويل مشكل القرآن 122 .

([2]) المصدر السابق 123 .

([3]) المصدر السابق المكان نفسه .

([4]) مغني اللبيب1: 911 .

([5]) الأمالي الشجرية1: 367 .

وتــدور أمثلة القلب أكثرها حول إعطاء الفاعل إعراب المفعول والعكس عند أمــن اللــبس نحو : خرق الثوبُ المسمارَ ، وكسر الزجاجُ الحجرَ[1] ونحو قول الشاعر [2]:

مثل القنافد هدّاجون قد بَلَغَتْ نجرانُ أو بَلَغَتْ سوآتِهم هجْرُ

ونحو قول الشاعر :

غداة أحلّت لابن أصْرَمَ طعنةً حُصَينٍ عبيطاتُ السدائف والخمْرُ

نصب الطعنة وهي الفاعل ؛ لأنها أحلت له عبيطات السدائف ، ورفع المفعول .

ومن القلب قوله :

إذا قيل أي الناس شر قبيلة أشارت كليبٍ بالأكف الأصابعُ

الأصل : أشارت الأكف إلى كليب بالأصابع[3].

ومن القلب في القرآن الكريم قوله تعالى " ما إن مفاتحه لتنوء بالعصبة أولي القوة " [4] وقوله تعالى :" وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا "[5] وقوله تعالى :" وإنــه لحب الخير لشديد "[6] وقوله تعالى :" واجعلنا للمتقين إماما "[7] وقوله :" ثم فــي سلســلة ذرعها سبعون ذراعا فاسلكوه " [8] قال ثعلب أن المعنى اسلكوا فيه سلسلة[9].

ويعــد ابــن شقير قوله تعالى :" واشتعل الرأس شيبا "[10] من القلب ؛ لأن الحدثان للشيب لا للرأس ، وكذلك قوله تعالى :" قال ربي أنى يكون لي غلام وقد

([1]) كتاب الجمل في النحو للخليل بن أحمد الفراهيدي 203 ومغني اللبيب 917 والأشباه والنظائر3: 269 .

([2]) مغني اللبيب 917 ومجالس العلماء للزجاجي 20 .

([3]) خزانة الأدب9: 118 .

([4]) القصص67 .

([5]) الأعراف 4 .

([6]) العاديات 8 .

([7]) الفرقان 74 .

([8]) الحاقة 32 .

([9]) الأشباه والنظائر 1: 328.

([10]) مريم 4 .

بلغنـــي الكـــبر "[1] لأن الحدثان للمخلوق لا للكبر، ومعناه : وقد بلغت الكبر[2]. وبعضهم جعل من القلب قوله تعالى : " يوم يعرض الذين كفروا على النار"[3].

وقـــد يأتـــي القلب في غير الفاعل والمفعول كبعض الشواهد السابقة وكقول الشاعر [4] :

ومَهْمَهٍ مُغْبرّةٍ أرجاؤه كأنّ لونَ أرضه سماؤه

أي : كأن لون سمائه لغبرتها لون أرضه ، فعكس التشبيه مبالغة وحذف المضاف (لـــون) سمائه . وجاء القلب هنا بين اسم كأنَّ وخبرها . وجاء أيضا بين اسم كان وخبرها كقول الشاعر :

كأنَّ سبيئةً من بيت رأسٍ يكون مزاجَها عسلٌ وماءُ .

ومـــن المعـــروف أن جملة الناسخ ومعموليه يلحقها النحاة بالجملة الفعلية المشتملة علـــى فاعل ومفعول به . فكلتاهما متشابهتان شكلا في تركيبهما من فعل ومرفوع ومنصوب .

ومن أصعب أنواع القلب قول الشاعر :

يبسط للأضياف وجها رحبا بَسْطَ ذراعيه لعظمٍ كلبا

أصـــله : كما بسَطَ ذراعاه كلبا ، على القلب ، ثم جيء بالمصدر (بَسْط) وأضيف للفـــاعل المقلوب عن المفعول ، وانتصب كلبا على المفعول المقلوب عن الفاعل . وأصل التركيب : كما بسَطَ كلبٌ ذراعيه ، ثم جيء بالمصدر واسند للمفعول فرفع، ثم أضيف إليه ، ثم جيء بالفاعل تمييزا[5].

ويـــبدو أن القلب بلغ من شيوعه أن استعمله النحاة أنفسهم وهم يعالجون بابا مـــن الـــنحو هو الإخبار بالذي ، قال ابن السراج : " فإن أخبرت عن الفاعل من قولك : ظننت زيدا أخاك (بالذي) قلت : الذي ظَنَّ زيدا أخاك أنا ، فالذي مبتدأ وأنا خبر... فإذا قيل لك : أخبر عن اليوم بالذي قلت : الذي ذهبت فيه اليوم[6]" الشاهد

([1]) آل عمران 40 .

([2]) المحلى في وجوه النصب 21.

([3]) الأحقاف 20، مغني اللبيب 913.

([4]) مغني اللبيب 912 .

([5]) مغني اللبيب 685 .

([6]) الأصول في النحو 2: 284 ، 293 وانظر المقتضب 4: 352 .

فيه أنه قال : أخبرت عن الفاعل بالذي ، وهو مقلوب قولك : أخبرت بالفاعل عن الـــذي . وهـــو تركيب يستعمله النحويون جميعا ، وهو مطرد في كلامهم ، وإنما جاز هذا عندهم لأن الفائدة في القولين واحدة [1].

أمـــا دواعـــي القلب فقد تتبعها أحد الباحثين وحصرها فيما يلي : الضرورة الشـــعرية ، أو خطأ الشعراء والرواة ، واختلاف اللهجات ، وكراهة الثقل والميل إلى التخفيف ، أو للتفكه والمزاح .

ومن أغراضه اللفظية التوسع والتفنن في الأساليب ، ومن أغراضه المعنوية المبالغة في تصوير المعنى[2].

وتثـــير ظاهـــرة القلـــب تساؤلا خطيرا حول أهمية الإعراب ودلالته على المعـــنى، وربما تمسكت به فئة لا ترى الإعراب دليلا على المعنى ، وهو عندها لـــيس ســـوى حلـــية أو وسيلة يؤتى بها وصلا للكلام بعضه ببعضه ، أو تحقيقا للتناسب الصوتي في أثناء الدرج . وأول من قال بهذا الرأي من القدماء قطرب[3]، وتابعه بعض المحدثين منهم إبراهيم أنيس[4].

وقـــد تصـــدى العلماء قديما[5] وحديثا بالرد على مقولة هؤلاء، مستدلين على فســـادها بأدلـــة مـــن أبـــواب النحو المختلفة، كالفرق بين المبني للمعلوم والمبني للمجهـــول ، وباخـــتلاف معنى جملة (ما أحسن زيد) بتغير الحركة الإعرابية على آخر (زيد) ، واختلاف معنى جملة (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) باختلاف حركة آخـــر الفعـــل (تشرب) ، وبطرد الباب في الأحوال التي لا يكون الإعراب فيها دليلا على المعنى .

وقـــد حـــاول باحـــث معاصر إثبات قدم ظاهرة الإعراب وعلاقتها بالمعنى بالاعتماد على النقوش الأثرية والاستعانة بخصائص اللغات السامية الأخرى[6].

([1]) الأشباه والنظائر 3: 150 .

([2]) ظاهـــرة القلب المكاني في العربية ، محمد بدوي المختون ، بحث منشور في مجلة كلية اللغة العربية ، العدد 11 ، جامعة محمد ابن سعود، الرياض ، 1401هـــ-1981م ، ص 301 .

([3]) الإيضاح في علل النحو للزجاجي 71 .

([4]) دلالة الألفاظ ، إبراهيم أنيس ، دار المعارف ، الطبعة السادسة ، 1986م ، ص207 .

([5]) الإيضاح في علل النحو 72 .

([6]) دراسات في اللغة العربية ، د.خليل يحيى نامي ، دار المعارف ، مصر ، 1974م ، ص24، 25 .

وأتى باحث آخر برأي وسط بين الأقوال المتعارضة خلص فيه إلى أنه: " لا جـــدال فـــي دلالة العامل على معنى متصل بما تفيده الكلمة في موقعها ، وليست الحـــركات جزافا بغير دلالة "[1]. ثم بنى معادلة وفق فيها بين الإعراب والمعنى علـــى الصورة التالية : " تصحيح الإعراب قد يعين على فهم الكلام كما يعين فهم الكلام على تصحيح الإعراب " [2].

هـــذا وقد نص العلماء على أن القلب لا يدخل الكلام إلا عند أمن اللبس، كما ســـلف، وقيام القرائن العقلية واللفظية مقام الإعراب في الدلالة على المعنى. وأن أكـــثره يأتي في الشعر، والشعر موضع ضرورة . وقد يأتي في الكلام لأغراض بلاغية مثل المبالغة في التشبيه المقلوب (كأن لون أرضه سماؤه) .

وفـــي القلـــب دليل على أن الإعراب هو إحدى القرائن التي يستدل بها على المعـــنى وليس القرينة الوحيدة . ثم إنه لا يشيع في التراكيب كلها، بل يكاد يكون الاتســـاع فيه مقصورا على الفاعل والمفعول . ورغم كثرته في النصوص فإنه لا يقـــاس علـــيه . ومـــنه في التعبير المعاصر – وهو مستعمل في أحوال بعينها – قولهم: أخلوا الجرحى من المبنى ، والأصل : أخلوا المبنى من الجرحى. وقولهم: اســـتبدلت سيارتي بسيارة جديدة ، فالباء هنا ينبغي أن تلحق بالمتروك، استنادا إلى الآيـــة :" أتستبدلون الذي هو أدنى بالذي هو خير "[3] لكنهم قلبوا. وقد شغل هذا التركيـــب أهل التصحيح اللغوي وقالوا بتخطئته[4] استدلالا بالآية السابقة وغيرها من الآيات المشابهة التي اشتملت على الفعل (بدل) أو أحد مشتقاته. والحق أن هذا التركيـــب المقلوب جائز رغم أنه ليس الأفصح ، وأجازه ثعلب واستحسنه المبرد مـــن القدماء ، قال ثعلب : " يقال أبدلت الخاتم بالحلقة ، إذا نحَّيتَ هذا وجعلت هذه مكانـــه"[5]. وقد أجاز مجمع اللغة العربية بالقاهرة هذا التركيب بدخول الباء على المتروك والمأخوذ ، والمدار في تعيين ذلك على السياق[6].

([1]) أشتات مجتمعات في اللغة والأدب ، عباس محمود العقاد ، دار المعارف ، الطبعة الثالثة ، القاهرة ، 1970 م ، ص 150 .

([2]) المصدر السابق 153 .

([3]) البقرة 61 .

([4]) معجم الخطأ والصواب في اللغة84 .

([5]) تاج العروس والمصباح المنير ومختار الصحاح مادة : بدل .

([6]) معجم الصواب والخطأ 86 .

الجر على الجوار

لـــم أشأ أن ألحق الجر على الجوار بظاهرة القلب أو التوهم رغم أن بعض الـــنحاة جمع بينهما على صعيد واحد[1]، ذلك أن ظاهرة القلب تدور أكثر أمثلتها حـــول إعطـــاء الفـــاعل حكم المفعول والعكس ، في حين أن ظاهرة الحمل على الجـــوار تـــدور شـــواهدها حول جر الاسم اتباعا لمجاوره خضوعا لمبدأ التناسب والمشـــاكلة . وليس كذلك التوهم لأن شواهده مقصورة على العطف ، لكنها ليست مقصورة على حالة واحدة من حالات الإعراب .

وقد قصر أكثر النحاة الجر على الجوار على أبواب النعت والتوكيد وعطف النســـق[2]. وأضـــاف ابـــن هشام عطف البيان لأنه كالنعت والتوكيد في مجاورة المتـــبوع[3]. وتجاوز بها آخرون لتشمل أبوابا أخرى كالمضاف والمضاف إليه، وجعلـــوا منه قوله تعالى : من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها"[4] فحذفت تاء عشر لأن أمـــثال المذكـــرة المضافة إلى ضمير المؤنث جرى عليها حكمه بالتجاور[5]. وفسر بها الكوفيون جزم جواب الشرط لأنه مجاور لفعل الشرط[6].

وقد ادعى بعض النحاة أن الجر على الجوار ظاهرة قليلة الشواهد ، وأنها من مواضـــع الـــندرة والضـــرورة والشـــذوذ[7] وليســـت دعواهم صحيحة، فقد ثبت بالملاحظة وتتبع المصادر أن شواهدها كثيرة، مبثوثة في التنزيل والشعر والكلام. قال أبو البقاء العكبري : " وليس بممتنع أن يقع في القرآن لكثرته " وقال أيضا :" وهذا موقع يحتمل أن يكتب فيه أوراق من الشواهد " [8].

([1]) التبيان1: 92 .

([2]) مغني اللبيب 895 .

([3]) شرح شذور الذهب 430 .

([4]) الأنعام 160 .

([5]) التبيان1: 209 .

([6]) الإنصاف مسألة 84 واسرار العربية 295 واللباب 1: 52 .

([7]) أسرار العربية296 ومغني اللبيب 895 والتبيان 1: 92 .

([8]) التبيان 1: 209 .

ورغـــم أن ابن جني والسيرافي أنكرا هذه الظاهرة وذهبا في تخريج الشواهد مذهـــبا لـــم يسلم من الاعتراض[1]، فقد خصص لها ابن جني بابا[2] وجعلها على ضـــربين : الأول تجاور الألفاظ ، والآخر تجاور الأحوال ، وتجاور الألفاظ على ضـــربين : أحدهما في المتصل والآخر في المنفصل . فأما المتصل فمنه مجاورة العين للام يحملها على حكمها ، وذلك في قولهم : صُوَّم صيَّم ، وفي جوَّع جيَّع . وعلـــيه أجـــازوا نقـــل حركة الإعراب إلى ما قبلها في الوقف نحو : هذا بكُرْ ، ومررت ببكِرْ . وأما المنفصل فهو ما نحن بصدده ، وهو ما ذهبت الكافة إليه نحو قولهم : هذا جحر ضبٌّ خربٍ ، بجر خرب على الجوار ، وهو ما أنكره ابن جني وتأوله على أن الأصل : هذا جحر ضب خرب جحره ، ثم حذف المضاف الجحر وأقـــام المضاف إليه الضمير مقامه فارتفع واستتر[3]. وقال أن في القرآن مثل هذا الموضع نيفا عن ألف موضع .

أمـــا تجاور الأحوال ، وذلك أنهم لتجاور الأزمنة أعملوا الفعل في ظرف لم يقع فيه الفعل ، وإنما وقع فيما يليه نحو قولهم : أحسنت إليه إذ أطاعني ، وأنت لم تحســـن إلـــيه في أول وقت الطاعة ، وإنما أحسنت إليه في ثاني ذلك... لكنه لما تقارب الزمان وتجاورت الحالات في الطاعة والإحسان ... صارا كأنهما وقعا في زمـــان واحـــد[4]. وقال بعد ذلك : " ولما اطرد هذا في كلامهم وكثر في ألسنتهم وفي استعمالهم تجاوزوه واتسعوا فيه " .

ولـــيس الجـــر علـــى الجوار قليلا ونادرا كما يذهب النحاة ، بل هو كثير ، وســـأورد علـــيه شواهد كثيرة . ودليل كثرته أن جعل النحاة له بابا ، ورتبوا عليه مســـائل، ثم أصلوه بقولهم : جحر ضب خرب ، حتى اختلفوا في جواز جر التثنية والجمع، فأجازوا الإتباع فيهما جماعة من حذاقهم قياسا على المفرد المسموع، ولو كان لا وجه له في القياس لاقتصروا فيه على المسموع[5].

([1]) مغني اللبيب 895 .
([2]) الخصائص 3: 218 .
([3]) الخصائص 1: 192 .
([4]) الخصائص 3: 222 .
([5]) التبيان 1: 209 .

ثـــم إنـــه كان شائعا متمكنا من ألسنة الأعراب الفصحاء ، ودليل ذلك حادثة رواها الفراء حول قول الشاعر :

يا صاح بلِّغْ ذوي الزوجات كلِّهم أن ليس وصلٌ إذا انحلَّتْ عرى الذنب

قـــال الفـــراء: أنشدنيه أبو الجراح بخفض كلهم ، فقلت له : هلا قلت كلهم ، يعني بالنصب؟ فقال : هو خير من الذي قلته أنا ، ثم استنشدته إياه فأنشدنيه بالخفض[1].

أما شواهده من التنزيل الحكيم فمنها قراءة قوله تعالى : " إذا قمتم إلى الصلاة فاغســـلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برءوسكم وأرجلِكم إلى الكعبين "[2] بجـــر أرجلكـــم على الجوار . وقراءة قوله تعالى بالخفض : " وحورٍ عينٍ "[3] عطفـــا بالجوار على أكواب وفاكهة ولحم طير في الآيات السابقة. وقراءة : " ذو العـــرش المجـــيدِ " بجـــر المجيد . وقراءة قوله تعالى : " ذو القوة المتينِ[4] بجر المتيـــن علـــى الجـــوار . وقـــد قرئ قوله تعالى :" إن الله بريء من المشركين ورســـوله"[5] بجـــر رسوله . وهذه القراءة كانت سببا لوضع علم النحو كما تذكر الـــروايات[6] وقـــد عد الكوفيون عطف المشركين في قوله تعالى :" لم يكن الذين كفـــروا مـــن أهل الكتاب والمشركين منفكين حتى تأتيهم البينة "[7] على الجوار ؛ لأنهـــا عطـــف فـــي المعنى على (الذين) . ولم يوافقهم البصريون على ذلك لقوة احتمال عطفها على المجرور (أهل الكتاب) لا على الجوار[8].

أما في الشعر فشواهده كثيرة أيضا[9]، ومنها قول امرىء القيس :

كأن ثبيرا في عرانين ودقه كبير أناس في بجاد مزملِ

خفض مزملا على الجوار وهو نعت لكبير . وقوله :

([1]) مغني اللبيب 895 .

([2]) المائدة 6 .

([3]) الواقعة 22 .

([4]) الذاريات 58 .

([5]) التوبة 3 .

([6]) سبب وضع علم العربية 30 والخصائص 2: 8 .

([7]) البينة 1 .

([8]) الإنصاف مسألة 84 وانظر القراءات السابقة في شرح شذور الذهب 429 والإنصاف مسألة 84 والجمل في النحو 196.

([9]) انظـــر شـــواهده متفرقة في المصادر التالية الكتاب1: 436، 437 والخصائص3: 221 ومغني اللبيب 600، 895 والإنصاف مسألة 84 والتبيان1: 209 والجمل في النحو197.

كأنما خالطت قدام أعينها قطنا بمستحصد الاوتار محلوجِ

خفض محلوجا وهو نعت لقطن . وقوله :

كأن نسج العنكبوت المرملِ

خفض المرمل وهو نعت لنسج المنصوب . وقوله :

فإياكم وحية بطن وادٍ هموزِ الناب ليس لكم بسيّ

خفض هموزا على الجوار وهونعت لحية . وقوله :

لم يبق إلا أسيرٌ غير منفلت أو موثقٌ بحبال القيد مجنوبِ

جر مجنوبا وهو نعت لموثق . وقوله :

لعِبَ الرياحُ بها وغيَّرَها بعدي سوافي المور والقطرِ

جر القطر وهو عطف على سوافي . وقوله :

فظلَّ طهاةُ اللحم ما بين منضجٍ صفيفَ شواءٍ أو قديرٍ معجَّلِ

جر قدير على الجوار وهو عطف على صفيف المنصوب . وقوله :

يا صاح بلغ ذوي الزوجات كلِّهم أن ليس وصل إذا حلت عرى الذنب

جر كلهم وهي توكيد لذوي المنصوبة . وقوله :

أطوف بها لا أرى غيرها كما طاف بالبيعة الراهبِ

جر الراهب على الجوار وهو فاعل .

ولا يضـــيرنا كـــون أكـــثر هـــذه الشواهد محمول على الضرورة ، ذلك أن الضرورة لون من الاتساع .

تعدد الوظائف النحوية

كما تتعدد المعاني الدلالية للكلمات تتعدد الوظائف النحوية للوحدات اللغوية في التراكيب المختلفة، وهذا راجع إلى أن الوحدات اللغوية متناهية بينما المعاني والأغراض غير متناهية . والمنتظر من اللغة أن تؤدي أغراضا متعددة بأقل عدد من المكونات التركيبية التي يمكن للعقل البشري أن يستوعبها . فالعقل البشري لا يستوعب إلا عددا محدودا من الوحدات لكنه يؤدي بها عددا غير محدود من المعاني والأفكار .

وقد استثمر المتخصصون في دراسة الأساليب هذه الظاهرة وعدوها ضمن التجاوزات التي تخرج عن قوانين العرف اللغوي والنحوي ، لكنها في الحقيقة لون من ألوان الاستخدام العربي يقصد به المنشيء دلالة محددة ، وقد يفهم المستقبل أكثر من دلالة ، ووفقا لذلك تظهر أكثر من وظيفة نحوية للمكون الواحد . وقد يلجأ الأدباء والشعراء إلى توظيف هذه الظاهرة في تعدد دلالات التركيب النحوي الواحد ، فيما يعرف بغموض دلالة التركيب ، كما يتعمد بعض الأدباء إيهام المتلقي بما يريدون من دلالات متعددة رغبة في التعمية والإلباس ، ومن هؤلاء المعري والمتنبي وأبو تمام . فمدائح المتنبي المبطنة بالذم مشهورة متعارفة. وقد استخرج العلماء ثلاثة معان[1] من قوله في مدح كافور :

وأظْلَمُ أهْلِ الظُّلمِ مَنْ كان حاسداً لمن كان في نِعْمائِهِ يَتَقَلَّبُ

وهي ان المنعم يحسد المنعم عليه ، والمنعم عليه يحسد المنعم ، والرجل يحسد ربَّ كل نعمة كائنا من كان ، أي يحسد من يتقلب في نعماء نفسه . ولا ريب أن تعدد هذه المعاني مرتبط بتعدد الوظيفة النحوية للضمير في نعمائه ، فيحتمل أن يعود على (من) الأولى التي في محل رفع ، ويحتمل أن يعود إلى (من) الثانية وهي في محل جر .

والحقيقة أن تعدد الوظيفة النحوية للمكون الواحد تكون وفقا للموقع إو التقدير أو العوامل المختلفة ، وهي تدور في إطار القواعد والأعراف النحوية واللغوية.

([1]) المثل السائر 2: 76 .

وقـد أسـهم النحاة في صنع بعضها، وبعضها الآخر يعتمد على الاستخدام، وبهما تتنوع أساليب العربية، فيتميز كل منشيء باستخدامات خاصة يمكن ملاحظتها. كما يمكن للمنشيء أن يؤدي الغرض الواحد بعدد متنوع من التراكيب ، وهو ما يسمى بتعدد المبنى على توحد المعنى .

ومن أمثلة هذا التعدد في الوظيفة عبارة (زيارة بعض الناس تجلب الهم) فهي تحـتمل معنييـن: الأول زيارتك لبعض الناس ، والثاني زيارة بعض الناس لك. والذي يشير إلى اختلاف المعنى هو نوع العلاقة النحوية بين المضاف والمضاف إليه، أو طبيعة إضافة المصدر ، هل كانت إلى فاعله أم إلى مفعوله .

وقد أورد ابن هشام شواهد كثيرة على تعدد الوظائف النحوية للموضع الواحد فـي باب طويل من كتابه المغني هو الباب الخامس (في ذكر الجهات التي يدخل الاعـتراض على المعرب من جهتها) ، ففي جملة مثل : زيد كاتبٌ شاعرٌ ، يجوز فـي كلمـة شاعر أن تعرب خبرا أو صفة للخبر . وكذلك جملة : زيد عالمٌ يفعل الخـير ، يجـوز في جملة (يفعل الخير) أن تعرب خبرا وصفة . وتحتمل جملة يختصـمون مـن قولـه تعالى :" فإذا هم فريقان يختصمون "[1] ثلاثة أوجه من الإعراب : خبرا ثانيا وصفة وحالا[2].

وقد حشد ابن هشام في المغني طائفة كبيرة من مسائل وشواهد تعدد الوظائف النحوية للمكون الواحد ، من ذلك قولهم : أعجبني ما صنعت ، فإن (ما) يحتمل أن تكـون اسـما موصولا ، أو نكرة موصوفة ، وعليهما فالعائد محذوف ، أو تكون مصـدرية فـلا عائد . أما قوله تعالى :" حتى تنفقوا مما تحبون"[3] فتحتمل (ما) الموصولة والموصوفة دون المصدرية ؛ لأن المعاني لا ينفق منها[4].

([1]) النمل 45 .

([2]) مغني اللبيب 781 .

([3]) آل عمران 92 .

([4]) مغني اللبيب 727 .

وفـــي الجهة الخامسة من جهات الاعتراض على المعرب التي ذكرها ابن هشـــام قـــام بتوزيع تعدد الوظائف على عدد من الأبواب النحوية في بحث طويل مستقصى ، أكتفي هنا باجتزاء مثل واحد أو مثلين من كل باب[1]:

ـــ بـــاب المبتدأ : يجوز في المرفوع من نحو " أفي الله شكٌ "[2] و " ما في الدار أحدٌ " الابتدائية والفاعلية ، والفاعلية أرجح ؛ لأن الأصل عدم التقديم والتأخير .

ـــ بـــاب كان وما جرى مجراها : يجوز في (كان) من نحو " إن في ذلك لذكرى لمن كان له قلب "[3] نقصان كان وتمامها وزيادتها . وبجوز في نحو " زيد عسى أن يقـــوم " نقصـــان عســـى وتمامهـــا ، ففي حالة النقصان يكون اسمها ضميرا مســـتترا، وأن يقوم خبرها . وفي حالة التمام يكون أن والفعل في محل رفع فاعل لعسى.

ـــ بـــاب المنصـــوبات المتشابهة : منه ما يحتمل المصدرية والمفعولية نحو " ولا تُظْلَمـــون فتـــيلا "[4] أي ظلمـــا ما أو خيرا ما . وما يحتمل المصدرية والحالية نحو:"جاء زيد ركضا " أي يركض ركضا على المصدرية ، أو عامله (جاء) على حـــد : قعدت جلوسا ، أوعلى الحالية فيكون التقدير : جاء راكضا . أو ما يحتمل المفعـــول به والمفعول معه نحو : أكرمتك وزيدا ، يجوز في زيد كونه عطفا على المفعول وكونه مفعولا معه .

ـــ بـــاب الاستثناء : يجوز في نحو " ما ضربت أحدا إلا زيدا " كون زيد بدلا من المســـتثنى مـــنه ، وهو أرجحها ، وكونه منصوبا على الاستثناء ، وكون إلا وما بعدها نعتا.

ـــ مـــا يحـــتمل الحال والتمييز : من ذلك " كَرُم زيدٌ ضيفاً " إن قدرت أن الضيف غـــير زيد فهو تمييز محول من الفاعل ، يمنع أن تدخل عليه مِنْ ، وإن قُدِّرَ نفسه احتمل الحال والتمييز . ومن قَصَد التمييز فالأحسن إدخال من .

---

(1) مغني اللبيب I: 722 وما بعدها .

(2) إبراهيم 10 .

(3) ق 37 .

(4) النساء77 .

ـ بـــاب إعراب الفعل : مسألة " ما تأتينا فتحدثنا " لك رفع (تحدث) على العطف فيكون شريكا في النفي ، أو الاستئناف فتكون مُثْبِتا ، أي فأنت تحدثنا الآن بدلا من ذلك . ولك نصبه بإضمار (أن) ، وله معنيان : نفي السبب فينتفي المسبب ، ونفي الثاني فقط .

ـ بـــاب الموصـــول : مسألة " فاصْدَعْ بما تُؤْمَر " (الحجر94) يجوز أن تكون ما مصدرية ، أي فاصدع بالأمر ، أو موصول اسمي ، أي بالذي تؤمره .

ـ بـــاب التوابع : نحو " آمنا برب العالمين رب موسى وهارون " [1] يحتمل بدل الكل من الكل وعطف البيان . ونحو " سبح اسم ربك الأعلى "[2] بجوز في كون الأعلى صفة للاسم أو صفة للرب .

ـ باب حروف الجر : مسألة نحو " زيد كعمرو " تحتمل فيه الكاف عند المعربين الحرفية فتتعلق باستقرار ، وتحتمل الاسمية فتكون مرفوعة المحل وما بعدها جر بالإضافة.

ـ بـــاب مســـائل مفردة : أورد فيها مسألتين : الأولى قوله تعالى :" يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال " [3] ببناء يسبح للمجهول ، يحتمل كون النائب عن الفاعل الظـــرف الأول –وهـــو الأولـــى– أو الثانـــي أو الثالث . والمسألة الثانية " تجلى الشـــمس" بحتمل كون تجلى ماضيا تركت التاء من آخره لمجازية التأنيث، وكونه مضارعا أصله تتجلى ثم حذفت إحدى التائين .

وقد ألم النحاة جميعا بهذه السمة من سمات الاتساع في العربية ، وهي تعرف عـــندهم بتعدد وجوه الإعراب للموضع الواحد ، وهم يستعينون في ذلك بما سموه بالـــتخريج والـــتأويل . وكانت أكثر وجوه التخريج تعتمد على اختلاف التقدير في التراكيـــب ، فكـــان أبو الفتح ابن جني يخرج بعض القراءات الشاذة من وجهين، وبعضـــها من ثلاثة أوجه ، وبعضها من أربعة ، وبعضها من خمسة أوجه. ومن القـــراءات التـــي خرجـــت علـــى خمســـة أوجـــه قراءة ابن مسعود :" هذا بعلي

([1]) الأعراف 122 .

([2]) الأعلى 1 .

([3]) النور 36 .

شـــيخ"[1].وخـــرجها العكبري على سبعة أوجه[2]. وكذلك قوله تعالى :" إنّ هذان لساحران"[3] في إعرابها غير وجه ، وكذلك قول الشاعر :

أم كيف ينفع ما تعطي العلوقُ به رئمان أنف إذا ما ضُنَّ باللبن

فقـــد أجاز الكسائي في إعراب (رئمان) ثلاثة أوجه : الرفع فاعلا لينفع ، والنصب مفعولا به لتعطي ، والخفض بدلا من الهاء في به[4].

وقـــد يترتب على تعدد وجوه الإعراب واختلافها أحكام شرعية مختلفة ،ومن ذلـــك ما تضمنته هذه الحكاية[5]: " كتب الرشيد في ليلة من الليالي إلى أبي يوسف صاحب أبي حنيفة : افتنا حاطك الله في هذه الأبيات :

فإن ترفقي يا هند فالرفق أيمنُ وإن تخرقي يا هند فالخرق أشأمُ

فأنت طـــلاقٌ والطلاقُ عزيمةٌ ثلاثا ومن يخرق أعقَّ وأظلمُ

فقـــد أنشـــد البيت (عزيمةٌ ثلاثٌ) بالرفع ، و(عزيمةٌ ثلاثاً) بالنصب ، فبكم تطلق بالرفع ، وبكم تطلق بالنصب ؟ قال أبو يوسف : هذه مسألة فقهية نحوية ... وقلت للجاريـــة خـــذي الشمعة بين يدي ، فدخلت على الكسائي وهو في فراشه، فأقرأته الـــرقعة ، فقـــال لـــي : خذ الدواة واكتب : أما (عزيمة ثلاث) بالرفع فإنما طلقها واحدة ، وأنبأها أن الطلاق لا يكون إلا بثلاثة ، ولاشيء عليه . وأما من أنشدها : (عـــزيمة ثلاثا) بالنصب فقد طلقها وأبانها ، كأنه قال : أنت طالق ثلاثا . فأنفذت الجواب ، فحُمِلَتْ إلي آخر الليل جوائز وصلات ، فوجهت بالجميع إلى الكسائي."

علـــى أن النحاة كانوا يبعدون في التخريج والتأويل أحيانا بعدا يعرضهم لنقد الأدبـــاء اللغوييـــن من أمثال المعري الذي وصف ما دار في أحد المجالس حيث أنشد ابن دريد شعرا منسوبا لآدم عليه السلام برواية جاءت على الإقواء وهو :

تغيَّرت البلاد ومن عليها فوجه الأرض مغبرٌّ قبيحُ

([1]) هـــود72، القـــراءات الشـــاذة ، د.محمد أحمد الصغير ، دار الفكر ، الطبعة ، دمشق ، 1419هـــ-1999م ، ص 251 ومغني اللبيب1: 749.

([2]) التبيان في إعراب القرآن 2: 42 .

([3]) منـــثور الفوائـــد ، الانباري أبو البركات ، تحقيق د. حاتم صالح الضامن ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى، بيروت ، 1403 هـــ-1983م ، ص 44 و مغني اللبيب1: 57 .

([4]) مجالس العلماء للزجاجي 35 .

([5]) مجالس العلماء للزجاجي260 .

وأودى ربع أهليها فبانوا وزال بشاشةُ الوجهِ المليحُ

برفع (المليح) . وكان في المجلس أبو سعيد السيرافي فقال : يجوز أن يكون قال:

وزال بشاشةَ الوجهُ المليحُ

بنصب بشاشة على التمييز ، وبحذف النون لالتقاء الساكنين ، كما قال :

عمروُ الذي هَشَمَ الثريدَ لقومِهِ ورجالُ مكَّةَ مُسْنِتونَ عِجافُ

قلت أنا –أي المعري –: " هذا الوجه الذي ذكره أبو سعيد شرّ من إقواء عشر مرات في القصيدة الواحدة "[1] .

ويلحق بتعدد الوظائف التوسع في وظائف الظرف الذي يتسع فيه ما لا يتسع في غيره من الوحدات اللغوية . وقد توسع النحاة في معنى الظرف فأطلقوه أيضا على الجار والمجرور ، لإفادتهما معنى الظرفية الزمانية أو المكانية .

والأصل في الظرف أن يكون منصوبا نصبا ظاهرا أو مقدرا ، وكذلك الجار والمجرور ، والدليل على أن الجار والمجرور محله النصب نزع الخافض، فإذا حذف حرف الجر الأصلي نصب الاسم بعده نحو : أمرتك الخيرَ ، زهدت الدنيا ، ونحو قول يزيد بن الحكم [2]:

فليت كَفافا كان خيرَك كلّه وشرّك عني ما ارتوى الماءَ مرتوي

الأصل: ارتوى من الماء . وكذلك عطفه على الظرف نحو ، رأيتك عند صديقي وفي الجامعة ، وقوله تعالى : " يسعى نورهم بين أيديهم وبأيمانهم " [3] وإبداله منه أيضا نحو : استيقظت صباحا في الساعة السادسة ، وقوله تعالى :" وإنكم لتمرون عليهم مصبحين وبالليل "[4].

وقد اتسع النحاة في تعليق الظرف ، فهو يتعلق بالفعل، أو ما يشبهه ، ومثالهما: " أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم " [5] أو ما أول بما يشبهه، ومثاله: " وهو الذي في السماء إله وفي الأرض إله " لأنه مؤول بمعبود ، أو بما يشير إلى

([1]) رسالة الغفران 172 .

([2]) خزانة الأدب 10: 499 .

([3]) الحديد 12 .

([4]) الصافات 137.

([5]) الفاتحة 7 .

معناه، نحو : فلان حاتم في قومه ، تعلق بما في حاتم من معنى الجود، فإن لم يكن شـــيء مـــن هـــذه الأربعـــة موجودا قدر . نحو قوله تعالى : " وإلى ثمود أخاهم صالحا"[1].

وقـــد أجازوا تعلقه بالأفعال الناقصة ، وقد أجاز ابن جني وأبوعلي الفارسي تعلقـــه بلـــيس، فأجـــازوا تعلـــق (يوم) بليس في قوله تعالى :" ألا يومَ يأتيهم ليس مصـــروفا عنهم "[2] وقد ذهب أبو علي إلى أن الظرف يتعلق بالوهم[3]. ويتعلق الظرف بأسم الفعل نحو قوله تعالى : " والقائلين لإخوانهم هلمَّ إلينا " [4] وقول ذي الرمة[5]:

وقفنا فقلنا إيه عن أم سالم وما بال تكليم الديار البلاقع

وقـــيل أن الظرف يتعلق بما فيه رائحة الحدث[6] كأسماء الإشارة نحو : هذا أخي أمـــامك . وزعم بعض النحاة أن الظرف قد يحمل على معنى الحدث ويشبه بالفعل فـــيجوز أن يعلق به الظرف والجار والمجرور، تقول العرب : أكلَّ يوم لك ثوب، ذكـــر فيه[7] أن (كل) متعلق بشبه الجملة (لك) . وقد يتعلق بأحرف المعاني، وفي ذلك مذاهب ، منها الجواز إن ناب عن فعل محذوف ، وعليه الفارسي وابن جني، قـــالا في نحو : يا لزيد ، أن اللام متعلقة ب(يا)[8]. وقوله تعالى:" وما أنت بنعمة ربـــك بمجـــنون " [9] ذهبوا إلى أن الجار والمجرور (بنعمة) متعلق بحرف النفي (مـــا) إذ لـــو علق بمجنون لأفاد نفي جنون خاص ، وهو الجنون الذي يكون من نعمة الله ، وليس في الوجود جنون هو نعمة[10].

([1]) الأعراف 73، الأشباه والنظائر 1: 282 وهمع الهوامع3: 90 .
([2]) هود 8.
([3]) الخصائص 2: 400 .
([4]) الأحزاب 18 .
([5]) خزانة الأدب 6: 197 .
([6]) مغني اللبيب 745 .
([7]) المغني 911 .
([8]) همع الهوامع 3: 90 .
([9]) القلم 7 .
([10]) مغني اللبيب 573 .

وتتعدد الوظائف النحوية التي يقوم بها ، فيأتي نائبا عن الفاعل في قوله تعالى: " يسبَّح له فيه بالغدو والآصال "[1] على قراءة (يسبح) بالبناء للمجهول . وقول [2] الشاعر :

صيد عليه الليلُ والنهارُ

وجوز الكوفيون والأخفش نيابته عن الفاعل مع وجود المفعول به[3]. ويأتي خبرا كما في قوله تعالى : " الحمد لله رب العالمين "[4] " وعنده علم الساعة"[5] وقد قام الظرف مقام الاستقرار المحذوف ، ويرى بعض النحاة كأبي علي الفارسي وابن عصفور وابن يعيش أن الاستقرار المحذوف أصل مرفوض لا يجوز إظهاره[6].

ويأتي مفعولا به نحو : اليوم سرته . ويقوم بوظيفة المضاف إليه على طريق الفاعلية نحو : " بل مكر الليل والنهار" [7] وعلى طريق المفعولية :" تربص أربعة أشهر "[8] .

وقال بعضهم : أنه يؤكد ، ويبدل ، ويستثنى منه[9].

ويقوم الظرف والجار والمجرور بوظيفة الفعل إذا كان معتمدا نحو قوله تعالى: " أفي الله شك "[10] فجمهور النحاة وحذاقهم كابن مالك يرون أن الاسم المرفوع بعد شبه الجملة ، في مثل الآية السابقة ، هو فاعل لها ، وهي متعلقة بكون عام محذوف[11].

---

(1) النور 36 .
(2) همع الهوامع 2: 124 .
(3) همع الهوامع1: 520 .
(4) الفاتحة 1 .
(5) الزخرف 85
(6) الأشباه والنظائر1: 285 وإعراب الجمل 283 .
(7) سبأ33 .
(8) البقرة 226 .
(9) همع الهوامع 124 .
(10) إبراهيم 10 .
(11) الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة 5 وموصل الطلاب إلى قواعد الإعراب 82 .

وفـــي باب أسم الفعل قامت بعض الظروف وحروف الجر بوظيفة فعل الأمر، وهـــو مقصـــور على ما سمع نحو : عليك وعندك ودونك ومكانك ووراءك وإليك ولدنك، ورد قول من عمم ذلك على سائر الظروف والمجرورات .

الخلاصة

أراد هـذا البحـث أن يلقي ضوءا على ظاهرة الاتساع في النحو العربي ، يجلوهـا ويحدد مفهومها ، ويبين عناصرها ، ويكشف عن العوامل التي أوجدتها ، والمسوغات التي كانت وراء شيوعها في الكلام .

وكشـف البحث عن أن الاتساع ظاهرة كبيرة ، لا يخلو منها باب من أبواب النحو ، وترقى إلى أن تكون سمة من سمات العربية ، لحظها العلماء وهم يقارنون بيـن اللغـات ، وشـغل بها النحاة وهم يعالجون تراكيب العربية ويتدارسونها في المطولات النحوية .

وقـد خلصت الدراسة بعد مخاض طويل إلى تحديد مفهوم الاتساع كما تراءى للباحـث من خلال ما تناثر من أفكار حول هذه الظاهرة ، وهو مفهوم لم تقف به هذه الدراسة عند ذلك النوع من الحذف الذي حدده ابن السراج ، بل تجاوزته إلى إطـار واسـع ، لا يـبدو فيه الحذف سوى عنصر واحد من عناصرهذه الظاهرة الكبيرة .

ورغـم تعدد مقومات ظاهرة الاتساع وكثرة مفرداتها وعناصرها فإنها تنتظم جمـيعا فـي خـيط واحد ، وتدور حول محور رئيس ، هو العدول عن الأصل ، عـدولا مطـردا أو غير مطرد . إنه انزياح أو تفلُّت أو تسمُّح في بعض العلاقات المنطقـية أو العناصـر اللفظية أو الهيئات التركيبة التي يتطلبها المعنى وتقتضيها الصـناعة الـنحوية ، ويتمثل هذا العدول في الحذف، والزيادة، والنيابة، والتقديم، والتأخـير، والتغليـب، والـتعويض، والالـتفات، والقلب، والحمل على المعنى، والتضمين، والفصول، والجر على الجوار... وغيرها من أشكال العدول .

وقـد تبيـن أن هـذه الظاهرة كانت في ذهن سيبويه وهو يرسم المحاور الرئيسـية للكـتاب في الأبواب الأولى ، وعوّل عليها كثيرا في متن الكتاب وهو يعـالج تراكيـب العربية، سواء في ذلك التراكيب المألوفة الشائعة أو التي جاءت مخالفة للشائع المألوف .

وترسَّم النحاة من بعد سيبويه خطاه في الاهتمام بالظاهرة حتى أفردها بعضهم بفصول خاصة مستفيضة ، كما فعل ابن جني في الخصائص وابن هشام في مغني اللبيب .

وقد اجتهدت الدراسة أن تتلمس العوامل التي صنعت الاتساع ، وتتقرى المسوغات التي تقف وراءه ، فوجدتها تتمثل في عدد منها :

- تلك العلاقة الجدلية بين النظام اللغوي (القوة) وبين الأداء الكلامي (الفعل) ، حيث يتسع الكلام فينزاح كثيرا أو قليلا عن مقتضيات النظام .
- كثرة الاستعمال التي تؤدي إلى التخفف والاختزال والاتساع .
- التطور والتغير الذي يطرأ على اللغة بحكم العامل التاريخي ، ذلك أن اللغة التي استقرأها النحاة لم تكن لغة عصر واحد ، بل كانت لغة امتد بها الزمان عصورا متطاولة سماها النحاة عصور الاحتجاج .
- اللهجات ، وترجع إلىعامل المكان ، فلم تكن اللغة التي درسها النحاة لغة قبيلة واحدة ، بل لغات قبائل كثيرة متباعدة الديار ، متعددة اللهجات .وقد أفسح النحاة للهجات مكانا في مؤلفاتهم ، فكان ابن جني يجيز الاحتجاج بلغات العرب كلها .
- اختلاف مناهج النظر بين النحاة ولَّد سعة في العربية قل نظيرها ، مما أغرى بعض النحاة أن يضعوا في هذا الخلاف كتبا .
- الإبداع الفني : إن اللغة التي درسها النحاة واستنبطوا منها المعايير والقواعد اعتمدت بصورة رئيسية على لغة القرآن والشعر ، وهذان المستويان يمثلان لغة عالية بلغ الأول فيها حد الإعجاز ، وكان الثاني يتسامى إلى درجة لا يرقى إليها الخطاب العادي . ومن هنا جاء الاتساع في الدراسة النحوية.

وقد عملت هذه الدراسة على تجميع مفردات ظاهرة الاتساع وعناصرها الكثيرة في عدد من الأطر الكبرى ليسهل الوقوف على أركانها الرئيسة ، والتعرف على ملامحها الأساسية ، وكان ذلك في الفصل الأخير أطول فصول الرسالة .

الفهـــــــارس

الآيات القرآنيـــــة
الأحاديث النبـــوية
الأبيات الشـــعرية
أتصاف الأبيـــات
الأمثـــــــــال
المصادر والمراجع
المحتـــــــوى

فهرس الآيات

الآية	تخريجها	الصفحة
الفاتحة		
- (الحَمدُ لله رَبِّ العَالمِينَ)	[1]	96، 299
- (أنعَمتَ عَليهم غَيرِ المَغضُوبِ عَليهم ، غَيرِ المَغضُوبِ عَليهم ولَا الضَّالين)	[7]	262 ، 267
البقرة		
- (وَإذَا خَلَوا إلى شَيَاطِينِهم قَالُوا إنَّا مَعَكم)	[14]	36
- (اعبُدُوا رَبَّكُمُ الذِي خَلقَكم وَالذِينَ من قَبلِكم لعَلكم تَتقُونَ)	[21]	145
- (وَبَشِّرِ الذِين آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أنَّ لهُم جَنَّاتٍ)	[25]	257
- (إنَّكَ أنتَ العَلِيمُ الحَكِيمُ)	[32]	149
- (وَإنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إلَّا عَلَى الخَاشِعِينَ)	[45]	141.192
- (بَارِئِكُم)	[54]	205
- (لَتُبلُوُنَّ فِي أموَالِكُم)	[60]	121
- (فلِمَ تَقتُلونَ أنبِيَاءَ الله من قبلُ)	[61]	207
- (أتَستَبدِلونَ الذِي هُوَ أدنَى بالذِي هُوَ خَيرٌ)	[61]	287
- (يَأمُرُكُم)	[67]	205
- (وَأشرِبُوا فِي قُلوبِهِمُ العِجلَ)	[93]	247
- (بَلَى مَن أسلَمَ وَجهَهُ لله وَهُوَ مُحسِنٌ فلهُ أجرُهُ عِندَ رَبِّهِ ولَا خَوفٌ عَليهم ولَا هُم يَحزَنُونَ)	[112]	60
- (فأينَمَا تُوَلُوا فَثَمَّ وَجهُ الله إنَّ اللهَ وَاسِعٌ عَلِيمٌ)	[115]	16
- (بَلعَنُهُمُ)	[159]	205
- (وَمَثَلُ الذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الذِي يَنعِقُ بمَا لَا يَسمَعُ إلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً)	[171]	21.56
- (وَالمُوفُونَ بعَهدِهِم إذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي البَأسَاءِ والضَّرَّاءِ وَحِينَ البَأسِ)	[177]	91
- (وَلَكِنَّ البِرَّ مَن اتَّقَى)	[177]	121
- (وَلَكِنَّ البِرَّ مَن آمَنَ بالله وَاليَوم الآخِر)	[177]	56.77
- (أحِلَّ لكُم ليلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إلَى نِسَائِكُم)	[187]	139.215
- (وَلَا تَأكُلُوا أموَالَهُم إلَى أموَالِكُم)	[188]	144
- (يَا أيُّهَا الذِينَ آمَنُوا ادخُلُوا فِي السِّلمِ كَافَّةً)	[208]	80
- (تَربُصُ أربَعَةِ أشهُرٍ)	[226]	153.299
- (لَا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا)	[235]	253
- (لَا تَنسَوا الفَضلَ بَينَكُم)	[237]	108
- (وَالذِينَ يُتَوَفَّونَ مِنكُم وَيَذَرُونَ أزوَاجًا وَصِيَّةً لأزوَاجِهم)	[240]	145
- (وَسِعَ كُرسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالأرضَ)	[255]	15
- (فَمَن جَاءَهُ مَوعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ فَانتَهَى)	[275]	61
- (أن تَضِلَّ إحدَاهُمَا)	[282]	77
- (لَا يُكَلِّفُ اللهُ نَفسًا إلَّا وُسعَهَا)	[286]	16
آل عمران		
- (قَد كَانَ لَكُم آيَةٌ فِي فِئَتَينِ التَقَتَا فِئَةٌ تُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ الله وَأخرَى كَافِرَةٌ)	[13]	92
- (شَهِدَ اللهُ أنَّهُ لَا إلَـهَ إلَّا هُوَ)	[18]	255
- (قَالَ رَبِّ أنَّى يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَقَد بَلَغَنِي الكِبَرُ)	[40]	285
- (من بَعدِ مَا جَاءَهُمُ البَيِّنَاتُ)	[105]	61
- (حَتَّى تُنفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ)	[92]	293
- (ضُرِبَت عَلَيهِمُ الذِّلَّةُ أينَمَا ثُقِفُوا إلَّا بِحَبلٍ مِّن الله)	[112]	192
- (فبِمَا رَحمَةٍ مِّنَ الله لِنتَ لَهُم)	[159]	260
- (يَنصُرُكُم)	[160]	205

- (وَلَا يَحسَبَنَّ الَّذِينَ يَبخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللهُ مِن فَضلِهِ هُوَ خَيرًا لَّهُم)	[180]	82.238
- (كُلُّ نَفسٍ ذَائِقَةُ المَوتِ)	[185]	93

النساء

- (وَاتَّقُوا اللهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرحَامَ)	[1]	191
- (فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاءِ)	[3]	220
- (فَإِن طِبنَ لَكُم عَن شَيءٍ مِّنهُ نَفسًا)	[4]	59.65
- (أَسلحتكم)	[10]	205
- (وَلِأَبَوَيهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنهُمَا السُّدُسُ)	[11]	145
- (وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَو امرَأَةٌ)	[12]	58
- (حُرِّمَت عَلَيكُم أُمَّهَاتُكُم)	[23]	250
- (فَبِمَا نَقضِهِم مِّيثَاقَهُم)	[55]	262
- (وَلَا تُظلَمُونَ فَتِيلًا)	[77]	294
- (أَينَمَا تَكُونُوا يُدرِككُّمُ المَوتُ)	[78]	260
- (وَلَا تَقُولُوا لِمَن أَلقَى إِلَيكُمُ السَّلَامَ لَستَ مُؤمِنًا)	[94]	233
- (أَلَم تَكُن أَرضُ اللهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا)	[97]	15
- (تَرغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ)	[127]	257
- (فَبِمَا نَقضِهِم مِّيثَاقَهُم)	[155]	126.262
- (لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي العِلمِ مِنهُم وَالمُؤمِنُونَ يُؤمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبلِكَ وَالمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالمُؤتُونَ الزَّكَاةَ)	[162]	92
- (إِنِ امرُؤٌ هَلَكَ لَيسَ لَهُ وَلَدٌ)	[176]	279
- (انتهوا خيرا لكم)	[171]	81

المائدة

- (حُرِّمَت عَلَيكُمُ المَيتَةُ وَالدَّمُ وَلَحمُ الخِنزِيرِ)	[3]	250
- (وَامسَحُوا بِرُؤُوسِكُم وَأَرجُلَكُم إِلَى الكَعبَينِ)	[6]	232
- (إِذَا قُمتُم إِلَى الصَّلَاةِ فَاغسِلُوا وُجُوهَكُم)	[6]	290 ،145
- (وأرجلكم)	[6]	143
- (فَاغسِلُوا وُجُوهَكُم وَأَيدِيَكُم إِلَى المَرَافِقِ وَامسَحُوا بِرُؤُوسِكُم وَأَرجُلَكُم إِلَى الكَعبَينِ)	[6]	279
- (فَاقطَعُوا أَيدِيَهُمَا)	[38]	178
- (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ)	[69]	190
- (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَن آمَنَ بِاللهِ وَاليَومِ الآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوفٌ عَلَيهِم وَلَا هُم يَحزَنُونَ)	[69]	86
- (هَذَا يَومُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدقُهُم)	[119]	37.75
- (ولا آمين البيت)	[2]	93

الأنعام

- (ثُمَّ لَم تَكُن فِتنَتُهُم إِلَّا أَن قَالُوا)	[23]	62.219
- (وَلَا رَطبٍ وَلَا يَابِسٍ)	[59]	245
- (فَلَمَّا رَأَى الشَّمسَ بَازِغَةً قَالَ هَذَا رَبِّي)	[78]	133
- (وَجَعَلَ اللَّيلَ سَكَنًا وَالشَّمسَ وَالقَمَرَ حُسبَانًا)	[96]	58
- (خَلَقَ كُلَّ شَيءٍ)	[101]	143
- (وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ المُشرِكِينَ قَتلَ أَولَادِهِم شُرَكَاؤُهُم)	[137]	63.129.188
- (مَا أَشرَكنَا وَلَا آبَاؤُنَا)	[148]	193
- (فَلَهُ عَشرُ أَمثَالِهَا)	[160]	288

الأعراف

- (وَكَم مِّن قَريَةٍ أهلكنَاهَا فَجَاءَهَا بَأسُنَا)	[4]	145.262.284
- (وَنَادَى أصحَابُ الجَنَّةِ أصحَابَ النَّار)	[44]	207
- (مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسجُدَ)	[12]	262
- (إنِّي لَكُمَا لَمِنَ النَّاصِحِينَ)	[21]	34
- (أوَ عَجِبتُم أن جَاءَكُم ذِكرٌ مِّن رَّبِّكُم)	[63]	255
- (فَمَن جَاءَهُ مَوعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ)	[56]	133.219
- (وَإلَى ثَمُودَ أخَاهُم صَالِحًا)	[73]	299
- (أو لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَا)	[88]	145
- (آمَنَّا بِرَبِّ العَالَمِينَ . رَبِّ مُوسَى وَهَارُونَ)	[122]	295
- (أعَجِلتُم أمرَ رَبِّكُم)	[150]	253
- (وَأدخِلنَا فِي رَحمَتِكَ وَأنتَ أرحَمُ الرَّاحِمِينَ)	[151]	80
- (هُم لِرَبِّهِم يَرهَبُونَ)	[154]	255
- (وَاختَارَ مُوسَى قَومَهُ سَبعِينَ رَجُلًا)	[155]	77.113
- (ونصحت لكم)	[79]	180

التوبة

- (أنَّ اللهَ بَرِيءٌ مِّنَ المُشرِكِينَ وَرَسُولُهُ)	[3]	259.290

يونس

- (وَمَا كَانَ هَذَا القُرآنُ أن يُفتَرَى مِن دُونِ اللهِ)	[37]	146
- (وَأوحَينَا إلَى مُوسَى وَأخِيهِ أن تَبَوَّءَا لِقَومِكُمَا بِمِصرَ بُيُوتًا وَاجعَلُوا بُيُوتَكُم قِبلَةً وَأقِيمُوا الصَّلَاةَ وَبَشِّرِ المُؤمِنِينَ)	[87]	157
- (حَتَّى إذَا كُنتُم فِي الفُلكِ وَجَرَينَ بِهِم بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ)	[22]	243

هود

- (ألَا يَومَ يَأتِيهِم لَيسَ مَصرُوفًا عَنهُم)	[8]	233.298
- (بِسمِ اللهِ مَجرَاهَا)	[41]	263
- (قَالَ إنِّي أُشهِدُ اللهَ وَاشهَدُوا أنِّي بَرِيءٌ مِّمَّا تُشرِكُونَ)	[54]	157
- (فَإن تَوَلَّوا فَقَد أبلَغتُكُم مَّا أُرسِلتُ بِهِ إلَيكُم)	[57]	250
- (فَبَشَّرنَاهَا بِإسحَاقَ وَمِن وَرَاءِ إسحَاقَ يَعقُوبَ)	[71]	231
- (وَهَذَا بَعلِي شَيخًا)	[72]	296
- (أصَلَوَاتُكَ تَأمُرُكَ أن نَّترُكَ مَا يَعبُدُ ءابَاؤُنَا أو أن نَّفعَلَ فِي أموَالِنَا مَا نَشَاءُ)	[87]	226
- (مَا يَعبُدُونَ إلَّا كَمَا يَعبُدُ ابَاؤُهُم)	[109]	207

يوسف

- (يَلتَقِطهُ بَعضُ السَّيَّارَةِ)	[10]	62.134.219
- (وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ)	[20]	35.272.150
- (وَدَخَلَ مَعَهُ السِّجنَ فَتَيَانِ)	[36]	80
- (إن كُنتُم لِلرُّؤيَا تَعبُرُونَ)	[43]	262
- (وَاسأَلِ القَريَةَ)	[82]	19.117
- (وَاسأَلِ القَريَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا)	[82]	20
- (وَاسأَلِ القَريَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالعِيرَ الَّتِي أقبَلنَا فِيهَا)	[82]	55.70.77.117
- (فَصَبرٌ جَمِيلٌ)	[83]	148

الرعد

- (الكَبِيرُ المُتَعَالِ)	[9]	43.203
- (وَيَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَستَ مُرسَلًا)	[43]	233

إبراهيم

- (أفي الله شكٌّ)	[10]	294، 299
- (أفي الله شكٌّ فاطرِ السَّمَاوَاتِ وَالأرض)	[10]	279
- (يَومَ يَقُومُ الحِسَابُ)	[41]	37
- (فلا تَحسَبَنَّ اللهَ مُخلِفَ وَعدِهِ رُسُلَهُ)	[47]	190، 278

الحجر

- (فاصدَع بِمَا تُؤمَرُ)	[94]	295

النحل

- (وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحكُمُ بَينَهُم يَومَ القِيَامَةِ)	[124]	146

الإسراء

- (إِمَّا يَبلُغَنَّ عِندَكَ الكِبَرَ أَحَدُهُمَا أو كِلاهُمَا فلا تَقُل لَهُمَا أفٍّ ولا تَنهَرهُمَا)	[23]	176
- (وَآتَينَا ثَمُودَ النَّاقَةَ مُبصِرَةً)	[59]	252
- (وَمَن كَانَ فِي هَذِهِ أعمَى فَهُوَ فِي الآخِرَةِ أعمَى وَأضَلُّ سَبِيلًا)	[72]	202
- (ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق)	[31]	254

الكهف

- (وَدَخَلَ جَنَّتَهُ وَهُوَ ظَالِمٌ لِنَفسِهِ)	[35]	80
- (مَا كُنَّا نَبغِ)	[64]	43، 204
- (بئس للظالمين بدلا)	[50]	194

مريم

- (وَاشتَعَلَ الرَّأسُ شَيبًا)	[4]	284
- (يا لَيتَنِي مِتُّ قَبلَ هَذَا)	[23]	228
- (كَيفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي المَهدِ صَبِيًّا)	[29]	260
- (إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِندَ اللهِ اثنَا عَشَرَ شَهرًا)	[33]	194
- (قُل مَن كَانَ فِي الضَّلالَةِ فَليَمدُد لَهُ الرَّحمَنُ مَدًّا)	[45]	222
- (وَكَانَ يَأمُرُ أَهلَهُ بِالصَّلاةِ)	[55]	179

طه

- (إِن هَذَانِ لَسَاحِرَانِ)	[63]	185
- (وَلأُصَلِّبَنَّكُم فِي جُذُوعِ النَّخلِ)	[71]	240
- (فَقَبَضتُ قَبضَةً مِّن أَثَرِ الرَّسُولِ)	[96]	251

الأنبياء

- (وَمِنَ الشَّيَاطِينِ مَن يَغُوصُونَ لَهُ)	[8]	134
- (فَمَا زَالَت تِلكَ دَعوَاهُم)	[15]	217
- (كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسبَحُونَ)	[33]	257
- (خُلِقَ الإِنسَانُ مِن عَجَلٍ)	[37]	137
- (وَأَنَا عَلَى ذَلِكُم مِّنَ الشَّاهِدِينَ)	[56]	272
- (وَعدًا عَلَينَا إِنَّا كُنَّا فَاعِلِينَ)	[104]	146
- (كل نفس ذائقة الموت)	[35]	97

الحج

- (أَلَم تَرَ أَنَّ اللهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصبِحُ الأَرضُ مُخضَرَّةً إِنَّ اللهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ)	[63]	157

- (وَأَلَنَّا لَهُ الحَدِيدَ . أن اعمل سَابِغَاتٍ)	[10، 11]	245
- (بَلَى وَرَبِّي لَتَأتِيَنَّكُم عَالِمِ الغَيبِ)	[3]	279
- (لولا أنتُم لَكُنَّا مُؤمِنِينَ)	[31]	54
- (بَل مَكرُ اللَّيلِ وَالنَّهَارِ)	[33]	19، 56، 72، 73، 299
فاطر		
- (وَلَئِن زَالَتَا إِن أَمسَكَهُمَا مِن أَحَدٍ مِّن بَعدِهِ)	[41]	63
يس		
- (ولا اللَّيلُ سَابِقُ النَّهَارِ)	[40]	23
الصافـات		
- (فَأَقبَلَ بَعضُهُم عَلَى بَعضٍ يَتَسَاءَلُونَ)	[27]	252
- (فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعيَ)	[102]	34،226
- (وَإِنَّكُم لَتَمُرُّونَ عَلَيهِم مُصبِحِينَ)	[137]	297
ص		
- (حَتَّى تَوَارَت بِالحِجَابِ)	[32]	228
- (إِن هَذَانِ لَسَاحِرَانِ)	[63]	
الزمر		
- (بَلِ اللهَ فَاعبُد وَكُن مِّنَ الشَّاكِرِينَ)	[66]	268
غافر		
- (يَومَ التَّنَادِ)	[32]	43، 203
فصلت		
- (ثُمَّ استَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلأَرضِ ائتِيَا طَوعًا أَو كَرهًا قَالَتَا أَتَينَا طَائِعِينَ)	[11]	155، 99
الشورى		
- (لَيسَ كَمِثلِهِ شَيءٌ)	[11]	20
الزخرف		
- (يَا أَيُّهَا السَّاحِرُ)	[49]	253
- (وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَـهٌ وَفِي الأَرضِ إِلَـهٌ)	[84]	161
- (وعنده علم الساعة)	[85]	299
الجاثية		
- (لِيَجزِيَ قَومًا بِمَا كَانُوا يَكسِبُونَ)	[14]	235
- (يَجمَعُكُم)	[26]	205
الأحقاف		
- (وَيَومَ يُعرَضُ الَّذِينَ كَفَرُوا عَلَى النَّارِ)	[20]	285
الحجرات		
- (يَمُنُّونَ عَلَيكَ أَن أَسلَمُوا)	[17]	257
ق		
- (عَنِ اليَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ)	[17]	59
- (إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكرَى لِمَن كَانَ لَهُ قَلبٌ)	[37]	294

- (يَومَ يَسمَعُونَ الصَّيحَة)	[42]	144
- (ذَلِكَ حَشرٌ عَلَينَا يَسِيرٌ)	[44]	278

الذاريات

- (وَالسَّمَاءَ بَنَينَاهَا بِأيدٍ وَإنَّا لَمُوسِعُونَ)	[47]	15
- (ذُو القُوَّةِ المَتِينُ)	[58]	290

النجم

- (ذُو مِرَّةٍ فاستَوَى . وَهُوَ بِالأفُقِ الأعلى)	[7]	193
- (فكَانَ قَابَ قوسَين)	[9]	151

القمر

- (يَومَ يَدعُو الدَّاعِ)	[6]	203
- (خُشَّعًا أبصَارُهُم يَخرُجُونَ مِنَ الأجدَاثِ)	[7]	127
- (وَجَاءَ رَبُّكَ)	[22]	20
- (إنَّا مُرسِلُو النَّاقةِ)	[27]	93

الرحمن

- (وَالأرضَ وَضَعَهَا لِلأنَام)	[10]	229
- (كُلُّ مَن عَلَيهَا فَانٍ)	[26]	8، 228
- (وَيَبقى وَجهُ رَبِّكَ)	[27]	263
- (يرسل عليكم شواظ من نار ونحاس)	[35]	115

الواقعة

- (لَيسَ لِوَقعَتِهَا كَاذِبَةٌ)	[2]	66، 238
- (وَحُورٌ عِينٌ)	[22]	290
- (فَلا أُقسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ)	[75]	261
- (وَإنَّهُ لَقَسَمٌ لَو تَعلَمُونَ عَظِيمٌ)	[76]	160
- (فَلَولا إذَا بَلَغَتِ الحُلقُومَ)	[83]	222
- (تَرجِعُونَهَا إن كُنتُم صَادِقِينَ)	[87]	222

الحديد

- (يَسعَى نُورُهُم بَينَ أيدِيهِم وَبِأيمَانِهِم)	[12]	297

الحشر

- (وَظَنُّوا أنَّهُم مَّانِعَتُهُم حُصُونُهُم)	[2]	268
- (كَي لا يَكُونَ دُولَة)	[7]	255

الصف

- (مَن أنصَارِي إلَى الله)	[14]	240

المنافقون

- (لَولا أخَّرتَنِي إلَى أجَلٍ قَرِيبٍ فَأصَّدَّقَ وَأكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ)	[10]	97، 135، 231

الطلاق

- (لِيُنفِق ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ)	[7]	16
- (وَمَن يُؤمِن بِالله وَيَعمَل صَالِحًا يُدخِلهُ جَنَّاتٍ تَجرِي مِن تَحتِهَا الأنهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أبَدًا قد أحسَنَ اللهُ لهُ رِزقا)	[11]	230

التحريم

- (إن تَتُوبَا إلَى الله فقد صَغَت قُلوبُكُمَا)	[4]	60، 178
- (وَكَانَت مِنَ القَانِتِينَ)	[12]	145

الملك

- (أصبَحَ مَاؤُكُم غَورًا) [30] 237

القلم

- (وَدُّوا لو تُدهِنُ فيُدهِنُونَ) [9] 231
- (أن كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ) [14] 79

الحاقة

- (ثُمَّ فِي سِلسِلَةٍ ذَرعُهَا سَبعُونَ ذِرَاعًا فاسلُكُوهُ) [33] 151، 284

نوح

- (وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسرًا) [23] 44

الجن

- (وَأَنَّا مِنَّا الصَّالِحُونَ وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ) [11] 123، 245

المزمل

- (قُمِ اللَّيلَ إِلَّا قَلِيلًا . نِّصفَهُ) [2، 3] 279
- (وَتَبَتَّلْ إِلَيهِ تَبتِيلًا) [8] 237

القيامة

- (لَا أُقسِمُ بِيَومِ القِيَامَةِ) [1] 260
- (كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ) [26] 221

الإنسان

- (سَلَاسِلَ وَأَغلَالًا وسعيرًا) [4] 44، 144
- (عَينًا يَشرَبُ بِهَا عِبَادُ اللهِ) [6] 216، 262
- (قَوَارِيرَا . قَوَارِيرَا) [15، 16] 44

المرسلات

- (هَذَا يَومُ لَا يَنطِقُونَ) [35] 37، 75، 108

النازعات

- (إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبرَةً) [26] 35
- (فَإِنَّ الجَنَّةَ هِيَ المَأوَى) [41] 240

التكوير

- (إِذَا الشَّمسُ كُوِّرَت) [1] 125

المطففين

- (وَإِذَا كَالُوهُم أَو وَّزَنُوهُم يُخسِرُونَ) [2] 255

الانشقاق

- (إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّت) [1] 125

البروج

- (قُتِلَ أَصحَابُ الأُخدُودِ . النَّارِ ذَاتِ الوَقُودِ) [3، 4] 139

الفجر

- (وَاللَّيلِ إِذَا يَسرِ) [4] 43، 204
- (رَبِّي أَكرَمَنِ) [15] 45
- (رَبِّي أَهَانَنِ) [16] 45

- (فادخُلِي في عِبَادِي . وَادخُلِي جَنَّتِي)	[29]	80
- (وجاء ربك)	[22]	20

الشمس

- (قد أفلحَ مَن زَكّاهَا)	[9]	27

القدر

- (إنّا أنزلْنَاهُ فِي ليلةِ القدر)	[1]	228
- (سَلامٌ هِيَ حَتَّى مَطلَعِ الفَجر)	[5]	196

العلق

- (ألم يَعلم بِأنَّ اللهَ يَرَى)	[14]	262

البينة

- (لم يَكُن الّذينَ كَفرُوا مِن أهلِ الكِتَابِ وَالمُشركِينَ مُنفكّينَ حَتَّى تَأتِيَهُمُ البَيّنَةُ)	[1]	290

الطارق

- (إن كُلُّ نَفسٍ لَمَّا عَلَيهَا حَافِظٌ)	[4]	140

الأعلى

- (سَبّحِ اسمَ رَبّكَ الأعلى)	[1]	295
- (فَجَعَلَهُ غُثَاءً أحوَى)	[5]	239

الزلزلة

- (يَومَئِذٍ تُحَدّثُ أخبَارَهَا)	[4]	252

العاديات

- (وَإنَّهُ لِحُبِّ الخَيرِ لَشَدِيدٌ)	[8]	284

الكوثر

- (إنّا أعطيناكَ الكَوثَرَ)	[1]	228

الإخلاص

- (وَلَم يَكُن لَهُ كُفُوًا أحَدٌ)	[4]	84

* * *

فهرس الأحاديث

- ارجعن مأزورات غير مأجورات . 45،144،203
- أوتيت جوامع الكلم . 6
- إنكم لن تسعوا الناس بأموالكم ، فسعوهم بأخلاقكم . 16
- أهل القبور يتوكّفون الأخبار – أي يتوقعونها– فإذا مات الميت سألوه : ما فعل فلان ؟ وما فعل فلان ؟ 229
- قال عليه الصلاة والسلام : فهل أنتم تاركو لي صاحبي . 278 ، 279
- قال بعض الصحابة : قصرنا الصلاة مع رسول الله –صلى الله عليه وسلم– أكثر ما كنا وآمنه . 142
- قال عمر بن الخطاب : كنتُ وجارٌ لي من الأنصار ... 193
- قال علي بن أبي طالب : كنت أسمع رسول الله –صلى الله عليه وسلم– يقول : كنتُ وأبو بكر وعمر ، وفعلتُ وأبو بكر وعمر ، وانطلقتُ وأبو بكر وعمر 193
- قال علي بن أبي طالب يصف مجلس النبي : لا تنثى فلتاته 158
- ليس من أصحابي أحد إلا لو شئت لأخذت عليه ليس أبا الدرداء 178
- نعم المنيحة اللقحة الصفي منحة . 194
- قال عليه الصلاة والسلام في جبل أحد: هذا جبل يحبنا ونحبه . 99
- قال في الفرس : هو بحر . 140
- قال في البحر : هو الطهور ماؤه الحلّ ميتته . 268

فهرس

الأبيات الشعرية

الأبيات		رقم الصفحة
	قافية الهمزة	
• كأن سبيئة من بيت رأس	يكون مزاجها عسلٌ وماءُ	285، 150، 283
• ومَهْمَهٍ مغبرّة أرجاؤه	كأنّ لونَ أرضه سماؤه	285، 150، 281
• بادتْ وغيّر آيَهنّ مع البلى	إلا رواكدَ جمرهنّ هباءُ	
ومُشجّج أما سواء قذالِه	فبدا وغيّر سارَهُ المعزاءُ	59
• لن ما رأيتُ أبا يزيد مقاتلا	أدَعَ القتال وأشهد الهيجاء	149، 131، 281
• يرمون بالخُطَب الطوال وتارة	وحَيَ الملاحظ خيفةَ الرقباء	10
	قافية الباء	
• لدن بهزّ الكفّ يعسلُ متنُه	فيه كما عسلَ الطريقَ الثعلبُ	253، 255
• إذا لم يكن إلا الأسنة مركب	فلا رأي للمحتاج إلا ركوبها	164
• سيروا بني العم فالأهواز منزلكم	ونهرُ تيرَى فلا تعرفْكم العرب	206
• مشائيمُ ليسوا مصلحين عشيرةً	ولا ناعبٍ إلا ببينٍ غرابها	97
• والله ما زيدٌ بنامَ صاحبُه	ولا مخالط اللّيان جانبُه	125
• طربتُ وما شوقاً إلا البيض أطرَبُ	ولا لعباً مني وذو الشيب يلعبُ	126
• ومنا سُويدٌ والبَطينُ وقَعْنَبٌ	ومنا أميرُ المؤمنين شبيب	9
• وما زرتُ ليلى أن تكونَ حبيبةً	إليَّ ولا دينٍ بها أنا طالبُه	265
• أتهجر ليلى للفراق حبيبها	وما كان نفساً بالفراق تطيب	271
• وأظلمُ أهلِ الظّلم من كان حاسداً	لمن كان في نعمائه يتقلّبُ	292
• فلو ولدتْ قُفَيرةُ جروَ كلبٍ	لسُبّ بذلك الجرو الكلابا	235
• يبسطُ للأضياف وجهاً رحبا	بَسْطَ ذراعيه لعظمٍ كلبا	285
• يا صاحِ بلّغ ذوي الزوجات كلّهم	أن ليس وصلٌ إذا حلّتْ عُرى الذنب	290، 143، 291
• كم فيهم ملك أغرّ وسوقة	حكَمٍ بأردية المكارم مُحتَبي	280
• إذن والله نرميهم بحربٍ	تُشيب الطفلَ من قبل المشيب	152،281
• لم يبق إلا أسيرٌ غير منفلتٍ	أو موثقٌ بحبال القيد مجنوبِ	291
• أطوف بها لا أرى غيرها	كما طاف بالبيعة الراهبِ	291
• أمَرْتكَ الخيرَ فافعلْ ما أُمرتَ به	فقد تركتُكَ ذا مال وذا نشبِ	113، 78
• فإما تَرَيْ لمّتي بدّلتْ	فإنّ الحوادثَ أودى بها	61
• جيادُ بني بكرٍ تَسامى	على كان المُسوّمةِ العِراب	263
• صبّحْنَ من كاظمة الخصُّ الخربْ	يحملْنَ عباس بن عبد المطلبْ	246
	قافية التاء	
• أيها الراكبُ المُزجي مطيّته	سائلْ بني أسدٍ ما هذه الصوتُ	133
• فكنتُ كذي رجلين رجلٍ صحيحة	ورجلٍ رمى فيها الزمانُ فشلّت	92
• فساغ لي الشراب وكنت قبلاً	أكاد أغصّ بالماء الفراتِ	252
	قافية الجيم	
• شربنا بماء البحر ثم ترفّعتْ	متى لجج خضر لهنّ نئيجُ	262

• كأنّ أصواتَ من إيغاليهنّ بنا أواخرِ الميس أصواتُ الفراريج 274، 87، 76
• أما النهارُ ففي قيدٍ ومسلسلة والليل في قعرِ منحوتٍ من الساج 74
• كأنما خالطتْ قدّام أعينها قطناً بمستحصد الأوتار محلوج 291
• ما زال يوقن من يؤمّكَ بالغنى وسواك مانعُ فضلَه المحتاج 275

قافية الحاء

• تَغيّرت البلادُ ومن عليها فوجه الأرض مغبرٌّ قبيحُ
وأودى ربعُ أهليها فبانوا وزال بشاشةُ الوجه المليحُ 297
• دأبْتُ إلى الظلّ بعدما تقاصرَ حتى كاد في الآلِ يمْصَحُ
وجيفَ المطايا ثم قلت لصحبتي ولم ينزلوا أبْرَدْتمُ فتروّحوا 215
• نهيتكَ عن طلابك أم عمرو بعاقبةٍ وأنت إذٍ صحيحُ 252
• فقد والشكّ بيّنَ لي عناء بوشْكِ فراقهم صُرَدٌ يصيحُ 130، 160
• ليُبْكَ يزيدُ ضارعٌ لخصومةٍ ومُخْتبِطٌ مما تطيحُ الطوائح 135، 62
• يا ليت زوجك قد غدا متقلداً سيفاً ورمحا 135
• بعيدُ الغزاة فما إنْ يزا ل مُضْطَمِراً طُرّتاه طليحا 61
• وطِرْتُ بمنْصلي في يَعْملاتٍ دوامي الأيْدِ يخْبِطْنَ السريحا 203
• وداعٍ إلى الهيجا وليس كفاءها كجالب يوماً حتفه بسلاحه 275

قافية الدا ل

• عزمتُ على إقامة ذي صباح بشيء يسوّدُ من يسودُ 114
• تزوّدْ مثلَ زاد أبيك فينا فنعم الزاد زاد أبيك زادا 194
• أمعاوي إننا بشر فأسجحْ فلسنا بالجبال ولا الحديدا 256
• فزجّجْتها بمِزجّةٍ زجَّ القلوصَ أبي مزادة 190، 129
• أريتَ إن جئتُ به أملودا مُرَجّلاً ويلبس البرودا
أقائلنّ أحضروا الشهودا 39
• وأخو الغوانِ متى يشأ يصرمْنَه ويعدنَ أعداءً بُعيدَ وداد 203
• يا من رأى عارضاً أسَرُّ به بين ذراعي وجبهة الأسد 87
• صفحتُ عنهم والأحبةُ فيهم طمعاً لهم بعقاب يومٍ مفسد 78
• فلأبْغينّكم قناً وعوارضاً ولأقبلنّ الخيل لابة ضَرْغَدِ 78
• فإن متُّ فانعيني بما أنا أهله وشقّي عليّ الجيبَ يا ابنة معبد 123
• تسعُ البلادُ إذا أتيتك زائراً وإذا هجرتك ضاق عني مقعدي 15
• إذا ما مات ميّت من تميم وسرّكَ أن يعيش فجيءْ بزاد
بتمرٍ أو بخبزٍ أو بسمنٍ أو الشيء الملفّف في البجاد 229، 29
• أشمُّ كأنه رجلٌ عبوس معاودُ جرأةٍ وقتَ الهوادي 277
• تطاول ليلكَ بالإثمدِ ونام الخليُّ ولم ترقد
وبات وباتت له ليلة كليلة العاشر الأرمد
وذلك من نبأ جاءني وخُبِّرتُه عن أبي الأسود 243
• يا دار ميّة بالعلياء فالسّند أقوتْ وطال عليها سالف الأمد
وقفتُ بها أصيلاناً أسائلها عيّتْ جواباً وما بالربع من أحد
إلا أواريّ لأياً ما أبيّنُها والنؤيُ كالحوض بالمظلومة الجلَد 98

قافية الراء

• لي ملك ما امه من محـــــارب ولا كانت كليب تصاهـــــره 130
• مثلُ القنافـــد هدّاجون قـد بلغتْ نجران أو بلغتْ سـوءاتهم هجـرُ 284، 116، 282
• طلب الأزارق بالكتائب إذ هـوتْ بشبيبَ غائلةُ الثغـور غـــدور 174
• إنّ امرأً غـرّهُ منـكنّ واحـدةً بعـدي وبغـدك في الدنيا لمغـرور 133
• مستقبلين شمال الشام يضـــربنا بحاصبٍ كنديف القطـن منثـور
على عمائمنـــا يُـلقى وأرحلنا على زواحف تُزْجَى مُخّها ريـرُ 204
• الناس ألْبٌ عليـنـا فيك لـيس لنا إلا السيوف وأطـراف القنـا وَزَرُ 85
• إنّ امرأً غـرّهُ منـكنّ واحـدةً بعـدي وبغـدك في الدنيا لمغـرور 133
• هل يعرف الـدار يُعفّيها المـور والدّجْن يـوما والعجاج المهمور
لكل ريح فيـه ذيـلٌ مسفـورُ 61
• أسربَ القطا هل من يعيرُ جنـاحه لعلّي إلى من قد هـويتُ أطير 220
• فأُبْتُ إلى فَهْمٍ ومـا كدت آيبا وكم مثلها فارقتُها وهـي تَصْفر 259
• هما خطّتا إمّـا إسـارٍ ومنّةٍ وإما دم والقتلُ بالحـرّ أجـدر 275
• غداة أحلّتْ لابن أصْـرمَ طعنةٍ حُصَينٍ عبيطاتُ السدائف والخمـرُ 284
• فليست خراسان التي كان خـالدٌ بها أسدٌ إذ كان سـيفا أميـرها 159
• حتى يكون عزيزا في نفوسـهم أو أن يبين جميعا وهو مختـار 148
• قال العواذل مـا لجهلك بعدمـا شاب المفارقُ واكتسينَ قتيـرا 65
• لا أرى الموتَ يسبق المـوتَ شيء نغّصَ الموت ذا الغنى والفقيـرا 63
• ولا ألـوم البيض ألا تسخـرا وقد رأين الشـمّطَ القَفَنْـدَرا 126
• ونحن قتلنـا الأسْـدَ أسْدَ خفيّةٍ فما شربوا بَعداً على لذةٍ خمـرا 252
• بأيّ تَـراهُم الأرضين حلّـوا أبالدبران أم عسـفوا القفـارا 277
• ترتعُ مـا رتَعَتْ حتى إذا ادّكرتْ فأنما هي إقبـالٌ وإدبـار 67
• وقالـوا مـا تشاءُ فقلت ألهـو إلى الإصبـاح آثـرَ ذي أثيـر 223، 136
• ولا تَهيّبني المُـومـاة أركبها إذا تجاوبت الأصداءُ بالسحـر 283، 153
• ومـا راعني إلا يسيرُ بشـرطةٍ وعهدي بـه قيناً يفشُ بكيـر 221، 137
• هـنّ الحـرائـر لا ربات أخمرَةٍ سود المحاجر لا يقرأنَ بالسـور 216،114
• إذا ذكـرتَ أبـاك أو أيـامه أخزاك حيث تُقَبّلُ الأحجـار 219، 134
• كأنّ عَذيـرَهُم بجنـوب سَلْـى نعامٌ قـاقَ في بلـدٍ قفـار 77، 56
• جئني بمثـل بني بدرٍ لقـومـهمُ أو مثلَ أسرة منظور بن سيـار 216، 58
• أسـدٌ عليّ وفي الحروب نعامـةٌ فَتْخاءُ تنفرُ من صفير الصـافر 160
• وتـحت العـوالي في القنا مستظلةً ظباءٌ أعارتها العيـون الجـآذر 85
• كم عمـةٍ لك يا جريرُ وخـالة فَدْعاء قد حلبتْ عليّ عِشـاري 92
• لا يَبْعَـدَنْ قـومي الذيـن همُ سـمُ العداة وآفة الجُـزُر
النازلين بكل معتـرك والطيبون معاقـد الأزر 91
• يا أميـلح غـزلانا شـدَنّ لنا من هؤليّائكنّ الضـال والسّمُر 143
• لَعِـبَ الـرياح بها وغيـرها يعدي ويعدك سوافي المورِ والقطر 291
• وفاقُ كـعبٌ بجيـرٍ منقـذٌ لـك من تعجيلِ تهلكةٍ والخلد في سـقر 277
• فلم أرقـه إن ينـجُ منـها وإن يمتْ فطعنة لا غُـلـمٌ ولا بمُغَـمّر 271
• إذا تغنّى الحمـامُ الـورقُ هيّجني ولو تعزّيتُ عنـها أمُ عمـار 135
• فلمّـا للصلاة دعـا المنـادي نهضتُ وكنتُ منهـا في غرور 128

قافية الزاي

• وصاحبٍ أبدا حلوا مزّا بحاجة القوم خفيفا نزّا
إذا تغشّاه الكرى ابزّحزّا كأنّ قطنا تحته أو قزّا
أو فرشا محشوة إوزّا 251

قافية السين

• آليتُ حبُّ العراق الدهرَ أطعمه والحبُّ يأكله في القرية السوسُ 78، 253
• خلا أن العتاق من المطايا حسينَ به فهنّ إليه شوسُ 197
• يا ميُّ إن تفقدي قوما ولدتهم أو تُخلّسيهم فإن الدهر خلاّس
عمرو وعبد مناف والذي عهدتْ ببطن عَرْعَرَ آبي الضيم عباس 90
• وبلدةٍ ليس بها أنيس إلا اليعافير وإلا العيس 98

قافية الصاد

• كلوا في بعض بطنكم تعفّوا فإن زمانكم زمن خميصُ 59

قافية الطاء

• حتى إذا جُنّ الظلام واختلطْ جاءوا بمذقٍ هل رأيت الذئب قط 245

قافية العين

• ترى الثورَ فيها مدخلَ الظلّ رأسَهُ وسائرُه بادٍ إلى الشمس أجمع 90، 267
• ومنا الذي اختير الرجالَ سماحةً وجودا إذا هبُّ الرياحُ الزعازعُ 113
• إذا قيل أي الناس شرُّ قبيلةٍ أشارتْ كليبٍ بالأكف الأصابعُ 284
• كم بجود مُقْرِفٍ نال العلا وكريمٍ بخلُه قد وضعه 89
• فكرّتْ تبتغيه فوافقته على دمه ومصرعه السباعا 138
• حننتَ إلى ريّا ونفسك باعدتْ مزارك من ربّا وشعباكما معا
فما حَسَنٌ أن تأتيَ الأمر طائعا وتجزع إن داعي الصبابة أسمعا
وأذكُرُ أيامَ الحمى ثم انثني على كبدي من خشية أن تصدّعا
بنفسيَ تلك الأرض ما أطيب الربا وما أحسن المصطاف والمُتَرَبّعا 244
• فلما أن جرى سمنٌ عليها كما بَطِنَتْ بالفَدَنِ السياعا 281
• قد أصبحتْ أمُّ الخيار تدّعي عليّ ذنبا كلُّه لم أصنعِ 40، 207
• أخو الذئب يعوي والغراب ومن يكنْ شريكيه تطمعْ نفسه كلُّ مطمع 137
• وقفنا وقلنا إيه عن أم سالم وما بال تكليم الديار البلاقع 298
• كم في بني سعد بن بكرٍ سيدٍ ضخمِ الدسيعة ماجدٍ نفّاع 280

قافية الفاء

• الحافظو عورة العشيرة لا يأتيهم من ورائها نَطَفُ 28
• تسقي امتياحا ندى المسواكَ ريقتها كما تضمّنض ماء المزنة الرّصَف 276
• عمرو الذي هشم الثريد لقومه ورجال مكة مسنتون عجاف 397
• محكوكة العينين معطاء القفا كأنما قدّتْ على متن الصفا
• تمشي على متن شراك أعجفا كأنما تنشر فيه مصحفا 218
• فحالفْ فلا والله تهبطُ تَلْعَةً من الأرض إلا أنت للذل عارف 82
• تواهقُ رجلاها يداها ورأسُه لها قَتَبٌ خلف الحقيبة رادفٌ 136

قافية القاف

• نصبْنَ الهوى ثم ارتمينَ قلـــوبنا بأعينِ أعداءٍ وهنَّ صديـــــــقُ 219
• ما كان ضرَّكَ لو مننْتَ وربمـــا منَّ الفتى وهو المغيظ المحنـــــق 263
• أحقا أن جيـــرتنـا استقلُّـــوا فنيْـتُنـــا ونيْتُهـــم فـــريـــق 59
• والتغلبيون بئس الفحـل فحلهـــم فحلا وأمهـــــمٌ رلاّء منطيـــقُ 194
• وإلا فـاعلمـــوا أنـــا وأنتـــم بغـــاةٌ مـــا بقينـا في شـقـاق 86، 191
• فيها خطـوطٌ من ســـــوادٍ وبلَقْ كأنه في الجلـــــد تـوليعُ البَهـــقْ 142

قافية الكاف

• يا أيها المانـحُ دلـوي دونـكا إني رأيـت الـناس يحمـدونكـــا
يثـنون خيـرا ويـمجدونكا 181

قافية اللام

• بأبي امرؤ والشام بيني وبينـه أتتني ببشرى برده ورسائلـــــه 206
• كم نالني منهم فضلا على عدمٍ إذ لا أكاد من الإقتار احتمـــــل 89
• لميـةَ مـوحشـــاً طلـــلُ يلـــوح كأنـــــــه خلل 85
• كما خطّ الكتاب بكفّ يـــوما يهوديّ يقاربُ أو يـــزيـــــلُ 76، 129، 276
• ويوما شهدناه سليما وعامـرا قليل سوى الطعن النّهال نوافلـــه 71، 108، 113
• أهابوا به فازداد بعداً وصـدّهُ عن القرب منهم ضوء نار ووابلـــه 115
• لو كنت في خَلْقاءَ أو رأس شاهقٍ وليس إلى منهـــا النزول سبـــــيلُ 131
• كأن أوْبَ ذراعيهـا إذا عَرِقَتْ وقـــد تلفّعَ بالقُـور العساقيـــــلُ 150
• يقول رجال يجهلـــون خليقتي لعل زيـادا لا أبـا لـك غافـــــل 160
• فلا تلحني فيها فإن بحبهـــــا أخاك مصاب القلب جمّ بلابلـــــه 281
• استغفر اللهَ ذنبا لست محصيـه رب العباد إليه الوجه والعمـــــل 77، 254
• فأصبح عني بالغُمَيْصاء جالسـا فريقان مسؤولٌ وآخـر يســـأل 272
• أتاني على القعساء عادلَ وطبِـه برجليْ لئيمٍ واست عبد تعادلـــه 93
• ومية أحسن الثقلين وجهـــــاً وسالفةً إحسنه قـــــــذالاْ 134، 220
• ورجا الأخيطلّ من سفاهة رأيه مـــا لـم يكن وأبٌ له لينـــالا 193
• قلتْ إذ اقبلتْ وزهرٌ تهـــادى كنعاج الفلا تعُسفْـــنَ رمـــلا 193
• إنّ مَحلاً وإنّ مـــــــرتَحَلا وإن في السفر إذ مضوا مَهَـــلا 124
• فخيرٌ نحن عنـــد الناس منكمْ إذا الداعي المثـوِّبُ قـــال يا لا 124
• يوما تراها كمثل أرديـــة ال عصْبِ ويوما أديمها نَـــــغلا 131
• ما لـــرجل المـــال أمست تشتكـــي منه الكـــــــلالا 155
• أبني كليب إن عمـــيّ اللـذا سلبا الملـوك وفككا الأغـــلالا 28
• أنجَبَ أيام والـــداهُ بـــــه إذ نَجَلاهُ فنِعْم مـــــا نجـــلا 276
• حجبتْ تحيتها فقلت لصـاحبي ما كـــان أكثرهـا لنـا وأقلهـا 263
• فاليوم أشرَبُ غيـــر مُستَحقبٍ إثمـــا مـــن الله ولا واغـــل 205
• غدتْ من عليه بعدما تمّ خِمْسُها تصِلُ وعن قيْضٍ ببيداءَ مجهـــل 109
• ألَم رأت رجلا أعشى أضرّ به ريب المنون ودهر مفسد خبـــل 79
• فأرسَلَها العراكَ ولم يذُدْهـــا ولم يشفقْ على نَغَص الدِّحـــال 67

• فأصبحتْ مغانيها قفارا رسومها	كأنْ لم سوى أهلٍ من الوحش تؤهـل	131
• كأن ثُبيرا في عرانين وبْلِـــه	كبيرُ أناسٍ في بِـجادٍ مـــزمّلِ	143، 290
• حملَتْ بـــه في ليلةٍ مَزْءودةٍ	كَـرْها وعقـدُ نطاقها لم يُحـلل	144
• مكرّ مفرّ مقبلٍ مدبـــرٍ معا	كجلمودِ صخرٍ حطّهُ السيلُ مـن علِ	161
• إذا قامتا تضوّع المسكُ منهمـا	نسيمَ الصبا جاءت بريّا القـرنفـل	18
• أغرّكِ مني أن حبك قـــاتلي	وأنّـكِ مهما تأمري القلب يفعـلِ	46
• يسقون من وردَ البريصَ عليهم	بَرَدى يُصفّـقُ بالرحيقِ السلْسَـلِ	246
• وقد خفتُ حتى ما تزيدُ مخافتي	على وعـلٍ في ذي المطارة عاقـلِ	247
• فظلّ طهاةُ اللحم ما بين منضجٍ	صفيفَ شـــواءٍ أو قديرٍ معجّـلِ	291
• عنَوْا إذ أجبناهم إلى السلم رأفة	فسقناهم سـوقَ البغاثَ الأجـادلِ	275
• ربُّ ابن عمٍّ لسُليمى مُشْمَعِلّ	طبّاخ ساعـات الكرى زاد الكسـل	73

قافية الميم

• صددتِ فأطولتِ الصدودَ وقلما	وصالٌ على طول الصدود يـــدوم	86
• ولمْ أتاهُ خليلٌ يـــوم مسألةٍ	يقـولُ لا غائبٌ مالي ولا حـــرم	83
• يُغْضي حياءً ويُغضَى من مهابته	فلا يُكَلَّـمُ إلا حين يبتســـم	254
• ألا يا نخلةً من ذات عِـــرقٍ	عليك ورحمـــةُ الله الســـلامُ	271، 127
• فغدَتْ كلا الفرجين تحسبُ أنه	مولى المخافة خلفُها وأمامُهـــا	72
• فإنْ ترفُقي يا هندُ فالرفق أيمن	وإن تخرُقي يا هند فالخرق أشـــأم	
فأنت طلاقٌ والطلاقُ عزيمـةٌ	ثلاثا ومـن يخرق أعقّ وأظلـــم	296
• فما كان قيسٌ هلكُه هلكَ واحد	ولكنه بنيـانُ قـــومٍ تهدمـــا	92
• لما رأتْ ساتيدَما استعبَـرَتْ	لله دَرُّ اليـــومَ من لامهـــا	88، 75
• أبعد بعدٍ تقول الدارَ جامعةً	شملي بهم أم تقول البعـدَ محتومـــا	149
• فـأصبحتَ بعد خَطٍّ بهجتها	كأ ن قـفرا رســـومَها قلمـــا	130
• تذكرتُ أرضـا بها أهلـها	أخـــوالها فيـــها وأعمـــامها	138
• وأغفر عوراء الكريم ادخاره	وأعـرض عن شتـم اللئيـم تكرُمـــا	79
• هما أخوا في الحرب من لا أخا له	إذا خاف يوما نبْـوةً فدعـــاهمـــا	277، 76، 129
• فكيف إذا رأيتَ ديار قـــوم	وجيـــرانٍ لنا كانـــوا كـــرام	89، 263،
• لقد لمتنا يا أم غيلان في السُّرى	ونـمتِ ومـا ليلُ المطيِّ بنـــائم	74
• وتشرقُ بالقول الذي قد أذعتَه	كما شرقَتْ صدرُ القناة من الـــدم	62
• غير لاهٍ عداكَ فاطّرح اللهو	ولا تغترزْ بعـارضِ سِلْـــمِ	141
• عمّرتك الله إلاّ ما ذكرتِ لنا	هل كنتِ جارتنا أيـــام ذي سَلَـــمِ	223
• ويرغب أن يبتي المعالي خالدٌ	ويرغب أن يرضى صنيـع الألائـــم	257
• شربتْ بماء الدحرضين فأصبَحَتْ	زوراءَ تنفرُ عن حياض الديلـــم	262
• يا شاةَ ما قَنَصٍ لمنْ حلّتْ له	حَرُمَتْ عليَّ وليتها لم تحـــرم	275
• نرى أسهماً للموت تُصْمي ولا تُنْمي	ولا نرعوي عن نقضِ أهواؤنا العـــزمِ	276
• ولئن حلفتُ على يديك لأحلفنْ	بيمينِ أصـــدق من يمينـــك مقسـم	277
• كانت فريضةَ ما تقول كما	كان الزّنـاءُ فـريضـــةَ الـرجـــم	283، 281
• لو قلت ما في قومها لم تِيثَم	يَفْضُلُهـــا فـــي حســـبٍ ومِيْسم	245، 123
• لا يُبْعـدُ الله التلبُّـب وال	غارات إذ قـــال الخميـــس نَعَـــمْ	215

قافية النون

- أجهالاً تقـــول بني لـــــؤي — لعمـــر أبيك أم متجاهلينـــــا — 109
- إذا ما الغانيـــات بَـــرَزْنَ يوماً — وزجَّجْنَ الحواجبَ والعيونـــا — 135
- ألْحِقْ عذابَـــكَ بالذين طغـــوا — وعائـــذاً أن يعلوا فيطغونـــي — 66
- وأطلسَ عسّال وما كان صاحباً — دعـــوْتُ لناري مَوْهناً فأتانـــي — 115
- فبتُّ أُقِـــدُّ الـــزاد بيني وبينه — على ضـــوء نارٍ مرةً ودخـــان — 115
- من يفعل الحسنات الله يشكرها — والشر بالشر عند الله مثـــلان — 126
- يَطْفُنَ بحُوزيّ المراتع لم تُرَعْ — بواديه من قرع القسيِّ الكنائـــن — 190
- غير مأســـوفٍ على زمـــنٍ — ينقضي بالهـــمِّ والحَـــزَن — 248
- أنا ابن جلا وطلاع الثنـــايـــا — متى أضعِ العمامةَ تعـــرفونـــي — 253
- أم كيف ينفعُ ما تعطي العلوقُ به — رئمانَ أنفٍ إذا ما ضُـــنَّ باللبن — 296
- إذا حاولتَ في أســدٍ فجـــورا — فإني لستُ منكَ ولســـتَ مـــنّ — 45

قافية الهاء

- إذا رضيَتْ علي بنو قُشَيـــرٍ — لعمرُ الله أعجبنـــي رضاهـــــا — 144، 216
- ألقى الصحيفة كي يخفف رحله — والـــزاد حتى نعلـــه ألقاهـــا — 94

قافية الواو والياء

- جمعتَ وفحشاً غيبةً ونميمـــةً — ثلاث خصـــالٍ لستَ عنها بمـــرعو — 127
- فليت كفافاً كان خيـــرك كلّـــه — وشرك عني ما ارتوى الماء مرتوي — 297
- فتوسعُ أهلَهـــا أقطـــاً وسمنـــاً — وحســـــبك من غنى شبعٌ وريّ — 16
- فإيـــاكم وحيـــة بطن واد — همـــــــوز الناب ليس لكم بسيّ — 291
- وبلدةٍ ليـــــس بها طوريّ — ولا خـــلا الجن بها إنســـــيّ — 197
- بدا لِيَ أنّي لستُ مدركَ ما مضى — ولا ســـابقٍ شيئاً إذا كـــان جائيـــا — 97، 135، 142
- فإن كان لا يُرضيكَ حتى تردّني — إلا قَطَريٌ لا إخـــالكَ راضـــيـــا — 136، 221
- ولقد أنختُ قَلوصي في دياركمُ — بخيرٍ من يحتـــذي نعـــلاً وحافيها — 115
- وكلُّ قومٍ أطاعوا أمرَ مرشدهم — إلا نُمَـــيْراً أطـــاعتْ أمر غـــاويها
الظاعنين ولما يُظْعنوا أحـــداً — والقائلـــون لمـــن دارٌ نخلّـــيها — 91

أنصاف الأبيات

• ما أقـربَ الملســـوعَ منه الـداءُ	273
• عاودْ هُراةَ وإنْ معمـورها خَرِبـا	88
• تَزوُدَ منـا بيـن أذنـاه طعنـــةً	185
• سأشكرُ عمراً إن تراخـتْ منيتـي	180
• وسواك مـانعُ فضلَـه المحتـــاجِ	190
• وإن شئتـمْ تعـاودنـا عِـــوادا	237
• وقـد بـدا هنـْـكِ من المئـزر	206
• ترمي بكفِّيْ كان من أرْمى البشَـــرْ	245
• يذهبْنَ في نجدٍ وغـــوْرٍ غائـــرا	59
• على زواحـفَ نُـزْجيها محاسيـرْ	204
• أي فتى هيجـــاء أنت وجـارهـا	147
• فإنمـــا هي إقبـــالٌ وإدبـــار	36
• شرَابُ ألبـــانٍ وتمـــرٍ وأقِـــطْ	115
• أن هالـــكٌ كـلُّ من يَحْفى وينتعل	140
• كأن نســـجَ العنكبـــوتِ المـرملِ	96 ،291
• وهل تطيقُ وداعـــاً أيهـا الـرجل	244
• مروانُ مروانُ أخـو اليـــوم اليمي	138
• من نسْـــجِ داودَ أبي ســـــلاّم	139
• يا بؤسَ للحـرب ضرّاراً لأقـــوام	277
• كُمَيْتَا الأعالي جَـوْنتا مُصْطَلاهمـا	134
• فإنـــه أهـــلٌ لأنْ يُؤكْـرمـــا	39
• قالـت سليمـــى اشتـرْ لـنـــا	206
• ظهراهما مثل ظهـور التـــرسين	60 ،66
• قـد قتـــلَ الله زيـــاداً عنـــي	139
• درس المنـا بمتـــالعٍ فـأبـــانِ	139
• رؤوس كبيـريْهـنَّ ينتطحـــان	133
• ونحن عن فضلك مـــا استغنينـا	150، 35
• فمـا كل حبنٍ من تـــوائي مؤاتيا	35
• إنما أنت رجل لا نعدمـــــــــه	222

فهرس الأمثال

- أجرأ من الأيهمين ، وأجرأ من السيل ، وأجرأ من الليل 42
- أمر مبكياتك لا أمر مضحكاتك 81
- بيع الملطى لا عهد ولا عقد 81
- تسمع بالمعيدي خير من أن تراه 123
- دَهدرَيْن سعد القين 42
- شهر ثرى ، وشهر ترى ، وشهر مرعى 44
- شرّ أهرّ ذا ناب 224
- عسى الغوير أبؤسا 169
- الظباء على البقر 81
- غضب الخيل على اللجم 228
- قدرٌ أحلك ذا المجاز 224
- له الضيح والريح 44
- مأرب دعاك إلينا لا حفاوة 224
- هذا ولا زعماتك 81
- مواعيد عرقوب أخاه بيثرب 81

ثبت المصادر والمراجع

حرف الهمزة

- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر ، الدمياطي أحمد بن محمد الشهير بالبنّاء، رواه وصححه وعلق عليه محمد علي الضباع ، طبع ونشر عبد الحميد أحمد حنفي ، مصر ، 1359هـ .
- الإتقان في علوم القرآن ، السيوطي جلال الدين بن عبد الرحمن (849 – 911هـ) ، تقديم وتعليق مصطفى ذيب البغا ، دار ابن كثير ، الطبعة الثالثة ، بيروت ،(1416هـ – 1996م)
- أخبار النحويين ، عبد الواحد بن عمر بن محمد بن أبي هاشم (289 – 349هـ) تحقيق مجدي فتحي السيد ، دار الصحابة للتراث ، الطبعة الأولى ، طنطا ، 1410ه،
- ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب ، أبو حيان أثير الدين بن يوسف (745هـ) ، تحقيق محمد مصطفى النحاس ، مطبعة النسر الذهبي ، الطبعة الأولى ، بلا تاريخ .
- الأزهية في علم الحروف ، الهروي علي بن محمد النحوي (415هـ) ، تحقيق عبد المعين الملوحي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق ، 1971م .
- أساس البلاغة ، الزمخشري محمود بن عمر (538هـ) مطبعة دار الكتب ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، 1972م .
- الاستدلا ل النحوي في كتاب سيبويه وأثره في تاريخ النحو ، (رسالة دكتوراه غير منشورة) ، أمان الدين حتحات ، جامعة حلب ، 1993م .
- أسرار البلاغة ، عبد القاهر الجرجاني (471هـ) ، تعليق أحمد مصطفى المراغي ، المكتبة التجارية الكبرى ، مصر ، 1351هـ – 1932م .
- أسرار الضمائر ، عبد الحق فاضل ، (بحث منشور في مجلة اللسان العربي ، مجلد 15) ، بلا تاريخ .
- أسرار العربية ، الأنباري عبد الرحمن بن محمد (577هـ) ، تحقيق محمد بهجة البيطار ، مطبعة الترقي ، دمشق ، 1377هـ – 1957م .
- الأسس الجمالية في النقد العربي ، عرض وتفسير ومقارنة ، د. عز الدين إسماعيل دار الفكر العربي ، الطبعة الثالثة ، القاهرة ، 1974م .
- الأشباه والنظائر في النحو ، السيوطي جلال الدين بن عبد الرحمن (911هـ)، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ، بلا تاريخ .

- الأصـــول ، (دراسة ابستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي) ، د. تمام حسان ، دار الثقافة ، الطبعة الأولى ، الدار البيضاء بالمغرب ، 1401هـ – 1981م .
- أشتات مجتمعات في اللغة والأدب ، عباس محمود العقاد ، دار المعارف ، الطبعة الثالثة ، القاهرة ، 1970م .
- أصول الفقه ، محمد أبو زهرة ، دار الفكر العربي ، 1377هـ – 1958م .
- الأصـــول فـــي النحو ، ابن السراج محمد بن السري (316هـ) ، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1985م .
- أضـــواء علـــى مسألة التعدد في وجوه العربية ، (بحث منشور في مجلة أفكار) ، د. نهاد الموسى ، عمان ، 1972م
- الإعجاز والإيجاز ، أبو منصور الثعالبي (350-430هـ) ، المطبعة العمومية ، الطبعة الأولى ، مصر ، 1897م .
- أعجب العجب في شرح لامية العرب ، الزمخشري محمود بن عمر (538هـ) ومعه شرح منسوب للمبرد ، دار الوراقة ، الطبعة الأولى ، 1392هـ
- إعراب الجمل وأشباه الجمل ، د. فخر الدين قباوة ، دار الآفاق الجديدة ، الطبعة الثالثة ، بيروت ، 1401هـ – 1981م .
- إعـــراب لامية الشنفرى ، أبو البقاء العكبرى محب الدين عبد الله بن أبي عبد الله (616 هـــ) ، تحقـــيق محمـــد أديب عبد الواحد حمران ، المكتب الإسلامي ، الطبعة الأولى ، بيروت ، 1984م .
- الإعـــراب والتركيب بين الشكل والنسبة ، محمود عبد السلام شرف الدين ، دار مرجان للطباعة ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، 1404هـ – 1984م .
- الأعراف أو نحو اللسانيات الاجتماعية في العربية ، د. نهاد الموسى ، (بحث منشور في الملـــتقى الدولي الثالث في اللسانيات ، الجامعة التونسية ، العدد الثالث ، تونس ، 1985م).
- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ، ابن السيد البطليوسي (521هـ) ، دار الجيل ، بيروت لبنان ، 1973م .
- ألفية ابن مالك في النحو والصرف ، ابن مالك محمد بن عبد الله (600 – 672هـ) ، مكتبة طيبة ، الطبعة الأولى ، المدينة المنورة ، 1404هـ
- الأمالـــي الشـــجرية ، هبة الله بن علي الحسني الشجري ، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية ، حيدرآباد الدكن ، 1349هـ .

- الإمتاع والمؤانسة ، أبو حيان التوحيدي (نحو 400هـ) ، تحقيق أحمد أمين وأحمد الزين ، دار مكتبة الحياة ، بيروت لبنان ، بلا تاريخ .
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، الأنباري أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (577هـ) ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة التجارية الكبرى ، الطبعة الثالثة ، مصر ، 1374هـ - 1955م .
- الإيضاح في علل النحو ، أبو القاسم الزجاجي (337هـ) ، تحقيق مازن المبارك ، مكتبة دار العروبة ، مصر ، 1378هـ - 1959م .
- الإيضاح في علوم البلاغة ، الخطيب القزويني جلال الدين أبو عبد الله محمد بن سعد الدين ، دار إحياء العلوم ، الطبعة الرابعة ، بيروت ، 1998م .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ابن هشام الأنصاري (761هـ) ، دار الجيل ، الطبعة الخامسة ، بيروت ، 1979م .

حرف الباء

- بحوث ومقالات في اللغة ، د . رمضان عبد التواب ، الطبعة الثانية ، القاهرة، 1408 هـ-1988م
- بدائع الفوائد ، ابن القيم الجوزية (691-751هـ) ، تحقيق هشام عبد العزيز عطا ، ورفاقه ، مكتبة نزار مصطفى الباز ، الطبعة الأولى ، مكة المكرمة ، 1416هـ -1996 م .
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، السيوطي جلال الدين عبدالرحمن بن محمد (911هـ) ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ، بيروت
- بناء الجملة في الحديث النبوي في الصحيحين ، د. عودة خليل أبو عودة ، دار البشير ، الطبعة الأولى ، عمان ، 1990م .
- البنى النحوية ، نوم جومسكي ، ترجمة د. يؤيل يوسف عزيز ، مراجعة مجيد الماشطة ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، 1987م .
- البيان والتبيين ، الجاحظ أبو عثمان عمرو بن بحر (150-255هـ) ، تحقيق وشرح عبد السلام هارون ، دار الجيل ، بيروت لبنان ، 2367هـ-1948م ،

حرف التاء

- تاج العروس ، الزبيدي محمد مرتضى الحسيني ، دار ليبيا للطباعة والنشر ، بنغازي ، بلا تاريخ .
- تـــاريخ الفلســـفة في الإسلام ، الأستاذ ث . ج دي بور ، ترجمة محمد عبد الهادي أبو ريدة ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة ، الطبعة الرابعة ، القاهرة، 1377هـــ - 1957م
- تـــأويل مشكل القرآن ، ابن قتيبة الدينوري أبو عبدالله محمد بن مسلم (276هـــ) ، تعليق وحاشية وفهرسة إبراهيم شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، 1423هـــ-2002م ،
- التبـــيان فـــي إعراب القرآن ، أبو البقاء العكبري (538-616هـــ) ، تحقيق محمد علي البجاوي ، إحياء الكتب العربية ، بلا تاريخ .
- الـــتطور الـــنحوي للغـــة العربية ، برجشتراسر ، تصحيح رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي القاهرة ، دار الرفاعي الرياض ، 1982م ،
- التعريفات ، الشريف الجرجاني علي بن محمد(618هـــ) ، تحقيق إبراهيم الأبياري ، دار الكتاب العربي ، الطبعة الأولى ، بيروت ، 1405هـــ ،
- تفسير البحر المحيط ، أبو حيان الأندلسي محمد بن يوسف (745هـــ) ، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي أحمد معوض ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، بيروت لبنان ، 1413هـــ-1993م .
- التفكير اللساني في الحضارة العربية ، د. عبد السلام المسدي ، الدار العربية للكتاب ، ليبيا-تونس ، 1982م .
- التوقيف على مهمات التعاريف ، محمد عبد الرؤوف المناوي (953-1031هـــ) ، تحقيق محمد رضوان الداية ، دار الفكر ، الطبعة الأولى ، بيروت-دمشق ، 1410هـــ .

حرف الجيم

- الجـــامع الكبـــير ، ضـــياء الدين بن الأثير (637هـــ) ، تحقيق مصطفى جواد ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، بغداد ، 1375هـــ - 1965م .
- جملة الفعل المبني للمجهول (رسالة ماجستير الجامعة الأردنية غير منشورة) حسن محمود شبانة ، عمان ، 1982م.

- الجمل في النحو ، أبو القاسم الزجاجي (340هـ) تحقيق د. على الحمد ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الرابعة ، اربد ، 1408هـ-1988م.
- الجمـل في النحو ، الخليل بن أحمد الفراهيدي ، تحقيق د. فخر الدين قباوة ، دار الجيل ، الطبعة الخامسة ، بيروت ، 1995م .
- جمهرة خطب العرب ، أحمد زكي صفوت ، المكتبة العلمية ، بيروت ، بلا تاريخ .
- جـنى الجنتين في تمييز نوعي المثنيين، محمد أمين بن فضل الله بن محب الله بن محمد المحبي (1061هـ-1111هـ) تحقيق لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة ، دار الآفاق الجديدة ، الطبعة الأولى ، بيروت ، 1401هـ-1981م.

حرف الحاء

- حاشـية الصـبان على شرح الأشموني ، الصبّان محمد بن علي (1206هـ) دار إحياء الكتب العربية عيسى الباب الحلبي ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، بلا تاريخ .
- الحجة في القراءات السبع ، ابن خالويه ، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم ، دار الشروق ، بيروت ، 1971م .

حرف الخاء

- خـزانة الأدب وغاية الأرب ، ابن حجة الحموي تقي الدين أبو بكر علي ، شرح عصام شعيتو ، دار ومكتبة الهلال ، الطبعة الأولى ، بيروت لبنان ، 1987م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، عبد القادر بن عمر البغدادي (1030هـ- 1093 هـ) قدم له ووضع هوامشه وفهارسه د. محمد نبيل طريفي بإشراف د.أميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، بيروت لبنان ، 1418هـ - 1998م.
- الخصـائص ، أبـو الفتح عثمان بن جني (392هـ) ، تحقيق محمد علي النجار ، دار الكتاب العربي ، بيروت لبنان ، 1371هـ-1952م.
- الخطـأ في العربية ، نموذج من التردد بين منازل المثال والواقع ، د. نهاد الموسى (نشر في مجلة الأبحاث ، عدد خاص ، اللغة والحضارة العربيتان ، الجامعة الأمريكية ، بيروت ، 1983م.) .

حرف الدال

* دراسات في علم اللغة ، د. كمال محمد بشر ، دار المعارف بمصر ، الطبعة التاسعة، 1986م.

□ دراســات فــي اللغــة والنحو العربي ، حسن عون ، معهد البحوث والدراسات العربية، 1969م.

□ دراسات في اللغة العربية ، د. خليل يحيى نامي ، دار المعارف ، مصر ، 1974م.

□ دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، محمد عبد الخالق عضيمة ، القسم الأول ، الجزء الأول ، دار الحديث ، القاهرة ، 1392هـ-1972م .

□ دلائل الإعجاز في علم المعاني ، عبد القاهر الجرجاني ، تصحيح الشيخ محمد عبده والشيخ محمد محمود التركزي ، مكتبة القاهرة ، مصر ، 1381 هـ-1961م.

□ دلالات التركيــب ، دراســة بلاغية ، محمد أبو موسى ، مكتبة وهبة ، الطبعة الأولى ، 1399هـ-1979م.

□ دلالة الألفاظ ، د.إبراهيم أنيس ، دار المعارف ، الطبعة السادسة ، 1986م.

□ دور الكلمة في اللغة ، ستيفن أولمان ، ترجمة وتقديم د. كمال محمد بشر ، مكتبة الشباب ، القاهرة ، 1975م.

□ ديــوان الحماســة ، أبو تمام حبيب بن أوس الطائي ، تعليق ومراجعة محمد عبد المنعم خفاجي ، مطبعة محمد علي صبيح ، القاهرة ، 1374هـ-1955م.

□ ديــوان الــنابغــــة الذبياني، تحقيق وشرح كرم البستاني، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت ، قاسم ، 1960م.

حرف الراء

□ رسائل ابن كمال باشا اللغوية ، ابن كمال باشا (940هـ) تحقيق د. ناصر الرشيد ، النادي الأدبي ، الرياض ، 1401هـ-1980م.

□ رسالة ابن الخشاب البغدادي عبدالله بن محمد (567هـ) في الاعتراض على الحريري (516هـ) ، مع انتصار ابن برّي (852هـ) للحريري ورده على ابن الخشاب ، (ملحقة بمقامات الحريري ، مطبعة محمد علي صبيح ، مصر ، بلا تاريخ .)

□ رســالة الغفران ، أبو العلاء المعري ، تحقيق د. علي شلق ، دار القلم ، الطبعة الثالثة ، بيروت لبنان ، 1981م.

□ رسالتان في اللغة ، علي بن عيسى الرماني (388هـ) ، تحقيق إبراهيم السامرائي ، دار الفكر للنشر والتوزيع ، عمان ، 1984م .

حرف السين

- سبب وضع علم العربية ، السيوطي عبد الرحمن بن أبي بكر (911هـ) ، تحقيق مروان العطية ، دار الهجرة ، الطبعة الأولى ، دمشق ، 1988م.
- سر صناعة الإعراب ، أبو الفتح عثمان بن جني (392هـ) ، تحقيق د. حسن هنداوي ، دار القلم ، الطبعة الأولى ، دمشق ، 1985م.
- سـر الفصاحة ، ابن سنان الخفاجي (466هـ) ، شرح وتصحيح عبد المتعال الصعيدي ، مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح ، القاهرة ، 1389هـ- 1969م.
- سيبويه إمام النحاة (180هـ) ، علي النجدي ناصف ، مكتبة نهضة مصر بالفجالة ، القاهرة، بلا تاريخ .
- سير أعلام النبلاء ، الذهبي محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز (748هـ) ، تحقيق شعيب الأرناؤوط ومحمد نعيم العرقسوسي ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة التاسعة ، بيروت ، 1413هـ .
- سيبويه والضرورة الشعرية ، د. ابراهيم حسن ابراهيم ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، 1403 هـ-1983م.

حرف الشين

- شرح الأشموني (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك) ، علي أبو الحسن نور الدبن بن محمد (900هـ) ، تحقيق عبد الحميد السيد ، المكتبة الأزهرية للتراث ، القاهرة ، 1993.
- شرح ابن عقيل ، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الفكر ، الطبعة الثانية ، دمشق ، 1985م.
- شـرح التصـريح على التوضيح ، الأزهري خالد بن عبد الله (905هـ) ، تحقيق محمد باسـل عـيون السود ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، بيروت لبنان ، 1421هـ- 2000م .
- شرح ديوان جرير ، جمع وشرح محمد اسماعيل عبدالله الصاوي ، دار الأندلس للطباعة والنشر ،بيروت ، بلا تاريخ .
- شـرح شـذور الذهب ، ابن هشام الأنصاري ، تحقيق عبد الغني الدقر ، الشركة المتحدة للتوزيع ، دمشق ، 1984م.

- شـــرح قطر الندى ، ابن هشام الأنصاري ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، الطبعة الحادية عشرة ، القاهرة ، 1383هـ.
- شرح الكافية ، الرضي الإستراباذي محمد بن الحسن (688هـ) ، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر ، منشورات جامعة قازيونس ، الطبعة الثانية ، بنغازي ، 1996م.
- شرح الكافية الشافية ، ابن مالك محمد بن عبد الله (672هـ) ، تحقيق علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ، 1420هـ-2000م .
- شرح المفصل ، ابن يعيش موفق الدين علي بن يعيش (643هـ) ، تقديم وفهرسة أميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، بيروت ، 1422هـ-2001م.

حرف الصاد

- صبح الأعشى في صناعة الإنشا ، القلقشندي أحمد بن علي (821هـ) ، تحقيق د. يوسف علي الطويل ، دار الفكر ، الطبعة الأولى ، دمشق ، 1987م.
- الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية) ، الجوهري إسماعيل بن حماد (393هـ) ، تحقيق أحمـــد عـــبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين ، الطبعة الثالثة ، بيروت ، 1399هـ-1979م.
- صحيح البخاري ، الإمام البخاري (256هـ) ، تحقيق مصطفى ديب البغا ، دار القلم ، بيروت ، 1987م .
- الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها ، تحقيق مصطفى الشويمي ، مؤسسة أ . بدران ، بيروت لبنان ، 1382هـ-1963م .

حرف الضاد

- ضحى الإسلام ، أحمد أمين ، مكتبة النهضة المصرية ، الطبعة السادسة ، القاهرة ، 1961م .
- الضـــرورة الشعرية ، دراسة لغوية نقدية ، د. عبد الوهاب محمد علي العدواني ، مطبعة التعليم العالي ، الموصل ، 1410هـ- 1990م .

حرف الطاء

- طـبقات فحـول الشعراء ، محمد بن سلام الجمحي ، (139-231هـ) ، تحقيق محمود محمد شاكر ، دار المدني ، جدة ، بلا تاريخ .

حرف الظاء

- ظاهرة التأنيث بين اللغة العربية واللغات السامية ، د. إسماعيل أحمد عمايرة ، دار حنين ، الطبعة الثانية ، عمان الأردن ، 1993م .
- ظاهرة التغليب في العربية ، د. عبد الفتاح الحموز ، جامعة مؤتة ، الطبعة الأولى ، الأردن ، 1413هـ-1993م .
- ظاهـرة الشـذوذ في النحو العربي ، د. فتحي عبد الفتاح الدجني ، وكالة المطبوعات ، الطبعة الأولى ، الكويت ، 1974م .
- ظاهـرة القلـب المكانـي في العربية ، عرض وتحليل وتفسير ، محمد بدوي المختون ، (بحث منشور في مجلة كلية اللغة العربية ، جامعة محمد بن سعود ، العدد 11 ، الرياض 1401هـ-1981م.)
- ظاهرة القلب المكاني في العربية ، عللها وأدلتها وتفسيراتها ، د. عبد الفتاح الحموز ، دار عمار ومؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ، عمان ، 1406هـ-1989م .
- ظاهرة كثرة الاستعمال ومسائلها في العربية ، د. عبد الفتاح الحموز ، بحث منشور في المجلة العربية للعلوم الإنسانية ، مجلد 7 ، عدد 25 ، جامعة الكويت ، 1987م .
- الظواهر اللغوية في التراث ، د. علي أبو المكارم ، الجزء الأول ، الظواهر التركيبية ، القاهرة ، 1387هـ-1968م .

حرف العين

- العربـية ، دراسات في اللغة واللهجات والأساليب ، يوهان فك ، د. عبد الحليم النجار ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، 1370هـ-1951م.
- العربية ، نحو توصيف جديد في ضوء اللسانيات الحاسوبية ، د. نهاد الموسى ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، الطبعة الأولى ، عمان ، 2000م .

- العربية والوظائف النحوية ، دراسة في اتساع النظام والأساليب ، د. ممدوح عبد الرحمن الرمالي ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1415هـ-1993م .
- علل التثنية ، أبو الفتح عثمان بن جني (393هـ) ، تحقيق د. صبح التميمي ، مكتبة الثقافة الدينية ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، 1992م .
- علم الدلالة ، أحمد مختار عمر ، عالم الكتب ، الطبعة الثالثة ، القاهرة ، 1994م .
- علم الدلالة ، جون لاينز ، (الفصلان التاسع والعاشر من كتاب مقدمة في علم اللغة النظري ص 400-481) ، ترجمة مجيد عبد الحميد الماشطة ، وحليم حسني فالح ، وكاظم حسين باقر ، كلية الآداب جامعة البصرة ، 1980م .
- علم الصرف الصوتي ، د. عبد القادر عبد الجليل ، أزمنة للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان الأردن ، 1998م .
- العمدة في صناعة الشعر ونقده ، ابن رشيق القيرواني (456هـ) ، تحقيق محمد عبد القادر أحمد عطا ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، بيروت، 1422ه-2991م.
- عيون الأخبار ، ابن قتيبة الدينوري أبو محمد عبدالله بن مسلم (276هـ) ، مطبعة دار الكتب المصرية ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، 1346هـ-1928م .

حرف الفاء

- الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية ، سليمان بن عمر الشافعي العجيلي الشهير بالجمل (1204هـ) ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه ، مصر ، بلا تاريخ ،
- فصل المقال في شرح كتاب الأمثال ، أبو عبيد البكري (208-281هـ) ، تحقيق إحسان عباس وعبد المجيد عابدين ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثالثة ، بيروت ، 1982م .
- الفصول المفيدة في الواو المزيدة ، صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيلكندي بن عبد الله العلائي الدمشقي (694-761هـ) ، تحقيق د. حسن الشاعر ، دار البشير ، الطبعة الأولى ،عمّان ، 1990م .
- فقه اللغة وسر العربية ، أبو منصور الثعالبي (350-430هـ) ، تحقيق مصطفى السقا ورفيقيه ، شركة ومكتبة مصطفى البابي الحلبي ، الطبعة الأخيرة ، القاهرة ، 1392هـ-1972م .
- فهارس كتاب سيبويه ، محمد عبد الخالق عضيمة ، مطبعة السعادة ، القاهرة ، 1975م .

- فـــي أصول النحو ، سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السورية ، الطبعة الثانية ، دمشق ، 1376هـــ-1957م .
- فـــي تـــاريخ العربـــية ، أبحاث في الصورة التاريخية للنحو العربي ، د.نهاد الموسى ، الجامعة الأردنية ، 1976م .
- في اللغة ودراستها ، د. محمد عيد ، عالم الكتب ، القاهرة ، 1974م .

حرف القاف

- القـــاموس المحيط ، الفيروزبادي مجد الدين محمد بن يعقوب (817هـــ) ، تحقيق مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ، 1406هـــ-1986م
- القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي ، محمود أحمد الصغير ، دار الفكر ، الطبعة الأولى ، دمشق ، 1419هـــ-1999م.
- القياس في اللغة العربية ، محمد الخضر الحسين ، المطبعة السلفية ومكتبتها ، القاهرة ، 1353م.

حرف الكاف

- الكافي في العروض والقوافي ، الخطيب التبريزي (502هـــ) ، تحقيق الحساني حسن عبد الله ، الناشر خانجي وحمدان ، بيروت ، بلا تاريخ .
- الكـــامل فـــي اللغـــة والأدب ، المبرد أبو العباس محمد بن يزيد (285هـــ) ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، بيروت لبنان ، 1407هـــ-1987م .
- الكتاب ، سيبويه أبوبشر عمرو بن عثمان بن قنبر (180هـــ) ، تحقيق عبد السلام هارون ، دار الجيل ، الطبعة الأولى ، بيروت ، 1358هـــ-1996م .
- كـــتاب الحروف ، الفارابي محمد بن محمد بن طرخان (870م-950م) ، تحقيق محسن مهدوي ، دار المشرق ، بيروت ، 1970م .
- كـــتاب حـــروف المعاني ، الزجاجي عبد الرحمن بن إسحاق (337هـــ) ، تحقيق د. علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1984م .
- كتاب العدد في اللغة ، ابن سيدة علي بن إسماعيل (458هـــ) ، تحقيق عبد الله بن الحسين الناصير وعدنان بن محمد الظاهر ، الطبعة الأولى ، عمّان ، 1413هـــ- 1993م .

- كتاب الطراز ، العلوي يحيى بن حمزة اليمني (669-749هـ) ، مطبعة المقتطف ، مصر ، 1333هـ-1914م .
- كتاب الفوائد ، المشوق إلى علم القرآن والبيان ، ابن القيم الجوزية (751هـ) ، تصحيح محمد بدر الدين النعساني ، مطبعة السعادة ، الطبعة الأولى ، 1327هـ
- كتاب في أصول اللغة ، إخراج وضبط وتعليق محمد خلف الله أحمد ، ومحمد شوقي أمين ، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ، القاهرة ، 1388هـ-1969م .
- كتاب اللامات ، الزجاجي عبد الرحمن بن إسحاق (337هـ) ، تحقيق مازن المبارك ، دار الفكر ، الطبعة الثانية ، دمشق ، 1985م .
- كتاب معاني الحروف ، الرماني أبو الحسن علي بن عيسى (296-384هـ) ، تحقيق عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، مكتبة الطالب الجامعي ، الطبعة الثانية ، مكة المكرمة ، 1407هـ-1986م .
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، الزمخشري محمود بن عمر (467-538هـ) ، معه حاشية الشريف الجرجاني ، وكتاب الإنصاف لابن المنير الإسكندري ، دار المعرفة ، بيروت لبنان ، بلا تاريخ .
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، حاجي خليفة مصطفى بن عبدالله (1017-1067هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1412هـ-1992م .
- الكليات ، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية ، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني اللغوي (1094هـ) ، القسم الثاني ، دمشق ، 1975م .

حرف اللام

- اللباب في علل الإعراب ، أبو البقاء العكبري محب الدين عبد الله بن الحسين (616هـ) ، تحقيق غازي مختار طليمات ، دار الفكر ، الطبعة الأولى ، دمشق ، 1995م .
- لسان العرب ، ابن منظور محمد بن مكرم (630 - 711هـ) ، الطبعة الأولى ، دار صادر بيروت ، بلا تاريخ ،
- لسانيات النص ، مدخل إلى انسجام الخطاب ، محمد خطابي ، المركز الثقافي العربي ، الطبعة الأولى ، بيروت ،1991م .
- لغات البشر ، أصولها وطبيعتها وتطورها ، ماريوباي ، ترجمة د. صلاح العربي ، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر ، القاهرة-نيويورك ، 1970م .

- اللغة ، فندريس ، ترجمة عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص ، مكتبة الإنجلو المصرية ، القاهرة ، 1950م .
- لغة الجرائد (وهي المقالات التي نشرت تباعا في مجلة الضياء الغراء) ، إبراهيم اليازجي ، مطبعة مطر ، الطبعة الأولى ، مصر ، بلا تاريخ .
- لغة الجسم ، كيف تقرأ أفكار الآخرين من خلال إيماءاتهم ، ألن بيز ، ترجمة هاني غاوي ، مكتبة برهومة ، الطبعة الثانية ، 1992م .
- اللغة العربية بين الثبوت والتحول ، مثال من ظاهرة الإضافة ، د. نهاد الموسى ، بحث منشور في حوليات الجامعة التونسية ، مجلة للبحث العلمي ، تصدر من كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، 1982م .
- اللغة العربية معناها ومبناها ، د. تمام حسان ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1973م .
- اللغة العربية وأبناؤها ، د. نهاد الموسى ، مكتبة وسام ، عمان ، 1990م.
- لمع الأدلة ، الأنباري أبو البركات كمال الدين بن محمد (577هـ) ، تحقيق سعيد الأفغاني ، دار الفكر ، دمشق ، 1377هـ-1957م .
- اللمع في العربية ، أبو الفتح عثمان بن جني (293هـ) ، تحقيق فائز فارس ، دار الأمل للنشر ، الطبعة الأولى ، إربد الأردن ، 1409هـ-1988م .

٦٠٧٠٦٦

حرف الميم

- ما يجوز للشاعر في الضرورة ، القزاز القيرواني أبو عبد الله محمد بن جعفر (412هـ) ، تحقيق المنجي الكعبي ، الدار التونسية للنشر ، باريس ، 1389هـ-1969م
- متن الأجرومية ، أحمد حبيب العاملي ، الطبعة الرابعة ، بيروت ، 1982هـ
- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر ، ضياء الدين بن الأثير نصر الله بن محمد الموصلي (637خـ) ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت ، 1995م .
- المجاز وأثره في الدرس اللغوي ، محمد بدري عبد الجليل ، دار الجامعات المصرية ، الإسكندرية ، 1975م .
- مجالس العلماء ، الزجاجي عبد الرحمن بن إسحاق (337هـ) ، تحقيق عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، الطبعة الثامنة ، القاهرة ، 1403هـ-1983م .

- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، أبو الفتح بن جني (293هـ) ، تحقيق علي النجدي ناصف وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح إسماعيل شلبي ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، القاهرة ، 1386هـ-1966م .
- المُحلّى في وجوه النصب ، ابن شقير النحوي البغدادي أبو بكر أحمد بن الحسن (317 هـ) ، تحقيق فائز فارس ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ، إربد الأردن ، 1408هـ-1987م .
- المدهش ، الجوزي جمال الدين بن علي بن محمد بن جعفر (597هـ) ، تحقيق د. مروان قباني ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الثانية ، بيروت ، 1985م .
- المزهر في علوم اللغة ، السيوطي جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (911هـ) ، تحقيق فؤاد علي منصور ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، بيروت ، 1998م .
- مسائل خلافية في النحو ، أبو البقاء العكبري (616هـ) ، تحقيق محمد خير الحلواني ، دار الشرق العربي ، الأولى ، بيروت ، 1992م .
- المسائل السفرية في النحو ، ابن هشام الأنصاري (761هـ) ، تحقيق د. حاتم صالح الضامن ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ، بيروت ، 1403هـ- 1983م .
- المسائل والأجوبة ، ابن السيد البطليوسي (521هـ) ، مخطوط مصور على ميكرو فيلم ، 96 ورقة ، رقم 3190 ، مركز الوثائق والمخطوطات بالجامعة الأردنية ،عمان ،
- المستشرقون والمناهج اللغوية ، د. إسماعيل أحمد عمايرة ، دار حنين ، الطبعة الثانية ، عمّان ، 1992م .
- المستقصى في أمثال العرب ، الزمخشري محمود بن عمر (467-538هـ) ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الثانية ، بيروت ، 1987م
- المطالع السعيدة في شرح الفريدة ، السيوطي جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (911 هـ) ، تحقيق طاهر سليمان حمودة ، الإسكندرية ، 1401هـ-1981م .
- معاني القرآن ، الفراء أبو زكريا يحيى بن زياد (207هـ) ، عالم الكتب ، الطبعة الثانية ، بيروت ، 1980م .
- معجم الخطأ والصواب في اللغة ، د. أميل يعقوب ، دار القلم للملايين ، الطبعة الثانية ، بيروت لبنان ، 1986 م.
- المعجم الوسيط ، إبراهيم مصطفى ورفاقه ، دار الدعوة ، الطبعة الثانية ، استانبول تركيا ، الطبعة الثانية ، 1410 هـ-1989م .

- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار ، الذهبي محمد بن أحمد بن محمد بن قايماز (ت748هـ) ، تحقيق بشار عواد معروف وشعيب الأرناؤوط وصالح مهدي عباس ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ، بيروت ، 1404هـ .
- المغني في أبواب التوحيد والعدل ، القاضي عبد الجبار أبو الحسن الأسد آبادي (415هـ) : الجزء الخامس . الفرق غير الإسلامية ، تحقيق محمود محمد الخضيري ومراجعة د. إبراهيم مدكور ، إشراف طه حسين ، القاهرة ، 1958م .
: الجزء السابع ، خلق القرآن ، قوم نصه إبراهيم الأبياري ، مطبعة دار الكتب ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، 1380هـ-1961م .
: الجزء الخامس عشر ، التنبؤات والمعجزات ، تحقيق محمود محمد الخضيري ، ومحمود محمد قاسم ، إشراف طه حسين ، القاهرة ، 1385هـ- 1965م .
: الجزء السادس عشر ، إعجاز القرآن ، مطبعة دار الكتب ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، 1380هـ- 1960م .
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ابن هشام الأنصاري (761هـ) ، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ، دار الفكر ، الطبعة السادسة ، بيروت ، 1995م .
- المفصل في صنعة الإعراب ، الزمخشري محمود بن عمر (538هـ) ، تحقيق علي أبو ملحم ، دار ومكتبة الهلال ، الطبعة الأولى ، بيروت ، 1992م .
- مقامات الحريري ، الحريري أبوالعباس أحمد بن عبد المؤمن (619هـ) ، وضع حواشيه إبراهيم شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، بيروت لبنان ، 1419ه،-1998م .
- مقاييس اللغة ، ابن فارس ، احمد بن فارس بن زكريا (329-395هـ) ، تحقيق عبد السلام هارون ، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة ، 1946م .
- المقتصد في شرح الإيضاح ، عبد القاهر الجرجاني (471هـ) ، كاظم بحر المرجان ، وزارة الثقافة والإعلام ، دار الرشيد للنشر ، بغداد ، 1982م .
- المقتضب ، أبو العباس المبرد محمد بن يزيد (210-285هـ) ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، القاهرة ، 1388هـ .
- المقدمة ، ابن خلدون عبد الرحمن بن محمد (298-397هـ) ، تحقيق د عبد الله سليمان الحمد ، دار القلم ، الطبعة الخامسة ، بيروت ، 1984م .
- مناهج البحث في اللغة ، د. تمام حسان ، دار الثقافة ، الطبعة الثانية ، الدار البيضاء المغرب ، 1394هـ- 1974م .

- منثور الفوائد ، الأنباري عبد الرحمن بن محمد (577هـ) ، تحقيق د. حاتم صالح الضامن ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ، بيروت ، 1403هـ- 1983م .
- من خصائص العربية ، محمد عبد الحميد السائح ، بحث منشور في مجلة اللسان العربي ، المجلد الثامن ، الجزء الأول ، بلا تاريخ ،
- من سعة العربية ، د. إبراهيم السامرائي ، دار الجيل ، بيروت ، 1410هـ .
- موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ، الأزهري خالد بن عبد الله (905هـ) ، تحقيق عبد الكريم مجاهد ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ، بيروت ، 1996م .

حرف النون

- نتائج الفكر في النحو ، السهيلي عبد الرحمن بن عبد الله (581هـ) ، تحقيق محمد إبراهيم البناء ، الطبعة الثانية ، مكة المكرمة ، 1404هـ 1985م .
- نحو وعي لغوي ، د. مازن المبارك ، دمشق ، 1390هـ-1970م .
- النشر في القراءات العشر ، ابن الجزري محمد بن محمد (833هـ) ، صححه محمد أحمد دهمان ، مطبعة التوفيق ، دمشق ، 1345هـ .
- نظرية النحو العربي ، في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث ، د. نهاد الموسى ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، الطبعة الأولى ، عمّان ، 1400هـ-1980م.
- النهاية في غريب الأثر ، الجزري أبو السعادات المبارك بن محمد (544-606هـ) ، تحقيق طاهر أحمد الزاوي ومحمود الطناجي ، المكتبة العلمية ، بيروت ، 1399هـ-1979م .

حرف الهاء

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، السيوطي عبد الرحمن بن أبي بكر (911هـ) ، تحقيق أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، 1418ه،-1998م .

المحتوى

الإهـــــداء	أ
شكر وعرفان	ب
المقدمـــــة	ج - ط
الفصل الأول : مفهوم الاتساع	47-1
الفصل الثاني : الاتساع في كتاب سيبويه	110-48
الفصل الثالث: الاتساع في آثار النحاة بعد سيبويه	162-111
الفصل الرابع: مسوغات الاتساع	209-163
الفصل الخامس : مفردات ظاهرة الاتساع	302-210
الفهـــارس :	**338-303**
ـ الآيات القرآنية :	312-304
ـ الأحاديث النبوية :	313
ـ الأبيات الشعرية:	321-314
ـ أنصاف الأبيات :	322
ـ الأمثال:	323
ـ ثبت المصادر والمراجع :	338-324
ـ المحتوى :	239
- الملخص باللغة الإنجليزية	241-240

- *Abstract* -

This research aims to sited a light on the expansion phenomeno in the Arabic philology.

Reveal it specify its concept, show its elements and reveal the elements that have founded it and which have led to their spread in speech.

This research also has uncovered the expansion is a major phenomeno which no principle of phology principles lacks of : this phenomeno has been exalted to become one of the Arabic characteristics, scholars have taken a note of it while they were comparing among languages; grammarians were busy with it while dealing with Arabic components, and studying its philological.

After a lengthy endeavor this study has concluded in determining the concept of expansion as it seemed to researcher through what it were showered of ideas in regard to this phenomeno. It is a concept which this study hasn't stopped by that type of omitting which Ibn Saraj had emphasized, but the study exceeded it to a broad framework in which omitting appears as a single element of this vast phenomeno. Despite the multitude supportive substances of the expansion phenomeno and the plentiness of its vocabulary and elements, yet it is organized in one line and goes round on primary axel which is the removal from origin. Increased or not.

It is a kind of removal or release or allowing in some of the logical relationship, or phonotics elements or structures which the meaning requires and the phological construction.

This tendency of omitting, increase, alternative, advance and delaying overwhelming and replacement, going around, turn over and carry over the meaning, implication and prepositions and so forth.

This phenomenon was in the mind of Sibawe'h while he was outlining the major dimensions of the book's first chapters. Also he relied on them for the content of the book while he was dealing with Arabic structures. Whether it was popular structures or the ones which were not. Philologists after Sebawaih followed his foot steps in paying attention to the phenomenon even some of them designated special and ample chapters in discussing this phenomenon , as Ibn Hitti (in his book Al Khasa'es" and Ibn Hisham in his book (Maghna Al Labeeb). This study has toiled in touching on the elements that caused or made the phenomenon of broadness or expansion and the structures that stand behind it which are represented in the following:

- That argumentative relation between linguistic system (strength) and speech performance (action) where speech is enhanced and it moves more or less from the system requirement.
- Excessive use which leads to dilatation, short hand or broadness.
- Development and change of the language due to historical factors, whereas the language which was acceptable by philologists was not design for use in one era only , but a language for lengthy ages which philologist had called them by "protest ages".

- Accents , which belong to the factor of place, the language that philologist had studied was not a one tribe language , rather it was languages of scattered many tribes, with many accents too; philologist had given a room in their literature for these accents, whereas Ibn Jani allowed the protest in all the languages of the Arabs.

- The differences in scrutiny among philologist , due to the Arabic broadness, this allowed some of them to author books in this regard.

- Artistic creatively , the language that philologists had used was the Quran and poetry language . These two levels represent the highest levels of a language "which the Quran language is a miracleous one, and poetry language was so creative that a regular speech won't reach its level – from here broadness had occurred in the language .

This study has worked in the gathering of the vocabulary and many elements of this phenomenon into major frame works in order to facilitate the study of its major components, and to be familiar with its primary features. This has been in the last chapter of this study.